جامعـــة - باتنـــة 1-
كليـة الحقـــوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيـــة

آليات صيانة الأمن الإنساني:بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولاتية
-منطقة الساحل الإفريقي نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة الباحثة:
إدري صفية

إشراف الدكتور:
عادل زقاغ

لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د حسين قادري	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة1	رئيسا
أ.د عادل زقاغ	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة1	مشرفا ومقررا
د.لزهر وناسي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
د.حسام الدين بوعيسي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د.مباركة سليماني	أستاذ محاضر(أ)	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
د.نور الدين فوزي	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة بسكرة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:2019/2018

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بفائق عبارات التقدير والامتنان للدكتور "**عادل زقاغ**" الذي شرفني بإدارة هذا البحث والإشراف عليه،أشكره جزيل الشكر على الوقت الذي كرسه لقراءة البحث،التعليق عليه وتزويدي بكافة الملاحظات والتوجيهات السديدة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تشريفهم لي لتحكيم هذه الدراسة،وتحملهم عناء قراءة المذكرة وتقييمها.

إهداء

إلى من هي قوتي،بريق أملي،قدوتي في الإصرار على النجاح والدتي الغالية حفظها الله.

إلى والداي العزيز أطال الله في عمره.

امتناني أولا وأخيرا لزوجي "**عبد الرحمان**"سندي في الحياة ورفيق دربي

إلى نور وقرة عيني ابنتي الغالية "**لجين جنى**"

إلى أخواي مصعب وياسين لما أبدياه لي من دعم وتشجيع.

إلى حماي وحماتي رعاهم الله وحفظهم.

إلى كل الأهل والأحبة كل باسمه.

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: الاعتبارات النظرية والمفاهيمية لدراسة التحول في فواعل العلاقات الدولية

المبحث الأول:الفواعل غير الدولاتية:ظاهرة قديمة جديدة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية: مقاربات نظرية متضاربة

المطلب الثاني:تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية في ظل ترتيبات الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: تعدد الفواعل في السياسة العالمية :محاولة في التصنيف

المطلب الرابع:تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية المنخرطة في ساحل الأزمات الإنسانية

المبحث الثاني:الأسس التصورية لفهم العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية

المطلب الأول: ما بعد نظام واستفاليا ومدلولات التحول في أنظمة الحوكمة الدولية

المطلب الثاني: المسارات السببية الكامنة في تفاعلات الدولة–الفواعل غير الدولاتية

المطلب الثالث: الحوكمة العالمية: مقاربة مفاهيمية جديدة لتعدد الفواعل

المبحث الثالث:متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية

المطلب الأول: تمكين الفواعل غير الدولاتية:الدلالات المفاهيمية

المطلب الثاني:متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية من منظور ممارسة القوة

المطلب الثالث:التمكين عبر تفعيل النسق التشاركي وآليات التشبيك.

الفصل الثاني: الأمن الإنساني في منطقة الساحل:تغير في أنماط ومصادر التهديدات

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن في ظل تحولات السياسة الدولية

المطلب الأول:الأمن الإنساني:مقاربة معرفية

المطلب الثاني:الأمن الإنساني كأجندة عالمية:تجاوز الاعتبارات بين التقدم والتخلف

المطلب الثالث:المنهجية القياسية للأمن الإنساني:تحديد عتبة التهديد

المبحث الثاني: الدولة والأمن الإنساني:تحديد أولويات جديدة

المطلب الأول: مسؤولية الدولة تجاه الأمن الإنساني

المطلب الثاني: ضمان أمن الدولة مقابل أولوية الأمن الإنساني

المطلب الثالث:أولوية الأمن الإنساني وأهمية التنمية

المبحث الثالث:مصادر انعدام الأمن في الساحل على ضوء مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الأول:دراسة جغرافية للساحل الإفريقي:الأساس الهش

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل:مشكلات الانفلات الأمني

المطلب الثالث: توليفة المشكلات البيئية وآثارها على الأمن البيئي والصحي في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث:طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإنساني:الحلقة المفرغة

المبحث الأول: هشاشة/فشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية

المطلب الثاني :مؤشرات فشل الدولة :متى يمكن القول عن الدولة أنها فاشلة؟

المطلب الثالث:موقع دول الساحل في نتائج المقاييس التصنيفية للدول الفاشلة

المبحث الثاني:فهم سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:اللا عدالة التاريخية

المطلب الثاني: أزمة الهوية في منطقة الساحل ومطالبات الأقليات الاثنية

المبحث الثالث :استكشاف العلاقة بين ضعف الدولة في منطقة الساحل والتداعيات العابرة للحدود

المطلب الأول: منطقة الساحل كمركب أمني منتج للأزمات؟

المطلب الثاني:ديناميكيات الأمننة في الساحل كمركب أمن إقليمي

الفصل الرابع:نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لصيانة الأمن الإنساني في الساحل:الآليات والتحديات

المبحث الأول: إعادة هندسة قدرات الدولة الضعيفة:الحوكمة بدون حكومة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: نحو حوكمة هجينة لبناء الدولة الفاشلة

المطلب الثاني:أنماط الحوكمة في مواجهة ترابط التهديدات وتحديات الدولة الهشة

المطلب الثالث:الشروط المسبقة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني:طبيعة الفواعل المنخرطة وآليات الاستجابة لتحديات الأمن الإنساني في الساحل

المطلب الأول: تصميم آليات صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعدد الفواعل وحدة الأهداف

المطلب الثاني: تعزيز آليات التشبيك لتحقيق أمن متساند في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث:صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعزيز المنطق التشاركي في إنتاج السياسات المحلية

المطلب الأول:دعم الأنشطة الحيوية من أجل أمن متساند:إصلاح القطاع الأمني

المطلب الثاني:دعم قدرات الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية

المطلب الثالث:دعم برامج التنمية المستدامة وإعادة التأهيل البيئي في الساحل.

خاتمة.

المقدمة

طرح تزايد مستويات الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة العولمة،إلى جانب بروز تهديدات أمنية جديدة أصبحت قادرة على تجاوز حدود الدول والانفلات من رقابتها،كالإرهاب والإجرام المنظم،التلوث،الأوبئة،المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وأشكال النزاع الجديدة العديد من التساؤلات حول مقدرة الدولة منفردة على ضمان استقرارها وأمنها بالتركيز فقط على مبدأ تحصين حدودها وتقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية.

ومع بروز مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية،الذي عمق أهمية التوسع وإعادة النظر في مدركات الأمن،بحيث تم التحول من مفاهيم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني الذي يشمل ويتأثر بكل القطاعات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو حتى الثقافية،ويجسد أمن الإنسان ككائن حي يسعى إلى ضمان سلامته،تحقيق رفاهيته ورغباته المتزايدة والحفاظ على كرامته تنامت ضرورة تعزيزه وتوفير ضمانات لحماية الفرد حتى ضد دولته كمسؤولية لجميع الفواعل الدولية وغير الدولاتية على الساحة الدولية .وفي محاولة لفهم التداخل فيما بين تزايد مساحات نفوذ وتأثير الفواعل من دون الدول مقابل ازدياد معدلات الصراعات بين وداخل المجتمعات،تراجع مصداقية مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون،فقدان الثقة في شرعية الدولة وظهور المرجعيات البديلة،تراجع فرص التنمية والخلل في توفير الخدمات العامة الأساسية للمجتمع يبرز الحديث عن فشل الدول وعدم قدرتها على ضمان أمن أفرادها وتغلغلها في المجتمع باعتباره الخط الواصل فيما بين مسببات هذه القضايا والسبب الكامن وراء تشابك وتعقد تداعياتها.

وقد نسجت اعتبارات قدرة الدولة على أداء وظائف وأولويات صيانة الأمن الإنساني علاقة حيوية تربط بين جهود كل من الدول والفواعل غير الدولاتية.بحيث عرف إشراك هذه الأخيرة في عمليات بناء الدولة في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات أهمية متزايدة خاصة مع تعزيز إستراتيجية المشاركة المزدوجة لكل من الدولة والفواعل غير الدولاتية في سياق تعميق العلاقات بين الدولة والمجتمع،فإلى جانب الدولة يكتسي إشراك الفواعل غير الدولاتية أهمية بالغة في ضبط وحوكمة مختلف قضايا السياسة العالمية الحيوية مثل:التلوث البيئي،الهجرة غير الشرعية،النزاعات الداخلية،الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات والمنافع العامة باعتبارها مجموعة الأبنية والمؤسسات التي تنتظم في إطارها بصورة ديناميكية شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة.

وبالتوازي مع احتدام النقاش حول مضامين السيادة الحقيقة للدولة وشرعيتها الأخلاقية،طرح مجددا التساؤل المتعلق بالوظائف المنوطة بالدولة ودورها كضامن أساسي للأمن. بحيث تحولت السيادة إلى

مسؤولية ليس فقط اتجاه المعتدين الخارجيين ولكن اتجاه المطالب الداخلية واستجابتها للأفراد.وهو ما يضفي طبيعة مزدوجة لسيادة الدولة تجاه التزاماتها في توفير الأمن التقليدي،وحماية الأفراد وضمان رفاهيتهم.

والملاحظ أنه في البحث عن نوع الدولة التي يمكن أن تتمسك بمسؤولياتها في حماية الأمن الإنساني،تبرز إشكالية قدرة الدول كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها،وبدلا من أن تكون الدولة حامية للأمن الإنساني تتحول هذه الأخيرة إلى مصدر لتهديد أمن أفرادها،إلى جانب التأثيرات السلبية لضعف قدراتها المؤسساتية،ومواردها،وانهيار نظامها.وهو ما دفع بقوة في السنوات الأخيرة نحو طرح مشكلة الدول العاجزة وظيفيا،أو ما يعرف بالدول الضعيفة والفاشلة في العلاقات الدولية.

وهكذا فإن تقفي مسار التحول من الأمن الدولاتي نحو الأمن الإنساني وضمانات صيانته في ظل الرهانات والتحديات التي تفرضها الدولة الفاشلة أو الهشة سيقودنا إلى إلقاء الضوء على طبيعة الاستجابات للتهديدات الأمنية الجديدة في الدول التي تشهد حالات الانفلات الأمني والأزمات الإنسانية المتكررة،كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي.وإلى جانب الاهتمام بهذه المنطقة كإحدى الفضاءات الجيوسياسية التي تعكس أبعادا جديدة للتنافس الاستراتيجي بين حسابات ومصالح الأطراف والقوى الخارجية، تظهر هذه الأخيرة من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللا أمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة،حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد،بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية وتفكك مجتمعي وهو ما يكرس نموذج الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا،فلقد واجهت دول الساحل الإفريقي تحديات بنيوية عميقة ومتعددة الأبعاد متراكمة لعقود،متصلة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وفشل الدولة في تحقيق أهداف التنمية وخلق هوية وطنية متجانسة ومتكاملة.وتبع هذه الأزمات المتتالية فشل اعتماد هذه البلدان على خبرات الدول الأجنبية وعلى مبادرات التكامل الإقليمي بسبب استمرار انسداد عملية بناء الدولة في المنطقة.خاصة مع عجز دولها عن حماية حدودها وتسارع وتيرة نشاط شبكات الجريمة المنظمة والتمكن من ترسيخ جذورها في المنطقة،وتحويلها إلى نقاط عبور آمنة وبيئة مواتية لممارسة أنشطتها غير القانونية.

وإلى جانب دور شساعة الفضاء الجغرافي لدول الساحل في الحد من قدرتها على اختراق مجتمعاتها وتنظيمها وفقدان الجدية في التعامل مع معطياتها فإن التعقيد الذي يميز المعضلة الجيوأمنية

في منطقة الساحل غير واضح تتداخل فيه العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة في مسارات الأزمات المرتبطة بمشاكل السيادة ومستقبل الدولة.وعلى غرار الكثير من الدول الإفريقية أثبتت دول منطقة الساحل الإفريقي بانعكاسات تجربتها الاستعمارية فشلها في بناء كيانات حديثة تمتلك القدرة على التحكم في ولاء مواطنيها والحفاظ على سيادتها بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي،وتنامي مشكلة الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء .

وفي هذا السياق تبرز أهمية توظيف منظور الحوكمة العالمية/الهجينة لمحاولة فهم حركية الضبط الأمني في المنطقة الساحل الإفريقي وطبيعة الفواعل الناشطة فيه. وهو ما يطرح مزيدا من النقاشات حول ممكنات إشراك الفواعل غير الدولاتية والظروف التي تعزز الاعتماد عليها،وذلك عبر تطوير استراتيجيات تشبيكية تشاركية في شكل محصلة تفاعل ايجابي بينها وبين الدولة لتحقيق الأمن الإنساني والتقليص من حدة الأزمات الإنسانية،بالنظر إلى حجم،طاقة،وقدرة دول المنطقة على الصمود والتعاطي المنفرد مع مختلف التهديدات الأمنية.

1-أهمية الدراسة:

تقدم هذه الدراسة توليفة معرفية من الدراسات التي تركز على فهم طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وديناميكات التمكين والتكافل الدوري، عن طريق إعادة تفكيك علاقات الدولة بالفواعل غير الدولاتية وذلك في سياق انسداد مبادرات التكامل الإقليمي والتدخل الدولاتي الخارجي.وتقدم هذه الدراسة نفسها كمدخل تحليلي جديد في تسليط الضوء على إشكاليات الضبط الأمني المحدودة وأبعاد انعكاسات المعضلة الأمنية التي تميز المنطقة.ومن ثم تحاول هذه الدراسة تثمين الدعوة إلى إعادة النظر في صور تحول السلطة من الدولة إلى الفواعل غير الدولاتية بعيدا عن الحالات التي تختزل تأثيرات هذه الأخيرة في صورة اختراقية تساومية تعمل على إضعاف سلطة الدولة وممارستها للوظائف المنوطة بها.

من جهة أخرى فإن اعتماد هذه الدراسة على مفاهيم الحوكمة الهجينة ومحاولة تطبيقها في سياق الدولة المحدودة سيفتح للباحثين بصفة عامة أفق معرفي حول آليات الضبط الأمني في منطقة الساحل والحصول على نموذج صالح للفعل التشاركي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في إطار مبادرات صيانة الأمن الإنساني واستدامة مضامينه المختلفة.

2-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع آليات صيانة الأمن الإنساني ضمن مقاربة شاملة.حيث سيتم تقديم إطار تحليلي يأخذ بعين الاعتبار مستويين أساسيين: فهم خصائص/مظاهر الدولة في منطقة الساحل

وانعكاساتها على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة،وتقييم ممكنات تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية على مختلف المستويات كأداة لإعادة إحياء علاقات الدولة والفواعل غير الدولاتية.ويمكن عموما إبراز أهداف هذه الدراسة في العناصر الأساسية التالية:

1- إعادة التركيز على رؤية نظريات العلاقات الدولية لمنطق الاعتماد المتبادل والمسارات السببية الكامنة وراء التفاعل المتساند بين الدولة والفواعل غير الدولاتية لتعزيز أهمية التوثيق التجريبي لنشاطات الفواعل غير الدولية ودراسة تأثيرها الإستراتيجي وكيف يمكن أن تساهم في ديناميكيات الضبط الأمني في مناطق الدولة المحدودة مثل منطقة الساحل الإفريقي.

2- محاولة توظيف مفاهيم تحليلية جديدة لتفسير كيفية التصدي لتهديدات الأمن الإنساني والأسباب الجذرية لمختلف الأزمات الإنسانية في الدول التي تتحول بفشلها البنيوي والوظيفي إلى المهدد الأساسي لأمن مواطنيها.

3- تقديم رؤى إستراتيجية بخصوص تضارب التصورات حول واقع الدولة الفاشلة وتداعياتها من منظور الأمن الإنساني بين معارض لدوام واستمرارية دورها في ظل وظائفها المحدودة وبين مقر بأهمية توظيف منطق عمل تشاركي متعدد الفواعل من أجل تحقيق أمن إنساني متساند.

3-إشكالية الدراسة:

أضحت منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد،وقد اكتسبت أهمية دراسة واقع الأمن الإنساني في هذه المنطقة باعتباره الخط الواصل فيما بين ارتباط مؤشراته ببعضها البعض في علاقة دائرية يصعب تحديد نقطة بدايتها والسبب الكامن وراء تشابك وتعقد تداعياتها.ولفهم ديناميكيات التعاون والتمكين بعيدا عن المقاربات الإقليمية والدولية المتمركزة على الدولة لصيانة الأمن الإنساني في المنطقة سيتم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم تمكين الفواعل غير الدولاتية وإشراكها في دعم قدرات الدولة المحدودة في منطقة الساحل الإفريقي وتوفير الضمانات الرئيسية لصيانة الأمن الإنساني فيها؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي حدود التكافل الدوري في سياق العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في منطقة الساحل الإفريقي؟

2- كيف يمكن تمكين الفواعل غير الدولاتية بالاعتماد على العوامل التفسيرية لقوتها في ظل الدولة الفاشلة؟

3- ما هي ترتيبات خلق منطق عمل تشاركي يمكن لمحصلة تفاعل ايجابي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في منطقة الساحل الإفريقي؟

4-ما هي متطلبات تفعيل الحوكمة الهجينة في منطقة الساحل الإفريقي من أجل خلق أمن إنساني مستدام؟

4-فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المقترحة أعلاه،تنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات أساسية:

1-يفترض الحديث عن فشل الدولة وعدم قدرتها على ضمان أمن أفرادها وتغلغلها في المجتمع تمكين ضمني لفواعل أخرى تعمل على توفير السلع السياسية والخدمات الاجتماعية الأساسية في شكل محصلة تفاعل تساندي مع الدولة.

2- كلما تم التركيز في صيانة الأمن الإنساني على ترتيبات الحوكمة من الأسفل كلما ساهم ذلك في تعزيز التكافل الدوري بين الدولة والفواعل غير الدولاتية .

3-كلما تم خلق آليات تشبيك تتتجاذب مع التنظيمات التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي كلما تدعمت الشراكة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية.

5-المقاربة المنهجية للدراسة:

1-المقترب المؤسساتي المتعدد المراكز:

تشبه النظرية الليبرالية المؤسساتية عالم العلاقات عبر القومية بالاعتماد المتبادل والمتشابك،وتوسع الفاعل الدولي ليشمل كل من يؤثر على القيم والمصالح خارج الحدود لتركز بذلك على مستويات مختلفة من الفعل والفواعل كالحركات الدينية والمنظمات غير الحكومية وغيرها التي تتصرف وتتفاعل كأطراف مستقلة .وتزودنا المؤسساتية بآليات عملية بما يتلائم وتقاسم السلطة وزيادة مستوى الضمانات الملموسة للفواعل المختلفة وذلك عبر توزيع متناسق للإمكانيات والوظائف.

2- المقترب النسقي:

دفعت نهاية الحرب الباردة بالدراسات والنظريات الأمنية إلى مواجهة حقيقية جديدة تتضمن تحولات في توازن القوى وأنماط جديدة للفواعل في النظام الدولي،وذلك في سياق بنائي اجتماعي يتضمن توليفة من القضايا المعقدة التي تتجاوز حدود الدولة.وبالتوازي مع موضوع الدراسة سيسمح التحليل النسقي باعتبار الفواعل غير الدولاتية بمثابة منظومة تحتل مكانا وسط دائرة تحددها ظروف البيئة المحيطة بها،فلا يمكن

اعتبارها فواعل مستقلة إلا إذا كانت قادرة على تحويل المطالب أو المدخلات إلى استجابات تتفاعل بها مع احتياجات بيئتها والاستفادة من ديناميات التغذية العكسية في تفعيل دورها.

3-مقترب شبكات صناعة السياسة :

يشير مدخل شبكات صناعة السياسة إلى أن عملية صناعة السياسات لا تنحصر فقط في مشاركة الجهات والقوى الرسمية ،بل هناك جهات أخرى تصنف على أنها غير رسمية (غير حكومية) تشارك هي الأخرى بحظ وافر في التأثير على صانعي السياسات ومنفذيها وعلى رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك في إطار نمط تفاعلي له القدرة على التجاوب السريع مع متغيرات وتحديات الواقع الدولي، وهذا ما قد يساعد في تحليل أهمية خلق منطق عمل تشاركي لإعادة إحياء العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية.

4- مقترب القدرات:

عادة ما يستخدم هذا المقترب لتسليط الضوء على المضامين المرتبطة بمفهوم التمكين وعلاقته بمفهوم القدرة،فهو يقدم إطار تحليلي معياري يسمح بتحقيق منطق تشاركي بين مختلف الفواعل،وفحص مختلف التصورات حول ما إذا كانت العلاقات بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية قادرة على توسيع القدرات المحلية والسماح للأفراد كوكلاء فاعلين بالنظر إلى الأمن الإنساني كخطاب مجتمعي شامل.

5- النظرية البنائية:

على عكس افتراض كل من النظرية الواقعية أو النظرية الليبرالية المؤسساتية ،أن الدول أو المؤسسات الحكومية الدولية هي حجر الأساس في تولي زمام المبادرة في بناء استجابة لحدث أو مشكلة معينة، تفترض البنائية قيام حالات ترابط معقد تضم فواعل أخرى أو أفكار أكثر أهمية .على اعتبار أن تشكيل الهوية والمصالح لا يتحدد حصرا من خلال توزيع القدرات المادية فالدولة والمجتمع المدني مبنيان اجتماعيا من بعضهما البعض في خطاب مستمر، تماما كما يتم تشكيل وبناء الدولة والهيكل الدولي.وفي حين أن التفاعلات والممارسات الدولية تؤثر على اهتمام الدولة وتكوين هويتها ،وبالتالي السلوك فإن هذا الأخير يمكن أن يؤثر على بنية النظام ،عن طريق تغيير كل من وظائف الفواعل وتوزيع القدرات. وهنا تبرز مختلف الفواعل الدولية أو غير الدولاتية كآليات للخطاب تسعى لإنتاج تغييرات في الهويات والمصالح وخلق تفاعلات تأثيرية جديدة .

6-صعوبات الدراسة:

لا يُمكن القول أن هناك نقصًا تامًا في الأدبيات المتعلقة بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي في سياق ما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة .فقد تم نشر بحوث وأعمال أكاديمية تركز على جوانب مختلفة من الخطاب الأمني في دول المنطقة مثل قضايا الصراعات والحروب،إصلاح قطاع الأمن والعلاقات أو المصالح الأمنية الخارجية للدول الكبرى مع دول المنطقة ومع ذلك لا تزال هناك بعض الجوانب لم يتم التطرق إليها بما يكفي في الأدبيات وعلى وجه التحديد استقطاب الأبعاد العملية التطبيقية للأمن الإنساني ما بين الدراسات الغربية المهتمة بالظاهرة،وما بين وجهات نظر العالم الثالث المستنكرة لإمكانية الحديث عن هذا الأخير في ظل واقع التخلف والأزمات السياسية والاجتماعية الأكثر حساسية التي يمر بها الإقليم.بما في ذلك قلة المصادر العربية المهتمة بهذا الموضوع،الأمر الذي ينبغي معه الاعتماد على الكثير من المراجع باللغة الأجنبية واعتماد تقارير صادرة عن هيئات دولية ومؤتمرات علمية في محاولة الاقتراب من الظاهرة وهنا تصبح مهمة تقديم قراءة شاملة للأدبيات ذات الصلة بإشكالية الدراسة غاية في الصعوبة في ظل ضيق الوقت،وبالتالي تم التركيز على بعض الأطروحات الأساسية.

7- مراجعة الأدبيات:

تحاول هذه المراجعة تقديم قراءة في الدراسات التي تركز على انعكاسات محدودية قدرات ووظائف الدولة على الأمن الإنساني مقابل ممكنات إشراك الفواعل غير الدولاتية بالنظر إلى تعاظم نفوذها وتأثيرها.

7- 1 حول الدراسات المرتبطة بتوسع مضامين الأمن:

عند النظر في ارتباط موضوع البحث بدراسات الأمن الموسع من المهم الإشارة إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 1994 والذي يعد بمثابة اللبنة الأولى وحجر الأساس لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تعريفه وتحديد مكوناته الأساسية. إضافة إلى تقديم تصورات للعلاقة التكاملية بين مفهوم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستمدة من "**مقاربة القدرات**" التي قدمها أمارتيا سين و"**السلام الإيجابي**" ليوهان غالتونغ والتي ساهمت في تحديد أهداف الأمن الإنساني.[1] وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على المعضلة القياسية أو عتبة التهديد التي يمكن أن تتجاوز إشكالية المقاربة الواسعة التي تبناها هذا التقرير في توصيفه لمضامين الأمن الإنساني.

[1] United Nations Development Programme Human Development Report (New York: Oxford University Press 1994).

إضافة إلى كتاب باري بوزان Barry Buzan بعنوان "**الأفراد،الدول والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية**" والذي يعتبر المرجع الأساسي للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة من خلال مساهمته في إعادة توصيف الأمن كقطاعات عسكرية،بيئية،اقتصادية ،مجتمعية وسياسية ساعدت على مراجعة مفهوم الأمن ومنهج ترتيب مختلف هذه القطاعات.[1] حيث تمت الاستفادة من الحدود التي طرحها باري بوزان في تحديد مرجعيات ومستويات الأمن،مع التركيز على أمن الدولة في القطاع السياسي وذلك في إطار خصوصيات بناء الدولة في القارة الإفريقية وتأثير الحدود الموروثة عن الاستعمار على شرعية هذه الأخيرة،إلى جانب تفكيك البنية المزدوجة للأمن بين ضمان أمن الدولة وأولوية الأمن الإنساني من منظور الدولة ذات الأداء الوظيفي المحدود.

كما كان لمقالة Edward Newman حول دراسات الأمن الإنساني النقدية Critical human security studies أهمية كبيرة،حيث فتحت مجالا واسعا للنقاش حول الفرق بين الأمن التقليدي من منظور النظريات التقليدية والأمن الإنساني الذي تدعمه النظريات النقدية،وأسباب التعمق واختيار الفرد وحدة أساسية في التحليل دون الدولة أو المجتمع الدولي.[2] ومن منطلق النقد النظري لمضامين الأمن الإنساني ناقشت الدراسة العوامل السببية في تفسير غياب تضمين الأمن الإنساني في ممارسات الدولة في القارة الإفريقية بالنظر إلى تحول الدولة كمهدد رئيسي لأمن الأفراد .إضافة إلى الدراسة المعمقة التي قدمها كل من Shahrbanou شهربانو تاج باخ وأنورادها شينوي وAnuradha M. Chenoyفي كتابهما الأمن الإنساني: المفاهيم والتطبيقات Human Security : Concepts and implications الصادر سنة 2007، مزجا فيه بين الأبعاد النظرية المفاهيمية للأمن الإنساني في سياق المقاربات الأمنية التقليدية والنقدية،وبين الأبعاد التطبيقية التي تعالج هذا المفهوم في سياق عملي.[3] وكانت النتائج التي طرحها الكاتبان بمثابة نقطة الانطلاق في مناقشة الدراسة لتأثير سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإنساني.

7-2حول الحوكمة وتعاظم دور الفواعل غير الدولاتية:

يعتبر الكتاب الجماعي ذائع الصيت الذي كتبه جيمس روزنو رفقة مجموعة من الباحثين تحت عنوان"**الحكم بدون حكومة:النظام والتغير في السياسة العالمية**"والذي أصبحت من خلاله عبارة الحكم

[1] Barry Buzan,'People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations'(Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press,1983).
[2] Edward Newman,'Critical human security studies',in Review of International Studies ,2010.
[3] Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy.'Human Security:Concepts and Implications' (1st ed.UK :Routledge,2007).

بدون حكومة أساسا لمفهوم الحكومة العالمية كإشارة لبروز نمط جديد من السياسة ما بعد الدولية[1]،إلى جانب كتابه بعنوان "**دراسة السياسة العالمية**"[2] الذي نشر في2006 طرح من خلالهما فكرة مفادها أن السياسة ما بعد الدولية تتعايش وفق نظامين:نظام متمركز حول الدول وخاضع لسيادتها ونظام متعدد المراكز يسمح بتفاعل عدة فواعل تملك النفوذ والقدرة على التأثير. وهنا حاولت الدراسة لفت الانتباه إلى عنصر ديناميكي يتعلق بأهمية إسقاط فرضية جيمس روزنو حول التعايش بين النظامين على واقع الدولة المحدودة في منطقة الساحل الإفريقي التي فشلت في تجسيد النموذج الفيبري في بناء الدولة.وبالتالي مناقشة ممكنات الحديث عن حوكمة هجينة تعيد إحياء العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في سياق مساعي ومبادرات تحقيق أمن متساند في هذه المنطقة.

كما لا ينبغي أن تفوت المراجعة المذكرة الموسومة ب"**الفواعل غير الدولاتية في السياسة الدولية:إطار نظري**" التي قدم من خلالها أبرام ويل بلاي فكرته بشأن الضرورة الملحة لدمج الفواعل غير الدولاتية في نقاشات نظريات العلاقات الدولية واستكشاف الأبعاد الإستراتيجية لها وتأثيرها في النسق الدولي.[3]وقد ساهم تأكيد هذا الباحث على مركزية الفواعل غير الدولاتية وانخراطها في المناقشات النظرية لتغير الفواعل في السياسة العالمية في تسليط الضوء على أهمية مناقشة المسارات السببية في تقييم أنماط تفاعلات الدولة–الفواعل غي الدولاتية وهو ما ركزت عليه الدراسة من خلال تفعيل منطق عمل تشاركي متشابك.

فضلا عن ذلك حدد كوستاف غيراتتس في مقال له بعنوان"**تحليل الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية**" معايير تصنيف الفواعل غير الدولاتية وتنوع المجالات والقضايا التي يمكن أن تنخرط في ظل بيئة دولية تتجه أكثر فأكثر نحو تكريس مفاهيم الاعتماد المتبادل المركب.[4]وهنا سعت الدراسة إلى توظيف تيبولوجيا تتجاوز المعايير الشائعة في التصنيف وربطها بطبيعة الفواعل غير الدولاتية المدنية المنخرطة في الساحل الإفريقي.

---

[1] James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), Governance without Government: Order and Change in World Politics(Cambridge: Cambridge University Press, First Edition 1992) .

[2] James N. Rosenau,' The Study of World Politics '(London,Routledge,2006).

[3] Abram Wil Paley," **Non-state actors in international politics .A theoretical framework**", A Thesis Submitted to the office of Graduate Studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of "Master Of Arts",December 2008.

4 Gustaaf Geeraerts,' Analyzing Non-State Actors in World Politics', **Pole Papers Series,ISSN 1370-4508,**vol.1,No.4,October,1995.

7-3 حول الأمن الإنساني وإشكالية الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

تتمحور غالبية الدراسات بشأن الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي حول الأهمية الإستراتيجية وأبعاد التنافس الدولي في المنطقة،وتوجيه الاهتمام حول تعقد البيئة الأمنية والطبيعة العابرة للتهديدات التي تواجه مسارات بناء الدولة في المنطقة لذلك حاولنا الاستفادة من هذه الدراسات في وضع خريطة مفاهيمية لفهم دور العامل الجغرافي والتاريخي في تفاقم المشكلات الأمنية في المنطقة.ويبرز هنا كتاب عبد الكريم مصلوح تحت عنوان"**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**"[1]الذي قدم من خلاله توليفة معرفية شملت الطبيعة الجيو-إستراتيجية للفضاء الساحلي،وديناميكيات الأمن في المنطقة وأبعادها المحلية والإقليمية،إلى جانب تقديم صورة عن أهداف التنافس الدولي والتدخلات الخارجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مع التركيز الحالة النزاعية في مالي.وعلى هذا الأساس تبنت هذه الدراسة مهمة سد الفجوة في الأدبيات المهتمة بدراسة واقع الأمن الإنساني في هذه المنطقة وفهم ديناميكيات التعاون والتمكين بعيدا عن المقاربات الإقليمية والدولية المتمركزة على الدولة لصيانة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.

كما يعتبر كتاب جورج نيف بعنوان"**الأمن الإنساني:الانكشاف المشترك**" والذي قدم من خلاله الصورة الترابطية بين تهديدات الأمن الإنساني وذلك في سياق يعزز الفهم الشامل لمشاكل الدولة الفاشلة في ظل الانكشاف المشترك.[2]غير أن الدراسة اتجهت أكثر نحو تفكيك مفهوم الانكشاف المشترك بالنظر إلى ترابط تهديدات الأمن الإنساني وتداعياتها العابرة للحدود،وذلك من خلال فهم منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمني منتج للأزمات.

8- توضيح حدود المفاهيم المركزية في الدراسة:

8-1 منطقة الساحل الإفريقي:يتميز فضاء الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده،إذ لم تتشكل معالم متماسكة في البحوث والدراسات حول هذا الإقليم. وبهذا تنزع هذه الدراسة إلى اعتماد تعريف"**اللجنة الدائمة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل**"(CILSS) حيث يتم تضمين سبعة دول هي:بوركينافاسو،جزر الرأس الأخضر،غامبيا،غينيا بيساو،مالي،النيجر،السنغال وتشاد،ولأغراض تحليلية

[1] مصلوح عبد الكريم: الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا ، (الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004).

[2] Jorge Nef,' Human Security an Mutual Vulnerability', (Canada, International Research Development Centre, 1999).

سيتم التركيز على ثلاثة دول أساسية تشمل كل من مالي،النيجر وبوركينافاسو من خلال وجود صور تفاعلات نسبية متعددة تجمع بين الدولة والفواعل غير الدولاتية ذات الصلة بمصادر انعدام الأمن الإنساني.

8-2 الفواعل غير الدولاتية: يترادف مصطلح (Non-state actors) مع كثير من المفردات مثل: الفواعل من غير الدول،الفواعل الخاصة،الفواعل غير الرسمية،فواعل عابرة للدولة غير أنه تم استخدام عبارة الفواعل غير الدولاتية من باب التعبيرات الأكثر تداولا في التمييز بينها وبين الفواعل الدولاتية.كما تم التركيز على الصنف المدني منها ولم يتم التركيز على الفواعل غير الدولاتية العنيفة أو المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة ويمكن أن توظف السلاح والقوة في تحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية أو اقتصادية.

8-**3 الحوكمة الهجينة:**يترادف هذا المصطلح مع مفردات أخرى مثل:الحوكمة العالمية،الحوكمة دون حكومة الحوكمة متعددة المراكز لكنها في سياق عام تتمحور حول طرق التنسيق الجماعي،التي تسمح بانخراط ومشاركة مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في صنع القواعد وتنفيذها،وتوفير الخدمات والسلع الجماعية.

9- تبرير الخطة:

تمت معالجة إشكالية الدراسة بالاعتماد على أربعة فصول،يسعى الفصل الأول إلى مناقشة الجوانب النظرية المتعلقة بمحاولات بناء مقاربة تعددية في ظل وجود منظورات متضاربة، خاصة تلك التي تتعلق بافتراضات جيمس روزنو لتضمين الفواعل غير الدولاتية في تفاعلات السياسة العالمية،وبالتالي محاولة فهم دينامية انتقال النقاش بعيدا عن هيمنة الدولة .وذلك بالنظر إلى تعاظم دورها من ناحية الدلالات الكمية،ومدى الانخراط والتأثير .ليتم التركيز بعدها على الأسس التصورية لفهم العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،عبر تجديد الاهتمام بالعلاقات العابرة للقوميات،وصور تحول السلطة من الدولة إلى الفواعل غير الدولاتية بمختلف أنماطها.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتم فيه إلقاء الضوء على متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية عبر تعزيز المنطق التشاركي الذي أفرزته الترتيبات الجديدة للحوكمة العالمية .وذلك بهدف تبيان الأبعاد غير الصفرية في تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية.

يستعرض الفصل الثاني الواقع الأمني لدول منطقة الساحل وانعكاساتها على أمن شعوبها، يقدم المبحث الأول الجوانب المفهوماتية المتعلقة بمحاولات تعريف الأمن الإنساني وصعوبات ضبط مكوناته.

ليتم بعده النظر في ترتيب أولوية ضمان الأمن الإنساني مقابل مركزية أمن الدولة،وذلك بالنظر إلى تفكيك إشكالية قدرة الدولة كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها.بينما يسعى المبحث الأخير إلى تحديد طبيعة التهديدات ومصادر انعدام الأمن بالاعتماد على العوامل الجغرافية والمناخية في منطقة الساحل الإفريقي، وتقييم أثارها على الأمن الإنساني بنفس درجة قياس تأثيرها على أمن دول المنطقة.

أما الفصل الثالث فيركز على مفهوم الدولة الفاشلة والحديث عن التباينات الدلالية لهذا المفهوم وتداخله مع مفاهيم مشابهة،والمحددات الأساسية لترتيب تفاوت درجات الفشل،ومدى تطابق عناصرها مع دول منطقة الساحل الإفريقي. ليتم بعده تسليط الضوء على فهم سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي.أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتناول الحديث عن إمكانية اعتبار منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمني من خلال الاستفادة من الإطار التحليلي الذي قدمته نظرية مركبات الأمن الإقليمي المعقدة وعمليات الأمننة التي تم توظيفها من أجل فهم ديناميكية الوضع الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي.

أخيرا،وطالما أن البحث يفترض ضرورة توظيف منطق عمل تشاركي في ظل سياق يتسم بالحدود السهلة والقابلة للاختراق في منطقة الساحل الإفريقي فإن الفصل الرابع يتناول في المبحث الأول إعادة هندسة قدرات الدولة الفاشلة من منظور الحوكمة الهجينة والحديث عن أنماط هذه الأخيرة وشروط تحقيقها في مواجهة تقعد التهديدات في سياق الدولة الهشة. ليتم بعده تحديد طبيعة آليات الاستجابة وأهمية تبني منطق تشبيكي لتحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتناول الحديث عن بعض مجالات صيانة الأمن الإنساني في الساحل عبر تعزيز المنطق التشاركي في إنتاج السياسات المحلية،مع التركيز على الدور الذي تلعبه الفواعل غير الدولاتية في دعم قدرة هياكل السلطة في الدول الضعيفة والمساهمة مباشرة في التوفير الجماعي للسلع والخدمات،والتزامات المعونة الاجتماعية الأساسية،التي تشمل التعليم الأساسي ،الصحة السكان،الصحة الإنجابية وإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية.

الفصل الأول:

الاعتبارات النظرية والمفاهيمية لدراسة التحول في فواعل العلاقات الدولية

تعكس السياسة العالمية فضاءا للتفاعل المستمر بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،وذلك بالنظر إلى تزايد مستويات الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة العولمة،وهو ما يقودنا لفتح النقاش حول موقع الفواعل غير الدولاتية ضمن منظورات العلاقات الدولية،وتسليط الضوء على الاهتمامات النظرية والمشكلات الامبريقية التي تحاول رصد وتقييم جدلية العلاقة بين الدولة وهذه الفواعل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها.وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن أسئلة محورية مثل لماذا وكيف يمكن للفواعل غير الدولاتية أن تكون مهمة وتصنع الفرق؟ بالاعتماد على العوامل التفسيرية لقوتها في سياق إطار متعدد الأبعاد.ويتناول الفصل الجوانب النظرية المتعلقة بمحاولات بناء مقاربة تعددية في ظل وجود منظورات متضاربة، خاصة تلك التي تتعلق بافتراضات جيمس روزنو لتضمين الفواعل غير الدولاتية في تفاعلات السياسة العالمية،وبالتالي محاولة فهم دينامية انتقال النقاش بعيدا عن هيمنة الدولة .وذلك بالنظر إلى تعاظم دورها من ناحية الدلالات الكمية،ومدى الانخراط والتأثير .ليتم التركيز بعدها على الأسس التصورية لفهم العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،عبر تجديد الاهتمام بالعلاقات العابرة للقوميات،وصور تحول السلطة من الدولة إلى الفواعل غير الدولاتية بمختلف أنماطها.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتم فيه إلقاء الضوء على متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية عبر تعزيز المنطق التشاركي الذي أفرزته الترتيبات الجديدة للحوكمة العالمية .وذلك بهدف تبيان الأبعاد غير الصفرية في تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية.

المبحث الأول:الفواعل غير الدولاتية:ظاهرة قديمة جديدة في منطقة الساحل الإفريقي

شكلت محاولات الباحثين في تبني صيغة جديدة عابرة للقومية في مفاهيم العلاقات الدولية والقانون الدولي،والخروج عن الأطر المفاهيمية التقليدية انطلاقة لإعادة إحياء التنظير حول الفواعل العابرة للقوميات. ويتضمن هذا المبحث مناقشة ما إذا كان يجب التعامل مع الكيانات غير الدولاتية–non state entitiesكفواعل متميزة ومستقلة،أو كأدوات للدول؟ وذلك عبر التركيز على موقع الفواعل غير الدولاتية ضمن مقاربات العلاقات الدولية،بدءا بفهم تفسيرات إشكالية تهميش الكيانات غير الدولاتية في "المنظور الواقعي الكلاسيكي" مقابل هيمنة الدولة،ثم الانتقال إلى مساهمات"الليبيراليون التعدديون" في تكريس نموذج تعددي بديل لتقييم التعقيدات والتحولات في السياسات العالمية المعاصرة،التي أصبحت تتسم بتزايد الاعتماد المتبادل والعابر للحدود،خاصة تصورات روبرت كيوهان وجوزيف ناي لأهمية الفواعل غير الدولاتية،إلى جانب الجهود النظرية لجيمس روزنو في تفعيل نموذج الفاعل المختلط سابقا في السياسة العالمية.

ليتم التطرق بعدها إلى تحليل مؤشرات تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية على ضوء مقاربة كمية،يتم فيها تتبع معطيات تأسيس ونمو هذه الأخيرة،مثل المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، ومعرفة مستويات تأثيرها لمنافسة الدور المركزي الذي تتمتع به الدولة والمؤسسات الدولية، وهذا في سياق دراسات "قوة اتخاذ القرار" التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية .

وفي نهاية المبحث تم تسليط الضوء على محاولات ضبط تصنيف محدد للفواعل غير الدولاتية المختلفة،وتحديد طبيعة الهياكل التنظيمية الجديدة في السياسة العالمية بالاعتماد على مضامين الانقسام بين العام والخاص.

المطلب الأول: الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية: مقاربات نظرية متضاربة

المطلب الثاني: تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية في ظل ترتيبات الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: تعدد الفواعل في السياسة العالمية :محاولة في التصنيف

المطلب الرابع: تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية المنخرطة في ساحل الأزمات الإنسانية

المطلب الأول: الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية: مقاربات نظرية متضاربة

إن فتح النقاش حول موقع الفواعل غير الدولاتية ضمن منظورات العلاقات الدولية،وتحليل مكانتها يطرح العديد من التساؤلات حول المنظور التهميشي لدور هذه الفواعل مقابل هيمنة الدولة كفاعل مركزي على الحركة التنظيرية في العلاقات الدولية،بالرغم من أن ظاهرة الفواعل والعلاقات العابرة للقوميات لم تكن حديثة بالأساس [1]

حيث أسهم مفكرون أمثال جوزيف ناي،روبرت كيوهان في بناء فهم جديد في العلاقات الدولية لأدوار الفاعلين من غير الدول،عندما اعتبر كل منهما أن السياسة الدولية تتضمن كل التفاعلات السياسية بين الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي،أيا كانت طبيعة الفاعل سواء كان فردا،أو منظمة،أو دولة المهم أن يمتلك الموارد التي تمكنه من التأثير[2]،فلا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية فقط على العلاقات الدولاتية،ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات(مثل المنظمات غير الحكومية،الجماعات العلمية) وهو ما يتوافق مع تأكيد جيمس روزنو لأهمية عالمية السياسة العالمية transnationalization of world politics في مقابل منظور مركزية الدولة في العلاقات الدولية.[3]

فمفاهيم النظريات التقليدية(الواقعية والواقعية الجديدة) لم تعد كافية لفهم التحولات الجديدة في النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،التي كانت مرحلة لإعادة فتح المجال الفكري للتنظير حول نشاطات الفواعل غير الدولاتية العابرة للحدود cross-border activitie وبداية لما يعرف ب"**المأسسة الاجتماعية**" أو البنائية constructivism or sociological institutionalism في العلاقات الدولية، فكل من كراتوشويل،روجي،ووواند Kratochwil,Ruggie,Wendt لفتوا الانتباه إلى البنية الاجتماعية والفكرية للعلاقات الدولية بدلا من البنية المادية هذا من جهة،ومن جهة أخرى لا يمكن الاستهانة بنهاية الحرب الباردة في تأثيرها على التنظير في العلاقات الدولية،ففشل نظريات العلاقات الدولية التقليدية في الاعتراف بالتحول في فواعل العلاقات الدولية أبعد الكثير من الباحثين عن النظريات البنيوية مثل

---

[1] Thomas Risse,'Transnational Actors and World Politics',in Walter Carlsnases and Thomas Risse(eds.) **Handbook of International Relations**(London:Sage publications,2002),p.255

[2] خالد حنفي علي،**ما بعد الدولة متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول**،مجلة السياسة الدولية ،تم تصفح الموقع يوم 2015/05/15

http:// http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3053.aspx.

[3] مصطفى بخوش،"**مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"،مجلة المفكر،(العدد الثالث،2004)،ص88

الواقعية،والمؤسساتية المرتكزة على الدولة لتجديد تقدير السياسات الداخلية من جهة،والعلاقات العابرة للقوميات من جهة أخرى.

ومن هنا سعى الباحثون إلى إطلاق "**منظور التعقد**" في دراسة العلاقات الدولية والانخراط في ما كان يعتبر حقيقة عبر وطنية،وذلك عبر تبني صيغة جديدة عابرة للقومية في مفاهيم العلاقات الدولية والقانون الدولي والخروج من الأطر المفاهيمية التقليدية التي لم تعد أداة واحدة كافية لوصف التعقيد المتزايد الذي يشهده النظام العالمي. وشكلت بذلك بداية التسعينات انطلاقة لإعادة إحياء التنظير حول الفواعل العابرة للقوميات،وهو الاتجاه الذي تعزز مع النقاش حول العولمة .[1]

وعلى هذا الأساس فإن محاولة إلقاء الضوء على موقع الفواعل غير الدولاتية ضمن مقاربات العلاقات الدولية يقودنا إلى إجراء تحليلات أدق ومقاربات متعددة الأبعاد لتبيان تعدد الفواعل،وتحليل كيف قاربت المنظورات الرئيسية في العلاقات الدولية الفواعل في السياسة العالمية ،ومناقشة ما إذا كان يجب التعامل مع الكيانات غير الدولاتية non-state entitiesكفواعل متميزة ومستقلة،أو كأدوات للدول؟

1-الفواعل في المنظور الواقعي الكلاسيكي:

يمكن تفسير إشكالية تهميش الكيانات غير الدولاتية في المنظور الواقعي الكلاسيكي مقابل هيمنة الدولة على النظام القانوني الدولي،بالاعتماد على ثلاثة افتراضات أساسية تشمل:

- افتراض مركزية الدولة،حيث أن الدول هي الفواعل الرئيسية والهامة في السياسة العالمية .
- افتراض العقلانية،حيث يتم تحليل الدول كفواعل عقلانية وحدوية.
- افتراض القوة،حيث تسعى الدول في المقام الأول لكسب القوة وخاصة القوة العسكرية كهدف ووسيلة في حد ذاتها.[2]

وعلى اعتبار أن المدخل الأساسي لفهم افتراضات الواقعية يكمن في مفهوم القوة،من خلال تأكيد مورغانتو Hans Morgenthau بأن السياسة الدولية مثل كل السياسات،هي صراع من أجل القوة.[3]فجميع السياسات تسعى إما للحفاظ على القوة،أو لزيادة القوة أو لاستعراض القوة .كما أن الدول وحدها هي التي تمتلك الموارد الضرورية لممارسة القوة .فهي بالتالي أهم الفواعل،ولأن الدولة تعتبر الفاعل الوحيد المهم في الشؤون الدولية يعتبر الواقعيون أن أفضل تحليل لهذه الشؤون يكون من خلال دراسة العلاقات بين

[1] Thomas Risse, 'Transnational Actors and World Politics ,op.cit.,p.258

[2] جهاد عودة،"**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**"،(القاهرة:دار الهدى،2003)،ص14.

[3] أليس لاندو،ترجمة:قاسم المقداد،"**السياسة الدولية:النظرية والتطبيق**"،(دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب،2008)،ص. 9

الدولinterstate relations.[1]بحيث ينظر إلى الدولة كفاعل موحد عقلاني يسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية ويتنافس مع دول قومية أخرى في بيئة تتسم بالفوضى .ومن هذا المنطلق يعرف الواقعيين الفواعل في السياسة العالمية بناءا على ثلاثة معايير رئيسية:

- السيادة
- الاعتراف بالدولة
- السيطرة على الإقليم والسكان

ولا يمكن النظر إلى الكيانات الأخرى في الساحة الدولية باعتبارها كيانات متميزة ومستقلة،لأنها لا تجمع العناصر الأساسية الواجب توافرها في الفاعلactorness.[2]فعلى سبيل المثال تعتبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة كأدوات أو ملحقات للدول،مع تأثير ضئيل في تفاعلات الدولة القومية -nation state interactions أما الفواعل غير الدولاتية الأخرى،مثل الشركات متعددة الجنسيات،الجماعات المنظمة العابرة للحدود مثل الجمعيات الثقافية،النقابات المهنية لا يتم اعتبارها بالأساس .فالواقعية تستند أساسا على النظم السياسية المتجانسة مع الأخذ بعين الاعتبار نوع ونمط الفاعل.[3]

قيم	***البقاء والتأثير***
مصدر النزاعات	**الصراع من أجل السلطة**
ممثلون أساسيون	**الدول ومنظومة الدولة**
حقوق الإنسان	**غير ملائم**
معيار الفعل	**المصلحة الوطنية**
كيفية التفاوض	**البحث عن مكاسب نسبية**

جدول رقم 1: النموذج الواقعي،المكونات،طبيعة العلاقات الدولية[4]

[1] Daniel L.Nielson and Michael J.Tierney,'Delegation to International Organizations :Agency Theory and World Bank Environmental Reform',**International Organization Foundation**, Vol. 57, No. 2 (Spring, 2003),p.242

[2] Gustaaf Geeraerts,' **Analyzing Non-State Actors in World Politics'**, **Pole Papers Series,ISSN 1370-4508,**vol.1,No.4,October,1995.p.1

[3] Ibid.

[4]Thomas Risse, **'Transnational Actors and World Politics** ,op.cit.,p.259

2-الفواعل حسب المنظور الليبرالي- التعددي

وفقا لستيف سميث Steve Smith تعرضت افتراضات الواقعية الكلاسيكية للتحدي من خلال التطور في مجال العلاقات الدولية،[1]فتنامي الفواعل غير الدولاتية خاصة الشركات متعددة الجنسيات،والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة،والجماعات المنظمة عبر الوطنية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قاد العديد من الباحثين إلى مساءلة المقاربة القائمة على مركزية الدولة،التي تفترض أن الدولة هي الفواعل الوحيدة المهمة في السياسة العالمية.حيث يرى بعض الباحثين أمثال :كيوهان وناي أن الواقعية لم تعد قادرة على تقديم نظرية شاملة بسبب تغييرات جوهرية في بنية النظام الدولي،مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والنقل. كما أن افتراض الواقعية في انعزال الدولة عن غيرها من الدول،والتركيز على المصالح الفردية تقلصت أمام حقيقة تنامي وتقارب المصالح بين الدول في القرن الواحد والعشرون،خاصة فيما يتعلق بالسلام،الأمن،الرفاه الاقتصادي،الجودة البيئية،حقوق الإنسان.

وبالتالي لم يعد التعاون الدولي استثناء مثل وجهة نظر النموذج الواقعي.[2]فقد أصبحت اليوم السياسات العالمية تتسم بتزايد الاعتماد المتبادل والعابر للحدود،وظهور قضايا عالمية جديدة في المجال الاقتصادي والثقافي. فالتعدديون الليبراليون يسعون إلى تكريس نموذج تعددي بديل لتقييم التعقيدات والتحولات في السياسات العالمية المعاصرة.[3]وبهذا كان روبرت كيوهان وجوزيف ناي من أوائل الباحثين الذين دعوا إلى إعادة النظر في نموذج مركزية الدولة لأنها فشلت في إدراك أهمية الفواعل غير الدولاتية.ففي 1971 في مقالاتهما حول"**العلاقات العابرة للحدود والسياسة العالمية**"سلط كل من كيوهان وناي الضوء على أهمية الفواعل غير الحكومية nongovernmental actors في عدد كبير من التفاعلات الدولية من خلال تقديم دراسات عن عدد من الحالات والنماذج،وخلصا أن الدولة ليست بالضرورة هي الفاعل الوحيد المهم في السياسة العالمية على الرغم من أنهما لم يقدما نظرية عامة جديدة في العلاقات الدولية،بل اقترحا خطة بحث مستقبلية ترتكز على تعدد الفواعل،عبر توسيع مفهوم الفواعل ليشمل الفواعل العابرة للقوميات،واختراق القوقعة الصلبة للدولة القومية .أما في كتابهما"**القوة والاعتماد المتبادل**" 1977 فقد حاول من خلاله كل من روبرت كيوهان Keohane وجوزيف ناي Nye لفت الانتباه إلى عدم ملائمة

[1] أليس لاندو ،مرجع سبق ذكره،ص17

[2] Thomas J. Schoebaum,' International Relations –The Path Not Taken Using International Law to Promote World Peace and Security '(New York ,Cambridge University Press,2006) p.54.

[3] Ibid.

الواقعية،[1]ويعتبر هذا الكتاب من أهم الجهود لتطوير منظور تعددي بديل،من خلال وضع هذه التطورات على أسس أكثر علمية ،وعلى هذا الأساس قدما نموذجا جديدا للعلاقات الدولية عرف باسم "**الاعتماد المتبادل المركب**"interdependence complex' الذي يشير إلى أن السياسة العالمية هي:"مجموعة قنوات متعددة تربط المجتمعات بما في ذلك العلاقات بين الدول،وعبر الحكومية والعابرة للحدود مع أجندة تتألف من عدد من القضايا التي لم يتم ترتيبها في تسلسل هرمي واضح وثابت،ويمنح المصالح الاقتصادية أهمية على غرار المصالح العسكرية".[2]وبهذا فتح نموذج الاعتماد المتبادل المركب المجال لمساءلة الافتراضات الأساسية للواقعية على اعتبار أن:

- الدول ليست هي اللاعب الوحيد في السياسة العالمية،كما أنها ليست بالضرورة فواعل موحدة فقد تتألف من بيروقراطيات متنافسة .
- القوة نفسها قد تكون أداة غير فعالة للسياسة.
- استبدال التسلسل الهرمي التقليدي للقضايا بهيمنة المسائل العسكرية والأمنية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ،عبر أجندة لا توجد فيها الهرمية الواضحة للقضايا.[3]

وفي ظل ظروف الاعتماد المتبادل المركب،عرض جوزيف ناي وكيوهان إمكانية المشاركة المباشرة للفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية،فوجود قنوات متعددة للاتصال بين المجتمعات تعني أن الفواعل العابرة للحدود،والعلاقات العابرة للحكومات والمنظمات الدولية تلعب دورا فاعلا في السياسة العالمية.ويرى الباحثان أن الفواعل العابرة للحدود مثل:الشركات متعددة الجنسيات،البنوك الخاصة ومنظمات أخرى أصبحت جزءا من العلاقات الداخلية والخارجية على حد سواء،وهي مهمة ليست فقط بسبب أنشطتها الساعية لتحقيق مصالحها الخاصة،ولكن أيضا لأنها بمثابة جسور رابطة تعمل على جعل السياسات الحكومية في بلدان مختلفة أكثر حساسية لبعضها البعض .وبصورة أخرى تختلف أهمية هذه

---

[1]Michael Suhr,'Robert O.Keohane: a contemporary classic',in Iver B.Neumann and Ole Wæver (eds.) **The Future of International Relations Masters in the Making?** (London: Routledge,1997),p97.

[2] يشير "**الاعتماد المتبادل المركب**" إلى أن السياسة الدولية هي أشبه بالسياسة الداخلية،فهناك مجموعة واسعة من مجالات القضايا،وتحول تحالفات الفواعل أو ما يسمى بالتعددية التي تشير إلى إشراك المنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقوميات وكذلك الحكومات في سياق عالم تسوده العلاقات التعاونية الدولية.كما يجب الإشارة إلى دور النظرية المؤسساتية في تطور أفكار الاعتماد المتبادل المركب،فالنظام الدولي بحسبها هو "مجموعة من القواعد،المعايير،المبادئ،القرارات والإجراءات التي تتلاقى وتتقارب فيها توقعات الدولة والفواعل غير الدولاتية.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة: وليد عبد الحي ،: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (لبنان، كاظمة للنشر،ط1، 1985) ص.100.

الفواعل باختلاف القضايا،فالعملية السياسية في ظل الاعتماد المتبادل المركب تعني بأن الفواعل العابرة للقوميات ستطرح أهدافا مختلفة في مجموعات مختلفة من القضايا.[1]

3-الواقعية الجديدة والفواعل في العلاقات الدولية

في عمله حول "**النظرية في السياسة الدولية**" عام 1979،لا يختلف كينيت والتز Kenneth Waltz في مقاربته للفواعل غير الدولاتية بشكل جذري عن الواقعية الكلاسيكية،ولفهم معالجته للفواعل يجب فهم انتقال منهجية الواقعية الكلاسيكية إلى النظرية النظمية أو البنيوية .على اعتبار أن طروحات النظرية البنيوية تحدد العلاقات بين جوانب معينة من سلوك النظام والفاعل،ومن ثم القيود البنيوية للنظام الدولي التي ستفسر سلوك الوحدات ،وليس العكس. أي عكس المقاربات السلوكية الاختزالية التي تحاول شرح السياسة الدولية من حيث فواعلها الرئيسية.بحيث تنطلق حسابات الواقعية البنيوية لسلوك الوحدات وكذلك المخرجات الدولية من حيث طبيعة النظام أو تغيراته،ويتكون النظام بحسب والتز من البنية ،ووحدات متفاعلة .تتميز بنية النظام الدولي على حد سواء بالفوضى والتفاعل بين وحدات متماثلة (الدول) .بحيث يتعين أن تتعامل الدول كوحدات متماثلة على اعتبار أن لها نفس الأهداف،على الرغم من أن هذه الأخيرة قد تختلف في الحجم،الثروة،القوة،والشكل فهي متشابهة وظيفيا غير أن العنصر الوحيد المتغير في البيئة الدولية هي توزيع القدرات عبر وحدات النظام.وبالتالي تتغير بنية النظام الدولي فقط تبعا للتغيرات في توزيع القوة .[2]

وفي دفاعه عن اختياره للدول كوحدات للنظام،واعتبارها مركز التحليلات أكد والتز أن البنية الدولية يجب أن تحدد ليس عبر كل الفواعل فيها ولكن فقط عبر الفواعل الرئيسية منها،وحسب والتز فإن الوحدات ذات القدرة العظيمة من شأنها أن تصنع مشهد أو صورة العمل لنفسها وللوحدات الأخرى على حد سواء .

---

[1] Gustaaf Geeraerts, op.cit.,p.6

[2] Hans Mouritzen, 'Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy',in Iver B.Neumann and Ole Wæver (eds.) **The Future of International Relations Masters in the Making?** (London: Routledge,1997),p72.

وهذا يستلزم أن الفواعل الأكثر قوة ستحدد بنية النظام الدولي.وأن الفواعل غير الدولاتية يمكن أن تتموقع ضمن هذه البنية عبر البنى المؤسساتية الداخلية للدولة،ففي المفهوم الفوضوي لعالم ما بين الدول interstate realm،يجب أن يكون الفاعل العابر للحدود الوطنية عنصرا طبيعيا في نظام دولة ذات السيادة.[1]

وحتى ولو أرادت الدولة ألا تختار التدخل في شؤون الفاعلين من غير الدول،فهي التي تحدد قواعد اللعبة من خلال السماح لأولئك بالتطور خارج فعلها،أو عبر تغيير تلك القواعد حينما لا تعود مناسبة لها .لكن والتز يتميز عن الواقعيين حين يشير إلى أهمية الفاعلين من غير الدول والمنظمات العابرة للقوميات في اللعبة السياسية والتي من شأنها منافسة الدول.[2]

4-تعدد الفواعل من منظور الفاعل المختلط The Mixed-Actor Perspective

تم طرح هذا المنظور من خلال مقالة أوران يونغ Oran Young"**الفواعل في السياسة العالمية**" عام 1972،حيث اقترح عبره إطار مفاهيمي يتحدى من خلاله نموذج الفاعل الواحد من وجهة نظر قائمة على مركزية الدولة في السياسة. وبهذا يتطلب المفهوم الأساسي لنظام الفواعل المختلطة الابتعاد عن افتراض التجانس فيما يتعلق بأنماط الفواعل،وبالتالي التراجع عن مسلمة الدولة كوحدة أساسية في السياسة العالمية.

وبدلا من ذلك تقدم الرؤية العالمية للفاعل المختلط تصورا عن الحالة التي تتفاعل فيها عدة أنماط من الفواعل المختلفة من الناحية الكمية ،وفي ظل غياب أي نمط مستقر من الهيمنة أو العلاقات الهرمية .كما يشير أيضا يونغ إلى التعقيد المتزايد وديناميةالنظام الدولي بوصفها عوامل هامة في السياسات الكلية المعاصرة contemporary macro-politics. [3]

ومع ذلك لم يتضمن نموذج يونغ إشارة إلى زوال تكريس فكرة الدولة بقدر سعيه إلى فتح النقاش حول سؤال رئيسي يتعلق بأهمية الاقتراح التجريبي بأن الدول هي حاليا في طور أو مسار تبتعد فيه عن الدور الممنوح لها سابقا كوحدات مهيمنة dominant units في النظام،إلى دور جديد تكون فيه فواعل

[1] لمزيد من التفصيل حول إشكالية الكيانات غير الدولاتية في المنظور النيو-واقعي ،أنظر:

Krasner, S. D, 'Power politics, institutions and transnational relations', in T. Risse-kappen(ed) **Bringing transnational Relations back In; Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions,** (UK: Cambridge University Press. 1995),p.260.

[2] أليس لاندو ،مرجع سبق ذكره،ص.22

[3]Gustaaf Geeraerts, op.cit.,p7

مهمة وليست مهيمنة في السياسة العالمية.ومن خلال هذا الاقتراح تحدى يونغ مباشرة الدولة بالنظر إلى المبادئ المتعلقة بالفاعلية (السيادة،الشرعية،الاعتراف،التمثيل الدولي،مراقبة واستخدام القوة).وعلى الرغم من مساهمة نموذج الفاعل المختلط الذي طرحه يونغ في طرح نقطة مثيرة للاهتمام للانطلاق في تطوير منظور جديد ،إلا أنه فشل في تطوير نظرية عامة حقيقية حول نظام الفاعل المختلط.[1]إلى جانب فشل الموجة الأولى حول العلاقات الدولية العابرة للقوميات في 1970 في تحريك توجه براديمي حول مفهوم الفواعل غير الدولاتية فقد أصبح ما يسمى بالنقاش النيو–النيو بين كل من النيو واقعية والنيو –ليبيرالية بمثابة صراع براديمي paradigmatic clash وهو ما انعكس على الإدراك الفعال لمسألة تعاظم دور الكيانات غير الدولاتية.[2]

وفي إطار الجهود التي تعكس نموذجا قائما على تعدد الفواعل وإعادة صياغة مفهوم السياسة العالمية يعد جيمس روزنو James Rosenau من الباحثين الأكثر تأثيرا للتغيير في المقتربات والنماذج التقليدية للنظام الدولي،ولتجاوز ما أسماه ب "**السجون المفاهيمية**" conceptual jails لمنظور مركزية الدولة أخذ في كتابه "**الاضطراب في السياسة العالمية** "1990 جهود نموذج يونغ حول الفاعل المختلط،فضلا عن الجهود التعددية السابقة محاولا تطويرها عبر سعيه لتقديم منظور متكامل لتحليل النظام الدولي تكون فيه الفواعل غير الدولاتية هي المشارك المباشر.[3]على المستوى النظري يؤكد روزنو أن الترابط الكبير بين النظام الدولي وزيادة القدرة التفاعلية المتضمنة فيه تؤدي إلى تشعب السياسات العالمية إلى ما أسماه "**عالمي السياسة العالمية**"the two worlds of politics :"**عالم مستقل متعدد المراكز**"An autonomous multi-centric world يتألف من فواعل غير سيادية ،تتعايش،تتنافس وتتفاعل مع "**عالم مركزية الدولة القديم أو التقليدي**"،الذي يشمل الدول وتفاعلاتها وحسب روزنو يمكن القول بوجود عالم متعدد المراكز لأن أهمية الفاعل تتحدد بقدرته على المبادرة /الشروع واستدامة الأفعال بدلا من وضعيته القانونية أو السيادية .[4]

---

[1] Ibid.

[2] Math Noortmann, **Understanding Non-State Entities in the Contemporary World Order Transcending the international, mainstreaming the transnational, or bringing the participants back in?** Working paper presented at Non-State Actor Research Seminar, Leuven, Belgiu, Institute for International Law of Peace and Armed Conflict ,March 26-28,(2009),p.3, (accessed 15/04/2011). https://ghum.kuleuven.be/ggs/projects/non_state_actors/publications/noortmann.pdf

[3] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره،ص،89

[4]James N. Rosenau, The Study of World Politics (London,Routledge,2006) p.102.

المطلب الثاني:تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية في ظل ترتيبات الحوكمة العالمية

لعل من أبرز مميزات النظام السياسي العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين هي تلك الزيادة سريعة الوتيرة في حجم وأهمية الكيانات من غير الدول،حيث تأسست مجموعة كبيرة ومتنوعة من هياكل وبنى تنظيمية جديدة تعمل على أساس إقليمي وعالمي،وتنشط بطريقة عابرة للحدود وتشارك بشكل متزايد في السياسات العالمية.مشكلة بذلك تحديا كبيرا لافتراضات المقاربات التقليدية للعلاقات الدولية،التي تفترض أن الدول هي الوحدات المهمة الوحيدة في النظام الدولي،وأن بنية هذا الأخير لا تزال تتعامل بقاعدة العلاقات بين الدول.[1]

ففي بداية السبعينات كانت هناك مناقشات محتدمة حول العلاقات العابرة للحدود والقوميات ،تستهدف تحري ما إذا كانت المقاربات المتمركزة على الدولة مثل الواقعية،والقانون الدولي الوضعي مزورة مقارنة بالحقائق السياسية التي أظهرت الدور المتعاظم لدور الفواعل غير الدولاتية في السياسة الدولية،فكانت الأسئلة موجهة حول إمكانية تعويض واستبدال هذه المقاربات بمنظور جديد للسياسة العالمية.إلا أن توترات الحرب الباردة والأزمات الاقتصادية في أواخر السبعينات كرست هيمنة النيو–واقعية المتمركزة على الدولة.[2]

وعلى الرغم من ذلك لا يوجد خلاف اليوم حول انعكاس كثافة،سرعة،وحجم التفاعلات العالمية على تزايد مستويات الاعتماد المتبادل ونطاق الربط الدولي،وتجديد الاهتمام بالعلاقات العابرة للقوميات.[3]إذ أن الحديث عن مسارات العولمة خلال العقدين الماضيين أعاد فتح النقاش حول دور الفواعل غير الدولاتية.فتوسيع مجال التعاملات الاجتماعية عبر الحدود الوطنية طرح مسألة سلطة الدولة مقابل الفواعل غير الدولاتية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية . وإلقاء الضوء على دور هذه الفواعل في سياق ترتيبات مختلفة لصنع القواعد التي يعبر عنها بالحوكمة في مقابل الحكومة التي اعتادت أن تكون أساسا للدول. لترسم بذلك صورة معقدة ومتباينة حول كيفية ممارسة السلطة اليوم؟،وتؤكد في نفس الوقت أن ترتيبات الحوكمة، تكرس عملية تحول ونقل

---

[1] فليب برايار ومحمد رضا جليلي،ترجمة: حنان فوزي حمدان ،"**العلاقات الدولية**"،(بيروت،دار الهلال للنشر،2009)،ص. 22

[2] Thomas Risse, op.cit.,p.262.

[3] وفقا لتوماس ريس (Risse) المفهوم الأصلي "**للعلاقات العابرة للحدود الوطنية** "هو غير محدد بحيث يمتد ليشمل كل شيء في السياسة العالمية باستثناء علاقات الدولة بالدولة .فكتابه "**عودة العلاقات العابرة للقومية من جديد:الفواعل غير الدولاتية،البنى الداخلية والمؤسسات الدولية**" كان واحدا من الدراسات التي تناولت زيادة النشاط غير الدولاتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال زيادة النشاطات العالمية للمنظمات الدولية الحكومية .

السلطة من الدولة إلى الفواعل غير الدولاتية بمختلف أنواعها. مما أتاح مساحة أكبر لقضايا أخرى غير قضايا الأمن، والفواعل الأخرى غير الدول الكبرى والقوى المتحالفة معها.[1]

وبدلا من تحليل العلاقات ما بين الدولاتية العابرة للقارات في شكل معادلة صفرية،أصبح من المهم دراسة تفاعلاتها وتداخلاتها عبر مقاربة كمية،تسلط الضوء على دلالات تنامي عدد وحجم الفواعل غير الدولاتية في الساحة الدولية،وعلى الأخص المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات العابرة للقوميات.بحيث تحول الاهتمام إلى توثيق تجريبي لنشاطات الفواعل غير الدولية ودراسة تأثيرها . [2]وهو ما تجسد في مساهمات مجموعة من الباحثين لاختبار فرضية الأهمية المتزايدة للفواعل غير الدولاتية،عبر إجراء سلسلة من الدراسات التجريبية أهمها:

- الدراسة التي قدمها كيجال Kjell Skjelsbaek في مقالته "**تنامي المنظمات الدولية غير الحكومية في القرن العشرين**" سنة 1970،حيث جمع كمية هائلة من المعطيات والبيانات التجريبية التي تبين النمو السريع في المنظمات الدولية غير الحكومية منذ عام 1900 وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية،وقد وجد أن عدد المنظمات غير الحكومية تزايد من 1012 منظمة في 1954إلى 1899منظمة في 1968،وفي حين ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية بمعدل 4.7% من سنة 1954-1968،بلغ معدل النمو إلى 6.2في سنتي1962و1968.وفي دراسته لتوزيع المنظمات غير الحكومية حسب مجال نشاطها،وجد بأن فئات المنظمات الاقتصادية المالية،التجارية والصناعية شكلت النسبة الأكبر من المنظمات التي أنشئت في الفترة 1945-1954.[1]

- الدراسة الميدانية التي قدمها ريتشاردRichard Mansbachوآخرون حول:"**شبكة السياسة العالمية :الفواعل غير الدولاتية في النظام العالمي**" في 1976 ،افترض فيها الباحثون تراجع نموذج مركزية الدولة نظرا لتزايد انخراط الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية،فقد استخدموا في دراستهم ثلاثة أقاليم:أوروبا الغربية،الشرق الأوسط،وأمريكا اللاتينية من 1948 حتى 1972 للتحقيق تجريبيا في ظهور وسلوك الفواعل غير الدولاتية .وأشارت النتائج التي توصلوا إليها إلى أن نصف التفاعلات في المناطق تشرك الدول القومية كفواعل وكأهداف في نفس الوقت،ونسبة 11% تشرك الفواعل غير الدولاتية بصورة حصرية. وقد خلص الباحثون إلى أن نصف النسبة

[1] Arts, Bas, **Non-state actors in global governance: Three faces of power** ,Working Paper Preprints aus der Max-Planck-Projektgruppe Recht der Gemeinschaftsgüter, No. 2003/4,p3

[2] Naghmeh Nasiritousi ,Mattias Hjerpe,'The roles of non-state actors in climate change governance: understanding agency through governance profiles', **Springerlink,**(17 January 2014),p.2

فقط يمكن تحليلها من وجهة نظر مركزية الدولة،نظرا لأن النصف المتبقي من المجموعات يشمل الفواعل غير الدولاتية .[2]

-دراسة ريتشارد Richard Mansbach،وجون فاسكيJohn A. Vasquez في عملهما الاستكشافي في عام 1981 للبحث عن النظرية:"**منظور جديد للسياسات العالمية**" ،قاما بإجراء دراسة مماثلة لمناقشة نموذج بديل يقوم على الفواعل غير الدولاتية،وقد استخدما مجموعة بيانات حول التفاعلات التي حدثت بين فواعل مركزية أمريكية،وفواعل مركزية ألمانية خلال الفترة 1949-1975،في الجزء الأول من الدراسة رتبوا عدد الفواعل التي ظهرت في بياناتهم وفقا لوتيرة سلوكهم.من ثلاثين فاعل الذين برزوا في دراستهم 9 منهم هي فواعل غير حكومية،اثنان منها كانوا في المرتبة 11و12 في وتيرة السلوك.وقد خلص كل من ريتشارد وفاسكي بأن النظرية الواقعية طرحت صورة مضللة للسياسة العالمية،فعلى أساس النتائج التي توصلوا إليها أكدا أن الواقعية تجاهلت تنوع الفواعل غير الدولاتية المشاركة في السياسات العالمية فضلا عن الوكالات البيروقراطية.[3]

كما يشير الكتاب السنوي للمنظمات الدولية من خلال تتبع معطيات تأسيس ونمو المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون إلى التغير الكبير في عدد المنظمات الدولية ،أكثر من 38.000 منظمة دولية ومنظمة دولية غير حكومية تم تأسيسها بمعدل أكثر من منظمة واحدة في اليوم ،تم فيها إضافة منظمات جديدة في حين اختفت أخرى وذلك في سياق توزيع غير متساو. بحيث تشير الإحصائيات بأن أكثر من 33.000 منظمة تم تأسيسها بعد عام 1950.وكانت نتيجة هذا النمو وتغير وتيرته ارتفاع في العدد الإجمالي للمنظمات خاصة بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية.حيث بدأ تنامي المنظمات غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية وتسارع أكثر بعد نهاية الحرب الباردة .

إذ تشير معطيات الجدول التالي إلى ثبات نسبة التباين بين المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية من 1900-1940 بما يقارب 4 منظمات غير حكومية مقابل المنظمة الدولية

[1] Gustaaf Geeraerts, , op.cit.,p.5
[2] Thomas Risse, op.cit.,p.255.
[3]Ibid,p.253.

الواحدة،حتى 1950عندما قفزت لتقترب من 5 منظمات،هذه النسبة تزايدت مرة أخرى في 1980 وبقيت أعلى بكثير مما كانت عليه في النصف الأول من القرن العشرين خلال كل من 1990و2000. [1]

	المنظمات الدولية غير الحكومية	المنظمات الدولية	المنظمات الدولية/المنظمات الدولية غير الحكومية
1909-1900	445	118	3.77
1919-1910	492	118	4.17
1929-1920	845	215	3.93
1939-1930	731	208	3.51
1949-1940	1244	327	3.92
1959-1950	2580	523	4.93
1969-1960	3822	775	4.93
1979-1970	5645	1219	4.63
1989-1980	7839	924	8.48
1999-1990	8988	1299	6.92
2009-2000	3505	500	7.01

جدول رقم -2-:عدد ومعدل المنظمات الدولية غير الحكومية،والمنظمات الدولية التي تم تأسيسها خلال الفترة من 1900-2009 [2]

[1] Thomas G. Weiss,D. Conor Seyle(eds.) **The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and Limitations,** a One Earth Future Discussion Paper ,(2013),p.7, (accessed 1/12/2015). http://acuns.org/wp-content/uploads/2013/11/gg-weiss.pdf

[2] Thomas G. Weiss,D. Conor Seyle(eds.) ,op.cit.,p.8

ولمناقشة الدلالات الكمية لمظاهر تنامي نطاق انتشار الفواعل غير الدولاتية،ومدى نفوذها في الساحة الدولية يشير توماس ريسThomas Risse إلى أهمية معرفة مستويات تأثير الفواعل غير الدولاتية لمنافسة الدور المركزي الذي تتمتع به الدولة والمؤسسات الدولية ،وذلك من خلال الإجابة عن كيف تؤثر الفواعل غير الدولاتية على الدولة، وكيف تقوم هذه الأخيرة بوظائف لا تقدر عليها،أو لا تضطلع بها الدول أو المنظمات الدولية. [1]

وفي هذا السياق هناك مجموعة متنوعة من الدراسات والأدبيات حول ما يعرف ب"**القوة القرارية**" **أو قوة اتخاذ القرار**decisional power[2]التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية ،وتعني قدرة هاته الأخيرة خاصة المنظمات غير الحكومية والشركات عبر القومية على التأثير في صنع القرارات الدولية وهو ما يوضحه الشكل رقم -1-.

وبهذا عادة ما تركز نتائج الفواعل غير الدولاتية في سياق هذا النمط من القوة على ما يعرف بالقرارات التعديليةmodified decisions.[3]للتأكيد على أن التركيز على مرحلة صنع القرار الرسمي فقط وإهمال بقية المسار السياسي مثل:وضع الأجندة،صياغة السياسات،تنفيذ السياسات ورصد الامتثال،قد يقود إلى سوء فهم لمستويات قوة اتخاذ القرار والتأثير السياسي الذي تتمتع به الفواعل غير الدولاتية،فكل هذه المراحل تندرج ضمن عملية اتخاذ القرار.

[1] Thomas Risse, op.cit.,p.262

[2] Arts, Bas, **Non-state actors in global governance: Three faces of power,** ,op.cit.,p.17

[3] ويشير التعديل إلى أن هذه القرارات تعكس تفضيلات الفواعل غير الدولاتية إلى أقصى حد ممكن،أو على الأقل تمنحها أهمية سياسية،وهنا نشير إلى ارتباط قدرة الفواعل غير الدولاتية على التأثير بظاهرة النفوذ السياسي التي يمكن تعريفها على نطاق واسع بأنها تحقيق التفضيل في عملية صنع القرار السياسي عبر إشراك هذه الأخيرة في العملية السياسية.

شكل رقم-1-مستويات نفوذ الفواعل غير الدولاتية في صنع السياسات[1]

[1]Rainer Baumann and Frank A. Stengel,' Foreign policy analysis, globalisation and non-state actors: statecentric after all?'**,Journal of International Relations and Development**, advance online publication, August 30, 2013; doi:10.1057/jird.2013.12, p.8

المطلب الثالث: تعدد الفواعل في السياسة العالمية :محاولة في التصنيف

تعتبر عملية تحديد هوية فواعل السياسة العالمية إحدى أهم المشاكل التي تواجه التحليل السياسي فلا يمكن فهم السلوك،والأنظمة والبنيات،ومسارات التفاعل بشكل صحيح إذا لم يتم تعريف الفاعلين مسبقا وبوضوح.ويعرف معجم اللغة الفرنسية **روبر** Robert كلمة الفاعل بأنه"كل شخص،أو كيان اجتماعي له بنية معينة يساهم بنشاط فعال ويضطلع بدور مهم"[1].أما في ميدان العلاقات الاجتماعية،فيجب فهم كلمة **فاعل** على أنها :"كل سلطة،أو مؤسسة،أوكل مجموعة وحتى كل شخص قادر على أن يضطلع بدور ما".[2]على اعتبار أن الدور يعكس نسقا توجيهيا منظما حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي،ومندمجا في مجموعة خاصة من المعايير و القيم،التي تحكم سلوكيات الفاعل.[3]

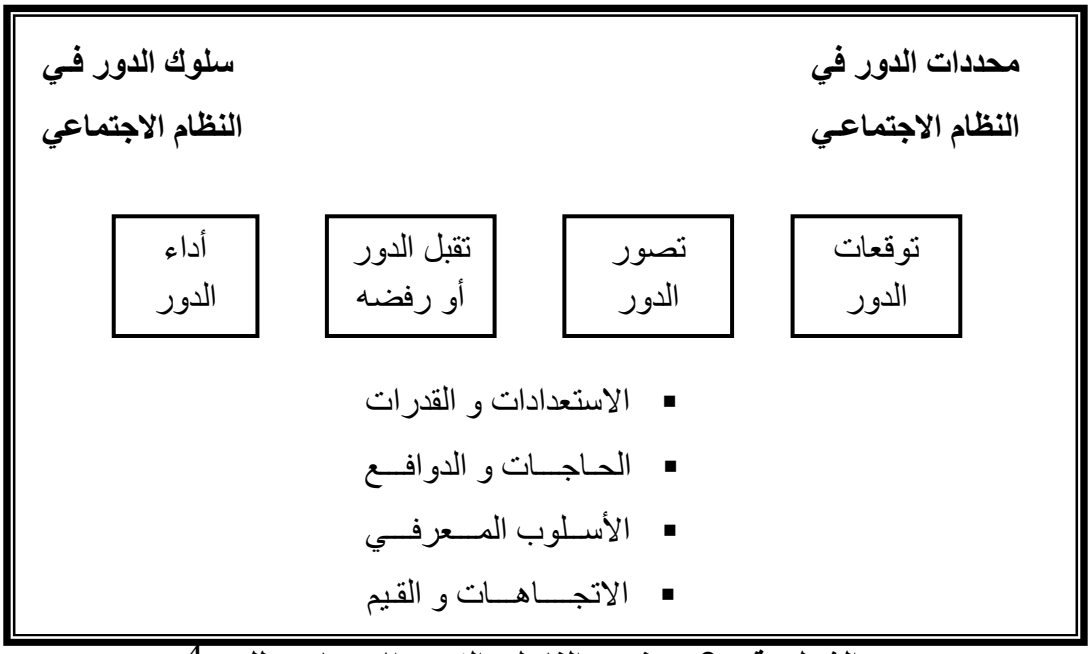

الشكل رقم-2-:مفهوم الفاعل والنسق الاجتماعي للدور[4]

وتتحدد ملامح توصيف دور الفواعل وفقا لمجموعة من المستويات أهمها:

---

[1] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره،ص،86

[2] مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي،عرف علم السياسة عموما تطورات ملحوظة،خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها والاجتماعية،فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم وتطبيقها في العلوم السياسية ،ومن بينها مفهوم"الدور"الذي انتقل من سياقه الدرامي المسرحي في العقود الأولى من القرن العشرين إلى دراسات علم الاجتماع وعلم النفس،ثم عرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.

[3] Cameron G. Thies, '**Role Theory and Foreign Policy**',(May 2009),p.3, (accessed12/01/2016) http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/role.pdf

[4] Cameron G. Thies, , op.cit.,p14.

- **توقع الدور:** بالنظر إلى ما تقرره الثقافة السائدة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية،فهي تحدد مسبقا ما هو متوقع من كل فاعل يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدد.
- **تصور الدور:** و هو كما يتصوره الفاعل نفسه الذي يشغل مركزا معينا،فالفاعل لا يستطيع تأدية دوره إلا في إطار توقعاته هو عن نفسه، إلى جانب ما هو متوقع من قبل منظومة القيم.
- **تقبل الدور أو رفضه:** في هذه الحالة قد يتقبل الفاعل الدور الذي تفرضه عليه مكانته والمزايا النسبية التي يتمتع بها،وقد يرفضه أو يرفض التوقعات التي تنتظر منه.
- **أداء الدور:** هو الأسلوب الذي يسلك به الفاعل دوره. [1]

حسب الشكل رقم –2– يتم وصف أي عملية اجتماعية منتظمة من حيث:المنخرطين فيها (الفاعلون)،الأبعاد الذاتية التي تحركهم (وجهات نظرهم)،والظروف أو الحالات التي يتفاعلون فيها،المصادر التي يعتمدون عليها(أسس القوة)،الطريقة التي يستخدمون بها هذه الموارد (الاستراتيجيات)،والمخرجات أو النتائج الإجمالية لعملية التفاعل كمجموعة شاملة من القيم والأدوار.[2]

1–الفواعل غي الدولاتية بين غموض المفهوم وصعوبة التصنيف:

يعرف الباحثون في حقل العلاقات الدولية الفواعل غير الدولاتية بأنها:" الكيانات التي يتجاوز فعلها نطاق حدود الدولة،والتي تشارك بشكل ناشط في العلاقات والاتصالات العابرة للحدود،مع ضرورة تمتع هذه الأخيرة ببعض الاستقلالية في اتخاذ القرار والتصرف بالنسبة للفاعلين الدوليين الآخرين.[3]

ولوضع تصنيف محدد للفواعل غير الدولاتية ،وتحديد طبيعة الهياكل التنظيمية الجديدة في السياسة العالمية يمكن الاعتماد على بعدين تحليلين:الانقسام بين العام والخاص من جهة،والانقسام بين الداخلي والدولي من جهة أخرى.ومن هذا المنطلق نستطيع التمييز بين أربعة أنواع من الفواعل: الفواعل الدولية،الفواعل الدولاتية،وكذلك الفواعل الخاصة والعابرة للحدود الوطنية.[4]

2– تصنيف الفواعل غير الدولاتية بين ثنائيات(العام والخاص)،(الداخلي والخارجي)

---

[1] Ibid.p.16

[2]Kristina Hahn ,Anna Holzscheiter," **The Ambivalence Of Advocacy: International NGOs and their discursive power of attributing identities**",pp9,10(accessed 15/07/2011) http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper_HahnHolzscheiter.pdf

[3] Ibid.p.10

[4] Tanja A. Börzel,'**Private Actors on the Rise? The Role of Non-State Actors in Compliance with International Institutions**,Preprints aus der Max-Planck-Projektgruppe,(July 2000),p.4

1-الفواعل الدولاتية أو المجتمعية:

تشير إلى الكيانات الخاضعة للقانون العام،والتي تقتصر سلطتها القانونية على إقليم وطني محدد . ومن الأمثلة الأمانات والبيروقراطييات-تعمل منفردة أو في مجموعات-كل الوكالات البيروقراطية والوزارات أعضاء/وكالات إنفاذ القانون المحلية والولائية والاتحادية .والقوات المسلحة. [1]

وتشير نظرية "**اللبيرالية النفعية** "إلى أهمية فهم سلوكات الفواعل المجتمعية في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية،فسياسة الدولة تتحدد بالمصالح التي تقررها الفواعل المجتمعية المهيمنة،وأن أي تغير أو استمرار فيها مرتبط بالتغيرات في تركيبة أو أولويات هذه الأخيرة.[2]

2-الفواعل الدولية:

هي كيانات مع شكل قانوني عام تمارس سلطة عابرة للحدود ،تشمل المنظمات الدولية ككيانات رسمية مع الدول كأعضاء وأشكال معينة من المأسس مثل: المقر، الموظفين،أو أمانة دائمة. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسات بريتون وودز، والاتحاد الأوروبي،وشبكات حكومية دولية أخرى.[3]

أما بالنسبة لتصنيف الأمم المتحدة كمنظمة دولية فقد اختلف الباحثون في اعتبارها فاعل دولاتي باعتبارها منظمة ما بين حكوماتية ،خاصة مع بدايات تكوينها حيث كانت مدعومة بما يسميه إنيس كلود(Inis Claude) بالموظفين الدوليين .ومن جهة أخرى يعتبر الكثير أن المنظمات الدولية هي فواعل غير رسمية بالرغم من أن أعضائها دول.فما يسمى "**بالأمم المتحدة الثالثة**" the third UN أصبحت تشرك في نشاطها وبشكل متزايد فواعل غير دولاتية مثل:الشركات متعددة الجنسيات،المنظمات غير الحكومية،الخبراء واللجان،على الرغم من أن الدول هي التي تدفع التكاليف وتصنع القرارات في سياق ما بين حكوماتي.[4]

3-الفواعل الخاصة الوطنية: هي كيانات غير حكومية مع شكل قانوني خاص، تقتصر سلطتها في الحدود الإقليمية لدولة واحدة.ومن أمثلة ذلك الشركات التجارية مثل شركات الاتصالات الخاصة

---

[1] Rainer Baumann and Frank A. Stengel, op.cit.,p.4

[2] Wolfgang H. Reinigke , Francis Deng." Critical choices : the United Nations, networks, and the future of global governance", (Canada: Better World Fund, United Nations Foundation, 2OOO),p.31.

[3] في حين أن تصنيف المنظمات الدولية كفواعل دولية لم يثر الكثير من الجدل،إلا أن تصنيف الشبكات الحكومية الدولية يميز بين الشبكات الحكومية الدولية والشبكات البيروقراطية الدولية .تحدد الأولى كشبكات مكونة من كبار المسؤولين الحكوميين من مختلف الدول، مثل رؤساء الدول / الحكومة والوزراء ومستشاري الأمن القومي،رؤساء أجهزة المخابرات وغيرها، الذين يعملون على تنسيق أنشطتهم، تبادل المعلومات مع بعضهم البعض، والانخراط في الأشكال غير الرسمية لصنع القرار.أما الأخيرة- الشبكات البيروقراطية الدولية- فتشير إلى شبكات مسؤولين حكوميين من المستوى الأدنى لم يشاركوا في مركز عملية صنع القرار، على سبيل المثال البيروقراطيين أو ضباط الشرطة .

[4] Thomas G. Weiss,D. Conor Seyle(eds.) ,op.cit.,p.5

والخدمات البريدية، وجماعات المصالح الاثنية التي تمارس الضغط على حكوماتها الوطنية أو وسائل الإعلام الوطنية.

4-الفواعل العابرة للقوميات (عبر الوطنية) أو الفواعل غير الدولاتية :بموجب القانون الخاص هي كيانات تمارس سلطة عابرة للحدود،ومن الأمثلة على ذلك شبكات المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، ومنظمة المعايير الدولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]وهي بدورها تقسم إلى:

- **الفواعل الاقتصادية الربحية** :مثل مجموعات المصالح،الشركات،تهدف إلى إنتاج ثروة مالية موجهة لتحقيق أقصى ربح ممكن.
- **الفواعل المجتمعية غير الربحية**:التنظيمات الطوعية ،الحركات التحررية ،التحالفات المطالبتية وهي عادة تكون مهتمة بمعالجة المشاكل العامة أو الارتقاء بأجندة سياسية معينة.:

		المجال الإقليمي	
		في إطار الدولة	خارج الدولة
الوضعية القانونية	عام	الفواعل الدولاتية/المجتمعية	الفواعل الدولية (الهجينة)
	خاص	الفواعل الخاصة	الفواعل العابرة للقوميات

الجدول رقم-3-مصفوفة تصنيف الفواعل غير الدولاتية (*الفواعل غير الدولاتية مشار إليها باللون الرمادي)[2]

3- **تصنيف الفواعل غير الدولاتية على ضوء البنية الداخلية وطبيعة الدوافع**:كما يمكن التمييز بين الفواعل العابرة للقوميات بالنظر إلى بعدين أساسيين :

1-البعد المتعلق ب"البنية الداخلية للفواعل internal structure :

على اعتبار أن بعض الفواعل العابرة للقوميات هي منظمات غير رسمية (الشركات متعددة الجنسيات/المنظمات غير الحكومية)،والأخرى ترتبط بصورة أكثر مرونة عادة ما يستخدم مصطلح الشبكةnetwork للتعبير عنها وهي شكل من التنظيمات التي تتميز بالطوعية والتشارك الأفقي للاتصالات. ويعرفها Walter Powell بأنها "شكل ثالث من أشكال المنظمات الاقتصادية يختلف بشكل

[1] Ibid.p.6

[2] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.10

مميز عن الأسواق وعن التسلسل الهرمي،بحيث تكون أكثر خفة في حركيتها،حيث أن المجموعات ضمن الشبكة الواحدة تجمعها قيم مشتركة،وتقوم بتبادل المعلومات فيما بينها بشكل منتظم" .[1]

فبعض الشبكات تتضمن مجموعة من الأفراد،وأخرى تضم منظمات رسمية مثل :المجموعات الابيستيمولوجية باعتبارها شبكات من الأفراد،أو المنظمات التي ترتكز على المعرفة التوافقية،والشبكات المطالبتية يطلق عليهاtransnational advocacy networksأو ما يعرف **بشبكات المناصرة العالمية** والتي تهدف إلى تغيير سلوك الدول والمنظمات الدولية، تربطهم مجموعة من الأفكار المنسجمة والقيم المشتركة يسعون من خلال علاقاتهم المهنية التأثير في السياسة العالمية وابتداع الأفكار وأنماط جديدة من الخطاب لحماية الأفراد وأمنهم يتشاركون قيم خاصة،معتقدات أساسية ومصير مشترك.[2]

2- **البعد المتعلق ب "طبيعة الدوافع**"motivations:

تعتمد على الأهداف أو الدوافع للتمييز بين مختلف أنماط الفواعل العابرة للقوميات،وهو ما يتوافق في سياق عام مع التمييز بين ما هو ربحي for-profit وما هو غير ربحي not for profit.

فنجد الشركات متعددة الجنسيات،أو مجموعات المصالح الخاصة باعتبارها فواعل يتحركون بأهداف فعالة ويحاولون تعزيز رفاهية المنظمة في حد ذاتها أو أعضاء المجموعة.أما الفواعل الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية باعتبارها بنية تعاونية في مجال محدد تجمع مؤسسات غير دولية أو أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة،المجموعات الإبيستمية أو الشبكات المطالبتية فيتحركون ويهدفون إلى تعزيز منطق الصالح العام.[3]

---

[1] Rainer Baumann and Frank A. Stengel, op.cit.,p.4

[2] مارغريت كيت،كاترين بكنك ،ترجمة: لينا حمدان البلاونة ،" **نشطاء بلا حدود :شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**"، (لبنان، دار البشير ، ،2005)، ص37.

[3] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.10

سياسة عليا

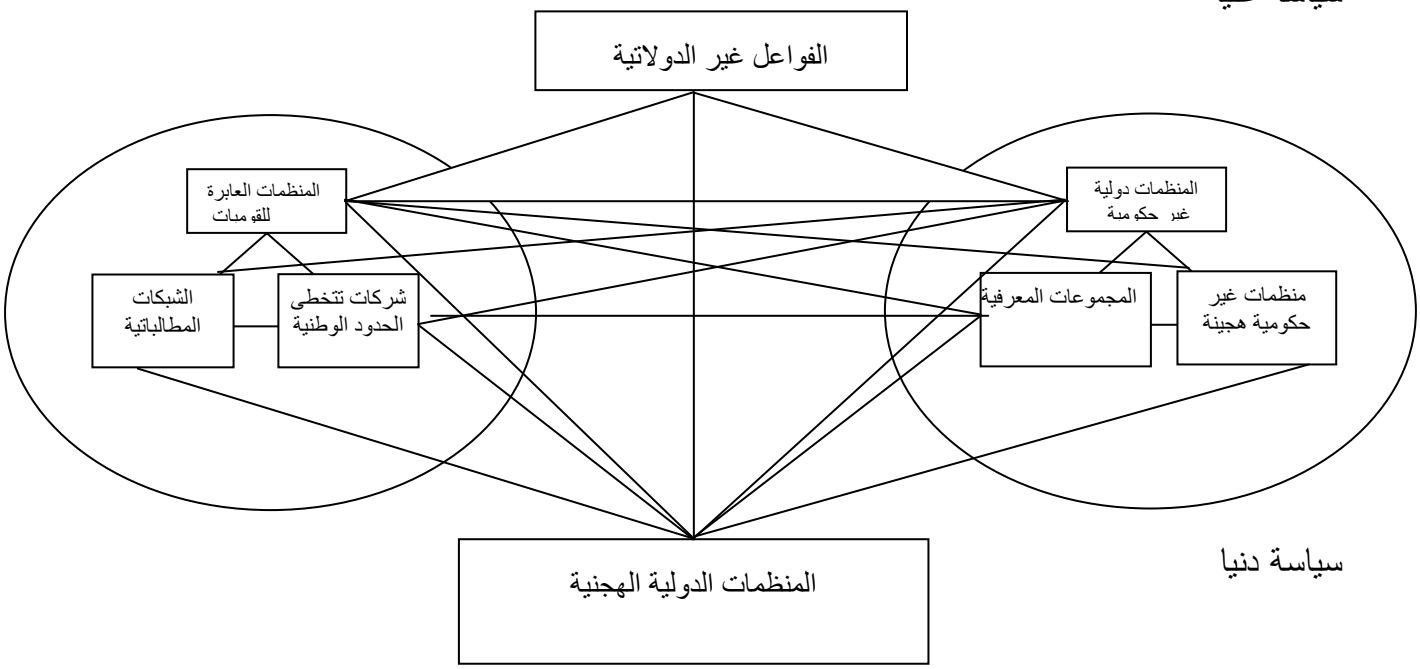

سياسة دنيا

شكل رقم-3-:تصنيف الفواعل غير الدولاتية[1]

يوضح الشكل رقم-3- تصنيف جون بيلس للفواعل غير الدولاتية عبر مستويات وقضايا السياسة العليا والسياسة الدنيا لتشمل المنظمات العابرة للقوميات،المجموعات المعرفية،المنظمات الدولية الهجينة.

كما اقترحت كيك سيكنيك Sikkink بعض العناصر لتصنيف الفواعل ومشاركتهم بالنظر إلى ثمانية فئات مختلفة:

- القوة(power) مثل الأحزاب السياسية والحركات التحررية
- التنوير(enlightenment) مثل المنظمات التعليمية والمجموعات الابتستيمولوجية (المعرفية)
- الثروة(wealth) مثل الشركات والمنظمات المالية والتجارية
- الرفاه(well-being) منظمات إعادة الاعمار والتنمية .
- المهارة(skill) المنظمات المهنية
- الاستقامة (rectitude) مثل المنظمات الدينية
- الاحترام(respect) مثل منظمات حقوق الإنسان
- العاطفة(affection) مثل منظمات الجنذر والرعاية الأسرية .[2]

[1] John Baylis, Steve smith,' the globalization of world politics, an introduction to international relations' (New York, Oxford university of press, second edition, 2004), P. 326.
[2] Rainer Baumann and Frank A. Stengel, op.cit.,p.4

المطلب الرابع:تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية المنخرطة في ساحل الأزمات الإنسانية

ترتبط مسؤولية صيانة الأمن الإنساني في أغلب الأحيان بالدولة،لاسيما القوى العالمية الكبرى أو الإقليمية وذلك بالنظر إلى حقيقة أن الإجراءات القانونية والعسكرية التي يتضمنها هذا المسار تتم من قبل الدول،إما من جانب واحد،أو كجزء من التحالف،أو من خلال المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي،الاتحاد الإفريقي.غير أن مساعي وجهود تعزيز الأمن الإنساني وما يصاحبها من عمليات تمتد لتشمل العديد من الفواعل،والتي غالبا ما تكون أدوارها غير محددة جيدا.هذه الفواعل لا تمثل فقط الدول والمنظمات الحكومية الدولية،بل أيضا المنظمات غير الحكومية،المجتمع المحلي والأفراد وعلى رأسهم القادة الوطنيين الذين يسعون إلى التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية،ومعالجة الأسباب الجذرية للتهديدات الأمنية التي تواجه القارة الإفريقية بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة.[1]

وقد برزت العديد من الدراسات المهتمة بتصنيف التشكيلات العابرة للحدود في القارة الإفريقية مثل شركات الأمن الخاص،تجار الأسلحة،المنظمات التبشيرية،المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل بمنطق يختلف عن نماذج المساعدات الإغاثية والإنمائية وبرامج التكيف الهيكلي السابقة. خاصة مع نهاية الحرب الباردة،حيث أصبحت هذه الأخيرة أرضية لقضايا التدخل الخارجي،إدارة اللاجئين،الصراع المسلح الاستنزاف الاقتصادي والهندسة السياسية،وفضاء ليس فقط لعرض التقاطع بين المحلي والعالمي،ولكن للكشف أيضا عن الافتراضات والنظريات التي تواجه عمل مختلف الفواعل،وتحليل الكيفية التي تبرز فيها على مستوى العلاقات والهياكل السياسية في ظل تراجع دور الدولة.

وبالنظر إلى تعدد أنواع الفواعل غير الدولاتية وكثرتها كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من الدراسة اعتمدنا في اختيار فئات الفواعل غير الدولاتية الناشطة في مساعي حماية الأمن الإنساني وتعزيز التنمية في الدول الفاشلة في الساحل الإفريقي على البحوث التي أجريت على مستوى الأمم المتحدة كجزء من مشروع بناء الدولة في القارة الإفريقية،التي ثمنت أهمية المشاركة متعددة الأطراف بين المجتمعات المحلية ومختلف الفواعل الدولية وغير الدولاتية.

إلى جانب تسليط الضوء على صور التقارب الجدلي(dialectical affinity) بين الفواعل الدولية والفواعل غير الدولاتية المتداخلة مع بعضها البعض عبر ارتباطات تشعبية،وذلك من خلال الأدبيات والبحوث

[1] Abu Bakarr Bah,Civil Non-State Actors in Peacekeeping and Peacebuilding in West Africa, **Journal of International Peacekeeping,**vol.17 (2013),p.314.

المتعلقة بالدراسات الأمنية والتنموية وتحديد أهم التحديات والمشاكل الأمنية الزاحفة في النظام الدولي الراهن.[1]

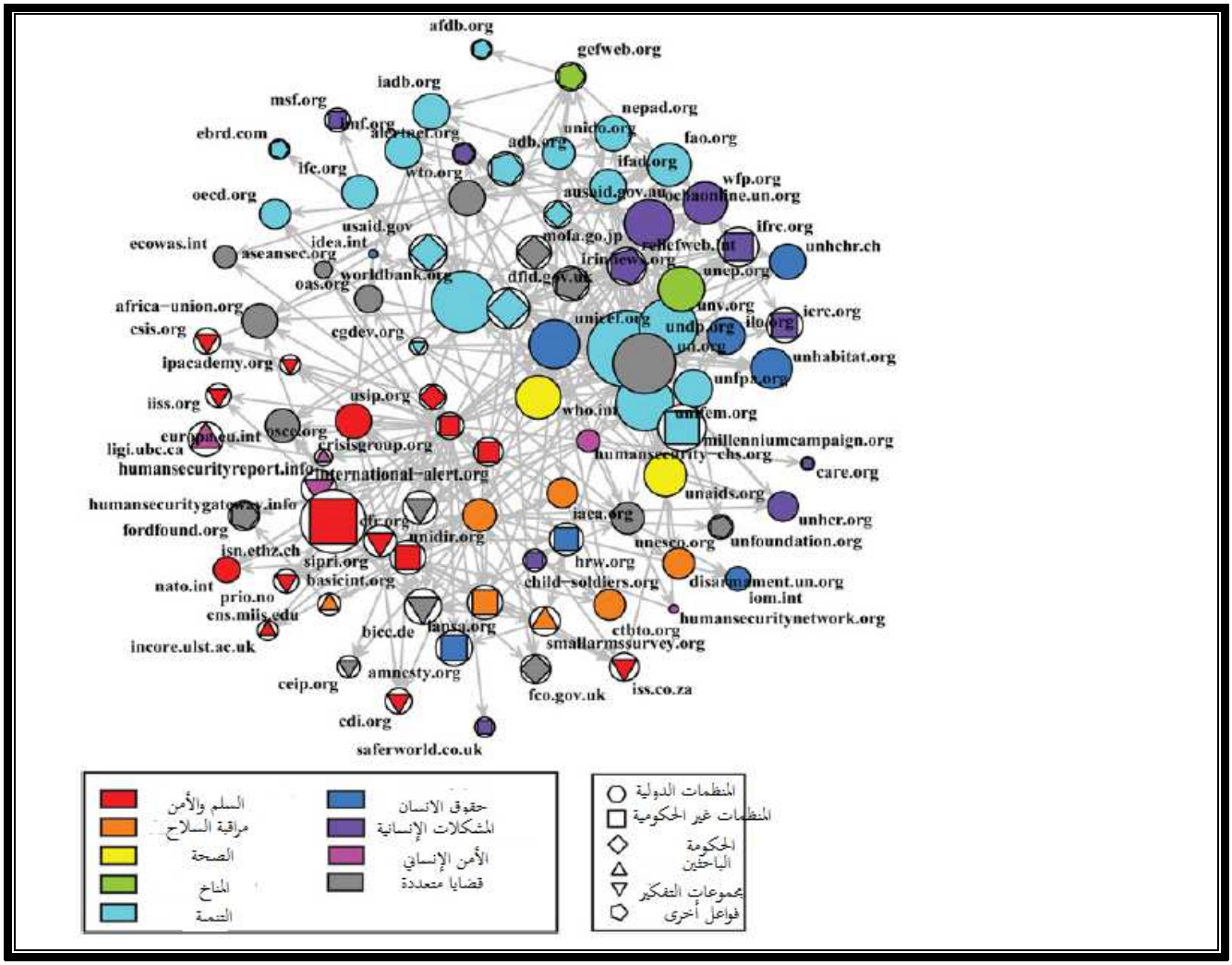

شكل رقم- 4-: منظمات الأمن الإنساني ذات الارتباط التشعبي[2]

والشكل رقم-4- يبين تنوع الفواعل بين حكومية وغير حكومية(المنظمات الدولية،المنظمات غير الحكومية، مجموعات التفكير) وفق التداخل المعقد للمشكلات الأمنية التي تتراوح بين قضايا السلم والأمن ،الصحة،البيئة التنمية وحقوق الإنسان ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم العقد يرتبط بحجم الصلات

[1] بدأ البحث في بناء الدولة على الصعيد الدولي في عام 2005 بتمويل من رابطة بحوث غرب أفريقيا (West African Research Association) وقدمت جامعة نورث إلينويز (Northern Illinois University)ومجلس مراكز البحوث الأمريكية ما وراء البحار تمويلا إضافيا.

[2] Charli Carpenter, Sirin Duygulu, **Explaining the Advocacy Agenda: Insights From the Human Security Network,**the International Studies Association, Annual Conference, Montreal, Canada, (March 2011),p52.

التشعبية للقضايا والفواعل.كما أجرى معهد ليو بجامعة كولومبيا البريطانية استبيان لاستطلاع الرأي حول أكثر ثلاث منظمات ذات صلة مباشرة بقضايا الأمن الإنساني،للوصول إلى ترتيب للفواعل التي تحتل الصدارة في هذا المجال.[1] وفق الجدول التالي:

المنظمة	مسح الإجابات
منظمة العفو الدولية	36
الاتحاد الكندي للأمن البشري	34
مشروع تقرير الأمن البشري	31
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	31
شبكة الأمن الإنساني	28
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	24
معهد ليو للقضايا العالمية	23
هيومن رايتس ووتش	16
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	14
مجموعة الأزمات الدولية	14
أطباء بلا حدود	12
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية	11
أوكسفام إنترناشونال	10
وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية	10
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	7
الأمم المتحدة	7
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	7

جدول رقم-4-:أنماط المنظمات غير الحكومية المنخرطة في قضايا الأمن الإنساني[2]

[1] the Liu Institute at the University of British Columbia

[2] Charli Carpenter, Sirin Duygulu, op.cit., p.25

والتمييز الأكثر وضوحا في هذا السياق يشير إلى حد كبير إلى ما يعرف بالفواعل غير الدولاتية المدنية civil non-state actors وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجالات تقديم الإغاثة الإنسانية وساطة السلام وتعزيز إعادة الاعمار في المجتمعات ما بعد الحرب/النزاع.مع التركيز على دور المنظمات المجتمعية المخصصة *ad hoc* community organizations التي تلعب دور مكمل مع الفواعل الدولية من خلال توفير الصلات مع الفواعل المحلية،وتقديم الخدمات الحيوية للأفراد المتضررين، المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية (corporate NGOs)التي تشمل تنظيمات المجتمع المدني العابرة للحدود مثل منظمة أطباء بلا حدود،منظمة إنقاذ الطفولة.[1]

فهي تمتلك ميزانيات سنوية ضخمة وقدرة على تحمل بعض المسؤوليات خاصة تلك المتعلقة بالصحة والفقر.وفي إطار تطور أنماط وأنشطة المنظمات غير الحكومية من الأعمال الإنسانية والمجاعات في الحروب(مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وخدمات الإغاثة الكاثوليكية)إلى دور أكثر تجذرا في الاحتياجات الإنسانية للأفراد ولعب دور الوسيط المباشر وتقوية المؤسسات المحلية للقيام بالوظائف المنوطة بها برزت ثلاثة أجيال مثلت التطور الطبيعي للمنظمات غير الحكومية كالتالي:

1-**الجيل الأول:**حيث تركزت أنشطة المنظمات غير الحكومية على العناية بالجرحى واللاجئين والمشردين وتقديم معونات الإغاثة وحماية المدنيين في بؤر النزاع عن طريق إنشاء أماكن للحماية ومراقبتها.

2-الجيل الثاني: وهو يمثل المنظمات غير الحكومية التي انتقلت من الإغاثة إلى بناء المجتمعات وتمكينها بعد فترة النزاع وذلك لمنع عودة تلك المجتمعات للصراع مثل منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود.وقد امتد تأثير هذه المنظمات إلى الانخراط في صنع السياسة عبر إقامة شراكات مع الأفراد والتنظيمات المحلية متبنية فكرة الوظيفة الدفاعية مثل دعم حقوق الإنسان.

3-**الجيل الثالث:**وهو يمثل الموجة الثالثة من المنظمات غير الحكومية التي انطلقت مع توسع نطاق الفواعل المدافعين عن الأجندات القيمية والحقوقية واستدامة حالة السلام.فضلا عن ظهور مضامين جديدة

[1] تندرج **شبكة الأطفال والنزاعات المسلحة**(The CaAC Network /Children and Armed conflict) ضمن مجموعة من شبكات حقوق الإنسان التي تعنى بحقوق الطفل في نطاق واسع،وتسعى جهود هذه الشبكة إلى حماية الأطفال من آثار النزاع المسلح في ظل ما نصت عليه الأمم المتحدة بشأن احترام معايير السلوك الدولية والمحلية لمنع الإساءة والمعاملة الوحشية للأطفال،مع تسليط الضوء على الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة ضمن مجال الأمن الإنساني.فقد تجسد الاعتراف بهذه القضية في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام 1990،وفي عام 1994 وبناءا على توصية الجمعية العامة كلف الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء دراسة عالمية عن اثار النزاع المسلح على الأطفال من خلال شبكة حقوق الإنسان،الأمم المتحدة والحكومات في جميع أنحاء العالم.وكانت النتيجة إنشاء كوفي عنان مكتب الممثل الخاص للأمين العام بشأنCaAC .

للأمن التي تتداخل مع مفاهيم بناء السلام التي تهدف لتمكين المجتمعات .[1]ولقد أعطت الأمم المتحدة دفعة لظهور هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية مثل ما يسمى بمنظمات الإنذار المبكر التي تلعب دورا وقائيا،عندما دعتها للشراكة والانخراط في قضايا يناء الأمن والسلم الدوليين على كافة المستويات .[2]

وبالتوازي مع تعقد التحديات التي تواجه البيئات الهشة ينسحب الأمر على تعقد وتشابك وظائف المنظمات غير الحكومية .فالفصل بين وظائفها في سياق صيانة الأمن الإنساني لا يمكن عمله إلا بشكل نظري،حيث أن بعض المنظمات تقوم بعدة وظائف إغاثية ومراقبة حقوق الإنسان.ومن هنا سيتم تقسيم الفواعل غير الدولاتية الناشطة في مجال صيانة الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما يلي:

1-**المنظمات الدولية غير الحكومية المطالبتية** (advocacy NGOs).[3]

وتعرف الدعوة أو المطالبة على أنها مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إقناع صانعي القرار لتصميم واعتماد وتغيير السياسات والممارسات لتأمين فوائد مباشرة ودائمة للأفراد والفئات التي يتم التعامل معهم . بهدف

زيادة قدرة التأثير في معالجة الأسباب الهيكلية للفقر .وتشمل سياسات عمل هذه المنظمات توليفة من النشاطات

المتعاضدة تضم الضغط،الحملات العامة،السياسات التعليمية أو المعرفية والعمل الإعلامي.

وتتضمن هذه الآليات مجموعة من المعايير التي تعزز فعالية الجهود والأدوار المطالبتية من أهمها:

---

[1] محمد عبد الحميد أحمد،**'دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة'** (القاهرة،المكتب العرب للمعارف،الطبعة 1،2017)،ص ص .134،133.

[2] تأسست مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 1995،حيث تقوم بحوارات بين 30 فاعلا غير رسمي وأعضاء مجلس الأمن حول قضايا النزاع واستدامة الأمن في العالم،وقد أصبحت هذه الحوارات إحدى وسائل التأثير واليات عمل هذه المنظمات.

[3] في محاولته تجاوز معضلة تصنيف وتعدد الفواعل غير الدولاتية استخدم كندال ستايلز (Kendall Stiles) مفهوم تمكين المجتمع المدني (civil society empowerment) بصفة شاملة للإشارة إلى أهمية التعاون والتنسيق بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في تكريس عملية الانتقال من التنمية المرتكزة على الدولة إلى مشاركة الأفراد. بحيث توجد أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية، بدءا من مجموعات محلية صغيرة إلى كيانات كبيرة متعددة الجنسيات والتي تدير ميزانيات كبيرة وتوظف الآلاف من الناس. كما أنه غالبا ما يتم التمييز بين تلك المنظمات غير الحكومية التي ترتكز على تقديم الخدمات في مقابل تلك التي وظيفتها الرئيسية هي الدعوة أو ما يعرف بشبكات المناصرة (Advocacy NGOs).
تعمل المنظمات غير الحكومية المطالبتية نيابة عن الآخرين الذين يفتقرون إلى الصوت أو القبول الكافي لتعزيز مصالحهم الخاصة. لذلك يملك هذا النوع من المنظمات غير الحكومية "عملاء أو زبائن" يقومون بخدمتهم و كأمثلة عن هؤلاء الزبائن: الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز،الأقليات العرقية المهددة بالإبادة الجماعية ،الحيوانات وبعض الأنواع النباتية التي تواجه خطر الانقراض.
لمزيد من المعلومات أنظر:
Kendall Stiles, 'Grassroots Empowerment; States, Non-State Actors and Global Policy Formulation', in Richard Higgott *et al* (eds.), **Non-State Actors and Authority in the Global System** (London: Routledge, 2000).

- وضوح القضية وربطها بمضامين معيارية تعبر عن المصالح الإنسانية وقادرة على توليد ما يعرف بالتعاطف أو الغضب الأخلاقي(moral outrage).
- وجود أساس صلب قائم على التحليل السببي المنطقي والخبرة الميدانية لمعرفة مدى تأثير السياسات المنتهجة على حياة الأفراد.
- طرح مقترحات وأفكار واضحة للتغيير من شأنها إحداث فرقا إيجابيا على حياة الأفراد.
- تحديد المستويات والمؤسسات المستهدفة في عملية اتخاذ القرار،واليات تفعيل التغذية الاسترجاعية
- تشكيل تحالفات إستراتيجية مع مختلف الفواعل مثل القطاع الخاص،وسائل الإعلام .
- تحديد الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للسياسات والتكتيكات المتبعة.[1]

ويتيح هذا النوع من المنظمات فرصا جديدة للتعريف وإبراز أهمية التعاطي مع التحديات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية في ظل تغلغل عمليات العولمة فهي تعمل على مجالين أساسين :

1-توفير الفرصة لتحسين نوعية العلاقة بين المنظمات غير الحكومية في الجنوب والشمال من خلال تجاوز علاقات التمويل والسماح بإجراء تقييم مشترك لأسباب الفقر وغيرها من المشاكل المشتركة والتخطيط لمعالجتها على المستوى العالمي.فمن خلال رغبتها في تحسين الشراكة تحاول هذه المنظمات الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة في جدول أعمال مشترك .[2]

2-إبراز أهمية إشراك القطاع الخاص وقوة الأعمال التجارية والشركات عبر الوطنية في مشاريع التنمية وذلك في سياق تنويع الشراكات والفواعل المنخرطة في الضغط العالمي من أجل إلغاء الضوابط التنظيمية المدعومة بهيمنة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية[3] .

يشير الشكل رقم -5- إلى إمكانية انخراط منظمات غير الحكومية أخرى في كل من الأنشطة التنفيذية وأنشطة الدعوة أو المطالبة وإيجاد وسيلة لسد الفجوة التي غالبا ما تشهدها جوانب العمل الاجتماعي الجزئي والكلي. وبهذا يتم تصنيف طبيعة المنظمات غير الحكومية المنخرطة بالنظر لكيفية عملها

---

[1] Sherri Roff, Nongovernmental Organizations : The Strengths Perspective at Work, **International Social Work**,vol.47, (2004),p.176.

[2] يتضمن تعريف الشراكة بين مختلف الفواعل مكونين أساسيين:"**التبادلية**"mutuality ، التي تشير إلى الترابط والالتزام بين الشركاء من حيث الحقوق والمسؤوليات والمساواة في صنع القرار و"**الهوية التنظيمية**"(organizational identity) ، التي تشير استقلالية الهوية والمعتقد والقيم الخاصة بكل شريك غير أنه في السياق العملي تعتمد الهوية التنظيمية على السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشركاء المنخرطين وبالتالي تغليب هوية الفاعل المهيمن.

[3] David Bryer , John Magrath,'New Dimensions of Global Advocacy' **,Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**,vol.28, no.4 (1999),p.207

وتنفيذها الخدمات المشتركة مع المستفيدين (الإغاثة أو التنمية)،أو استخدام سياسات التمكين المصممة لتعزيز قوة الفرد والجماعة .

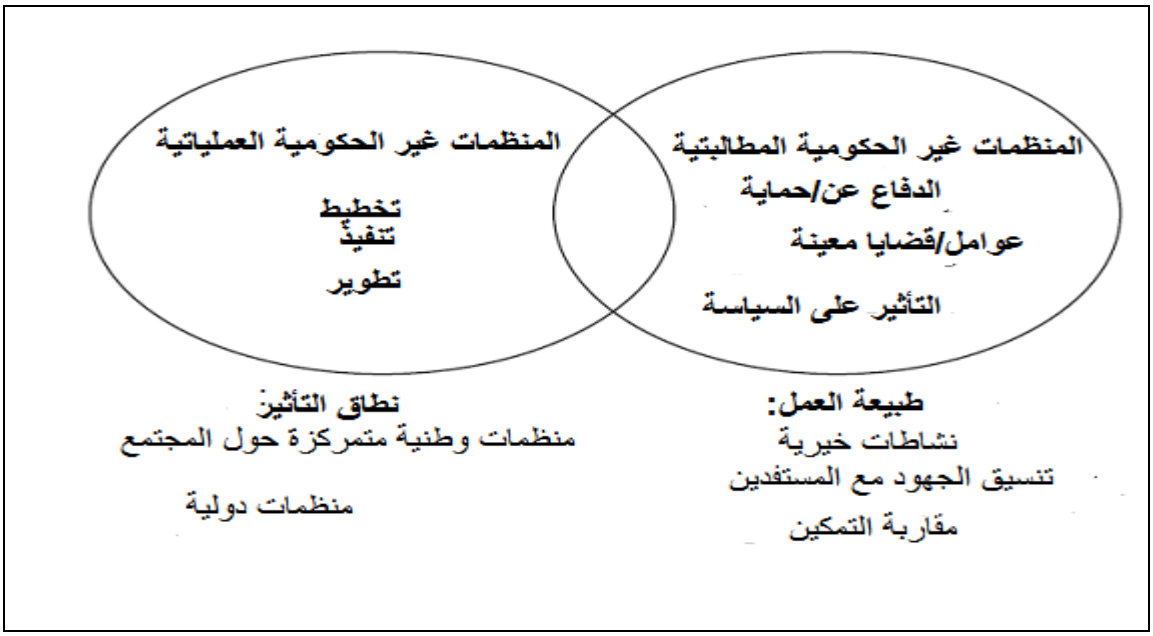

شكل رقم-5-:تداخل نشاطات المنظمات غير الحكومية[1]

2-بناء القدرات من خلال الشراكة:المنظمات غير الحكومية الوسيطة كفاعلين محليين وعالميين

إن سعي المنظمات غير الحكومية لزيادة وتحسين قدرتها على التأثير المستدام دفعها نحو إقامة روابط تجمع بين المستويات المحلية والعالمية،وبعبارة أخرى بين عملها على مستوى القواعد الشعبية والنظم الاجتماعية والسياسية الأكبر والهياكل المؤسسية العالمية التي تكون جزءا لا يتجزأ منها .وقد تعمقت أهمية مثل هذه الروابط في سياق العولمة،حيث يكون دور هذه المنظمات في الضغط على المؤسسات العالمية على نفس القدر من الأهمية في تقديمها الخدمات على المستوى المحلي. وهناك عدة فئات واسعة لهذه الأخيرة منها المنظمات غير الحكومية المهنية أو الخدماتية التي أنشئت بهدف تقديم خدمات خاصة لمجموعة من المستفيدين أو العملاء وغالبا ما يكونون عبارة عن مجموعات بدلا من الأفراد ، مثل جمعية المزارعين أو مجموعة النساء التي تشاركن في الزراعة خلال موسم الجفاف.قد تشمل هذه الخدمات مساعدة فنية ،بحوث ،المنح والقروض الصغيرة . أبرز مثال عن المنظمات غير الحكومية الخدماتية الناجحة في إفريقيا نجد "**الشبكة الإفريقية للتنمية المتكاملة**"مقرها في داكار تعمل على تنسيق

[1] Michael Edwards, **'**International Development NGOs: Agents of Foreign Aid or Vehicles for International Cooperation**?', Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly,** vol.28,no.4,(1999), p.34.

نشاطاتها مع المنظمات الشعبية/المحلية.[1]أما الفئة الثانية فتشمل المنظمات غير الحكومية العضوية التي يتم إنشاؤها لتلبية احتياجات الأعضاء أو استخدام المهارات المهنية للأعضاء مثل المنظمات غير الحكومية المكونة من الشباب العاطلين عن العمل ،مثل الرابطة المالية للتكامل المهني بين مجموعات الشباب.[2]

3- **المنظمات غير الحكومية الوسيطة(intermediary NGOs):** وهو نوع من المنظمات غير الحكومية التي تصنف كفواعل عالمية ومحلية في نفس الوقت،تبعا لطبيعة القضايا المشاركة فيها.كما تهدف إلى خلق الروابط والجسور بين القضايا المحلية والمؤسسات العالمية،وتعرف كذلك "**بالمنظمات الجسر**" organization Bridging أو"**منظمات الدعم** "(support organizations)تميز بينها وبين المنظمات غير الحكومية التقليدية خاصيتين أساسيتين تتمثل الأولى، في أن هذه المنظمات تقع في مركز العديد من الدوائر الانتخابية،المجموعات المحلية،الهيئات الوطنية، والمؤسسات الدولية .والخاصية الثانية تشير إلى أن أنشطة هذا النوع من المنظمات تشمل برامج مبتكرة (innovative programs)مثل القدرة التنظيمية،بناء القدرات،التدريب وتنمية قدرات الموظفين وتعزيز التنظيم الداخلي للمنظمات غير الحكومية المحلية،إجراء البحوث والدعوة،جمع ونشر المعلومات والربط الشبكي.وهي سمات تمكن هذه المنظمات من إقامة روابط،أو تجسير العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والهياكل المؤسسية على الصعيدين الوطني والعالمي، وبالتالي مقارنة بالخدمات التقليدية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الأخرى يتمتع هذا النوع من المنظمات بإمكانات أكبر لإحداث تأثيرات مستدامة وواسعة النطاق.[3]

4-**المجتمع المدني والتنظيمات التقليدية:**لا يزال الجدل كبير بين الخبراء في القارة الإفريقية بصفة عامة حول تحديد ماهية المجتمع المدني لا سيما أن المفهوم الحداثي الغربي الذي استقرت عليه الدراسات لا يزال موضع خلاف.فإذا كانت مقومات المفهوم الغربي للمجتمع المدني تتمحور حول الفعل الإرادي الحر

---

[1] RADI, Reseau Africaine pour le Developpement Integre

تنقسم إلى فرعين أساسيينRADI / COM تقوم بنقل المنتجات إلى أسواق المزارعين في دول الساحل، في حين تهتم RADI / MECHANIQUE بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للحفاظ على مضخات المياه وغيرها من الأدوات.

[2] Otto, Jonathan, "**NGOs in the Sahel**",Occasional Paper Series on Non-Governmental Organizations,(1991), p.10.
http://scholarworks.umass.edu/cie_ngo/1

[3] Paromita Sanyal, **'**Capacity Building Through Partnership: Intermediary Nongovernmental Organizations as Local and Global Actors', **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**, vol. 35, no. 1, (March 2006),p68

أو التطوعي،والتواجد في شكل منظمات،قبول التنوع بين الذات والآخرين فلا يمكن تجاهل الأشكال التقليدية في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة مثل:القبيلة،العائلة،العشيرة ومجالس كبار السن فقد ظل المجتمع لفترات طويلة منتجا لنوعية من التنظيمات التي تمثله وتعمل على تحقيق مصالحه.وقد لعبت هذه الأخيرة بدورها الوظائف نفسها التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني خاصة على صعيد التنمية المجتمعية.[1]

إن الاتجاه نحو تضمين التنظيمات التقليدية في المفهوم الغربي للمجتمع المدني سيفتح المجال أمام إمكانية الدمج بين المجتمع المدني الحديث والتقليدي،خاصة وأن المنظمات غير الحكومية أصبحت تدافع بشكل غير مباشر عن امتيازات عرقية متراكمة تاريخيا في مكونات المجتمع المدني في إفريقيا،وضرورة توسيعها لتشمل مختلف القوى والخبرات الاجتماعية المجتمعية ذات القدرة على التعبئة الاجتماعية مثل القبيلة والكنيسة جنبا إلى جنب مع الأشكال الحديثة للمجتمع المدني من نقابات العمال،النوادي والفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية لا سيما تلك التي تقوم بعمليات تشبيك وشراكة مع المجتمع المدني في عمليات التنمية وبناء الدولة.[2]

[1] حمدي عبد الرحمان،المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا:رؤية من الشمال الإفريقي،(القاهرة،مركز البحوث العربية والإفريقية،2004)،ص.20.

[2] أحمد الفقيه،**'دور الفواعل ما تحت الدولة في بناء السلم الإفريقي وعدمه:قراءة في العلاقات التقاربية والتباعدية الثقافية'**
https://platform.almanhal.com/Files/2/94647

المبحث الثاني:الأسس التصورية لفهم العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية

سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على جهود فهم أثر الفواعل غير الدولاتية الإستراتيجية في التفاعلات الدولية،وذلك لإبراز الطبيعة الإستراتيجية في التفاعل المؤسساتي بين الدولة–الفواعل غير الدولاتية. بهدف منح رؤى أو مقاربات مثيرة للاهتمام حول ديناميات هذا التداخل بالإضافة إلى العلاقات بين الدول.

بداية ستتم مناقشة ملامح تحول دور وسيادة الدولة في النظام ما بعد الواستفالي،وضرورة إعادة النظر في مظاهر تعقيد العلاقات الدولية التي رافقت ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة. ليتم بعدها التركيز على فهم الأبعاد الكامنة في التفاعلات المؤسساتية بين الدولة والفواعل غير الدولاتية التي تختلف باختلاف مجالات وقضايا الانخراط،وذلك من خلال اعتماد الحوكمة العالمية كمدخل مفاهيمي تكميلي لنظام الدولة في التنظيم السياسي.

المطلب الأول: ما بعد نظام واستفاليا ومدلولات التحول في أنظمة الحوكمة الدولية

المطلب الثاني: المسارات السببية الكامنة في تفاعلات الدولة–الفواعل غير الدولاتية

المطلب الثالث: الحوكمة العالمية: مقاربة مفاهيمية جديدة لتعدد الفواعل

المطلب الأول: ما بعد نظام واستفاليا ومدلولات التحول في أنظمة الحوكمة الدولية

كانت معاهدة واستفاليا،أو ما يعرف بالنظام الواستفالي نسبة إلى "**سلام واتسفاليا** " 1648بمثابة حجر الزاوية لنموذج الدولة الموجهة للسلطة،باعتبارها كيان مستقل وسيدة على إقليمها،تتمتع بحقها في صنع سياساتها الداخلية والخارجية،تحديد إستراتجيتها التنموية،الاجتماعية والاقتصادية.فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أن العالم مقسم إلى أقسام أو أجزاء إقليمية يخضع كل منها لحكومة منفصلة ومستقلة. وهي جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا،ويتمتع باحتكار قانوني فائق الفاعلية لممارسة سلطة شاملة وعليا،وغير محدودة فوق الأراضي المخصصة لها.[1] إذا ابتداء من معاهدة واستفاليا تكرس نموذجين من القيم:قيم سياسية داخل الدولة، وقيم سياسية في العلاقات الدولية.

أولا"المنظومة القيمية للنظم السياسية:

أسست النظم السياسية الحديثة بعد ميلاد الدولة القومية على عدة مفاهيم معرفة بالحدود: المصلحة ،المواطنة الأمن،وأدوار الدولة المختلفة المقترنة أساسا بالموارد الوطنية.[2] وكل هذه المفاهيم جعلت علم السياسة يقترن أساسا بهذه الحدود المفاهيمية التي جعلت منه علما لدراسة التفاعلات داخل الدولة، وبذلك هيمنت الدولة كوحدة تحليل أساسية ،والسلطة كموضوع جوهري لعلم السياسة.وهذا المنطق الدولتي قسم العالم إلى حدود قطرية وجعل من النظام الدولي ساحة لتنافس المصالح،وفق منطق عقلاني يعتمد على ادراكات قطرية لمضامين المصلحة الوطنية والأمن القومي داخل الرقعة الجغرافية للدولة.

ثانيا:المنظومة القيمية للعلاقات الدولية:

نفس الظروف التي فرضت القيم السياسية الداخلية هي التي فرضت منظومة قيم حددت بشكل حاسم الإدراك الدولي للعلاقات الدولية. لذلك فميلاد تخصص العلاقات الدولية اقترن بتطور مفهوم الدولة الأمة وأصبحت الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية،تتحرك في بيئة سميت بالنظام الدولي[3].أما بالنسبة لمنظومة القيم الدولية فهي مؤسسة على مقولات الدولة الوطنية كفاعل،والمصلحة الوطنية كغاية ،والقوة العسكرية كوسيلة،و يعزز هذا الإدراك مقولة أن درجة فقدان الأمن وانعدام الثقة يجعل من تحقيق المصالح المختلفة من مهام الدولة وفق ما يسميه كينث والتز Kenneth woltz بمبدأ المساعدة الذاتية .

---

[1] جون بيلس،ستيف سميث،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،"**عولمة السياسة العالمية**"،(دبي،مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص. 41

[2] ريحانا سامي،" **العالم في مطلع القرن 21** "،(بيروت: دار العلم للملايين،1999)،ص14.

[3] أحمد عبد الله،'**السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية**'،السياسة الدولية،العدد132،جانفي 2001،ص8.

وبالرغم من أن مثل هذا النظام قد أثبت فعاليته واستقراره بشكل كاف،وترتيب النظام العالمي على قاعدة المصالح الوطنية لفهم منطق العلاقات الدولية.إلا أنه ووفقا لوجهات نظر الخبراء بدأ النموذج الواستفالي يخضع لتحولات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون،بالنظر إلى التغلغل الكبير لنسق العولمة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي انعكست في إدخال العديد من الشكوك في منظومات قيم كل من الدولة والعلاقات الدولية،وتفكيك الإدراكات المعرفة بالحدود القومية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.[1]

ثالثا:مدلولات التحولات البنيوية في أنظمة الحوكمة الدولية :

ترى مارتا فينمور Martha Finnemore أن تراجع الدولة كوحدة تحليل أساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد يعود إلى تراجعها في أن تكون قوة التغيير الرئيسية.وهو ما فتح المجال أمام تصور بنية السياسات العالمية كشبكة معقدة من العلاقات بين سلطات أو فواعل مختلفة تتابع مهام متنوعة معتمدة على بعضها البعض في المخرجات والنتائج . ومتجاوزة بذلك المفاهيم السياسية والحدود القومية للدولة.الأمر الذي ترتب عنه انتقال العلاقات الدولية من علاقات بين الدول إلى علاقات عبر أو فوق الدول،وتراجع مستويات التحليل التقليدية التي هيمنت على حقل التنظير في العلاقات الدولية.[2]

ولتوصيف ملامح النظام ما بعد الواستفالي،قدم كل من فولكر ريتبورغ Volker Rittberge ،وتانجا بروهل Tanja Brühl في مقالتهما "**من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية:الفواعل،صنع القرار الجماعي،الأمم المتحدة في عالم القرن الواحد والعشرون** " توليفة من خصائص ومحفزات التحول من أنظمة الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية ربطت بين التحديات والنقائص التي واجهها نظام السيادة التقليدية،والتي مهدت الأرضية لانطلاق تنظيم جديد لعالم ما بعد وستفاليا.[3]

1-نهاية الحرب الباردة وتحدي تحول بنية الخريطة الجيوسياسية:

ترتب عن نهاية الحرب الباردة تحولات مست بنية النظام الدولي من خلال إعادة توزيع القوة،فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الإيديولوجية الشيوعية تفجرت مسألة الحدود والقوميات على المستوى العالمي،حيث أضحى متغير العرقية أهم محرك للتفاعلات النزاعية العالمية.وهو ما انعكس على قدرة

[1] نفس المرجع،ص9.

[2] Deborah D.Avant, Martha Finnemore,'Who Governs The Globe?'(UK,Cambridge University Press,2010),p.4

[3] Tanja Brühl, Volker Rittberge,**'From International to Global Governance:Actors,Collective decision-making,and the United Nations in the world of the twenty first century'** ,p7. (accessed 28/02/2012). http://archive.unu.edu/unupress/sample-chapters/GlobalGov.pdf

نظام الأمم المتحدة في ضمان نجاح وفعالية مهامها في حفظ الأمن والسلم الدوليين،خاصة المشاكل التي واجهت مدى انتشار قواتها في مناطق النزاع وعملية تمويلها.[1]مما استوجب ضرورة التكيف المؤسساتي للأمم المتحدة مع أنواع الحروب الجديدة وإعادة التفكير في المنظور التدخلي في توجيه عمليات السلام عبر إشراك فواعل جديدة غير رسمية في حل النزاعات،مثل ممثلي المنظمات غير الحكومية،وهو ما عرف بدبلوماسية المسار الثاني Track two Diplomacy[2]

بحيث تم استبدال المفهوم الواستفالي للدبلوماسة بنمط تعاون عابر للقوميات،يتضمن نسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والكيانات غير الدولاتية،المتفاعلة بطريقة تتجاوز نظام مركزية الدولة،وتشمل هذه الآليات التشبيك وبناء التحالفات والشراكات، الحملات العالمية،المؤتمرات.[3]

2-العولمة وانجراف الحدود بين الداخلي والخارجي:

لا شك أن العولمة في منطلقها الأساسي اتسمت بمركزية المظاهر الاقتصادية عبر تنامي آليات التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود وتشعب التفاعلات والمعاملات التجارية التي فرضتها ديناميكية السوق ،إلا أن مضامينها الواسعة تمتد لتشمل الأبعاد السياسية،الاجتماعية والثقافية، فهي تعني امتداد التبادلات والتعاملات الاجتماعية العابرة للحدود (الاتصال،الثقافة،والتفاعل الرمزي)،التفاعلات الحركية(حركة الأفراد العابرة للقوميات)،الأمن(التفاعل الجماعي،التهديدات المشتركة)،البيئة(تبادل الملوثات،الإنتاج المشترك للمخاطر البيئية).

بحيث سمحت التحولات المعولمة على المستوى الاقتصادي بتلاشي الحدود الجغرافية وتداخل المجالات الداخلية والخارجية أمام امتداد المصلحة والامتيازات التجارية.وبهذا حل النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة.[1]

---

[1] توريللي موريس، **'هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى التدخل الإنساني'**،المجلة الدولية للصليب الأحمر،(العدد25،ماي1992)،ص10

[2] تمثل الجهود التي تقوم بها الفواعل غير الرسمية ،والتي تتمتع بدرجة معينة من التخصص في حفظ السلام والحوار والتعايش،ويحاول مفهوم دبلوماسية المسار الثاني التركيز على أن الدول والجهات الحكومية الرسمية ليست هي الممثل الوحيد في النظام الدولي، بل أصبحت تمارس أنشطتها على الصعيد الدولي بمشاركة خليط من الممثلين من غير الدول خاصة منها المنظمات غير الحكومية في إدارة نظام معقد من الممارسة الدبلوماسية.وذلك بهدف تطوير التفاهم المتبادل بين أكثر عدد ممكن من الجماعات عبر العالم، كما تعرف أيضا بالدبلوماسية التحويلية لمزيد من العلومات ،أنظر

Jos Huermans, **'private professionals for peace, in people building peace'**, the European center for conflict prevention publication, 1999.

[3] Roger A. Coate, **'Civil Society As A Force For Peace'** , May, 2000.(accessed12/11/2011) http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf

وتنعكس تحديات العولمة على أنظمة الحوكمة الدولية في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء،والذي يشير إلى أن أنظمة الحوكمة الدولية فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية للحوكمة في توفير الرفاه الاجتماعي.
- بسبب تزايد مستويات التحرير الاقتصادي،الخوصصة تزايدت مشاركة قوى السوق العابرة للحدود خاصة الشركات متعددة الجنسيات في الشؤون الدولية وهو ما انعكس على قوة الدولة في أدائها لوظائفها،وتغيير العلاقة بين الفواعل التجارية والدولة(الرقابة على رأس المال المالي،التكنولوجيا،التوظيف،الموارد الطبيعية).
- تنامي تحركات فواعل المجتمع المدني ضد الآثار السلبية للعولمة،ومحاولة تغيير التوازن داخل ثالوث العولمة عبر التظاهر وتشكيل التحالفات.[2]

3-التحدي التكنولوجي:

بعيدا عن اختلاف النقاشات حول إمكانيات تموقع الدولة الوسطي بين تعدد الفواعل في المستويات المختلفة وتضارب الرؤى حول مصير الدولة بين مقر بدوام واستمرارية حكمها،وبين مؤيد للآثار الخطيرة للتحولات الجديدة للعولمة على مصير سيادتها المطلقة،شكلت الثورة التكنولوجية –التي تشمل على الانترنت، وتكنولوجيات أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسب السريعة،بالإضافة إلى تطور استخدام الإعلام الآلي، وغيرها من تقنيات الاتصال الحديثة– مرحلة جديدة تماهت إثرها الحدود وتقلصت فيها الاعتبارات الجغرافية ،وتسارعت فيها توجهات العولمة وأنماطها بشكل غير محدود. فقد أدت إلى تسهيل عولمة الإنتاج والأسواق المالية وتعميق مفاهيم الاتصال التنافسي الشامل بمستويات مشاركة عالية في الاقتصاد العالمي. وتدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والتنمية المستدامة، وحماية البيئة والتوجه العالمي لتنسيق عمليات المعالجة لهذه المشكلات.[3]

وتعتبر ثورة المعلومات والاتصال من التحديات الرئيسية للحكومات الوطنية وأنظمة الحوكمة الدولية من خلال العناصر التالية:

- القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال،وتعزيز قنوات الربط

[1] Tanja Brühl, Volker Rittberge, op.cit.,p13.

[2] Deborah D.Avant, Martha Finnemore ,op.cit.,p5..

[3] Tanja Brühl, Volker Rittberge, op.cit.,p13.

- الانتقال من اللغة الواحدة إلى اللغات المتعددة،بما يجعل المعلومات متاحة.
- الاهتمام أكثر بكفاءة العنصر البشري والسرعة في أداء الأعمال.
- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى تنامي قدرة الفواعل غير الدولاتية على التأثير. فعل سبيل المثال استفادت المنظمات الدولية غير الحكومية من ثورة المعلومات، ووسائل الإعلام،التي أصبحت تعني في أحد أهم أبعادها أنه بات لدى هذه المنظمات المزيد من المعطيات وأساليب العمل الإضافية بعدما كانت المعلومات أداة لسلطة الدول عبر استعمال الترويج الإعلامي المقنَع،وحجب المعلومات أو تجميد تدفقها.وعلى هذا الأساس ساهم انتشار تكنولوجيا المعلومات والسهولة المتزايدة في تداولها،تجاوز القيود التي كانت تفرضها المتغيرات المتعلقة بالمكان والزمان[1]،مما أدى إلى تعزيز التواصل بين الأفراد والمنظمات الدولية غير الحكومية في طابع غير رسمي،على شكل مكالمات هاتفية،رسائل الكترونية،رسائل عبر الفاكس،وتداول الكتيبات والنشرات من جهة أخرى،وتمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من التأثير على السياسات الدولية،الرأي العام وصانعي القرار.
- مساهمة الثورة التكنولوجية في تمويل رأس المال البشري أو المواطنة،عبر ثورة المهارات فقد أصبحت للأفراد القدرة على تقييم ما يناسبهم في الشؤون الدولية،وكيف يمكن تجميع سلوكهم وفقا لنتائج جماعية عامة تعمل على تحويل استجابتهم لسلطة الدولة الأمة نحو كيانات فوق قومية،أو عابرة للقارات. [2]

كل هذه التحديات أصبحت تشكك في مدى موضوعية المعيار المفهومي القديم لعنصر السيادة أمام الدوافع الحركية الضابطة للعلاقات فيما بين الأطراف والعناصر التي أصبحت من خلال العلاقات القائمة فيما بينها عبارة عن شبكة معقدة من التفاعلات.ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى إسهامات جون بورتون في كتابه"**المجتمع العالمي**" الذي تحدث فيه عن بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول،هذا المجتمع حسبه شبيه"**بشبكة العنكبوت**"،كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة ،هذه

[1] Paul Frissen ," The virtual state: Post-modernisation,Information and Public Administration", in Brian D. Loader and Thomas.Day (eds.) **The Governance Of Cyber Space,Politics,Technology and Global Restructuring**(London: Routledge,1997), p112.

[2] مارغريت كيت،كاترين بكنك،مرجع سبق ذكره، ص37.

العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن والرخاء. ويعتقد بورتون أن الشكل السياسي الذي تمثله الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فاعلين آخرين.[1]

كما يشكل كتاب روزنو الموسوم ب "**الاضطراب في السياسات العالمية**" turbulence in world politics نقلة نوعية في السياسات ما بعد الدولية post-international politicsتميزت بالتشعب والتعقيد يتعايش فيها نظام مركزية الدولةstate-centric system بنفس القوة وعبر مركزية أكثر مع نظام متعدد المراكز multi-centric systemيتميز بفواعل عابرة للقوميات خالية السيادة-transnational sovereignty free actors.

وتعمقت هذه الرؤية في إطار نظريات أطلق عليها "**نظريات ما بعد وستفاليا**" دعت إلى ضرورة النظر للعلاقات الدولية على أنها أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد الدولة.بحيث أضيف إلى الواقعية نموذج المجتمع الذي لم تعد الدولة تشكل وحدته الأساسية،بل عبارة عن مراكز متفجرة من السلطات. فمن خلال هذا الكتاب يؤكد روزنو أن التداخل بين العالمين متأصل في بنية النظام العالمي وهذا راجع إلى تزايد ترابط السياسة ما بعد الصناعية،وعلى الأخص الزيادة في وتيرة الأنشطة العابرة للقوميات.[2]

وفي هذا النمط من التحليل أكد كذلك **كارل هولستي** الذي جعل من المجتمع الشامل فاعلا يضاهي الدولة في أهميته على تنوع وتعدد الفواعل في العلاقات الدولية،وضرورة التفرقة بين نوعين من العلاقات الأول يمثل السياسة العليا،وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا الحرب والسلم،أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ماعدا قضايا السلم والحرب،يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة[3] .

[1] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره،ص،88

[2]Thomas Risse, 'Transnational Actors and World Politics ,op.cit.,p.258

[3] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره،ص،17

المطلب الثاني: المسارات السببية الكامنة في تفاعلات الدولة–الفواعل غير الدولاتية

تقليديا لم يعتد الباحثون في العلاقات الدولية على تضمين واستيعاب الفواعل غير الدولاتية في كتاباتهم بدءا بهانز مورغانتو،كينيت والتز بالرغم من وجود مجموعة من الباحثين الذين أشاروا إلى وجود فواعل أخرى ضمن التفاعلات الدولية،فقد أجمعوا على افتراض أن تفاعلات الدول كوحدات هو الذي يشكل بنية الأنظمة السياسية الدولية،وكان هذا الافتراض حجر الأساس للتقليد الواقعي في العلاقات الدولية.فليس من الصعب أن نفهم لماذا لا تزال أدبيات العلاقات الدولية تعمل على دمج الفواعل غير الدولاتية في نقاشاتها سواء كانت منظمات دولية،أو فواعل اقتصادية واستكشاف الأبعاد الإستراتيجية للفواعل غير الدولاتية وتأثيرها في النسق الدولي.[1]

وللإجابة عن سؤال هل سيعمل تعاظم الفواعل غير الدولاتية على مزاحمة الدول،باعتبارها أصحاب المصلحة التقليدية في عالم السياسة؟ من المفيد توظيف رؤية نظريات العلاقات الدولية للفاعل بالنظر إلى **مستوى التحليل**level of analysis،**ومنطق العمل**logic of action .حيث يسمح "**مستوى التحليل**" بالتمييز بين علاقات الفواعل في السياسة العالمية،بالنظر إلى الدور النسبي الذي تمنحه النظريات للفواعل غير الدولاتية،وبالتالي فهو يشير إلى تموقع دوافع سلوك الدولة من خلال تصنيف تفسيرات تفاعلاتها المتنافسة مع الفواعل الأخرى،أي الإجابة عن سؤال هل الفواعل غير الدولاتية مهمة؟ أما "**منطق العمل**" الذي تنتهجه الفواعل فيشير إلى الاختلافات بين النظريات فيما يتعلق بالطريقة التي تنظر بها الدولة إلى تأثير الفواعل غير الدولاتية،أي الإجابة عن كيف تبرز أهمية الفواعل غير الدولاتية؟[2]

وبالتالي أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه التنظير حول الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية، لا يتوقف فقط حول إثبات أهميتها أو الجدوى منها،بل ضرورة تفسير أين، ومتى، وكيف تبرز أهميتها؟وذلك عبر تطوير سياق منطقي يرتكز على كيفية وسبب تأثير الفواعل غير الدولاتية على الدول في سياق التفاعلات الدولية،وكيف ولماذا يمكن لبعض الفواعل غير الدولاتية أن تؤثر على أبعاد إستراتيجية للعبة التفاعل الدولي أكثر من غيرها؟ [3]

---

[1] Abram Wil Paley," **Non-state actors in international politics .A theoretical framework**", A Thesis Submitted to the office of Graduate Studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of "Master Of Arts",December 2008,p.3.

[2] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.10

[3] Ibid.

ففي حين كانت هناك مشاريع بحثية مختلفة تم تكريسها لفهم المسارات السببية الكامنة وراء حالات خاصة،مختزلة من تفاعل الدولة والفواعل غير الدولاتية ،أصبح التأكيد اليوم أن جل تأثيرات الفواعل غير الدولاتية ذات طبيعة "**اختراقية تساومية**" للدولة[1]،أي أن تأثيرات هذه الفواعل تجلت في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها،وممارستها للوظائف المنوطة بها،من أجل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقر بشراكاتها في ممارسة تلك السلطة(مثال سماح الحكومات للمنظمات الدولية غير الحكومية بلعب أدوار إنسانية ومجتمعية خاصة في مناطق الصراعات.[2]

وقد تزامن ذلك مع نشوء المشاكل المتعلقة بسيطرة الدولة الوطنية على أعمالها،وتفويضها لبعض من سلطتها التسييرية إلى المؤسسات العالمية،خاصة مع نتائج ثورة المعلومات والعولمة التي عملت على تعميق تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين من غير الدول، نقل الخبرات وتقوية الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للشبكات عبر الحدود.[3]ويشير كاستلز(Castells) أن المنظور المعلوماتي الناشئ قد أدخل تقسيم جديد للعمل بين فواعل العلاقات الدولية،على أساس القيم والعلاقات والقرارات التي تفسح مجالا جديدا لفئة من العمال المرنين(flexi-workers) قادرين على الابتكار والاندماج عبر المشاركة في والسيطرة على شبكات المعرفة والمعلومات.[4]

إن تفسير جدلية التوجهات التساندية–الصراعية في تفاعلات الدولة مع الفواعل غير الدولاتية في المسرح الدولي يُمَكن من تصنيف مقاربات العلاقات الدولية إلى مستويين أساسيين: المقاربات النسقية في مقابل مقاربات الأنساق/النظم الفرعية:

أولا: المقاربات النسقية

تشترك المقاربات النسقية في بعض الافتراضات الأساسية التي يتم فيها تفسير العلاقات بين الدول والفواعل غير الدولاتية من خلال التعامل مع الدول كفواعل موحدة،وبهذا لا تنسب المقاربات النسقية أي تأثير أو دور هام للفواعل غير الدولاتية العابرة للقوميات في السياسة الدولية . فهي ترتكز على تفسير سلوك الدولة،هيكل النظام الدولي،توزيع القوة،التبعية الاقتصادية،المؤسسات الدولية،من خلال تحديد مصالح الدول وقدرتها على تحقيقها،والتركيز على البيئة الاقتصادية للنظام الدولي بما يمنح الدول

[1] التحول من مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها إلى ما يمكن تسميته بالاختراق الموازي.

[2] خالد حنفي علي،مرجع سبق ذكره.

[3] Paul Stubbs,' **International Non-State Actors and Social Development Policy',**p.12 (accessed 28/02/2014).

[4] Ibid

تفضيلات أكبر للتوسع والربح،[1]لذلك فإن الدول هي المعنية أكثر بمسألة تعظيم فرص بقائها عبر تنظيم قوتها السياسية والاقتصادية وجها لوجه مع منافسيها.

ثانيا:نظريات الأنساق الفرعية :

ترتكز هذه المقاربات في افتراضاتها حول فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية على فتح ما يعرف بالعلبة السوداء للدولة ،وذلك بالاعتماد على المؤسسات السياسية،المجتمع وثقافة الدول الفردية لتفسير سلوك الدولة في السياسة العالمية،.وهناك ثلاثة فروع رئيسية في نظريات الأنساق الفرعية:

أولا :مقاربات مركزية المجتمع

تعتمد على ضغط الفئات الاجتماعية الداخلية من خلال المجالس الشعبية،جماعات المصالح،الرأي العام،والانتخابات في تفسير سلوك الدولة،على اعتبار أن الفواعل الدولاتية مقيدة بالضغوط الاجتماعية التي تتطور عبر العملية السياسية أين تتنافس المصالح المجتمعية.ويتم تحليل القرارات السياسية من حيث تفضيلات وقوة الفواعل غير الدولاتية.[2]

ثانيا:مقاربات مركزية الدولة

تسعى إلى تضمين الدولة مرة أخرى في مقاربات الأنساق الفرعية،من خلال التركيز على مصادر سلوك الدولة في سعيها إلى تحقيق أهدافها الخاصة في غياب أو حتى ضد القوى الاجتماعية والفواعل الأخرى. وهنا يؤكد أنصار دولاتية العلاقات الدولية بأن القوة الداخلية للدول على المجتمع تنبع من ضرورة الحفاظ على التماسك الداخلي للأمة، والسلامة الخارجية لإقليم الدولة، واستخراج الموارد . [3]

ثالثا:مقاربات الدولة–المجتمع

تقوم مقاربات الدولة–المجتمع على افتراض مركزي مفاده أن درجة التفاعل والتأثير بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية تتوقف على البنى الداخلية لدولة معينة التي تتوسط،تضفي وتعكس مصلحتها. وخاصة في مجال السياسة الاقتصادية الخارجية المقارنة لشرح الاختلافات في استجابات الدولة لتحديات النظام الدولي .بحيث يشير مفهوم البنى الداخلية إلى مؤسسات الدولة السياسية،البنى الاجتماعية والسياسات

[1] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.8

[2] Jefferey M. Sellers, 'State-Society Relations Beyond the Weberian State,Handbook of Governance' (London: Sage Publications, 2010),p.24

[3] Ibid.

التشبيكية التي تربط بين الدولة والفواعل غير الدولاتية من جهة،وتؤكد على مختلف درجات قوة واستقلالية الدولة من جهة أخرى .[1]

وفي ظل هذا النقاش المحتدم في مجال العلاقات الدولية حول من من نظريات النظام النسقية أو شبه النسقية متفوقة في تحليل تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسية الدولية، ظهر إتجاه ثالث يؤكد أن ظهور الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية وعلى نحو متزايد يموه التمييز بين المجال الداخلي والخارجي ويستدعي مقاربة تكاملية تربط بين المستوى النظمي والشبه نظمي في تفسيرات سلوك الدولة يعرف "**بالنظريات التكاملية**"التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين :

1-**نظريات المساومة الدولية:** أهمها مقاربات المباريات ثنائية المستوى التي تفسر سلوك الدولة كتفاعل بين المصالح السوسيو-اقتصادية على المستوى الداخلي وقيود المساومة على المستوى الدولي ،كما تفترض أن مصالح الدولة لا يمكن اختزالها في المطالب المجتمعية،فالتوازن بين الاهتمامات الخارجية والداخلية في مسار الدبلوماسية ذو حدين: من جهة يمنح الدولة السلطة التنفيذية لزيادة استقلاليتها،ويفسح المجال لدوائرها الداخلية في متابعة مصالحها الخاصة من جهة أخرى. [2]

2-**نظريات العلاقات العابرة للحدود:**فهي تنتقد مقاربات المباريات ثنائية المستوى لتجاهلها النشاطات ما بين الحكومات العابرة للقوميات،والمستويات التي تعرقل أو تقلص من حفظ مكانة الحكومات بين المستوى الداخلي والدولي.ويبرز في هذا الإطار أهمية تشكيل تحالفات عبر الحدود الوطنية في الحد من الخيارات الذاتية والإستراتيجية للحكومات الوطنية في السياسة الدولية،على الرغم من أن الفواعل الدولاتية تبقى من الأهداف الأساسية للنشاطات العابرة للقوميات .[3]

الفواعل المتميزة	مستويات التحليل
الفواعل الدولاتية	النظريات النظمية
فواعل غير دولاتية وطنية	النظريات شبه النظمية
فواعل غير دولاتية عابرة للقوميات/الفواعل الدولاتية	النظريات التكاملية

الجدول رقم-5-: مستويات التحليل والتفاعل المؤسساتي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية[4]

[1] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.8

[2] Ariel Dinar ,José Albiac(eds.),'Game Theory and Policymaking in Natural Resources and the Environment'(London,Routledge,2008) p.25

[3] Tanja A. Börzel ,op.cit.,p.10

[4] Ibid,p.8.

ومن هذا المنطلق تتقارب دراسة الاعتبارات السببية الكامنة في التفاعلات بين الدولة(النظم الدولية) والفواعل غير الدولاتية مع نماذج نظرية اللعب game-theoretic modelsالتي تساعد على فهم مزايا أو مشاكل التعاون في سياق تجريدي بعيدا عن تعقيد حالات التفاعل المؤسساتي في العالم الحقيقي.فمحاولة فهم المسارات السببية الكامنة في التفاعل المؤسسي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،وكيف لكل منهما أن تمارس تأثير سببيcausal influence في تنمية وفعالية بعضهما البعض،يقودنا إلى التمييز بين أربع ميكانيزمات سببية[1] لتوضيح طبيعة التفاعل المؤسسي(نقل المعلومات،الالتزامات المنشأة بموجب الفاعل،الآثار السلوكية للفاعل،والربط الوظيفي) بالتركيز على الفواعل غير الدولاتية انطلاقا من آليات عملها .

1-متطلبات تأسيس علاقة سببية بين فاعلين(مؤسستين):

ينطلق التفاعل المؤسسي إذا وجد فاعل باعتباره "**المؤسسة المصدرية**"، يستطيع أن يؤثر على تطور أو أداء الفاعل الآخر "**المؤسسة المستهدفة**"،فلا يوجد تفاعل مؤسساتي بدون تأثير بين المؤسسة المستهدفة،أو القضية المجال التي تدار عبرها.فإذا كانت آثار التفاعل المؤسساتي تدعم الأهداف المستهدفة فسينتج تعاضد،أو تساند بين الفواعل المعنيين،وإذا كانت تتعارض فسيؤدي إلى اضطراب يعطل وتيرة النسق التفاعلي بين هذه الأخيرة.[2]

2-البحث عن آليات سببية للتفاعل المؤسسي:

لدراسة كيف يتم تحويل وانتشار التأثير السببي من فاعل إلى آخر،سيتم الاعتماد على تطوير أربع آليات سببية للتفاعل المؤسساتي،مما يساهم في إلقاء الضوء على العلبة السوداء التي تعكس العلاقة السببية بين الفواعل غير الدولاتية والدولة كمؤسسة مستهدفة،ومن تم الكشف عن أهمية الفواعل غير الدولاتية في هذه العملية.

---

[1] ركزت الأدبيات حول دراسة التفاعل المؤسساتي على بعض الحالات الخاصة في التفاعل بين الدولة والفواعل غير الحكومية(كيفية نقل المعرفة،تطوير الأهداف والالتزامات الخاصة بالمنظمة،الترابط أو الاعتماد المتبادل الوظيفي) ،مثل:العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة ومختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مع القيود التجارية،تداخل الاختصاصات بين مؤسسات حقوق الإنسان(المنظمات غير الحكومية والمحاكم ذات الصلة)،أنظر:

Ariel Dinar ,José Albiac(eds.),op.cit.,p.10

[2] Thomas Gehring , Sebastian Oberthür,' The Causal Mechanisms of Interaction between International Institutions', **European Journal of International Relations** 15(1)2009,p.133.

ويوضح الشكل رقم –6–الخطوات الثلاثة التي تشتمل عليها عملية تفسير كيف يؤثر فاعل على فاعل آخر بدلا من تحليل العلاقات بين الظواهر على المستوى الكلي فقط،بحيث يتم تفسير تأثير ظروف أو معطيات المستوى الكلي على الفاعل "كخطوة أولى"،ثم كيف يمكن للفاعل أن يستوعب تأثير الأحداث على المستوى الكلي "كخطوة ثانية "،ليتم "كخطوة أخيرة" تفسير كيف يمكن تحقيق النتائج على المستوى الكلي لمختلف الفواعل،من خلال تفاعلاتهم ونشاطاتهم.[1]

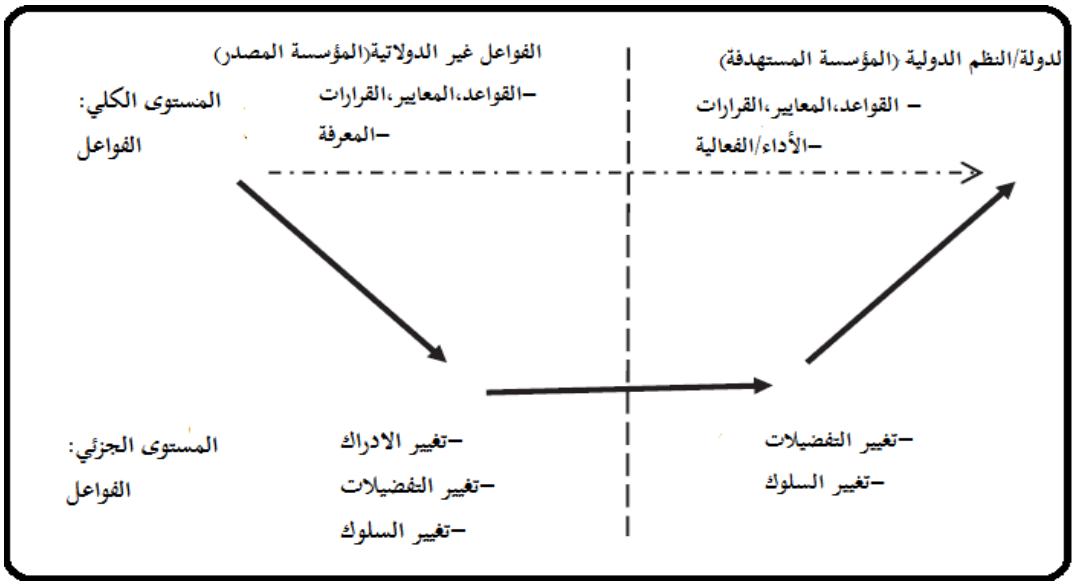

شكل:رقم–6–مكونات الآليات السببية النموذجية للتفاعل المؤسساتي بنن الدولة والفواعل غير الدولاتية[2]

وتتمثل آليات التفاعل المؤسسي في أربعة آليات أساسية:

- **الآليات السببية للتفاعل المعرفي**Cognitive Interaction :يستند التفاعل المعرفي[3]على قوة المعرفة والأفكار،بحيث يمكن تصوره كجزء من عملية "**التعلم ما بين المؤسساتي**" inter-

[1] قدم Thomas Gehring تفسير أنماط التفاعلات المؤسساتية بين الفواعل في العلاقات الدولية وذلك عبر ثلاثة آليات:"**الآلية الظرفية**":تكشف عن كيف تؤثر الفواعل غير الدولاتية على تفضيلات أو سلوكات الفواعل ذات الصلة بمجالها،"**آلية العمل(التشكيل)**":توضح كيف يقود هذا الأثر إلى تغيير تفضيلات أو السلوك الفردي للفواعل ذات الصلة بالمؤسسة المستهدفة.وفي هذه المرحلة يتم نقل التأثير من نطاق المنظمة المصدر إلى نطاق المؤسسة المستهدفة وأخيرا" **الآلية التحويلية** ":والتي تشرح كيف لتكييف التفضيلات الفردية أو سلوك الفواعل ذات الصلة أن يؤدي إلى تغيير في المؤسسة المستهدفة(التركيز على فعاليتها داخل مجالها أو القضايا التي تهتم بها)

[2]Thomas Gehring and Sebastian Oberthür, op.cit.,p.130

[3] أنظر إلى مقالة روبرت كيوهان حول المؤسسات الدولية ،حيث يناقش فيها الشروط التي يتم وفقها التفاعل المعرفي وفق تصورات نموذج الفاعل العقلاني (Rational actor)،والتي حصرها في التوافق بين مصالح الدولة (كمؤسسة مستهدفة) والمعلومات التي تمنحها الفواعل غير الدولاتية(كمؤسسة مصدر)خاصة إذا كانت هذه المعلومات مغايرة للافتراضات الواردة لنموذج الفاعل العقلاني،أو التي تكون غير محددة أو غير متاحة تماما.

institutional learning ،فالمعلومات والأفكار التي تمتلكها الفواعل غير الدولاتية يمكن أن تعدل إدراك صناع القرار داخل الدولة ،وهو ما قد يؤثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار فيها.وفي هذه الحالة تتجه الدولة إلى تكييف تفضيلاتها مع المعلومات التي تصلها من الفواعل غير الدولاتية. [1]

- **الآليات السببية للتفاعل عبر الالتزام**Interaction through Commitment :يرتكز التفاعل من خلال الالتزام على قوة المعايير الدولية،بحيث أن عمل الفواعل غير الدولاتية على مراقبة الالتزامات قد يدفع بالدولة (المؤسسة المستهدفة) لتعديل تفضيلاتها وسلوكها التفاوضي بشأن القضايا التي تهتم بها.وهو ما يمكن تفسيره ضمن محاولة هذه الأخيرة الحفاظ على سمعتها والالتزام بوعودها،بالنظر إلى مستقبل اتفاقياتها وعلاقاتها التعاونية مع الدول الأخرى.
- **الآليات السببية للتفاعل السلوكي**Behavioural Interaction يرتكز التفاعل السلوكي على ترابط السلوك عبر مجالات المؤسسة المصدر(الفواعل غير الدولاتية)،والتي تقوم بتغييرات سلوكية تؤثر على دلالات التنفيذ في المؤسسة المستهدفة(الدولة).بحيث عادة ما تتموقع هذه الآليات على مستوى المخرجات وتؤثر على أداء المؤسسة المستهدفة في المجال الخاص بها،ويتم من خلالها إنتاج مجموعة من المخرجات،أو تكيف الدولة كاستجابة لهاته المخرجات.
- **الآليات السببية للتفاعل التأثيري** Impact-Level Interaction:ترتكز هذه الأخيرة على ترابط أهداف الحوكمة النهائية للفواعل غير الدولاتية،بحيث يتأثر هدف الحوكمة النهائي لفاعل واحد مباشرة بالآثار الجانبية التي تنشأ من هدف الحوكمة النهائية لفاعل آخر.فهذا النوع يؤثر على فعالية المؤسسة المستهدفة. [2]

[1] Thomas Gehring and Sebastian Oberthür op.cit.,p.133

[2] Ibid.

	الآليات السببية	**المحفز الرئيسي**	**الأساس المنطقي**	**الخصائص /الشروط الأساسية**	**الأثر المحتمل**
المخرجات	**التفاعل المعرفي**	-توفير المعلومات أو الأفكار	-تكيف الدولة (المؤسسة المستهدفة) وفقا لنموذج الفاعل العقلاني -عند طلب المساعدة	-آثار غير مقصودة تشابه في معالجة القضايا -آثار مقصودة تداخل مجالات الحوكمة	-تساندي -حيادي أو تساندي
المخرجات	**التفاعل عبر الالتزام**	-التزام الدول	-تنافس في السلطة التنظيمية -سياسة عمودية -سياسة أفقية توزيع النشاط بأدوات حوكمة جديدة	-اختلاف الأهداف تداخل مجالات الحوكمة والعضوية -اختلاف الأهداف /تداخل مجالات الحوكمة	- تعطيلي/اضطراب -تساندي

المخرجات	**التفاعل السلوكي**	تعديل من طرف الدول	-التزامات صراعية متنافسة -تنفيد عمودي -تدعيم التنفيذ عبر أدوات حوكمة إضافية	-اختلاف العضوية/ تداخل مجالات الحوكمة - اختلاف في أدوات الحوكمة / تداخل في مجالات الحوكمة	-تعطيلي مضطرب -تساندي
المخرجات	**التفاعل التأثيري**	-التأثير في الهدف النهائي للحوكمة	-تأثير الهدف النهائي للحوكمة لفاعل واحد على هدف الحوكمة النهائي للفاعل الآخر(الدولة)	-ارتباط وظيفي بأهداف الحوكمة النهائية	-تساندي/ حيادي أو تعطيلي

جدول رقم:-6- آليات التفاعل المؤسساتي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية[1]

[1] Thomas Gehring and Sebastian Oberthür, op.cit.,p146

المطلب الثالث: الحوكمة العالمية: مقاربة مفاهيمية جديدة لتعدد الفواعل

في إجابته عن سؤال هل يمكن الحديث عن أبعاد عالمية جديدة في تحليل العلاقات الدولية، إضافة إلى الأبعاد الدولية الكلاسيكية،وما هو الإطار التحليلي المناسب لدراسة العلاقات الدولية على أساس تغير فاعليها وعملياتها؟ استخدم جايمس روزيناو مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة.[1] بحيث أكد أن العالم ما بعد الوستفالي هو ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها والتي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي:

- أزمة السيادة:فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار.
- أزمة متعلقة بالإقليم:فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة.
- أزمة السلطة:تعدد الفواعل وتنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر.[2]

فالحوكمة العالمية بهذا المفهوم هي منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول،المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربعة عمليات أساسية :

- نقل السياسات(relocation of politics): من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية.
- نزع الأقلمة (de-territorialization): كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية جديدة تتعدى حدود الدولة القومية الإقليمية .
- توزيع أو نشر القوة السياسية(diffusion of political power): بين السلطات العامة،الفواعل شبه حكومية أو الخاصة.
- نزع الشرعية عن الدولة (de-legitimization of the state):والذي يعبر عن أزمة دولة الرفاه،فشل الدولة وغياب الأداء.[3]

فالنموذج التقليدي التحليلي التنازلي(paradigm of top-down)،ومفاهيم قيادة الدولة،السيطرة وطرق الرقابة في التوجيه لم تعد كافية،بحيث تم طرح أشكال جديدة من الحوكمة والأدوات السياسية مثل: التشبيك،ترتيبات الفواعل العامة والخاصة ،التنظيم الذاتي من قبل المنظمات التجارية،الشراكات بين

---

[1] مراد بن سعيد،**'من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية:التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية'**،(مجلة المستقبل العربي)،ص.135

[2] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره،ص.89

[3] Bas Arts1,' **Non-state actors in global environmental governance:New arrangements beyond the state'** (accessed12/11/2015)
http://library.wur.nl/WebQuery/wurpubs/fulltext/20348

القطاعين العام والخاص[1]،وبين القطاعين المدني والخاص.كل هذا يشير إلى التحول من الحكومة إلى الحوكمة أم ما يعبر عنه بالحوكمة بدون حكومة،والاتجاه نحو إدارة الشؤون الدولية وفق نمط متداخل من الاعتماد المتبادل المركب بين مشاركين غير متجانسين،بحيث أن أي احتمال لانسحاب أحد المشاركين يكون بمثابة خسارة له. فالحوكمة العالمية تقر بالحاجة الضرورية للمؤسسات والأنظمة الدولية ودورها في تنسيق واستيعاب المصالح المتنوعة وتنظيم العمل الجماعي في التعاطي مع المشاكل الدولية. والأساس في إنشاء هذا التوجه الدولي الجديد يكمن في مفهوم الحوكمة العالمية كتكملة لنظام الدولة في التنظيم السياسي،بالنظر إلى أن سيادة الدولة ليست مطلقة.

من جهة أخرى لا يوجد نموذج أو شكل واحد من الحوكمة العالمية،فهي سياق واسع،ديناميكي وعملية معقدة لصنع القرار التفاعلي،والتي تختلف باختلاف الظروف والموضوعات التي يتم تناولها ،وهو[2] ما يوضحه التالي:

المفهوم	المعنى
الحوكمة التقليدية(Old governance)	التوجه الدولاتي(أعلى–أسفل،السيطرة والرقابة).
الحوكمة الجديدة(New governance)	أنماط جديدة من الحوكمة (من شبكات العام والخاص إلى التنظيم الذاتي الخاص).
الحوكمة الكلية(All governance)	آليات التنسيق لتوفير الخير العام (عام،خاص أو مختلط)
الحوكمة المعيارية(Normative governance)	برنامج لتحديد التسيير العام أو الخاص(الحكم الراشد،التسيير العمومي الجديد وحوكمة الشركات).

جدول رقم–7–: المضامين المختلفة للحوكمة[3]

[1] في نهاية الثمانينات تناولت تقارير البنك الدولي العام حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في افيريقا مفهوم الحوكمة في إطار بعدين أساسيين: **البعد الأول**،تعبر من خلاله الحوكمة عن العلاقة بين جهاز الدولة والحكم من ناحية،ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى،ودور كل منهما في الإدارة الدولية.أما **البعد الثاني** ،فيشير إلى مجموعة من المفاهيم التي تمثل معيار للحكم الراشد،وعلى رأسها كيفية التنسيق بين دور الدولة والفواعل الأخرى ،فهي في هذا الإطار تعكس أسلوب جديد في إدارة شؤون الدولة.

[2] Andreas Duit ,Victor Galaz,'Governance and Complexity—Emerging Issues for Governance Theory', **International Journal of Policy, Administration, and Institutions**,Vol. 21, No. 3,July 2008 ,p.2

[3] Bas Arts1,op.cit.,p.2

وعلى الرغم من أن الواقعيون انتقدوا مفهوم الحوكمة العالمية على اعتبار أنها لم تقدم فهم وتصور صحيح لطبيعة النظام الدولي الذي تميزه الفوضوية المتناقضة،وتهيمن عليه الدول .إلا أن رصد التفاعل بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في ظل مستويات الحوكمة لا يتم إلا عن طريق وضعها في سياق فضاء مفاهيمي متقاطع الأبعاد أين يمكن التمييز بين فضاءات متنوعة للسلطة،[1]على المستويين الإقليمي والوظيفي أهمها:

1-**نمط الحوكمة الجامدة:** أو ما يعرف بالحوكمة الدولاتية state governance وهو ما يجسد مستويات أكثر كفاءة للحكم ،من خلال زيادة القدرة على استغلال مجموعة كثيفة من الآليات الاجتماعية (المؤسسات الهرمية، المعايير)التي تضمن الاستقرار والقدرة على التنبؤ.حيث يقول كل من بيترز وبيار Peters ,Pierreبأن هذه الأخيرة هي خصائص للدولة المهيمنةstate-dominated،أو الحوكمة المتمركزة على الدولة أين تكون هناك مستويات عالية من التنسيق والتعاون لكن استجابة بطيئة وتدريجية للتغيرات الخارجية إما بسبب ردود الفعل أو التغذية الاسترجاعية المنحازة أو الضعيفة.

2-**نمط الحوكمة القوية**the robust governance:الذي يجمع بين مستويات تفاعل قوية بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،وبالتالي فهذا النمط مهيأ للتعامل المستقر مع الحوكمة الدولاتية،ومسارات التحول على المدى الطويل والتغيرات المفاجئة على حد سواء .وعلى هذا الأساس نمط الحوكمة القوية هو النمط الوحيد الذي يتمتع بقدرة عالية على التكيف ما يجعله قادرا على الاستجابة لمجموعة مختلفة من العمليات المعقدة خاصة ما يتعلق بإدارة الأزمات.

3-**الحوكمة الضعيفة**Fragile governance: يجسد هذا النمط حلقة مفرغة من ضعف قدرات كل من الدولة والفواعل غير الدولاتية ،وهو ما يمنع القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة،ويصعب امكانيات تحقيق العمل الجماعي ونظام حوكمة هش وغياب البنى المؤسساتية . [2]

[1] Bas Arts1, op.cit.,p3
[2] Andreas Duit and Victor Galaz, op.cit.,p4

4- **نظام الحوكمة المرنة** flexible governance:يمثل حالة تكون فيها قدرات الفواعل غير الدولاتية متطورة (عمليات التعليم،حلقات التغدية الاسترجاعية،رأس المال) بينما تفتقر إلى القدرة على تحويل المزايا النسبية للفواعل غير الدولاتية إلى مصادر قوة ،وتكون مستويات التكيف تدريجية توظف على المدى الطويل ،ودون وجود قاعدة مؤسساتية صلبة.فهذا النمط من الحوكمة يقترب من نموذج الحوكمة المعروف بنموذج الحوكمة بدون حكومة .[1]

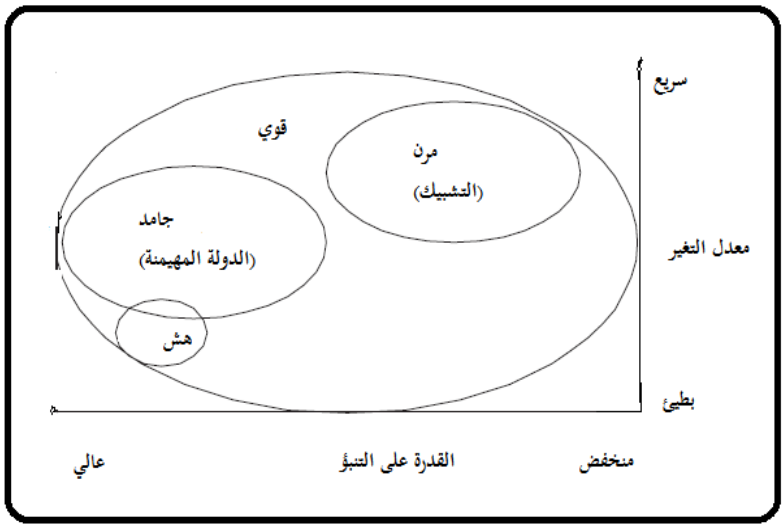

شكل رقم-7-:أنماط الحوكمة العالمية[2]

يبين الشكل رقم-7- مستويات تغير الحوكمة العالمية بالنظر إلى ارتفاع أو انخفاض قدرات الدولة والفواعل غير الدولاتية في الاستجابة أو التكيف مع حالات تعقد تأثيرات البيئة الخارجية وتغير وتيرة العمل التشاركي.

من جهة أخرى يميز كونيك ارشيبوغي (Koenig-Archibugi) بين عدد من ترتيبات الحوكمة العالمية المختلفة التي ترتكز على:

- **درجة العمومية**:وتشير إلى الطبيعة العامة للفواعل،والتفاعلات المعنية.

[1]Nicolas Dahan, Jonathan Doh ,'The role of multinational corporations in transnational institution building:A policy network perspective' ,**Human Relations 59(11)** 2006,p.1582

[2] Andreas Duit and Victor Galaz, op.cit.,p4

- **درجة التمثيل:**أي المدى الذي تتحول فيه السلطة من الدول إلى الكيانات المستقلة،حيث يمكن لترتيبات الحوكمة أن تدار بواسطة الدول أو /مع الفواعل غير الدولاتية:أدنى حد من التمثيل معناه حوكمة مباشرة،حد أقصى من التمثيل معناه حوكمة غير مباشرة.
- **درجة الشمولية:**الحصول على،وتقييم قوة اتخاذ القرار.[1]

وعلى هذا الأساس تكون ترتيبات الحوكمة في طبيعتها كالتالي:

- ترتيبات ما بين حكومية،بدرجة أكثر أو أقل (هيمنة الدول).
- ترتيبات فوق قومية (منظمة دولية واحدة مهيمنة)
- ترتيبات الهيمنة(دولة واحدة مهيمنة)
- ترتيبات عابرة للقوميات(هيمنة الفواعل غير الدولاتية)
- ترتيبات احتكارية(هيمنة فاعل غير دولاتي واحد).

وعلى هذا الأساس تعتبر أغلب تصورات الحوكمة العالمية الفواعل غير الدولاتية جزء داخلي وليس خارجي يتمتع بكامل الصلاحية في تشكيل الشبكات الدولية للحوكمة،بالنظر إلى أهميتها في إدارة القضايا العالمية،وهو ما يتجاوز ليس فقط مقاربات مركزية الدولة مثل النيوواقعية،وإنما حتى الرؤية التقليدية العابرة للحدود القومية في السياسات الدولية،التي تعتبر أن الفواعل غير الدولاتية فواعل خارجية،أو جماعات ضغط مؤثرة في أحسن الأحوال.[2]

[1] Andreas Duit and Victor Galaz, op.cit.,p4

[2] Bas Arts1, op.cit.,p4.

المبحث الثالث:متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية

سينصب الحديث في هذا المبحث حول مفهوم التمكين كمدخل لإعادة توزيع النفوذ ومجالات التأثير بين فواعل العلاقات الدولية،بالنظر إلى ممكنات الأداء الوظيفي للدولة والمزايا النسبية للفواعل غير الدولاتية.

ومن هذا المنطلق سيتم التركيز على الأبعاد المختلفة للتمكين لمحاولة فهم مصادر أو أساس قوة الفواعل وعلى الظروف التي تعزز الاعتماد عليها،ليتم بعدها التركيز على تطوير استراتيجيات وتكتيكات توزيع القوة في شكل محصلة تفاعل ايجابي بين الفواعل بالاستناد على أنماط التفاعلات المختلفة التي اقترحها عالم السياسة الأمريكي جويل ميجدال في كتابه"مجتمعات قوية ودول ضعيفة".بحيث تمثل علاقة الدولة بالفواعل غير الدولاتية العنصر الحاسم في كل ما يتعلق بوظائف الدولة ونجاحها واستمراريتها.

المطلب الأول: تمكين الفواعل غير الدولاتية:الدلالات المفاهيمية

المطلب الثاني: متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية من منظور ممارسة القوة

المطلب الثالث: التمكين عبر تفعيل النسق التشاركي وآليات التشبيك

المطلب الأول: تمكين الفواعل غير الدولاتية:الدلالات المفاهيمية

يعتبر التمكين أحد المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل العلوم السياسية،حيث ارتبطت استخدامات مضامينه المختلفة بالسلوك الإداري التنظيمي،وإدارة الموارد البشرية باعتباره مفهوماً إدارياً معاصراً ينطوي على العديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية.التي تتعلق أولا:بالدراسات حول القيادة والمهارات التسييرية،من خلال التأكيد على أهمية تمكين المرؤوسين أو العاملين باعتبارهم عنصرا أساسيا لضمان الفعالية التنظيمية والتسييرية،ثانيا: بتحليل القوة والسيطرة داخل المنظمة ،وهو ما يوضح تزايد ونمو أشكال الإنتاجية الإجمالية للقوة والفعالية التنظيمية ،عبر تقاسم الرؤساء القوة والسلطة مع المرؤوسين.[1]

بحيث شملت فكرة التمكين نقل السلطات الكافية للعاملين ليتمكنوا من أداء مهامهم،ودعم قدراتهم ومهاراتهم ومن ثم قياس أدائهم الوظيفي بناءا على أهداف واضحة مما يجعلهم مسؤولين عن النتائج بدافع الشراكة في الرؤية،القيادة،والأهداف.[2] وذلك بالنظر إلى أن تقنيات التمكين تلعب دورا حاسما في تطوير المجموعة،وعملية بناء الفريق داخل المنظمات. ولا يختلف الأمر لدى المؤسسات فقضية تمكين الفرد،تشير إلى إعادة هيكلة مراكز القوى وإعادة توزيع للسلطة ولحقوق التصرف واتخاذ القرار،وهنا تصبح العملية صعبة ومعقدة وتحتاج أحيانا إلى تفكير وإعادة النظر خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع قضايا عجز أو فشل المجوعات الصغيرة أو الأقلية مثل المرأة،السود،المعاقين.[3]

ومن هذا المنطلق حاول بعض الباحثين وضع تعريفات متباينة للتمكين،فمثلا قام **لاشال** Lashel بتعريف التمكين من خلال تقسيمه إلى عدد من الأصناف مثل: التمكين بواسطة المشاركة،والتمكين من خلال المساهمة في اتخاذ القرار والمشاركة في تحمل المسؤولية،والتمكين من خلال الانتماء مع ما تتضمنه أهداف المؤسسة.بالنظر إلى أن هذا الأخير يحتاج إلى مقومات طويلة المدى من العلاقة الإيجابية والثقة والشعور بالشراكة بين الإدارة والموظف أو العامل وليس مجرد تفويض صلاحيات أو مسؤوليات.وهو ما

---

[1] إن توظيف مفهوم التمكين في سياق الحديث عن تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية يشير إلى الطرق التي تمنح من خلالها هذه الفواعل القوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير،وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بممارساتها وحضورها على أرض الواقع،بتعزيز قدراتها في المشاركة وإيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع والدولة لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفرادا أو جماعات أو دولا بأكملها.

[2] Jethro Pettit,' **Empowerment and Participation :bridging the gap between understanding and practice'**, Research Fellow Institute of Development Studies,(September 2012). http://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2012/JethroPettit.pdf

[3] Cecilia Luttrell and Sitna Quiroz (eds.) ,'**Understanding and operationalising empowerment'** Working Paper 308,Overseas Development Institute, London SE7 1JD,(November 2009) http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5500.pdf

يعني زيادة القوة الروحية،السياسية،أو الاجتماعية، أو الاقتصادية للأفراد والمجتمعات التي كثيرا ما تنطوي على الثقة النامية الكامنة في قدراتها.[1]

كما يعّرف التمكين من ناحية سيكولوجية على أنه "**مفهوم تحفيزي**" يتمحور ويتمركز حول الدافعية عند الإنسان نحو الكفاءة والاقتدار،أي إنه يشكّل دافعية لدى العاملين من أجل تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والاقتدار. [2]هذا وقد عرّف قاموس إكسفورد الإنجليزي فعل يمكّن Empower على أنه إعطاء القدرة للشخص الممكّن. وعلى عكس تفويض السلطة فإنّ التمكين يتضمن عامل حفز ودافعية من خلال تمكين الإنسان وتفعيل قدراته الذاتية .فهو إذن تمكين يمنح الإنسان القدرة وليس تفويضاً للقيام بمهام محددة فحسب.[3]

وفي سياق آخر يعرّف توماس وفلتهاوس Thomas and Velthouse التمكين بأنه:" الحافز الداخلي الجوهري الذي يبرز من خلال عدد من المدارك التي تعكس مواقف الأفراد نحو المهام التي يقومون بها في وظائفهم"، وهذه المدارك مثل:

- **المعنى** (Meaning): ويقصد بالمعنى هنا استشعار الموظف قيمة العمل الذي يقوم به ومعناه، ولذلك فإن المعنى يتضمن التوافق بين متطلبات العمل والأدوار التي يقوم بها الفرد من جهة،والاعتقادات والقيم والسلوكيات من جهة أخرى، فإذا كانت جميع هذه الاعتبارات منسجمة فإن الوظيفة بلا شك ذات قيمة وإذا كانت متناقضة فهذا يكرس شعور الموظف بنقص المعنى.
- **الكفاءة** (Competence): الشعور بالاقتدار والمهارة والكفاءة أمر هام جداً وهذا في حقيقة الأمر يعبر عن مدى اعتقاد الفرد وثقته بقدرته على القيام بمهام عمله بمهارة عالية .
- **الاستقلالية وحرية التصرف** (Self-Determination): بحيث تعبر الاستقلالية عن شعور الفرد بحريته في الاختيار عندما يرتبط الأمر بالإنجاز،وعمل الأشياء.فيصبح له الحق في اختيار البديل المناسب لتنفيذ العمل بما يتناسب مع وجهة نظره،وتقديره الخاص.
- **التأثير** (Impact): وهي درجة تأثير الفرد في نتائج المؤسسة الإستراتيجية والإدارية والتشغيلية.

وعلى الرغم من التباين في تحديد أو تصنيف مجالات تطبيق التمكين إلا أن الجهود البحثية في هذا السياق تتمحور حول الإجابة عن سؤال متى يتحقق التمكين،وتحت أي ظروف وما هي القيود في هذا

[1] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, **'**The Empowerment Process: Integrating Theory and Practice**',Academy of Management Review**, McGill Universi,1988, Vol. 13, No. 3, 471-482, t,p.472

[2] Jethro Pettit , op.cit..

[3] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, op.cit.,p472

الصدد؟ وهنا يلتقي مفهوم التمكين مع مفهومين رئيسيين،مفهوم "**القوة** "من حيث مصادرها وأنماط توزيعها، إلى جانب مفهوم "**بناء القدرات**" باعتباره عاملا محددا في إرساء نظام مؤسساتي متماسك،يشمل مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي من شأنها تجسيد الأهداف المراد تحقيقها وإدراكها من خلال التمكين.[1]

وعلى هذا الأساس يذهب **شاكلتور** Shackletor إلى أن التمكين يعني:"فلسفة إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر".[2]

أما **أماني قنديل** فتشير إلى أن التمكين هو:"عملية منح السلطة القانونية،أو تحويل السلطة،أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما".

إن تحليل متطلبات فهم خلفية التمكين وبناء قوة الفواعل غير الدولاتية والسلطة الممنوحة لها سيكون من خلال إلقاء الضوء على المقاربة التي يتم النظر فيها إلى تمكين الفواعل غير الدولاتية من خلال ثلاث مستويات:

1-1-**التمكين كبناء علائقي**Relational Construct:

على اعتبار أن القوة هي في المقام الأول مفهوم علائقي يستخدم لوصف القوة المتصورة أو السيطرة التي تملكها الفواعل غير الدولاتية مع الفواعل الأخرى-الدولة-،وتترجم هذه الأدبيات القوة بوصفها وظيفة الاعتماد أو الترابط بين الفواعل.حيث تنشأ القوة عندما لا تتوقف مخرجات أداء الفواعل غير الدولاتية على سلوكها فقط،ولكن على ما تفعله محصلة التفاعلات مع فواعل أخرى وكيفية الاستجابة لها،على اعتبار أن هذه العلاقات أو التفاعلات سينتج عنها آثار مهمة هي:

- تغير سلوك الحكومات
- تكون مدخلا للتعددية الدولية
- تراجع إمكانيات معظم الحكومات شيئا فشيئا،وتصبح الدول خاضعة لتأثير مختلف هذه المجموعات.[1]

فعلى المستوى التنظيمي ترتبط المصادر الأساسية لقوة الفواعل غير الدولاتية في تفاعلاتها بقدرة هذه الأخيرة على توفير بعض الأداء أو التميز الذي يحضى بقيمة من طرف الدولة.وهنا يتم الأخذ بعين

---

[1] Jethro Pettit , op.cit..

[2] فيشر،" المجتمع المدني ومعالجة النزاعات :التجاذبات والإمكانيات والتحديات"،ترجمة:يوسف حجازي(مركز بحوث برغهوف للإدراة البناءة للنزاعات ،2009)،تم تصفح الموقع يوم 2011/03/23.
http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf

الاعتبار الوظيفة الهيكلية والخصائص أو الميزات النسبية للفاعل،خبرته وقدرته للوصول إلى المعرفة المتخصصة.وتشير هذه الافتراضات إلى أن الفواعل غير الدولاتية التي تملك القوة هي الأكثر احتمالا لتحقيق المخرجات والنتائج التي تضطلع بها.[2]

وقد قاد هذا التوجه نظريات العلاقات الدولية إلى التركيز على مصادر أو أساس قوة الفواعل غير الدولاتية وعلى الظروف التي تعزز الاعتماد عليها،مما أكد ضرورة تطوير استراتيجيات وتكتيكات توزيع الموارد لزيادة قوة هاته الفواعل.بحيث تتوقف قدرة الفواعل غير الدولاتية على التعامل مع الدولة على اعتبارات كثيرة أهمها:

- مستوى الثقة والمصداقية التي تتمتع بها الفواعل غير الدولاتية بالنسبة للدولة.
- توافق برامج وأهداف الفواعل غير الدولاتية مع أهداف وأجندة الدولة.
- كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام لتطوير قدراتها .[3]

ومن هذا المنطلق،وإذا ما اعتمدنا التمكين بوصفه ديناميكية علائقية،يصبح هذا الأخير بمثابة العملية التي من خلالها تتشارك الفواعل غير الدولاتية قوتها مع الدولة .بحيث تفسر القوة على أنها امتلاك السلطة الرسمية أو السيطرة على الموارد التنظيمية،أي التركيز في المقام الأول على مفهوم تقاسم السلطة sharing authority فحسب بيركBurke فعل التمكين يعني"منح السلطة،أو التفويض،أو إعطاء القوة وتفويض السلطة".إلا أن هذا المفهوم لا يعالج بصورة كافية ودقيقة مفهوم التمكين ويفتح آفاق لتساؤلات مختلفة أهمها هل تشارك السلطة يعني بصفة مباشرة التمكين؟

1-2**التمكين كبناء تحفيزي** Empowerment as a Motivational Construct

تم اعتماد التمكين في هذا السياق كمعنى تحفيزي،تشير من خلاله القوة إلى الحاجة الجوهرية لتطوير الاستراتجيات والآليات التي تعمل على تقرير الذات،أو الاعتقاد بالكفاءة الذاتية وتزيد من قوة الفاعل.

---

[1] مارغريت كيت،كاترين بكنك،مرجع سبق ذكره،ص38.

[2] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, op.cit.,p473

[3] Sarah Michael, The Role of NGOs in Human Security, (Working Paper #12, November 2002),(The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University) ,pp.7,8 (accessed 9/11/2010).
http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs_human_security.pdf

وهنا يشير فعل التمكين إلى التأهيل to enable عكس المفاهيم السابقة التي تشمل التفويض،فالتأهيل يتطلب التحفيز عبر الكفاءة الذاتية.[1]

1-3-الانتقال من التمكين إلى التمكين المتبادل:

يمكن فهم الانتقال من مفهوم التمكين إلى التمكين المتبادل في وقت استرد فيه الحديث عن دور الدولة أهمية كبيرة ولاسيما مع نهاية السبعينات وخلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي،حيث عاد دور الدولة كفاعل محوري في عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي وظهور ما يسمى ب"**أنصار مدرسة الدولة**" statism والتي أصبحت المنهج النظري المسيطر على حقل السياسات المقارنة، كاتجاه يعلي من قيمة الدولة ودورها-مع العلم أن أفكار مدرسة الدولة حدث لها بعض المراجعات النقدية الداخلية. لينتقل بعد ذلك الحديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار متوازن بحيث أن الدولة أيضا بحاجة للمجتمع لتحقيق وظائفها وأهدافها،بحيث لا يمكن إغفال دور القوى الاجتماعية والفواعل غير الدولاتية في المجتمع وأصبحت قوة الدولة مرتبطة بقدرتها على التفاعل مع المجتمع بالتعامل معه أو من خلال فئاته ومجموعاته.[2]

من جهة أخرى فإن اتصال الدولة بالمجتمع أو انفصالها أصبح يعد أحد المعايير التي تستخدم في الحكم على قوة أو ضعف الدولة.وقد اتضح ذلك في دراسة Joel Migdal من خلال إحلال منظور **الدولة في المجتمع** state-in-soceity بدلا من المنظور القديم **الدولة مقابل المجتمع** state versus soceity.وقد استخدم الدارسون في هذا الصدد تعبير "التوليفات"،أو تضافر الجهودsynergy،أو الإنتاج المشتركco-production لوصف كيف يؤدي التفاعل مع والارتباط بالفواعل غير الدولاتية إلى تقوية مؤسسات الدولة من جهة وتحقيق فعاليتها في خلق بيئة ملائمة لازدهار ونمو الفواعل غير الدولاتية من جهة أخرى.[3] أي أن تنمية البيئة الاجتماعية للفواعل غير الدولاتية مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية،والتي تستطيع ربط المطالب الاجتماعية بقوة الدولة قد يترتب عليها دعم القدرة المؤسسية للدولة في التعرف على وإدراك أهدافها،والترويج لأهداف وأغراض اجتماعية أكثر.(مثال دول جنوب الصحراء تنمية المجتمع المدني فيها صاحبته عمليات إعادة تشكيل الدولة في القارة الافريقية).[4]

---

[1] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, op.cit.,p473

[2] أليس لاندو ،مرجع سبق ذكره،ص17

[3] Joel Migdal and Atul Kohli,**'State Power and Social Forces Domination and Transformation in Third World'**, (accessed12/01/2016)
http://media.library.ku.edu.tr/reserve/resspring12/cshs506_DBarlas/week3.pdf

[4] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, op.cit.,p471

فمن خلال ما أطلق عليه جويل مجدالJoel Migdal ثنائيات "الدولة القوية–المجتمع القوي"،و"الدولة الضعيفة–المجتمع الضعيف".يؤكد بأن الدولة القوية هي تلك التي تستطيع أن تقتحم المجتمع وتنظم العلاقات الاجتماعية وتتخذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تكون لصالح مجتمعاتها،وهذه الدولة تعلى فيها قيم كالمواطنة والتضامن والثقة في مجتمعها.[1]أما المجتمع القوي فهو الذي تبرز فيه الروابط الأفقية كالأحزاب السياسية القادرة على تجميع المصالح والتعبير عنها بالإضافة إلى جماعات الضغط التي تتكامل معها من أجل تحقيق سياسات في صالح المجتمع الواسع.هذا المجتمع القوي يساعد دولته على تحقيق الأهداف المنوطة بها،ومن ثم يشارك في بقاء وتكامل المجتمع.ولاشك في أن علاقة الدولة بالمجتمع لا تخضع لمؤشر استدلالي واحد بل هي متعددة في أنماطها بتعدد أنماط أطراف هذه العلاقة . ففي كتابه "قوة الدولة والقوى الاجتماعية state power and social forced يبني مجدال فرضية رئيسية،ألا وهي أن الدولة ما هي إلا جزء من المجتمع ،وقد اعتمد في تفسير وجهة نظره هاته على العديد من الأسس:

- إن كفاءة كل دولة تختلف بحسب الروابط التي تربطها بمجتمعاتها.بحيث يؤكد مجدال أنه من النادر أن تكون الدول هي الفاعل الرئيسي في المجتمعات،بل على العكس،هناك حدود لقوة كل دولة،وأن استقلال الدولة عن المجتمع ما هو إلا حقيقة زائفة.
- يصعب عند تحليل الدولة إهمال القوى الاجتماعية الموجودة فيها،وبالتالي يتم وضع اعتبار للمنظمات التابعة لكل من الدولة والجماعات الموجودة فيها.
- إن التفاعل بين الدولة والقوى الاجتماعية الموجودة فيها،قد ينتج عنه توليد قوة للطرفين،على عكس ما كان يقال أن العلاقة بين الاثنين هي علاقة صفرية،ينتج عنها خسارة تامة لأحد الطرفين،وكسب كامل للطرف الآخر.بل وقد يصل الأمر إلى وجود تحالف بين الدولة وأحد هذه القوى في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى.[2]

[1]Salamon Anheier,**'Social Origins of Civil Society: Explaining the Nonprofit Sector Cross-Nationally'**,Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project,1996.

[2] Joel Migdal and Atul Kohli, op.cit

وفي هذا السياق يمكن فهم طبيعة التمكين المتبادل بين الدولة والفواعل غير الدولاتية من خلال التمييز بين نوعين من قوة أو سلطة الدولة: السلطة البنيوية أو الهيكلية(infrastructural) والسلطة المستبدة (depotic)،حيث تكون الدولة دائما في صراع صفري مع الفواعل غير الدولاتية عندما تسعى إلى السلطة المستبدة.في حين أن السلطة البنيوية للدولة يمكن دعمها وتعزيزها من خلال تنمية وتفعيل دور الفواعل غير الدولاتية.وهكذا نجد أن محور الجدال هو الافتراضات الأساسية حول كيفية توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولي.ومن ثم حول طبيعة النظام واتجاه تطوره المستقبلي،هل مازال النظام الذي تعد فيه الدول القومية الفاعل الأساسي أم أن النظام يتعرض لعملية تحول كبرى تتحرك به نحو حالة جديدة تتداخل في ظلها أجزائه في علاقات متشابكة معقدة بحيث يصبح من الضروري تطوير منظور جديد:عالمي أو غير قومي.[1]

[1] Ibid.

المطلب الثاني:متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية من منظور ممارسة القوة

تتميز العلاقات الدولية بكونها علاقات قوة،والتي تعني قدرة الأطراف الدولية على خلق مجالات التأثير لصالحها influence spaces أو المحافظة على قوتها preservation of power،سواء كان ذلك عن طريق القوة المادية الصلبة،أو عن طريق ما يسمى بالقوة الناعمة.[1] فهي تشير إلى القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات،بشكل يميزه عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل:الإكراه،المال،الخبرة،الشخصية.وهو ما يبرز في تعريف هارولد لاسويل Harlod D.Lasswel للسياسة على اعتبار أنها "من يحوز على ماذا،ومتى ؟وكيف؟"،من خلال النشاطات المتضمنة في رسم السياسات وتنفيذ عملياتها والتي تتعلق بالعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع وتوزيع الموارد،والمكاسب،والقيم،والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ،والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة .فإلى جانب الدولة سلط لاسويل الضوء نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة اجتماعية،أصبحت فيها الجماعات والقوى الاجتماعية هي ركيزة البحث والتحليل.[2]

ويشير ربط مفهوم القوة بتمكين الفواعل غير الدولاتية إلى مجموعة تصورات مختلفة أهمها:

- امتلاك الموارد،أو ما يعرف بالقوة الترتيبية (المال،المعرفة،الأفراد،السمعة)،على اعتبار أن"القوة هي القدرة على تحقيق النتائج".
- على أساس تحقيق النتائج أو المخرجات في العلاقات الاجتماعية،أو ما يعرف بقوة التأثير في بعض القرارات.
- مفهوم القوة من وجهة نظر تنظيمية وخطابية (المنظمات،الموارد،النقاش)،فقد تصبح الفواعل غير الدولاتية مؤثرة ليس فقط من خلال توظيف الموارد التنظيمية مثل:الأموال،الأفراد،التكتيكات،بل من خلال توظيف الحجج والاقتناع بكليهما.
- على أساس ألعاب القوة،أو محصلة العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية.بحيث تشير إلى مختلف العمليات السياسية،التي يمكن أن تتعاون عبرها مختلف الفواعل في سياق شبكات الحوكمة ثلاثية القطاع.[3]

---

[1] دلال غسان الخيري،**"النظريات السياسية"**،(عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2013)، ص151

[2] فهمي خليفة الفهداوي،"**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل"**(عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2001)،ص31

[3] Joel Migdal and Atul Kohli, op.cit

إلى جانب التأكيد على مقاربة الوكالة باعتبار أن الفواعل غير الدولاتية هي موضوعها الأساسي،وهذا لمعرفة درجة تشكل هوياتهم،تمكين أو تقييد بعض أنواع السلوكات .على الرغم من أنه توجد بعض القواعد والمصادر في التنظيم الدولاتي التي تمكن لبعض الفواعل أكثر من غيرها،وتقيد البعض أكثر من البعض الآخر،إلى جانب اختلاف الواقع أو البيئة الاجتماعية. وهنا عادة ما يتم ربط تمكين الفواعل غير الدولاتية بالمفهوم المرتكز على قوة الوكالة أي قوة الفاعلthe power of agents،على افتراض أن الهياكل أو البنى لا تملك القدرة على الفعل وتحقيق النتائج بنفسها في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .وهنا يشير جيدنز(Giddens) إلى آثار البنى في فهم وتقييم أداء الفواعل غير الدولاتية باعتبارها "ممكن "أو "مقيد".[1]

والجدول التالي يحاول تقسيم أنواع قوة الفواعل،بالنظر إلى السياقات الإيديولوجية والمؤسساتية المعينة:

نوع علاقة القوة	الآثار المترتبة عن فهم التمكين
القوة عبرpower over: القدرة على التأثير والإكراه	التغييرات في الموارد الأساسية لتحدي القيود/المعوقات المفروضة
القوة من أجلpower to: تغيير وتنظيم التسلسلات الهرمية القائمة أو الموجودة .	زيادة القدرات الفردية والفرص للوصول.
القوة معpower with:زيادة القوة من خلال العمل الجماعي	زيادة التضامن لتحدي الافتراضات ذات الصلة.
القوة من الداخلpower from within:زيادة الوعي الفردي	زيادة الوعي والرغبة في التغيير .

جدول رقم-8-:التمكين على ضوء تعدد أنواع القوة[2]

من جهة أخرى تقوم مبررات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية من منظور القوة على أساس فكرة مفادها أن الحجم الصافي للقوة في المجتمع ليس حجما ثابتا فقد يكون قابلا للتوسع،أي أن القوة ذات طبيعة توزيعية وقابلة للتوسع،فتمكين القوى غير الدولاتية لا يترتب عليه بالضرورة إضعاف قوة الدولة في السيطرة على المجتمع.[3]

[1] Jay A. Conger, Rabindra N. Kanungo, op.cit.,p4.

[2] Cecilia Luttrell and Sitna Quiroz (eds.), op.cit.,p

[3] دلال غسان الخيري،مرجع سبق ذكره،ص154

وتشير Sarah Michael إلى أن ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية الوسيطة institutional or intermediately ngo's على سبيل المثال كثيرا ما تعمل في مجال التفاعل بين الحكومة ومؤسساتها من جهة، وتوسيع نسيج المجتمع المدني خاصة في المناطق والمجتمعات التي تعاني من عزلة نسبية عن مراكز السلطة المؤسسية.[1]

وفي هذا السياق يعد "تالكوت بارسونز"Talcott Parsons عالم الاجتماع أول من تناول هذه الفكرة بهذا المفهوم في انتقاداته لما يطلق عليه العلاقة الصفرية لمفهوم القوة:التي ترى أن القوة هي: "التي يمتلكها فاعل واحد داخل العلاقة المجتمعية ليعبر بها عن آماله ورغباته على حساب الآخرين".وهنا تكون علاقات القوة صفرية بحيث يكون حجم ثابت للقوة موزعا بين أطراف عدة،بحيث أن قيام طرف بكسب هذه القوة يترتب عليه خسارة الآخرين،وهنا رأى بارسونز أن هذه النظرة أحادية مختزلة حيث أثبتت التجارب العديدة أن كافة استخدامات القوة كانت تعبيرا أو لخدمة مصالح متقاطعة intersectional interests .وبناءا على ذلك أكد أن القوة ينبغي أن تعرف بأنها القدرة العامة التي يحتاجها أي نظام اجتماعي لانجاز الأمور مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الجماعية collective goals.[2]

وقد ساعد على تبلور وتكريس مفهوم القوة بهذا المعنى،التغير في مفهوم السيادة والتسارع في الانجازات المعلوماتية وفي ثورة الاتصالات،التي منحت للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفواعل غير الدولاتية الأخرى القدرة السريعة على التدخل في السياسات العامة الداخلية للدول،ومن ثم التأثير في مضامينها وتعديلها أو تغيير توجهاتها فالتركيز على دور الفاعلين الجدد أو ما يسمى ب"**القطاع الثالث**"،قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة الداخلية للدول ما هي إلا محصلة مجتمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية،بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستويين الوطني والعالمي.والسياسات في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين والمؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منتظمة صارت تعرف اليوم باسم شبكة السياسةpolicy network .[3]

[1] Sarah Michael, op.cit.,p20.

[2] فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سبق ذكره،ص33

[3] مارغريت كيت،كاترين بكنك،مرجع سبق ذكره،ص38.

المطلب الثالث:التمكين عبر تفعيل النسق التشاركي وآليات التشبيك

في دراسة ما أسمته ماري كالدور Mary Kaldor بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود horizontal transnational global networks أكدت أنه وإلى جانب ضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية international politcs " بنموذج السياسة العالمية" world politcs"كاستجابة لإفرازات نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات سريعة الوتيرة،يجب كذلك تجاوز النقاشات التقليدية حول إمكانية اعتبار الفواعل غير الدولاتية فواعل مهمة وتركيز التحليل حول الكيفية التي تصبح بها هذه الأخيرة مهمة،ومعرفة طبيعة الظروف والمعايير التي تدعمها وتعزز الأدوار المنوطة بها .وذلك في إطار تفاعلي شامل يحاول الجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية من جهة ومن جهة أخرى يعمل على تأسيس مجموعة قواعد تعين الأدوار وتوجه التفاعل لتمكين الفواعل غير الدولاتية.[1]

وقد ترافق تزايد الاهتمام العالمي بأهمية السمات الايجابية أو ما يمكن أن يصطلح عليه"المزايا النسبية"[2] Comparative Advantages التي تؤهل الفواعل غير الدولاتية بتعزيز المنطق التشاركي،وفهم متطلبات التمكين عبر افتراضات العلاقة بين الوكالة والبنية.فالعديد من المقاربات حول التمكين تميل إلى التركيز على تأثير عناصر البنية ،أو ما يعرف بقوة "**البنية غير المرئية**" بما تتضمنه من معايير،قيم،وقواعد تعمل على تمكين أو تقييد قدرات استمرارية دور وسلوك الفواعل غير الدولاتية في ظل هيمنة الدولة.[3]

ويشير الشكل رقم-8- إلى أن التمكين يحدث عندما تكيف الدولة سلوكها وفقا للخيارات الفعلية أو المتوقعة من الفواعل غير الدولاتية،ومن جهة أخرى تأخذ الفواعل غير الدولاتية مكانتها عندما تعبر السياسات المتبعة من قبل الدولة عن تسهيل لمسار تفاعلاتها واستجابتها لأهدافها وأدوارها.بحيث يشمل مفهوم التكيف: قدرة كل من الدولة والفواعل غير الدولاتية على الاستجابة لتطورات البيئة المتواجدة بها، والتي تتفاعل معها، بحيث يتم التكيف عبر ثلاث مستويات:

---

[1]Sarah Michael, op.cit.,pp7,8.

[2] في مقابل الحكومات التي تعاني من مشاكل ضخامة جهازها البيروقراطي حددتSarah Michael بعض المزايا النسبية للفواعل غير الدولاتية أهمها:"مرونة المنظمات الفواعل غير الدولاتية وقابليتها للتكيف" :إذ تتمتع بالقدرة على التكيف مع العمل في ظل موارد ،هياكل ومعلومات محدودة، و قدرة الفواعل غير الدولاتية على"التجديد" ،وأخذ المخاطر في برامجها وتنظيمها ،القدرة على تمويل وتطوير نسبة كبيرة من برامجها والتنويع.

[3] Cecilia Luttrell and Sitna Quiroz (eds.) ,op.cit.,p3.

- **التكيف الوظيفي:** وهو قدرة الفواعل غير الدولاتية/الدولة على إجراء تعديلات على أنشطتهما ووظائفهما.
- **التكيف الزمني:** أي استمرار واستدامة وظائف الفواعل غير الدولاتية/الدولة،فالديمومة عنصر مهم لفاعليتهما وكفاءتهما، ومؤشر لقياس قدرتهما التنظيمية.
- **التكيف التعاقدي** : أي القدرة على أداء وظائف متعددة،مع ضمان التخصص في العمل،وبالتالي توسيع أدوار الفواعل غير الدولاتية .فإلى جانب الاهتمام بالأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة، والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية أصبحت هذه الفواعل تهتم بقضايا حيوية جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية.[1]

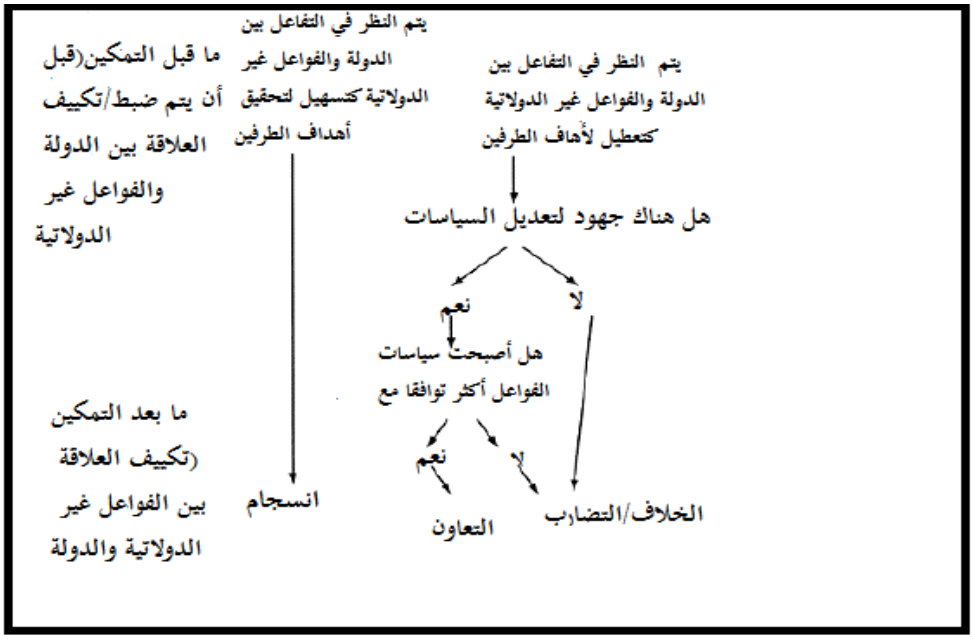

الشكل رقم-8-:التمكين عبر تكيف الدولة وتعديل السياسات[2]

ومع تزايد الاهتمام بالمتابعة الإقليمية والدولية للتحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة يعتبر التشبيك بين الدولة والفواعل غير الدولاتية أحد الآليات الأساسية لتعزيز وظائف الدولة وأدائها وفتح المجال أمام استقلالية ونشاط الفواعل غير الدولاتية كشريك أساسي للدولة. وذلك لتبادل المعلومات والخبرات والمساهمة في نشرها وتداولها.[3]بحيث أن آلية التشبيك تساعد على:

- الحد من التنافس بين الدولة والفواعل غير الدولاتية،وتطوير التعاون والعمل الجماعي.

[1] آن فلوريني ،ترجمة: تانيا بشارة ،"**القوة الثالثة:المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية** "، (لبنان،دار الساقي للنشر ، الطبعة الأولى ،2005)، ص247.

[2] نفس المرجع،ص250.

[3] مارغريت كيت،كاترين بكنك ،مرجع سبق ذكره، ص37.

- تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار عبر الفواعل المختلفة.
- التعاون لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[1]

وبعيدا عن نموذج الحوكمة بدون حكومة Governance without government[2] الذي طرحه كل من جيمس روزنو James N. Rosenau و أرنست كزمبل Ernst-Otto Czempiel كإشارة إلى مجموعة الترتيبات التي تعتمد في المقام الأول على أنماط القيادة غير التراتبية ،أو بعبارة أخرى تكريس مفهوم حوكمة تسعى إلى خلق نظام سياسي في ظل غياب الدولة،باعتبارها المحتكر الشرعي لاستخدام القوة والقدرة على فرض إلزامية القانون والقواعد الأخرى يمكن النظر إلى التمكين كنمط من التنظيم النموذجي للدولة التعاونيةcooperative state،أين تشارك كل من الدولة والفواعل غير الدولاتية في شبكات سياسة مختلطة mixed public/private policy networks تجمع بين الفضاءات العامة والخاصة.[3]

ويتعزز هذا الطرح مع محدودية نفوذ الفواعل غير الدولاتية مقارنة بنفوذ الدول التي تطرحها إشكالية مستوى التفويض ومدى انتقال السلطة بعيدا عن نموذج القيادة الهرمية الذي تميزه "الدولة التدخلية" .[4]

وعلى هذا الأساس تشير مضامين تمكين الفواعل غير الدولاتية في ظل النسق التشاركي إلى تلك الترتيبات المؤسساتية بعيدا عن مركزية الدولة،والتي تتميز بخاصيتين أساسيتين:

- تضمين أو إدراج الفواعل غير الدولاتية مثل:الشركات،مجموعات المصالح الخاصة،المنظمات غير الحكومية في ترتيبات الحوكمة(البعد التفاعلي).
- التركيز على الأنماط غير العمومية في القيادة(أنماط الفاعل).[5]

والجدول التالي يلخص مضامين تمكين الفواعل غير الدولاتية في ظل الأنماط الجديدة للحوكمة .

---

[1] نفس المرجع

[2] يرى أنصار هذا النموذج أنه في المجال السياسي العالمي ليست الدولة وحدها مركز السياسة،وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها.فالدولة ستظل نظريا تعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة.لمزيد من التفصيل أنظر: مراد بن سعيد،مرجع سبق ذكره،ص139

[3] Thomas Risse ,'Global Governance and Communicative Action', Prepared for David Held and Mathias Koenig-Archibugi (eds.), Global Governance and Public Accountability, Special Issue of Government and Opposition, p.3,(accessed12/11/2015)
http://userpage.fu-berlin.de/~atasp/texte/031007_risse_governance_arguing%20GO.pdf

[4] مارتينا فيشر،مرجع سبق ذكره

[5] Thomas Risse ,'Global Governance and Communicative Action',op.cit.,p3

الفواعل المشاركة/أنماط القيادة	فواعل عامة* فقط	فواعل عامة وخاصة	الفواعل الخاصة** فقط
• تراتبي(من أعلى إلى أسفل)	• الدولة الأمة التقليدية • المؤسسات فوق القومية(الاتحاد الأوروبي)	• تعاقد /تمويل خارجي لوظائف عمومية بتوجيه الفواعل الخاصة	• تراتبات مؤسسية
• غير تراتبي • حوافز ايجابية • المساومة • الإقناع (غير الاستغلالي) • التعلم،الحجج	• الأنظمة الدولية • المنظمات الدولية	• هيمنة • شراكات وشبكات عامة/خاصة • وضع المعايير	• حكومات المصلحة الخاصة • الأنظمة الخاصة

الجدول رقم-9-: مضامين تمكين الفواعل غير الدولاتية في ظل الأنماط الجديدة للحوكمة[1] .

(*تعبر كلمة الفواعل العامة عن الدولة/**أما الفواعل الخاصة فتعبر عن الفواعل غير الدولاتية بمختلف أنماطها)

[1] Thomas Risse ,'Global Governance and Communicative Action',op.cit.,p3

كما أن تراجع قدرة الدولة القومية–مجموعة المؤسسات التي تتكون منها– في إدارة مسارات العولمة،وأهداف الحوكمة الدولية يشير إلى اتجاهها نحو تبني أنماط خاصة من الحوكمة العالمية،التي تقود في النهاية إلى بروز شكل جديد للدولة.حيث يرى دعاة استمرارية الدولة أنه وعلى الرغم من التحديات متعددة الأبعاد التي واجهت أدوار الدولة في القرن الواحد والعشرين إلا أنها لم تختفي،بل حولت نفسها لتتكيف مع السياق الجديد،لتكرس ملامح الدولة الشبكية[1] وذلك عبر ثلاثة آليات أساسية:

- تشكيل الدول المرتبطة ببعضها البعض شبكات من الدول،بعضها بمثابة شبكات متعددة الأهداف ومحددة دستوريا مثل الاتحاد الأوروبي،وأخرى تركز على قضايا خاصة مثل التجارة(النافطا)،في حين لا تزال بعض النماذج بمثابة فضاءات للتنسيق والحوار مثل منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي.
- يمكن للدول بناء شبكة كثيفة من المؤسسات الدولية والمنظمات فوق القومية للتعامل مع قضايا عالمية سواء كانت عامة (مثل الأمم المتحدة)،أو خاصة (مثل صندوق النقد الدولي،الحلف الأطلسي)،إلى جانب الوكالات الدولية المؤقتة والمحددة بمجموعة من الأهداف والقضايا(المعاهدات البيئية).
- يمكن للدولة أن تعتمد توزيع لا مركزي للقوة والموارد في محاولتها زيادة شرعيتها،أو الاستفادة من أشكال أخرى من الولاء الثقافي،أو السياسي من خلال تفويض السلطة للحكومات المحلية أو الإقليمية،أو لبعض الفواعل غير الدولاتية مثل المنظمات غير الحكومية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار.[2]

[1] Manuel Castells,' The New Public Sphere: Global Civil Society, Communication Networks, and Global Governance '**The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science,** (Feb 13, 2008 616: 78),p.83

[2] Ibid.

يعد تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية ضمن نسق النظام الدولي والسياسة الدولية نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى لإعادة النظر في المداخل والمقاربات النظرية التقليدية،وتشكيل أخرى جديدة تستطيع تفسير طبيعة هذه الفواعل وأهمية أدوارها في السياسة العالمية جنيا إلى جنب مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل المهيمنة.فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية،كما أن التحديات الجديدة التي تعمقت مع تسارع وتيرة العولمة فرضت على هذه الأخيرة تبني منظور تشاركي في تفاعلاتها مع الفواعل الأخرى عبر سلسلة من التحالفات، والأجندات التي تم فهمها بعيدا عن المجال التقليدي لمركزية الدولة .

فقد أصبحت الآن مهمة الكشف عن أهمية الفواعل غير الدولاتية وإبراز المزايا النسبية التي تتمتع بها وتضمينها في تفاعلات العلاقات الدولية مسألة جوهرية،يكرسها الواقع الدولي بصورة تحتم إعادة النظر في التحليلات السائدة وتجديدها وفق هذه المتغيرات،وذلك بتضمينها قيما جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة ومتغيراتها ،تعمل على الربط بين الدولة والفواعل غير الدولاتية، وتعزيز متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية بمتخلف أنماطها كأفضل إستراتجية لتفعيل دورها وتجسيد المنطق التشاركي في التفاعلات المؤسساتية بين مختلف الفواعل.

الفصل الثاني:

الأمن الإنساني في منطقة الساحل:تغير في أنماط ومصادر التهديد

من أجل فهم الواقع الأمني لدول منطقة الساحل وانعكاساتها على أمن شعوبها،من الضروري تسليط الضوء على التهديدات الجديدة في المنطقة بعيدا عن التحليل التقليدي الذي يرتكز على المشاكل البينية الموروثة عن الاستعمار كأزمة الحدود والمشاكل الاقتصادية الهيكلية الناجمة عن القروض من المؤسسات الدولية، فالبحث في انعكاسات هذه التهديدات الجديدة على أمن الإنسان والتي تحول دون حصول الفرد في إقليم الساحل الإفريقي على وجود فيزيائي مصحوب بمستوى معيشي مناسب مع وضع اقتصادي مساعد على إتاحة الفرص لتمكين رأس المال الاجتماعي، وأوضاع اجتماعية وثقافية تسمح له باختيار القيم الثقافية بكل حرية يتجاوز قياس هذه الآثار على الدولة كوحدة تحليل أساسية في سياق تقييم طبيعة العلاقة بين أمن الدولة والأمن الإنساني.

ويتناول الفصل في المبحث الأول الجوانب المفهوماتية المتعلقة بمحاولات تعريف الأمن الإنساني وصعوبات ضبط مكوناته. ليتم بعده النظر في ترتيب أولوية ضمان الأمن الإنساني مقابل مركزية أمن الدولة،وذلك بالنظر إلى تفكيك إشكالية قدرة الدولة كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتناول تحديد طبيعة التهديدات ومصادر انعدام الأمن بالاعتماد على العوامل الجغرافية والمناخية في منطقة الساحل الإفريقي، وتقييم أثارها على الأمن الإنساني بنفس درجة قياس تأثيرها على أمن دول المنطقة.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن في ظل تحولات السياسة الدولية

إن تتبع مسار التحولات التي شهدها مفهوم الأمن على مستوى الطروحات النظرية والمفهوماتية يقودنا إلى بروز الأمن الإنساني كمفهوم جديد تزايدت الحاجة إلى تفعيل مكوناته الأساسية .

ويتضمن هذا المبحث بداية الإطار المفهوماتي للأمن الإنساني لتحديد مضامينه الأساسية،ثم الإشارة إلى طبيعة العلاقة التفاعلية التي تربط بين الأمن الإنساني كمقاربة شاملة عالمية ومستويات الأمن الوطني والدولي.لنصل في المطلب الأخير إلى تقييم الإشكاليات والصعوبات القياسية التي تواجهه.

المطلب الأول: الأمن الإنساني:مقاربة معرفية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل:مشكلات الانفلات الأمني

المطلب الثالث: توليفة المشكلات البيئية وآثارها على الأمن البيئي والصحي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول:الأمن الإنساني:مقاربة معرفية

تعني كلمة **الأمن** في أبسط مدلولاتها توفير الطمأنينة التي نقيضها الخوف والإحساس بالخطر[1]،وهو ما ينطبق على مفاهيم الأمن الإنساني أو أمن الجماعة البشرية في سياق أشمل من خلال تركيز العديد من التقارير الحكومية والدولية على مفهوم "**التحرر**"،باعتباره مجموعة من الحقوق والحريات التي تمنحها الدولة للمواطنين الذين قد يتعرضون للتهديد بصورة مفاجئة.وذلك وفق تصور مشترك يؤكد أن الأمن حاجة أساسية وضرورية، فكثيرا ما ينصرف مدلول كلمة الأمن إلى تعبئة عناصر القوة في المجتمع السياسي لتوفير القدرة الذاتية على مواجهة المفاجآت والمخاطر التي تهدد أمنه أو حدوده وثرواته،أو تؤثر على قيمه وكيانه واستقراره السياسي والاجتماعي من الداخل أو من الخارج.[2]وهذا ما يمثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة أن الحاجة الأمنية الملحة دافع طبيعي يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات بهدف توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والخطر.[3]

ومع تطور مفهوم الأمن وتنامي وتيرة التعقد والتشابك في العلاقات الدولية المعاصرة تعددت مضامينه ومستوياته في نطاقها الإقليمي والدولي واختلفت بحسب الفواعل أو الأطراف المرجعية له .بحيث أصبح التمييز بين مختلف المفاهيم والصيغ الأمنية التقليدية والحديثة،إلى جانب الرجوع والاستناد على معطيات تاريخ التحول المرجعي في المجال الأمني من المستويات الجوهرية في تعريف وضبط المفاهيم الجديدة للأمن.[4]

وهو ما تجسد في تأكيد باري بوزان (Barry Buzan) أن الأمن مفهوم "معقد"، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل:بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[5] خاصة وأن التطورات النظرية والعملية التي

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش،"**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**"،(عمان:دار الحامد للنشر،ط1،2012)،ص32.

[2] يرجع الكثير من الباحثين مضامين التحرر من الخوف والحاجة إلى خطاب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت(Franklin Delano Roosevelt)"**ليعيش الناس في عالم أكثر أمنا**" في 6 جانفي 1941حول الحريات الأربعة العالمية وهي:حرية الرأي والتعبير،حرية المعتقد،الحرية/التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف

[3] خديجة عرفة.**تحولات مفهوم الأمن ...الإنسان أولا**:تم تصفح الموقع يوم: 3 أكتوبر 2012
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

[4] Barry Buzan and Lene Hansen.' The Evolution Of International Security Studies'.(UK. Cambridge University Press.2009),pp 54,65.

[5] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد19، صيف 2008)، ص 10

شهدتها تحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى تعميق مصادر تهديد أمن الدول،التي لم تعد مصادر خارجية فحسب بل أصبحت مواجهة بمجموعة كبيرة من عناصر التهديد الداخلية سواء استخدم فيها العنف أم لا.[1]

ومن خلال إجراء مسح جينيالوجي لبدايات تعريف وتطور مفهوم الأمن يتفق العديد من الباحثين أن فهم ديناميكية العلاقات الدولية عبر تكريس الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية بمنأى عن التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول يبرز تصنيف الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تحدد التوجه الوطني والقومي للدولة عبر تسخير الإمكانيات والموارد الأساسية لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها وحصره في دائرة الأمن الوطني.[2]إذن فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الأبعاد المادية العسكرية التي تتصل باستمرارية الدولة،وقدرتها على حماية مصالحها من التهديدات الخارجية.[3]

وقد استمر تكريس منطق قياس قوة الدولة وقدرتها على بلوغ أمنها القومي إلى غاية نهاية الحرب الباردة،حيث تمت مراجعة مضمون الأمن.فلقد أدت التحولات التي شهدتها هذه الفترة إلى طرح تساؤلات[4] فكرية ونظرية ترتبط بأثر عمق التغيرات المصاحبة لتنامي العولمة،من خلال زيادة حدة التشابك في

---

[1] في هذا السياق سعى باري بوزان إلى إيجاد رؤى مختلفة حول الأمن،تتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي،وتجاوز السياسات الأمنية المتمركزة حول الذات.

[2] يعتبر ولتر ليبمان (Walter Lippman) إن الدولة تكون آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها الأساسية إن أرادت أن تتجنب الحرب: "**إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية،إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه**" لمزيد من التفصيل حول الأمن كتوليفة للقوة العسكرية/استمرارية الدولة/ التهديد الخارجي أنظر إلى: إدريس عطية،"**مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه العلوم في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014،ص ص65،64.

[3] محمد شلبي،**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة،عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2003.

[4] إن التحول في مضامين الأمن فتح المجال أمام طرح أسئلة جديدة مرهونة بالاحتمالات والتهديدات الجديدة الناشئة مع نهاية نظام الثنائية القطبية التي غيرت طبيعة التهديدات ومفهومها من جهة،وخفضت مخاطر المواجهة العالمية ومؤشرات النزاعات البارزة بين الدول (inter-state conflicts) من جهة أخرى وتشمل ما يلي:

أمن من؟وذلك لإعادة النظر في الموضوع المرجعي (referent object) للأمن،على الرغم من أن هذا لا يلغي الدولة كموضوع مرجعي.

الأمن من ماذا؟لإدراج مجموعة جديدة من التهديدات بعيدا عن المخاطر الأمنية العسكرية أو التقليدية ،وهي تهديدات مترابطة مع بعضها البعض،مثل التهديدات البنيوية مثل العنف المتأثر بندرة الطبيعة والكوارث الطبيعية،أو التهديدات المدبرة عمدا كالإبادة الجماعية،أو الجرائم المتعلقة بالمخدرات./ **الأمن بأي وسيلة؟**ويتعلق بأساليب واليات المعالجة والتعاطي مع الطبيعة الجديدة لهاته التهديدات،والتي لا يمكن معالجتها فرديا،على اعتبار أن كل الأدوات والحلول الممكنة للتحديات مترابطة ومتداخلة بشكل عميق في السياق العالمي الذي فقدت فيه الحدود الوطنية والسيادة الكثير من أهميتها.وعليه لا ينبغي معالجة حالة انعدام الأمن من خلال الحلول العسكرية القصيرة المدى،ولكن بإستراتيجية شاملة بعيدة المدى،تلتزم بأهداف التنمية وترقية حقوق الإنسان، تعزيز السياسات العامة وجهود بناء الدولة . لمزيد من المعلومات أنظر إلى:
Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy. op.cit,pp.29,30.

العلاقات بين الدول وكذا الطفرات النوعية على مستوى المعارف التكنولوجية،إلى جانب تنوع مصادر التهديدات وتشابك نتائجها التي حولت العالم إلى مجتمع المخاطر.[1]

وبهذا احتدم النقاش في حقل الدراسات الأمنية،حول ضرورة توسيع مفهوم "الأمن" بعيدا عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية،وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا وعقلانيا،وأهمية إضفاء مرونة مفاهيمية تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة.[2]

ومن خلال تتبع مسار التغيرات التطورية لمفهوم الأمن برز الأمن الإنساني كخروج راديكالي عن الأشكال التقليدية للأمن، فهذا الأخير وعلى الرغم من وجهات النظر المتعددة التي ظهرت بشأنه يتفق العديد من الباحثين والمفكرين على اختلاف الأمن الإنساني عن الأمن القائم على الدولة.فجعل الأفراد الموضوع المرجعي بدلا من المجتمع،المجموعة أو الدولة كان بمثابة تحول جديد في توجيه البحث والسياسة نحو القضايا الراهنة التي تعالج حياة الأفراد.فمن التركيز على أمن الدول الذي سيطر على حقبة الحرب الباردة،بهدف حماية سيادتها وسلامة أراضيها من التهديدات العسكرية، طالب دعاة الأمن الإنساني بتعميق مضامين المفهوم التقليدي ليشمل الأفراد والعمل على حمايتهم من جميع عوامل الخطر حتى العوامل غير العسكرية منها مثل:الفقر،المرض والعنف السياسي.[3]

على اعتبار أن استقرار ورفاهية المجتمعات والدول تعتمد كثيرا على العوامل المرتبطة بالديمقراطية والتنمية البشرية والاقتصادية،بحيث يتمحور الأمن الإنساني حول الفرد وحقه في السلامة الشخصية،الحريات الأساسية والحصول على الكرامة المستدامة(sustainable prosperity) وفق تصور

---

[1] أولريش بيك،ترجمة:علا عادل وآخرون،"**مجتمع المخاطر العالمي:بحثا عن الأمان المفقود**"(القاهرة،المركز القومي للترجمة،2013)،ص.28.

[2] Wolfman Lacher,Actually Existing Security:The Political Economy Of The Saharan Threat,Security Dialogue,2008,p385.

[3] تبلور الأمن الإنساني كرونولوجيا وفق ثلاث مراحل أساسية:حيث ظهر لأول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية في 1994،وهي نفس الفترة التي واجه فيها المفهوم شكوك وانتقادات مجموعة الدول 77 الكبرى التي تخوفت من إمكانية تجاوز هذا المفهوم سيادة الدولة ،مقابل تشكيل شبكة الأمن الإنساني التي قادت جهودها الجماعية إلى التوقيع على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الرضية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

أما في الفترة من 2001-2003 فوجد المفهوم مظهرا جديدا في سياق النقاش حول "**مسؤولية الحماية**"و"**مسؤولية التنمية**" التي طرحتها لجنة الأمن الإنساني اليابانية والكندية التي طرحت عناصر القيادة اللازمة والتمويل الضروري لتضمين الأمن الإنساني ضمن الأجندة العالمية.

المرحلة الثالثة بدأت مع سنة 2004،والتي فرضت فكرة التكيف مع الوقائع الجديدة للقرن الواحد والعشرون وبصورة خاصة ضرورة إيجاد الوسائل والاستجابات الفعالة والجماعية للتهديدات الجديدة .وبذلك أصبح الأمن الإنساني موضوعا لأجندة إصلاحات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي.

أخلاقي يشير إلى نظام وممارسة نسقية تعمل على تعزيز واستدامة الاستقرار والأمن والاندماج المتطور (progressive integration) للأفراد في سياق علاقاتهم بدولهم،مجتمعاتهم،وعرقياتهم.

وفي هذا السياق وصفت إيما روتشيلد(Emma Rothschild) الأمن الإنساني كأحد التغيرات الأربعة المهمة التي أخذت مكانها في مفهوم الأمن،بدءا بالدولة حيث ترى أن الأمن تدرج ليشمل الأفراد ويتجاوز النظام الدولي والبيئة الفوق دولاتية (supranational environment)،وتعمق من التركيز على البعد العسكري ليشمل البيئة الاقتصاد والمجتمع،واتسع في جميع المستويات ليضم الحكومات المحلية،الاتفاقيات الدولية،المنظمات غير الحكومية،الرأي العام الأسواق المالية كمصادر للمسؤولية.[1]والجدول التالي يبين الفرق بين صور الأمن التقليدي ومرتكزات الأمن الإنساني.[2]

شكل الأمن	الموضوع المرجعي	مسؤولية الحماية	التهديدات المحتملة
الأمن التقليدي	الدولة	سلامة الدولة	الحرب بين الدول /انتشار السلاح النووي الثورة
الأمن الإنساني	الفرد	سلامة الفرد	الأمراض،الفقر،الكوارث الطبيعي،العنف،انتهاكات حقوق الإنسان،الألغام الأرضية.

الجدول رقم-10-: الأمن التقليدي مقابل الأمن الإنساني[3]

[1] Emma Rothschild,' What Is Security?' ,**The MIT Press on behalf of American Academy of Arts & Sciences** Vol. 124, No. 3, (Summer, 1995), p.70.

[2] الأمن الإنساني كمفهوم يختلف تماما عن مفهوم "**أمن الفرد**" في مضامينه النيولبيرالية التي ترتبط بمفاهيم الفردانية،التنافسية والتملكية .انطلاقا من قاعدة حقوق الملكية والاختيار داخل السوق.فالأمن الإنساني كمفهوم شامل وغير قابل للتجزئة يشمل الكفاية المادية وإشباع الحاجات المادية الأساسية ،إضافة إلى ذلك الأبعاد غير المادية التي تكون فيها الكرامة الإنسانية بما فيها المشاركة الفعالة في حياة الجماعة ممكنة التحقق.

[3] Wolfman Lacher, op.cit.,p385.

1-برنامج الأمم المتحدة 1994: بين المقاربة الضيقة والمقاربة الواسعة للأمن الإنساني

لقد كان تقرير التنمية البشرية لعام 1994 [1]الموسوم ب"**الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني** " بلا شك أول محاولة لتحديد المفهوم في سياق عالمي يدمج بين سبعة أبعاد ومكونات رئيسية تتداخل مع مضامين التنمية البشرية،ويمثل فيها الأمن الإنساني محاولة لإعادة تعريف الأمن بطريقة محورية تأخذ في الأساس الأول إمكانية اعتماد هذا المفهوم كأداة تحليلية تجمع بين الاهتمامات التقليدية حول التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف،وتركز على ضمان الأمن بالنسبة للفرد وليس الدولة.[2]

ووفق هذا التقرير اعتبر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية Holistic Paradigm الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من قبل الاقتصادي أمارتيا صن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998.[3]

والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة،وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يواجه الأفراد،ذلك أن التهديد يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي،وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية.فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب ربط هذا المفهوم بمجموعة من المنظمات والآليات على

---

[1] ومن المبادرات التي سبقت عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل والقضايا الإنسانية،فقد أثير موضوع الأمن الإنساني في مناقشات لمنظمات ولجان مستقلة وفي بعض المؤتمرات الدولية منها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي براند ،وعرفت اللجنة بلجنة براند Brandt comissionوتشكلت في 1977بناء على اقتراح روبرت مكنمار رئيس البنك الدولي،وقد ركزت اللجنة عملها على قضايا الشمال – جنوب وأصدرت تقرير في 1980 أكدت فيه أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقصورة على المشاكل التقليدية من سلم وحرب إذ توجد أنماط أخرى أكثر خطورة من جوع وفقر،وأكد التقرير على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم السلم العالمي . كما قدمت اللجنة تقريرا ثان بعنوان " الأزمات المشتركة : تعاون الشمال – جنوب للتعافي العالمي" سنة 1983 تحدثت فيه عن الأمن الغذائي والزراعي والأمن الطاقوي .ساهمت أيضا بعض لجان الأمم المتحدة في بلورة المفهوم منها لجنة برونتلاند التي عرفت بلجنة الحكم الرشيد العالمي المنبثقة عن مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام 1991 والتي دعت إلى مفهوم واسع للأمن يتعامل مع تحديات التنمية والبيئة والزيادة السكانية.وقد أعدت الأمم المتحدة دراسة سنة 1987 ساهم فيها 23 باحثا خلصت إلى ضرورة إنشاء مجلس مراقبة عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة لمراقبة قضايا تهديد الأمن الإنساني .

[2] United Nations Development Programme Human Development Report (New York: Oxford University Press, 1994), p. 23

[3] على غرار إسهامات الثورة النظرية التي قادها 'أمارتيا سين'(Amartya Sen) في إعادة فتح الاقتصاد على الأخلاق ووضع القيم في قلب العلوم الاجتماعية ،كانت المبادرة العملية للباكستاني محبوب الحق(Mahbub Ul Haq) وبشكل كبير الأساس لمقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية،والتي اقترح فيها أن الغرض من جميع السياسات العامة هو زيادة الخيارات المتاحة للأفراد. فقد حاول الإجابة عن السؤال" الأمن لمن ؟ "في المقاربة التي طرحها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة1994 تحت عنوان New impératives of human secuity" "حيث يحدد الأمن الإنساني " بكرامة حياة الإنسان"و أن مفهومه لا ينبثق من كتابات العلماء والمثقفين بل من مخاوف الناس اليومية كمخاوف النساء من التشرد والأولياء على أبنائهم من المخدرات و مخاوف عديدة أخرى .بحيث يقول:"الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلا من الأمم،والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان،في منازلهم،وفي وظائفهم".

المستويين الوطني والدولي،وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،وصون حقوق الإنسان وحرياته،والحكم الرشيد،والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

ورغم ملائمة مفهوم الأمن الإنساني بهذا المعنى لطبيعة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا أن شمولية مضامينه تطرح إشكالية الفروقات ومدى القدرة على التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى متداخلة،بالنظر إلى كون هذا المصطلح أصبح يشكل نقطة تقاطع مع كافة الموضوعات الإنسانية أدت إلى تشابك وتداخل هذا المفهوم مع فضاءات مفاهيمية أخرى مثل التنمية الإنسانية،حقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم المترابطة.وهو ما عمق التساؤلات حول جدوى معالجة التهديدات الجديدة في إطار الأمن الإنساني إذا كان غالبيتها يعالج ضمن سياسات التنمية ومساعي حماية حقوق الإنسان.

ويُرد على ذلك بأن تعريف الأمن الإنساني قد يتجاوز التركيز المنفرد على اعتبار هذا الأخير ضامنا لاستمرارية التنمية الإنسانية،فضلا عن دوره في تحديد أولويات متغيراتها الأكثر إلحاحا إلى مواجهة كافة التحديات والتهديدات بما في ذلك الموجهة إليه من دولته ذاتها.بحيث يرى دعاة الأمن الإنساني أن الدولة مصدر محتمل لتهديد الأفراد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال:

- ✓ التهديدات الناتجة من القانون الداخلي،وتنفيذه من خلال الإجراءات البوليسية التي لا تتسم بالعدالة
- ✓ التهديدات الناتجة من التصرف السياسي المباشر من الدولة ضد الأفراد،او الجماعات وذلك بدعوى الصالح العام،مثل طرد العمال،وقيام قوات الشرطة بحماية الدولة عن طريق العنف ضد المواطنين وكذا ما يسمى بالعنف الهيكلي أو المؤسسي عبر مؤسسات الدولة.
- ✓ التهديدات الناتجة من الصراعات حول السيطرة على إدارة الدولة،أو الصراع على السلطة على حساب الأفراد وأمنهم،مثل الإجراءات ضد المعارضين السياسيين،أو التفرقة العنصرية أو الإرهاب السياسي.
- ✓ التهديدات الناتجة عن السياسات الأمنية الخارجية،فالدولة يمكن أن تحمي أفرادها من الأخطار الخارجية من خلال الإضرار أو تعريض حياة عدد من الأفراد للخطر،مثل الخسائر في الحروب.[1]

[1] Barry Buzan ,Lene Hansen.' The Evolution Of International Security Studies', op.cit.,p24.

وقد تجلى ذلك بشكل أكثر تفصيلا في دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان:"**عولمة ذات وجه إنساني**" حيث حدد سبعة عناصر تشكل المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي،وغياب الأمن الوظيفي،وغياب الأمن الصحي،وغياب الأمن الثقافي،وغياب الأمن الشخصي،وغياب الأمن البيئي،وغياب الأمن السياسي والمجتمعي.وهو نفس التصور الذي طرحه جورج نيف(Jorge Nef) في كتابه "الأمن الإنساني والانكشاف المتبادل"،من خلال إمكانية تحليل الأمن الإنساني وفهمه في العديد من المتغيرات التي ترتبط أساسا بعنصرين أساسيين هما "العولمة" و"استخدام القوة"،وتشمل خمسة أبعاد متداخلة مع بعضها البعض: البيئية والاقتصادية والمجتمعية، والسياسية والثقافية،وهي موضحة في الجدول التالي:

المتغيرات	**بيئية (الحياة/ رأس المال الايكولوجي)**	**اقتصادية(النمو/رأس المال الاقتصادي)**	**اجتماعية (الدعم/رأس المال الاجتماعي)**	**سياسية (القوة/رأس المال السياسي)**	**ثقافية (المعرفة/رأس المال الثقافي)**
النتائج	-الاستدامة -التدهور	-الرفاه -الفقر	-المساواة -اللامساواة	-السلام -العنف	-الاعتدال -الاغتراب -التهميش
العولمة	- فضاء الآثار المشتركة مثل الاحتباس الحراري	- جانب سلبي للعولمة والمنافسة مقابل اللامساواة	-اللاجئين -المهاجرين -توسع حضري كثيف	- نمط أنظمة حكومية عالمية -التعاون/النزاع	- الهويات - القيم
استخدام القوة	الإرهاب البيولوجي	الأزمة المالية -الإرهاب الاليكتروني -تبييض الأموال	- الاستقطاب غير الحكومي -التمرد - أمن المواطنين	-الألغام الأرضية -تجنيد الأطفال -الأسلحة الخفيفة -سباق التسلح	-التصادم بين الهويات المحلية والهويات الوطنية أو العالمية -التعصب والحروب الدينية

				التقليدي	

الجدول رقم-11-:متغيرات الأمن الإنساني[1]

ويبقى إيجاد تعريف شامل للأمن الإنساني غير ضروري ففي الواقع يمكن لهذا الأخير أن يتجاوز صعوبات عدم الوضوح والغموض المفهوماتي،ويبرز لأغراض متنوعة وبمختلف السياقات فمثله مثل التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة الفهم الحقيقي لهذه المفاهيم يكون من خلال النجاحات أو الإخفاقات المتفاوتة للمطالبين به.ولتوضيح مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية سنحاول في هذا الجدول عرض بعضٍ منها:

الأمن الإنساني على ضوء التقارير الرئيسية للمؤسسات الدولية	
تقرير التنمية البشرية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994)	حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً عالمياً وقائياً محوره الفرد يركز من خلاله الأمن الإنساني على "**التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة**". على اعتبار أن الأمن الإنساني يعني: 1-السلامة من التهديدات المزمنة مثل:الجوع والمرض والقمع. 2-الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية في أنماط الحياة اليومية- سواء في الوظائف، المنازل أو في المجتمعات.
مفوضية الأمن الإنساني(2003)	ركزت مفوضية الأمن الإنساني في تعريفها للأمن الإنساني على مركزية الفرد والتهديدات التي تشمل كل من الفقر والعنف. -حددت هدف الأمن الإنساني في "حماية القيم الحيوية لجميع الكائنات البشرية بطرق تعزز الحريات الإنسانية."

[1] Caroline Thomas,' Global Governance, Development and Human Security'(London: Pluto Press Von Tigerstrom, 2000),p161

	-يتحقق الأمن الإنساني من خلال الاستراتيجيات المشتركة للحماية هيكلة المؤسسات حماية وتمكين الأفراد.
تقرير الألفية/ الأمم المتحدة **كوفي أ. عنان** **(2000)**	يتجاوز الأمن الإنساني بمعناه الواسع مجرد غياب الصراع العنيف ليشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان أن كل فرد لديه الفرص والخيارات لتحقيق إمكاناته الخاصة .وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراع ."التحرر من الحاجة" و"التحرر من الخوف" و"حرية الأجيال القادمة" لوراثة البيئة الطبيعية الصحية هي اللبنات الأساسية المترابطة للإنسان وبالتالي الأمن القومي.
مسؤولية الحماية(2002) **اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة**	الأمن الإنساني يعني أمن الأفراد – سلامتهم الجسدية والاقتصادية والاجتماعية،الرفاه واحترام كرامتهم وقيمتهم كبشر، وحماية حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.
التقرير العالمي للتنمية/ البنك العالمي **(2001-2000)**	يشتمل الأمن مفهومين متصلين: دور الدولة في حماية حدودها من التهديدات الخارجية ودورها في ضمان "الأمن الإنساني" لمواطنيها تحت مظلة أوسع لحقوق الإنسان – مما يعني أن كل شخص يحق له أن يتحررمن الاضطهاد والعنف والجوع والفقر والمرض والعيش في بيئة نظيفة وصحية.
الأمن الإنساني من منظور المنظمات غير الحكومية والدول	

وزارة الخارجية الكندية	إن الأمن الإنساني هو مقاربة للسياسة الخارجية محورها الإنسان والتي تقر بأن الاستقرار الدائم لا يمكن تحقيقه حتى يتم حماية الناس من التهديدات العنيفة لحقوقهم أو سلامتهم أو حياتهم.
المشروع العالمي للتغير البيئي والأمن الإنساني	يتحقق الأمن الإنساني أين ومتى كان للأفراد والمجتمعات: ·الخيارات الضرورية لوضع حد للتهديدات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات أو التخفيف من حدتها أو التكيف معها. ·المشاركة بنشاط في تحقيق هذه الخيارات . .امتلاك القدرة والحرية على ممارسة هذه الخيارات
وزارة الشؤون الخارجية اليابانية (1999)	يغطي الأمن الإنساني بشكل شامل جميع الأخطار التي تهدد بقاء الإنسان ، حياته اليومية وكرامته.وتقوية الجهود لمواجهة هذه التهديدات.
الأمن الإنساني من منظور بعض الأدبيات المرجعية	
لويد اكسوورثي Lloyd Axworthy	سلامة الأفراد من كل من التهديدات العنيفة وغير العنيفة.
فين هامبسون وآخرون Fen Hampson *et al.*	يمكن تعريف مفهوم الأمن" بأنه عدم وجود تهديد للقيم الإنسانية الأساسية ،بما في ذلك القيمة الإنسانية الأساسية التي تشمل السلامة البدنية للفرد". فقد حددوا القيم الإنسانية الأساسية كأمن مادي وحماية للحريات الأساسية والاحتياجات/المصالح الاقتصادية .
جيسيكا ماثيوز"تحول القوة"	

Jessica Mathews	إن الأمن الإنساني "يتسلل حول حواف التفكير الرسمي،مما يشير إلى أن الأمن ينظر إليه على أنه ينبثق من ظروف الحياة اليومية – الطعام والمأوى والعمالة والصحة والسلامة العامة – بدلاً من التدفق من العلاقات الخارجية والقوة العسكرية للدولة.
روب ماكراي" في الأمن البشري والدبلوماسية الجديدة 2001" Rob McRae	من حيث المبدأ مفهوم الأمن الإنساني واسع جدا يأخذ الفرد كجانب من اهتماماته – الحياة المعيشية –، أي كالعدسة الحقيقية التي من خلالها يجب أن ننظر إلى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي أبسط مستوياته ، يعني الأمن الإنساني" التحرر من الخوف".
كارولين توماس الحوكمة العالمية والتنمية والأمن الإنساني Caroline Thomas	يصف الأمن الإنساني حالة من الوجود يتم فيها تلبية الاحتياجات المادية الأساسية والتي يمكن من خلالها تلبية كرامة الإنسان، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع.

جدول رقم –12–:بعض الفهوم والتصورات حول الأمن الإنساني[1]

[1] Sabina Alkire, **A Conceptual Framework for Human Security**,Working paper ,Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE, Queen Elizabeth House, University of Oxford (2003),p.48.

المطلب الثاني:الأمن الإنساني كأجندة عالمية:تجاوز الاعتبارات بين التقدم والتخلف

في إجابته عن سؤال لماذا أصبح لمفهوم الأمن الإنساني أهمية متنامية في النشاطات السياسية؟ أكد تايلور أوينTaylor Owen أنه ومنذ نشر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 ارتبط مصطلح الأمن الإنساني بمضمون مشروع تحولي يعمل على إعادة بناء نقاشات وممارسات الأمن الوطني التقليدية لمحاولة اكتشاف جانب نظري وعملياتي جديد للأمن.[1]وبالنظر إلى قدرته على إضفاء المزيد من الاهتمام بالقضايا التنموية في دراسات العلاقات الدولية ولفت الانتباه إلى البعد العالمي أصبح الأمن الإنساني ضرورة ملحة لكل الأفراد في كل مكان الأغنياء والفقراء على حد سواء،مادام ثمة تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان.وهو ما يتوافق وطروحات مقاربة الحكم الراشد(good governance) التي تأخذ الأفراد كأصحاب مصلحة(stakeholders) في الأمن ليس على أساس الانتماء السيادي(sovereign affiliation) ولكن باعتبارهم أعضاء في المجتمع العالمي الذي يتفاعل وفق توليفة من الاهتمامات/المخاوف العالمية المشتركة.[2]

وبسبب ارتباطه بنوعية الحياة بعيدا عن مجرد البقاء،أي الوجود بكرامة حدد تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP سنة 1994 أربع خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني:

- الأمن الإنساني "كوني"، ينطبق على جميع الأفراد في جميع الدول ويخص كل البشر في الأمم الغنية والفقيرة .فقد توحي طبيعة تهديدات الأمن الإنساني (البطالة المجاعة الفقر،الأوبئة ...) بأن هذا الأخير يخص دول الجنوب،لكن في الحقيقة يتعلق الأمر بالبشرية كافة.فالحق في التربية،في الصحة،في مياه الشرب،في بيئة صحية طبيعية،في العمل،في توزيع فوائد النمو (العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل العالم وإن كانت أكثر حدة في البلدان النامية.

[1] Taylor Owen, "Challenges and Opportunities for Defining and Measuring Human Security," **Disarmament Forum 3** (June 2004)p. 17. (accessed 22/10/2016)
http://www.taylorowen.com/Articles/2004_Disarmament_Forum.pdf

[2] Arbinda Acharya , Amitav Acharya , **Human Security in Asia:Conceptual Ambiguities and Common Understandings**,Paper presented at the International Conference Beyond the Washington Consensus - Governance and the Public Domain in Contrasting Economies:The Cases of India and Canada ,February 12-14, (2001),p.4, (accessed 15/04/2011).
http://isidev.nic.in/pdf/AmitavA.PDF

- العناصر المكونة له مرتبطة بالمخاطر وليست محددة بالحدود الوطنية وهو ما يعكس تكامل مكوناته وترابطها،فلا ينبغي أن تكون هناك مفاضلة بينها،أو تهديدات ذات الأولوية حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى،فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك،لأن المجاعة،الأوبئة،الفقر،التلوث،تهريب المخدرات عبر الحدود،الإرهاب،الصراعات العرقية والتفكيك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية .فالأمن الإنساني يتضمن مقاربة شاملة تؤكد الحاجة إلى استجابات تعاونية متعددة القطاعات multi-sectoral تؤكد على الترابط بين كل من التهديدات والاستجابات عند التعاطي مع انعدام الأمن.[1]

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مفهوم "**الانكشاف المشترك**" mutual vulnerability الذي *قدمه* جورج نيف Jeorge Nef، والمتعلق بترابط التهديدات الأمنية ذات الصلة بشكل منهجي،بحيث أن الاختلال في مجال معين ينتقل هيكليا وبشكل متتالي إلى نظم فرعية أخرى ويؤدي إلى حلقة مفرغة من الأسباب والآثار،ففشل التنمية البشرية قد يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض أو تفاوتات مستمرة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والعيش المستقر،وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف،فالأمن الإنساني يعد في الوقت نفسه المتغير التابع والمستقل،وبالتالي لا تنحصر تهديدات الأمن الإنساني فقط في المستوى الشخصي،المحلي أو الوطني، بل هي تهديدات عالمية تتجاوز الحدود الوطنية ونتائجها عابرة للحدود .

- الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر،كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم،فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات،وذلك من خلال تحديد مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاءه ورفاهيته،وتحديد العتبة التي تكون فيها الحياة الإنسانية مهددة.[2]

---

[1] مصطفى بخوش،مرجع سبق ذكره ،ص10 .

[2] عبد النور بن عنتر،"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي**"(الجزائر،المكتبة العصرية للنشر، 2005)، ص29.

وعلى هذا الأساس قد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد،لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.ففي بلدان المتقدمة،يشغل الأمن الإنساني بمضامين التحرر من الخوف حيزاً كبيراً من تفكير الأفراد والحكومات،فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات انتشار نقص المناعة المكتسبة وارتفاع مستويات التلوث.

أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود مأوى. وبهذا أكثر المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر،ويعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد.

وهنا يربط الكثير من الباحثين إشكالية ترتيب أولويات تهديدات الأمن الإنساني بين ادراكات الدول المتقدمة والمتخلفة إلى خلفيات التضارب العملي في أولويات تنفيذ الحقوق المنصوص عليها في العهدين الدوليين اللذين خلقا نوعا من الجدل والفصل بين الحقوق.[1]

وذلك بالنظر إلى طبيعة الخلاف الأيديولوجي الذي كان سائداً بين دول المنظومة الاشتراكية والرأسمالية أثناء صدور العهدين. فالدول الاشتراكية بالزعامة السوفياتية والمؤسسة على الفكر الاشتراكي كانت تدعوا إلى أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنضوية في نصوص العهد الثاني،في حين أن الدول الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن الأولوية تعود للحقوق السياسية والمدنية المنضوية في نصوص العهد الأوّل .وبالرغم من زوال الاتحاد السوفياتي والانفراد الأمريكي بتزعم المنظومة الدولية،فإن الدول النامية لا تزال تعتمد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تركيزها على التنمية ومسألة المساعدات الاقتصادية، في حين ترى الدول المتقدمة أولوية تحقيق الحقوق المدنية والسياسية عبر آليات دمقرطة الأنظمة وتكريس الحكم الراشد[2].

ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن مقاربة الأمن الإنساني–المقاربة الإنسانية– كجسر هوة للتخفيف من حدة هذه الإشكالية من خلال التأكيد على عدم الفصل بين حقوق الإنسان سواء كانت الحقوق الأساسية

[1] Oberleitner,Gerd.' **Human Security and Human Rights'** ,European Training and Research Center for Human Rights and Democracy ,Human Rights and Security – The Two Towers Centre for the Study of Human Rights Discussion group, issue no. 8 June 2002. pp.18,17.(accessed1/4/2011)
http//: www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security_and_human_rights.pdf

[2] Ibid.p.17

أم تلك التي تنظمها القوانين.فالأمن الإنساني يركز على أمن الفرد من الحاجة والخوف،في أي زمان ومكان، وبالتالي فإنه أبعد إمكانية تقسيم حقوق الإنسان وتجزئتها إلى حقوق أساسية وثانوية.[1]

وعلى الرغم من ذلك تتعرض حياة الإنسان في الأمم الفقيرة كما الأمم الغنية بدرجات متزايدة لتهديدات تأخذ أشكالاً عدة مثل:

- تهديدات من الدولة (التعذيب البدني والملاحقة نتيجة اعتناق آراء مخالفة للرأي السائد).
- تهديدات من جماعات أخرى من المواطنين (التوتر العرقي).
- تهديدات من أفراد أو عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد مجموعات أخرى (الجريمة والعنف في الشوارع).
- تهديدات موجهة ضد المرأة (الاغتصاب والعنف المنزلي).
- تهديدات موجهة إلى الأطفال (إساءة معاملة الأطفال).

من جهة أخرى ترتبط أهمية الأمن الإنساني كأجندة بدرجة تأثيره على المجتمعات والمنظمات الدولية،فإذا لم يتم اعتماده وتدعيمه سيبقى مختزلا في المجال الأكاديمي،وذلك من خلال العمل على تحفيز مختلف الفواعل لدعم والسماح للقضايا الأمنية غير التقليدية مثل الصحة والبيئة بالتنافس لكسب المزيد من الموارد والاهتمام السياسي.

وهنا تجدر الإشارة إلى الأهداف المعيارية العالمية التي يتضمنها الأمن الإنساني والمرتبطة بالحياة اليومية لجميع الأفراد في جميع أنحاء العالم،فقد حقق هذا المفهوم درجة من التضمين والدعم المؤسساتي مقابل العديد من التصورات والفهومات غير التقليدية للسياسة الأمنية وهو ما يعزز قدرته على خلق إستراتيجية خطابية بديلة عن تلك المهتمة بانتشار مبادرات الأمن القومي وتغلل خطاباته عبر جميع فئات المجتمع.

إن النظر في السياسات العالمية على أساس مصالح الأفراد حسب وجهة نظر ميل غورتوف (Mel Gurtov) سيقود إلى تغيير منطق اللعبة ذات المحصلة الصفرية في تفاعل مختلف قيم العلاقات

[1] هناك ارتباط كبير بين مفهوم الأمن الإنساني " **كتحرر من الخوف**" "**وحقوق الجيلنة**" أو حقوق الإنسان الواردة في الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية)،اندماج الجيل الثاني لحقوق الإنسان(الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) مع مفهوم "التحرر من الحاجة "للأمن الإنساني،إلى جانب توافق حقوق الجيل الثالث (المطالب الجماعية والثقافية) مع الحق في التنمية،الصحة والبيئة والتي تدور حول "الكرامة الإنسانية" في سياق كلي. لمزيد من المعلومات أنظر إلى: سالم الحاج ساسي،"**المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان**"(الإسكندرية: منشورات الجامعة المفتوحة.1998)،ص25.

الدولية[1]،وذلك عبر عدسات منظور الإنسانية العالمية،والتي تعمل على تغيير القيم السائدة وفق سياق أكثر شمولية يكرس أهمية إيجاد طرق جديدة لتوجيه العلاقات الدولية نحو معالجة مصالح الأفراد كمسألة جوهرية في النظام الدولي .وهو ما يسمح بالجمع بين مختلف المشاكل ووضعها ضمن أولويات جديدة باعتبارها مسؤولية مشتركة بين مختلف الفواعل. [2]

طبيعة القيم	النظرية الواقعية	منظور العولمة الاقتصادية	منظور الإنسانية العالمية
مؤسساتية	–التفاوض –التأثير –المهام –الرقابة	– امكانية الحصول –الهرمية –التأثير –الاستهلاك	–إجبارية تبرير التسيير –التوجيه –تكافؤ الفرص –اللامركزية
تنظيمية	–أنظمة التحالفات –الهيمنة –مهام الحماية الوطنية –التدخل	–الرأسمالية –الثقافة العالمية –الاعتماد المتبادل المتكافئ –حرية العمل –التكامل	–الحاجيات الأساسية –الاعتماد المتبادل –الأنظمة الدولية 'نحو عالم واحد'. – الحقوق الدولية
بنيوية	–صيانة /دعم النظام –نظام الكتل	–صيانة النظام الليبرالي	–تغيير النظام –النسق العالمي

الجدول رقم–13–: اختلاف قيم نظريات العلاقات الدولية[3]

[1] من خلال مقارنة مختلف قيم نظريات العلاقات الدولية نجد في ظل غياب القيم المشتركة يتقارب تركيز الواقعية على الصراعات والضغوط الدولية وتصنيفها التعاون بين مختلف الفواعل في المستوى غير الملائم مع تأكيد مقاربة العولمة العابرة للحدود على الأشكال الاقتصادية وهيمنة النموذج الرأسمالي للإنتاج وتقسيم العمل على اعتبار أن قواعد اللعبة ترتكز على المنافسة كنقطة انطلاق لجميع الصراعات.

[2] Mel Gurtov,' Global Politics in the Human Interest', (Colorado, Lynne Rienner Publishers,1999),p.25.

[3] Ibid.

1-الأمن الإنساني فضاء للتداخل بين الوطني الفردي والدولي

من الناحية النظرية ، يشتمل النظام الدولي على خمسة عناصر رئيسية:

- ✓ **السياق:** سواء الهيكلي أو التاريخي ، الذي يحدد الظروف والمعالم الأساسية .
- ✓ **الثقافة** : التي تشمل مختلف المنظورات الإيديولوجية،الإدراك،المشاعر،الأحكام التي تبرز اتجاه قيمة النظام
- ✓ **بنية الفواعل:**إلى جانب الموارد التي تتنافس وتندمج في السعي لتحقيق نتائج قيّمة.
- ✓ **العمليات:** أو علاقات التعاون الديناميكي والعلاقات العدوانية من خلال الفواعل التي تحاول تحقيق أهدافها على المدى القصير أو الطويل .
- ✓ **الآثار:** أو النتائج المقصودة وغير المقصودة من الإجراءات والعمليات[1].

إلى جانب هذه العناصر الخمسة تتفرع عن النظام العالمي نظم فرعية،يتم تنظيم كل واحد منها حول مجموعة متجانسة نسبياً من القضايا التي تعكس الطبيعة المحددة للعناصر المكونة له (السياق ، الثقافة ، البنية العمليات ، والآثار) .والجدول التالي يوضح تمثيل العلاقات بين متغيرات النظم الفرعية والنظام العالمي.

[1] مجدي عمر،"**التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**"(عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط،1995)،ص،22.

	البيئة (الحياة)	**الاقتصاد (الثروة)**	**المجتمع (الدعم،التأثير،الرفاه)**	**السياسة (القوة)**	**الثقافة (المعرفة،المهارة)**
السياق	السياق الطبيعي (أنماط البيئة البيوفيزيائية للعمل الاجتماعي)	أنماط التنمية الاقتصادية	التقاليد والتوقعات الاجتماعية	النزاعات الداخلية والخارجية (قدرات وتوقعات النخبة والجماهير السيادة و التبعية)	صور من العالم المادي والاجتماعي والخبرات الجماعية
الثقافة	الثقافة الايكولوجية (مكانة البيئة في المجتمع)	المذاهب الاقتصادية(طرق فهم الاقتصاد)	المذاهب الاجتماعية(القيم القواعد ،الاتجاهات،الهوية)	الإيديولوجيات (وظيفة الدولة وعلاقتها بالمواطن)	الفلسفة(الرموز المعنوية والأخلاقية)
الهياكل	الموارد الوقفية والتوزيع المكاني (العلاقة ما بين رأس المال البيئي والموارد)	الوحدات الاقتصادية المستهلكين والمنتجين/ العمل ورأس المال)	الحالة والأدوار (الهياكل الاجتماعية المجموعات ، الطبقات)	الوسطاء والمؤسسات (مصالح المجموعات الأحزاب الحكومات البيروقراطيات	الهياكل الرسمية وغير الرسمية(المدارس الجامعات،المؤسسات المتعلمة).

العمليات	استنزاف أو تجديد الهواء الماء، الأرض النباتات والحيوانات	إنتاج وتوزيع السلع والخدمات	التفاعلات(التعاون،النزاع التعبئة)	حل النزاع (الإجماع، القمع،التمرد الجمود)	التعلم(بناء الوعي، الإدراك،القيم الأساسية الإجراءات)
الآثار	الاستدامة أو الاستنزاف	الرخاء أو الفقر	الإنصاف أو الظلم	الحوكمة أو العنف	التنوير أو الجهل

الجدول رقم:-14- عناصر النظام العالمي[1]

وبالتالي فقد عمق تنوع مصادر تهديدات الأمن الدولي وتزايد عوامل الهشاشة والضعف تحفيز منطق التعددية والتعاون المشترك بين الدول ومختلف الفواعل الأخرى،إضافة إلى ذلك تعزيز التفاعل المتساند بين دوائر الأمن على المستوى الوطني،الدولي،والفردي.[2]

وبالرغم من أن لكل مستوى من مستويات الأمن منطقه الخاص إلا أن غياب الأمن في واحد من المستويات الثلاثة يؤثر على المستويين الآخرين.فبينما يهتم الأمن الدولي بمتابعة الجوانب العالمية التي تشمل الأسواق المترابطة ومكانة الفواعل الحكومية والمنظمات الدولية والفواعل غير الدولاتية،وذلك عبر تضمين فهومات كلية (Les définitions macros)،تشجيع النظم العالمية والإقليمية،وضمان الاستقرار باعتباره المصلحة العامة الأساسية،يصنف أمن الدولة كأمن تقليدي يستند على الجوانب ذات الصلة أساسا بقضايا السيادة والحدود وزن/مكانة القوات العسكرية توازن القوى وفق إشراك مبادئ الردع والدفاع. أما الأمن الإنساني،وعلى الرغم من أنه يركز على عدد من القضايا المحلية ويهتم بشريحة واسعة من المجموعات البشرية إلا أنه يهتم بالقضايا ذات البعد العالمي،مثل المشاكل البيئية والأوبئة وقضايا أخرى لم تدرج في اهتمامات المستويين السابقين للأمن.

[1] Taylor Owen, op.cit.,p.17.

[2] Francisco Rojas Aravena,'**La sécurité humaine :un nouveau concept de sécurité au XXIe siècle'**,p.11 (accessed10/11/2015)
https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/UNIDIR_pdf-art1442.pdf

وعلى هذا الأساس يبرز الأمن الإنساني كبعد جديد،يدفع نحو مزيد من التماسك في النسق التفاعلي بين الأمن الدولي وأمن الدولة. غير أن هذه الرؤية الجديدة للأمن لا تعني توسيع مفهوم الأمن بحيث تتم عسكرة مجالات أخرى أو إضفاء الأهمية على كل شيء.بقدر ما تسعى إلى تحسين التنسيق بين مختلف المستويات في ظل تركيز النظام الدولي الراهن على أربعة عناصر أساسية:

- تجاوز الأمن الدولي لعناصره العسكرية.
- الأمن الدولي قائم على الاعتماد المتبادل،عابر للحدود وعالمي.
- يقوم الأمن الدولي على تعدد الفواعل،والدولة ليست الفاعل الوحيد.
- يواجه الأمن الدولي تحديات جديدة تتطلب تدعيم التعاون بين مختلف الفواعل.[1]

[1] Ibid.

المطلب الثالث:المنهجية القياسية للأمن الإنساني:تحديد عتبة التهديد

على الرغم من اعتبار الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة مثل اليونيسكو بمثابة الهيئات الفاعلة في مجال الأمن الإنساني،أو كما يعبر عنها "بالمؤسسات الحاضنة للمفهوم" على المستوى الدولي،إلا أن العودة إلى الفئات الفرعية الأمنية السبعة التي تم تحديدها في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994تظهر مجموعة واسعة من المعايير المفهوماتية النسبية،التي صعبت في سياق آخر إمكانية تحديد وقياس الأمن الإنساني إلى جانب هيمنة التفكير الأمني التقليدي وعدم دعم العديد من الدول للمفهوم.

ففي بحثه عن الأهمية السياسية للأمن الإنساني من جانب مشاركة المنظمات غير الحكومية والأكاديميين يؤكد نيومان (Newman) بأن فشل التعبير بوضوح عن مفهوم الأمن الإنساني أعاق قدرته في حسم انتقادات وشكوك الباحثين الابستيمولوجية والأنطولوجية،كما قلص من إمكانية اعتباره الطرح المهيمن ضمن مجال حل المشكلات(problem-solving).[1]

وفي سياق الخروج من إشكالية المنهجية القياسية للأمن الإنساني اقترحت ليوتا (P. H. Liotta)و تايلور(Taylor Owen) نموذجين أساسيين :

- نموذج التهديدات مقابل الضعف أو الهشاشة
- النموذج القائم على العتبة،والذي يحدد المخاطر سواء تهديدات أو هشاشات من خلال شدتها بدلا من الحالة التي تتيح لجميع التهديدات المحتملة إمكانية أخذها بعين الاعتبار .[2]

فقد أصبحت هناك حاجة لفهم الأسباب التي تهدد حياة الإنسان،ومعرفة الكيفية التي يتم من خلالها التكيف معها والحد منها.وذلك عبر اعتماد مقاربة شاملة،وعتبة متحركة تربط بين مستويات الأمن الإنساني واتجاهات التنمية الإنسانية في حالات الأزمة،ويمكن تصور هذه العتبات المتحركة للأمن الإنساني والتنمية الإنسانية من خلال مؤشرات تدرجية مركبة،مرتبطة بمستويات التحرر من الخوف والحاجة،وحرية العيش بكرامة.والجدول التالي يوضح عتبات متحركة لمؤشرات الأمن الإنساني كمية وكيفية مثل ما يتضمنه برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية الإنسانية . فمن منظور الأمن الإنساني توجد العديد من التهديدات والتحديات ونقاط الضعف التي تشكل مصدرا لانعدام أمن الفرد كمرجع رئيسي على النقيض من مرجعية الدولة في مفاهيم الأمن القومي السائدة.

[1] Edward Newman,'Critical human security studies', **Review of International Studies** ,2010,p13.
[2] P. H. Liotta, Taylor Owen ,Why Human Security**, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations**,p.39

العتبة-1- الخوف الكبير	العتبة-2- الحاجة الكبيرة	العتبة -3- الحاجة الموسعة	العتبة-4- الكرامة
-مواجهة العنف -معدل وفيات عنيف -معدل وفيات الأطفال -إحصائيات السكان النازحين -مستويات العنف الجندري .	مواجهة صعوبات كبيرة قضايا الوصول إلى الموارد والعدالة في التوزيع(الأمن المائي والغذائي). مستويات التغذية الإحصائيات الصحية القضايا الصحية،الماء الأوبئة سريعة الانتشار.	بناء الخيارات والكرامة معدلات التعليم شبكات الحماية الاجتماعية معدلات البطالة توزيع الدخل التضخم،معايير القدرة الشرائية .	العيش في بيئة آمنة مستويات الفساد والحكم الجيد. طبيعة قواعد القانون والأمن القضائي القضايا البيئية مستويات الرضا،المساواة والرفاه.

وبهذا يمكن تحليل أبعاد الأمن الإنساني ومفاهيم الأمن القطاعية الخمسة عبر تحديد مصادر انتهاك أمن الإنسان من خلال ثلاث ركائز مترابطة من انعدام الأمن تشكل التهديدات والتحديات،[1] ونقاط الضعف والمخاطر على جوانب مختلفة من الأمن الإنساني تشمل:التخلف (الحاجة)، والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان (الخوف)،المخاطر والكوارث.

[1] التحديات هي تلك المشاكل أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها وعادة ما تتخذ التحديات صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن اللين التي تؤدي على المدى البعيد أو المتوسط إلى الإضرار مباشرة بالأمن الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

	الأمن الإنساني			
المخاطر التي يتعرض لها الأمن الإنساني عبر:	**تهديدات (Threats)**	**تحديات (Challenges)**	**هشاشات (Vulnerabilities)**	**مخاطر (Risks)**
التخلف(التحرر من الحاجة)	رفاهية الإنسان -صحة الإنسان -متوسط العمر المتوقع	شبكات الأمان الاجتماعي -التنمية البشرية -الأمن الغذائي	الأزمات والصدمات الاقتصادية -الأمراض المعدية	هؤلاء الأكثر ضعفا (اجتماعيا واقتصاديا) وتعرضا للتخلف والعنف والمخاطر: -الفلاحين ، -الفقراء -النساء، -الأطفال، -كبار السن -السكان الأصليين -الأقليات.
النزاعات وانتهاك حقوق الإنسان (التحرر من الخوف)	حياة الإنسان والسلامة الشخصية (من الحروب) -الهوية والقيم	الشعور بالأمان في المجتمع -حقوق الإنسان -الديمقراطية	أسياد الحرب،المجرمين -نظام /حاكم فاسد ، -حقوق الإنسان الانتهاكات والاعتداءات	
الأخطار والكوارث(التحرر من تأثير الأخطار)	-العيش -البقاء المستوطنات،الأحياء الفقيرة في المدن	-التنمية المستدامة -الأمن الغذائي	السكان المهمشين -سبل العيش ، -مرض (الكوليرا ، الملاريا ....)	

الجدول رقم-15-:الأمن الإنساني بين التهديدات/الهشاشات والمخاطر[1]

1:التهديدات والأخطار المميزة

عادة ما ينظر لمفهوم التهديد بأنه سبب خارجي للضرر ويتطلب الأمر في كثير من الأحيان استجابة مفهومة مثل القوة العسكرية التي ارتبط قياسها تقليديا بالدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجي،حماية المصالح الوطنية الحيوية،وتعزيز أمن الدولة.إلا أن هذا المفهوم يحمل معان مختلفة منها:

[1] Jorge Nef, , op.cit.,p33.

- التهديد هو شيء ما يكون مصدرا للخطر.[1]
- هو التحذير من أن هناك شيء ما غير مرضي وشيك الوقوع.
- هو الظروف والأحداث كافة التي تؤدي إلى إحداث تغيرات سلبية في النظام كوجود تهديد كامن للأمن على سبيل المثال.
- للتهديد أسباب كامنة لأحداث غير مرغوبة قد تؤدي إلى التسبب بالأذى للفرد أو الدولة.
- التهديد هو الأحداث المحتملة والمتوقعة والمعقولة التي إذا ما ظهرت تتسبب في ضرر حقيقي للفرد أو الدولة ،وهي ليست بالضرورة أن تكون موجودة،وإنما قد يستدل على احتمالية ظهورها في فترة زمنية قريبة أو بعيدة المؤشرات والاتجاهات.[2].

1-1: التهديد والأمن:

في تحديد العلاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الأمن،يبرز مفهوم الأمن بكونه القدرة التي تتوافر لدى الدولة والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل أو الخارج،ويمكنها من تهيئة الظروف والمناخ الملائم لتأمين وضعها داخليا وخارجيا وبالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.وعليه تتضح طبيعة العلاقة بين التهديد والأمن من خلال:

أ- تعريف الأمن بدلالة التهديد فهو(حالة الأمان والطمأنينة الناجمة عن غياب التهديد أو تحجيم أثره،ومن ثم ارتباط الأمن هنا بكيفية إدارة أنماط التعامل مع التهديدات المختلفة).

ب-تحديد أثر التهديد في رسم معالم الأمن،وتحديد مستوياته ومضامينه،والتي تشمل:

المستوى الأول: أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته وممتلكاته،أو أسرته.

المستوى الثاني: أمن الدولة ضد أي أخطار داخلية أو خارجية ،وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

---

[1] لمفهوم التهديد في العلاقات الدولية رؤيتان،رؤية تقليدية،وأخرى معاصرة.إذ تركز الرؤية التقليدية على التهديدات العسكرية في العلاقات الدولية،والتي تجسدت في إقامة الأحلاف والمواثيق العسكرية وقد تبلورت الطروحات الفكرية والفلسفية لهذه الرؤية إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية ،وتكرست بصورة أوضح خلال حقبة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية متخذة من القوة العسكرية وسيلة للافصاح عن أهدافها.أما الرؤية المعاصرة للمفهوم فهي رؤية شمولية تنطلق من أن التهديد أصبح يتضمن أبعادا متعددة ساسية،واقتصادية،وعسكرية،وثقافية وبيئية،وتكنولوجية إلى جانب البعد العسكري للتهديد.ويركز العديد من الباحثين على أن تهديدات المرحلة المعاصرة هي تلك التهديدات التي تظهر في إطار ما يعرف بالتهديدات الناعمة(soft threat)التي لا تعتمد مواجهتها على الوسائل التقليدية العسكرية .لتتحول من تهديدات نمطية محددة إلى تهديدات شاملة ذات طبيعة متغيرة وغير ثابتة .

[2] شيماء معروف فرحان،:" **إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية**" (بغداد، بيت الحكمة،ط1، 2013)، ص.19.

المستوى الثالث:الأمن الإقليمي أو الجماعي،والذي يتمثل باتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط والعمل المشترك لمواجهة التهديدات وهو ما يعبر عنه بالأمن الإقليمي .

المستوى الرابع:الأمن الدولي،الذي تتولى تحقيقه بعض أجهزة المنظمات الدولية سواء المتمثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن .[1]

فلو بحثنا في طبيعة العلاقة بين التهديد والمستويات المختلفة للأمن،سنجد أن التهديدات التي تواجهها الدولة من بيئتها الداخلية من شأنها تهديد الأمن الوطني لتلك الدولة ،مثل التهديدات الداخلية المتعلقة بحجم السكان وطبيعة التركيبة الإثنية والعرقية وآثارها السلبية على كل من الأمن الإقليمي والدولي.

ج- ارتباط الأمن من حيث تطوره،وأساليب ووسائل تحقيقه بالتطورات والتحولات المهمة التي تحصل على صعيد التهديد،من حيث أشكاله،وأدوات ممارسته بين الدول.وبالتالي فإن الصياغات الحديثة للأمن بمختلف مستوياته أصبحت تتحدد من خلال ما يلي:

- تحديد التهديدات ومصادرها.[2]
- تحديد درجة تأثير كل شكل من أشكال التهديد على الأمن وتعيين أكثر النتائج سلبية للتهديد على الأمن
- تحديد درجة أو قدرة الدولة على رد الفعل أو التعامل مع التهديدات .[3]

كما ربط مورغان (Morgan) ظهور التهديد بالنظر إلى الظروف السائدة وآثارها السلبية على الإنسانية،أو عند المساس بالجوهر الحيوي لحياة الإنسان(Vitalcore) ،أي مجال حريات وحقوق الإنسان المرتبطة بإمكانية البقاء وبقاعدة الكرامة .وفي هذا الإطار حدد ثلاث مصادر للتهديد وانعدام الأمن الإنساني صنفها في:

- **المصادر الفردية لانعدام الأمن الإنساني:**(Individual sources of human insecurity)أي الأنشطة الضارة الموجهة ضد الأفراد أو المنشآت بنتائج ملموسة وتشمل أعمال اللصوصية،النهب،الاضطرابات بين الاثنيات،والأكثر تضررا في هذا النمط هم الأطفال،النساء وكبار السن.

---

[1] Jorge Nef, , op.cit.,p12.

[2] بشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات منها:**طبيعة التهديد:** أي نوعه وأبعاده سواء الاقتصادية،السياسية او العسكرية أو المجتمعية،**مكان التهديد:**أي مدى قربه أو بعده الجغرافي سواء كان مباشر أو غير مباشر ومدى انتشاره الشامل لعدة دول،أو المحدد في دولة واحدة،**زمان التهديد:**تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته،**درجة التهديد،تعبئة الموارد:**وذلك حسب حجم وخطورة التهديد ومدى كثافته.

[3] شيماء معروف فرحان،مرجع سبق ذكره،ص30

- **المصادر المؤسساتية لانعدام الأمن:**(Institutional sources of human insecurity)،أي الأنشطة الضارة وإهمال المؤسسات التي تقوض حقوق الإنسان والأمن الإنساني،وتشمل عجز أنظمة الرعاية الاجتماعية،التسييس ،خفض الأجور،تسريح العمال،فساد الخدمة المدنية.
- **المصادر البنيوية والثقافية لانعدام الأمن:**(Structural and cultural sources of human insecurity) تضم الأعمال الضارة والنتائج المرتبطة بأنماط التفكير والإدراك في المجتمع ككل، تشمل الفقر المجاعة والبطالة.[1]

2- التهديد والهشاشة

يتم استخدام مصطلح الهشاشة للدلالة على الطبيعة الهشة وغير الآمنة ،وتبلور إدراك جديد بالخطر وأشكال التهميش وهو مصطلح لاتيني مشتق من الكلمة (wound': *vulnus*) ارتبط بالتهديدات التي يتعرض لها الإنسان مثل الكوارث الطبيعية .فيتم رصد حالة الهشاشة عندما يتعرض الأفراد لتطورات يمكن أن تكون ضارة،إلى جانب نقص الوسائل لمنعها بشكل فعال والحد أو مواجهة الضرر الذي يمكن أن يحدث لهم .[2]

أما **الانكشاف أو الهشاشة الإنسانية** فقد عرفها بوهل(Bohle) بأنها"التفاعل بين بعدين،البعد الخارجي من الانكشاف الذي غالبا ما يشير إلى التهديدات ذات الطبيعة غير بنيوية،والتي تعد إلى حد كبير خارجة عن سيطرة جماعة معينة،مثل التغير المناخي العالمي والعولمة الاقتصادية،والبعد الداخلي الذي يركز على الأعمال الداخلية للمجتمعات والأفراد وقدرتهم على الإدراك والاستجابة للضغوطات المرتبطة بالبعد الخارجي من الانكشاف".[3]

وبهذا يمكن أن تكون الهشاشة داخلية وخارجية على حد سواء لتمثل تأثير مركب يتم قياسه في إطار ما أسماه كل من بوهل(Bohle,)،و أوبراين (O'Brien,)وفوغل (Vogel) **بالمأزق المزدوج للهشاشة**(double bind of vulnerability) في التحليلات التي اعتمدوها في معالجة التغير المناخي وأثره على الأمن

[1] Earl Conteh-Morgan,"Peace Building and Human Security: A Constructivist Perspective" ,International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 1(Spring/Summer 2005),p.70.

[2] Marvin S. Soroos," Approaches to Enhancing Human Security", in Richard A . Matthew, Jon Barnett (eds.) **Global Environmental Change and Human Security :An Introduction** (Cambridge: MIT Press,2010),p.178.

[3] قدم باونيك(Bonwick) معادلة للعناصر التي يتضمنها وجود خطر، **الخطر=الانكشاف×التهديد/قدرة الأفراد المتضررين للاستجابة.**

الإنساني.على اعتبار أن دراسة وتقييم الهشاشة هو وثيق الصلة وينطبق على القضايا السياسية المتعلقة بالأمن الإنساني .[1]

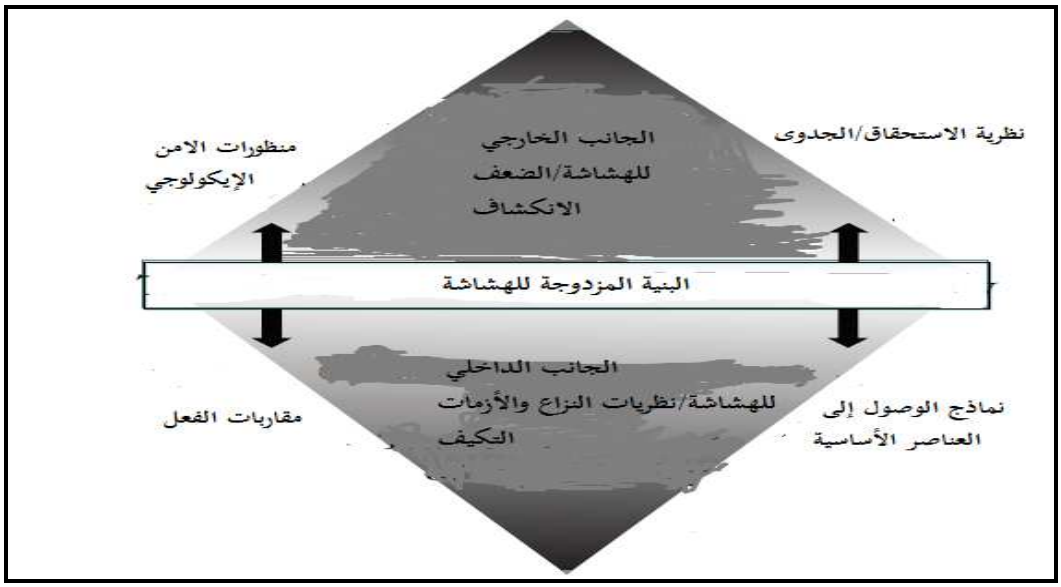

شكل رقم-9-: البنية المزدوجة للهشاشة[2]

ويشير الشكل رقم-9- إلى ما يعرف بنموذج "**البنية المزدوجة**" (double structure) إلى محاولة فهم التفاعل بين البعد الخارجي والداخلي للانكشاف،اعتمادا على فرضية أنه كلما كانت قدرات التأقلم والتكيف أكبر،كلما كان المجتمع أو الأفراد قادرين على إقامة حالة آمنة،وبالتالي الانتقال من الهشاشة(الضعف) الإنسانية إلى الأمن الإنساني .

وتكمن أهمية ثنائية **التهديد-الهشاشة** في أنها تسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية باختبار الادراكات أو التصورات الإنسانية للخطر،وطبيعة العلاقة بين أسباب الانكشاف الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية،وبالتالي محاولة إعادة ترتيب أولويات الآليات الوقائية نحو فهم أسباب الضعف،بدلا من الحلول التكنوقراطية التي تعزز استمرارية الوضع الراهن وتعميق الانكشاف الإنساني .[3]

3- التهديد ،الهشاشة والأمن الإنساني:

من خلال مجموعة الدراسات التي تربط بين الأمن الإنساني والهشاشة الإنسانية،تتحدد عناصر تحقيق الأمن الإنساني عندما يتمكن الأفراد أو المجتمعات من العيش في الظروف التالية:

---

[1] Jorge Nef, , op.cit.,p24

[2] Ibid

[3] Misztal Barbara A ,"The Challenges of Vulnerability In Search of Strategies for a Less Vulnerable Social Life"(UK: Palgrave Macmillan, 2011),p41.

- الخيارات(الحلول) اللازمة للحد والتخفيف،أو التكيف مع تهديدات حقوقهم الإنسانية،البيئية والمجتمعية.
- الحرية والقدرة على ممارسة هذه الخيارات .
- فرصة المشاركة بفعالية لتحقيق هذه الخيارات.

وعلى هذا الأساس يعكس الأمن الإنساني قدرة التغلب على الضعف أو الانكشاف،والاستجابة بصورة إيجابية للتغير البيئي،النزاعات وغيرها من التهديدات .

من جهة أخرى ساهمت المقاربات المرتكزة على الهشاشة في تحديد دوائر الخطر ضمن سبعة فئات تم تضمينها في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية في 1994،الأمن الاقتصادي ،الغذائي،الصحي،البيئي الشخصي،المجتمعي والسياسي.

3-1 الأمن الشخصي :

يعتبر الأمن الشخصي أو الفردي من أهم عناصر الأمن الإنساني،نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر. إذ يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة ،وتزايد معدلات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وبالبشر كتهديدات كبيرة لأمن الأفراد ،فقد شهدت عمليات الاتجار بالنساء وبيع الأطفال مستويات مرتفعة ،كما تأتي "النزاعات المسلحة"(الدولية والإقليمية والمحلية) كعامل آخر يهدد الأمن الشخصي نظرا لما تحمله هذه النزاعات من أخطار تهدد حياة البشر، وتلحق أضرارا فادحة بالإنسان .[1]

فخلال الفترة 1989-1998 حصل 61 نزاعا مسلحا ،ثلاث فقط كانت بين الدول، والباقي كان حروبا أهلية لأسباب إثنية أو دينية أو قومية، وصار المدنيون ضحايا النزاعات المسلحة أكثر من أي وقت مضى .حصل ذلك مع انتشار الأسلحة الفردية الخفيفة،والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والقنابل العنقودية المضادة للأفراد.

كما يشمل الأمن الفردي تمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقيدية،اللغوية والثقافية. وكذلك تمكينه من تحقيق طموحه في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.[2]

3-2 الأمن الغذائي :

[1] عدنان السيد حسين،"**العرب في دائرة النزاعات الدولية**"(بيروت،مطبعة سيكو، الطبعة الأولى،2001)، ص55.

[2] إلياس أبو جودة،"**الأمن البشري وسيادة الدول** "(بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للنشر، الطبعة الأولى،2008)، ص53.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول ،من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية،سليمة ومغذية تلبي حاجياتهم الأساسية.بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان وفي بقائه في صحة جيدة.[1]ويشير واقع الأمن الغذائي اليوم إلى معطيات سلبية،تؤكد موت قرابة 11 مليون طفل كل عام ،قبل أن يكملوا عامهم الخامس،ثلاثة أرباعهم في البلدان النامية، في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا ، وهما المنطقتان اللتان ترزخان تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر. وهذا ما يستدعي ضرورة توافر الجهود الدولية وتكثيفها من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية.[2]

3-3 الأمن الصحي:

يقصد بالأمن الصحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض،كما توفر له أيضا الحق في التداوي والاستشفاء والوقاية منها ،فهو يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي

تواجههم. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته مستويات الرعاية الصحية ،ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن تفاديها [3]،ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الصحي نجد سوء التغذية ،سواء في حالة نقص كمية الغداء أو في سوء نوعيته، التلوث البيئي والفقر.[4]

4-3 الأمن البيئي :

يركز الأمن البيئي عل اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني ،الإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية ،كالاحتباس الحراري ،التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطيرة المطر الحمضي ،تناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات والأنهار ، الاكتظاظ السكاني ،ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية .فهو يركز على خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة.[1]

---

[1] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الطبعة الثانية،بنغوين للنشر، مارس2000) ص25.

[2] عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره،ص46

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تقرير التنمية البشرية لعام 2000:الأهداف الإنمائية للألفية**،ص12.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009:تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**،ص66.

3-5 الأمن السياسي :

والذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسة في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.فيتجسد هذا النوع من الأمن من خلال استقرار النظام السياسي ومشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور .

3-6 الأمن الاقتصادي:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الاقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة .فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم ،إلا في ظل اقتصاد قوي .

ففي ظل عولمة الاقتصاد ،أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات،وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى .وبالتالي ضمان الأمن الإنساني يتطلب تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

3-7 الأمن المجتمعي:

الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/ العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل .كما يشمل "الأمن الثقافي" الذي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي،من خلال الحفاظ على الهوية القومية،وتأمين الحوار الثقافي والحضاري على المستوى العالمي.[2]

غير أن الهشاشة بمعانيها الشاملة تبقى مجرد مؤشر،وغالبا ما يكون غير واضح بالنظر إلى الترابط المعقد بين القضايا ذات الصلة،ولا تقترح بصورة دائمة استجابة صحيحة أو ملائمة .فالأمراض ،المجاعة الجريمة،البطالة،النزاع الاجتماعي،القمع السياسي والمخاطر البيئية هي إلى حد بعيد قضايا ذات صلة ولها أثرها على أمن الدول والأفراد لكن الرد الأفضل على هذه الأخيرة من الناحية الأمنية ليس واضحا في أغلب الأحيان وعلى عكس التهديد عادة لا يتم النظر للهشاشة بشكل واضح ومفهوم فهي تقريبا محل

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"(دبي :مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى،2002)،ص80.

[2] إلياس أبو جودة،مرجع سبق ذكره ،ص ص 57،59.

للجدل والآراء المتضاربة،كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصر الوقت في إدراك الهشاشة.[1]بحيث يقترح بعض الباحثين بأن الهوية الأساسية في الاستجابة الأمنية للقضايا التي تشمل الأمن الإنساني يجب أن تأخذ بعين الاعتبار شرط شدة الهشاشة ،أو حالات الهشاشة على المدى الطويل والتي تكون الاستجابات فيها غير مؤكدة وعادة ما يصطلح على مشكلة المخاوف الأمنية في هذا السياق بالهشاشات الزاحفة(creeping vulnerabilities)بالنظر إلى تعقيدها وعدم القدرة على التنبؤ بها وبالتالي يمكن أن تشمل السيناريوهات المعقولة للهشاشة الزاحفة ما يلي:

- مستويات مختلفة من النمو السكاني في مختلف المناطق،وخاصة بين العالم المتقدم والمتخلف
- الانتشار السريع للمرض بين سكان مستهدفون بشكل محدد مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة،ظهور مؤشرات جديدة من انتشار عدوى ناشئة مثل السارس(SARS or H5N1)
- تغير المناخ بدرجة كبيرة
- ندرة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية في مناطق محددة للشرب والري
- تراجع في إنتاج الغذاء،والحاجة إلى زيادة السلع المستوردة
- تقدم في مستويات انجراف التربة والتصحر
- زيادة مستوى التلوث في المدن الكبرى حول العالم
- غياب أنظمة للإنذار المبكر للكوارث الطبيعية والبيئية

فهذه الهشاشات الناشئة لا تخفف أو تحل محل المعضلات الأمنية التقليدية الصلبة بدلا من ذلك تستمر حقيقة التهديد القائمة على الشروط والتي تتعامل مع تنامي هشاشات مختلفة قائمة على الإلحاح(vulnerability-based urgencies) وهنا قد تلقى الهشاشات الزاحفة اهتماما أقل من صناع القرار.[2]

[1] جيلبرت خادياجالا،"**شرق إفريقيا:الأمن وإرث الهشاشة**"(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1،2009)،ص12.

[2] Jorge Nef, , op.cit.,p.47

المبحث الثاني: الدولة والأمن الإنساني:تحديد أولويات جديدة

أظهرت النقاشات التي دارت حول الفواعل الأكثر ملائمة لتعبئة الإمكانيات الإيجابية والآليات التي تعمل على توفير الأرضية الملائمة لتفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه إشكالية دور الدولة ومسؤوليتها في ظل تركيز هذا الأخير على أهمية تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

وعليه سيركز هذا المبحث على انعكاس طبيعة الدولة على أداء الوظائف المنوطة بها في صيانة الأمن الإنساني،ثم بعدها الحديث عن موقع الأمن الإنساني وأولويته مقابل مركزية أمن الدولة وسلامة حدودها الإقليمية.لتتم الإشارة في المطلب الأخير إلى العلاقة الجدلية بين ثنائية الأمن الإنساني والتنمية.

المطلب الأول: مسؤولية الدولة تجاه الأمن الإنساني

المطلب الثاني: ضمان أمن الدولة مقابل أولوية الأمن الإنساني

المطلب الثالث: أولوية الأمن الإنساني وأهمية التنمية الإنسانية

المطلب الأول: مسؤولية الدولة تجاه الأمن الإنساني

يبرز دور الدولة في تحقيق الأمن كمفهوم عملي من خلال قدرتها على التمييز بين ثلاث عناصر أساسية تشمل على التوالي:الثوابت،المتغيرات،والأولويات،وأن كل دولة من دول العالم تتميز بمفهوم معين للأمن ولاسيما أمنها القومي يختلف ويتعدد باختلاف وتعدد الخصائص،والخصوصيات والظروف الموضوعية،والتاريخية،والجغرافية لتتعدد بالتالي سلالم الثوابت والمتغيرات والأولويات.وبهذا من المنطقي أن تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في توفير الأطر القانونية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تقليص الفقر،والتخفيف من النزاعات،انتهاك حقوق الإنسان،جرائم الحرب،التعذيب،الإبادة الجماعية،الإرهاب واستدامة عمليات التنمية.

فمن منظور "**التحرر من الخوف**" تعمل الدولة على حماية سكانها ضد أي هجوم مسلح خارجي،وضمان السلام الداخلي والرفاه المادي لمواطنيها عبر النضال ضد العنف والجريمة وضمان الالتزام بالقوانين التي تم إنشاؤها للأفراد والمجتمعات.أما من منطلق مفهوم "**التحرر من الحاجة**" فهي تعمل على كفالة العدالة الاجتماعية الأساسية والتي يتم مأسستها عبر تبينها نموذج معين للتنمية،ونظام لإعادة التوزيع،ووضع معايير تضمن من خلالها رفاهية الأفراد مثل معايير العمالة والبيئة. [1]

وبهذا لا يجب أن تنسحب الدولة من التزاماتها في توفير الأمن التقليدي،ومحاولة منع التهديدات وحماية الأفراد منها وهو ما يشمل ويعزز شرعية سلطة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي،فقوة الدولة تكمن في استجابتها لأفرادها واحتياجاتهم.حيث يرى بوزان،أن الدولة لا تزال الأساس،على اعتبار أنها الوكالة الوحيدة التي يمكنها حماية الفرد.فحسبه لكي تحافظ الدولة على الأمن،يجب أن تكون قوية،لهذا اعتبر أن مصير الجماعات الإنسانية بمثابة الهدف الرئيسي للأمن.ومقابل ذلك تصبح الدولة مرجعية للأمن وممثل للجماعات الإنسانية،والتهديدات التي تنشأ منها هي أقل من تلك التي ستنشأ في غيابها. [2]

ومع تزايد الانتقادات المتصورة للمقاربة الأمنية التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة،وتسارع وتيرة العولمة عكس التحول البراديمي من الأمن الدولي والداخلي إلى أمن الأفراد أثرا بعيد المدى على الفواعل والمؤسسات في المستوى الداخلي.كما طرحت الإجابة عن نوع الدولة التي يمكن أن تتمسك بمسؤولياتها في حماية الأمن الإنساني إشكالية قدرة الدول كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها،وبدلا من

[1] Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., pp.170,171.

[2] Hasan Mahmud, 'Human Security or National Security:the Problems and Prospects of the Norm of Human Security',**Journal of Politics and Law,** , Vol. 1, No. 4(December, 2008),p.68.

أن تكون الدولة حامية للأمن الإنساني تتحول هذه الأخيرة إلى مصدر لتهديد أمن أفرادها.إلى جانب التأثيرات السلبية لضعف قدراتها المؤسساتية،ومواردها،وانهيار نظامها.بحيث يمكن التمييز بين:

- **الدول القوية:** تملك هذه الأخيرة القدرة على حماية الأمن الإنساني،عبر ضمانات التحرر من الخوف والحاجة وحماية كرامة الأفراد ضد انتهاكات حقوق الإنسان،بسبب مزيج القدرة،الإرادة والمعرفة أكثر مما تملكه الفواعل الأخرى فهي ترتكز على إدارة،ومؤسسات قانونية اقتصادية وسياسية وأجندة تنموية مركزة.[1]
- **الدول الفاشلة (الضعيفة):** تتميز الدولة الفاشلة بنقص الإمكانيات،فهي تعمل على تآكل الثقة بين الحكومة والمواطنين بالنظر لعدم قدرتها على الأداء،وتكون بالتالي نتيجة فشلها في أداء وظائفها فتح الطريق أمام الفوضى والانتهاكات،وجعل الأفراد يتعرضون لأنماط جديدة من المخاطر وانعدام الأمان،وبالتالي انتشار المجموعات شبه العسكرية وارتفاع معدلات الجريمة والفساد.[2]

فعندما لا تكون الدولة قادرة على إتمام مسؤولياتها السيادية لأفرادها فهي غالبا ما تفتح المجال أمام إمكانية انتهاك حقوق الأفراد،وبهذا يكون أسوء شكل من الدول الضعيفة تلك التي تكون غير قادرة على ضمان وظائفها الأساسية لسكانها إلى جانب استخدام قواتها المتبقية وبنيتها التحتية لتهديد سكانها.[3]

وبين التأكيد على دور الدولة كفاعل أساسي لحماية مواطنيها من أجل تطوير قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة،وبقاء الدولة المرجعية الأمنية المهيمنة حتى داخل سياق الأمن الإنساني،باعتبارها الفاعل الأكثر شرعية لتوفير الأمن التقليدي لأفرادها بسبب مزيج من القدرة،الإرادة،المعرفة والقبول في المحافل الدولية تعززت فكرة أن الأمن الإنساني ليس بديلا وإنما في النهاية هو مكمل لأمن الدولة.بحيث تم تسليط الضوء على إعادة ترتيب قدرات الدول وتحديد مسؤولياتها بالنظر إلى الأفراد الذين يعد أمنهم

---

[1] Yoichi Mine ," Downside Risks and Human Security", in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) **Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights** (New York: Palgrave Macmillan,2007), p70.

[2] الحافظ النويني،"**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**"،مجلة المستقبل العربي،ص58

[3] Yoichi Mine, op.cit., p.71.

الإنساني في خطر،والتساؤل عن دور الأمن الإنساني في تعزيز أو تغيير طبيعة هذه المسؤوليات ليصبح أمن الدولة مكملا للأمن الإنساني.[1]

ومن مخرجات النقاش حول مسؤوليات الدول تجاه الأمن الإنساني إعادة النظر في الطبيعة المزدوجة لسيادة الدولة فإلى جانب كونها فاعلا مستقلا يمارس سلطة عليا على حدوده،فهي في نفس الوقت مسؤولة عن حماية ورفاه أفرادها ،بحيث تحولت السيادة إلى مسؤولية ليس فقط اتجاه المعتدين الخارجيين ولكن اتجاه المطالب الداخلية واستجابتها للأفراد.وهو ما يضفي معنى لوجود الدولة وشرعيتها الأخلاقية.[2]ومن هذا المنطلق يعد بناء الدولة من منظور الأمن الإنساني ليس غاية في حد ذاتها،فالمؤسسات الحكومية أو القضائية لن تخدم بمفردها الغرض من وجودها،وهو ما يعزز حاجة الأفراد إلى التوافق مع روح هذه المؤسسات وإعطائها معنى من خلال المشاركة والدعم

1-علاقات الدولة-المجتمع الضعيفة من منظور الأمن الإنساني :

إن إعادة فحص علاقات الدولة-المجتمع من منظور الأمن الإنساني يطرح أسئلة أساسية مثل تلك المتعلقة بقدرة الدولة،شرعيتها وانهيارها.فكثيرا ما ينجم انعدام الأمن الإنساني مباشرة من بنى السلطة القائمة التي تحدد من يخول له التمتع بالأمن ممن لا يملك ذلك،ويمكن أن نجد تلك البنى على مستويات مختلفة تمتد من المستويات المحلية،الوطنية،الإقليمية إلى المستوى العالمي. فعلى ضوء مقاربة الأمن الإنساني تمتلك الدولة الضعيفة مؤسسات غير فعالة لا يمكنها تنفيذ أو تطبيق القانون،وهي غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية،وتزويد المواطنين بالخدمات العامة الضرورية،فهي تملك مؤشرات كبيرة لفشلها في عملية الضبط الاجتماعي.

وقد تعززت الروابط بين مفاهيم الأمن الإنساني،الدولة الفاشلة من خلال فريق العمل رفيع المستوى حول التهديدات والتحديات والتغير،ففي ظل مجموعة الإصلاحات على مستوى الأمم المتحدة والتي اقترحها كوفي عنان على الدول الأعضاء في مارس 2005 في تقريرها:" **نحو حرية أكبر**" أكد أن الفقر،الأمراض المعدية والمميتة،الجريمة المنظمة،الإرهاب والأسلحة ذات القدرة التدميرية الخطيرة هي تهديدات لا تدمر فقط حياة الأفراد وإنما الدول أيضا باعتبارها وحدات أساسية في النظام الدولي.وبذلك يرتبط الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني بالحديث عن ظاهرة الدول الفاشلة للاعتبارات التالية:

---

[1] P. H. Liotta, Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security, **Security Dialogue** vol. 33, no. 4, December 2002,p475.

[2] أسامة المجذوب،**المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة الدولية**،السياسة الدولية،العدد109،جويلية 1992،ص3

أولا:الدول الفاشلة أكثر قدرة على تصدير التداعيات الاستثنائية السلبية عبر الحدود.

ثانيا:أن أبرز مشكلات الأمن الإنساني مثل المشكلات البيئية والمشكلات الخاصة بتوافر الغذاء والمشكلات الاثنية والثقافية تعتبر في ذات الوقت أبرز مؤشرات فشل الدول.

ثالثا:تتشابه مصادر افتقاد الأمن الإنساني ومصادر فشل الدولة لأن كليهما نتيجة مباشرة لتشابك عوامل إعمال الضعف الداخلي وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي ،رابعا:أن العمل على ضمان الأمن الإنساني يعتبر أحد أهم مداخل حل ظاهرة الدول الفاشلة خاصة مع الدول الأكثر فشلا أو المنهارة.[1]

وفي هذا السياق يقدم الأمن الإنساني أربع حجج لتحليل طبيعة الدولة ومدى فشلها/هشاشتها:

1. بالنظر إلى علاقة الأمن الدولي بأمن الإنسان يمكن تأكيد ترابط النظام الدولي بأضعف حلقة فيه،إلى جانب تداخل الهشاشات ومواطن الضعف التي تظهر على مستوى الدول الهامشية أو المتخلفة،والذي يمكن أن يشكل تهديدا على التكوين الكلي لنظام مترابط .ومن هذا المنطلق وضعية الفرد تتجاوز كونه مواطن بسيط بالنسبة للدولة إلى فاعل مشارك في العلاقات الدولية.فالفرد أصبح وكيلا (agent) يمكنه الانخراط بفعالية في تعريف التهديدات المحتملة للأمن،إلى جانب قدرته على المشاركة في الجهود والمبادرات للتخفيف من حدتها.وبالتالي فإن التركيز أصبح حول الفرد داخل دولته أكثر من التركيز على طبيعة الدولة في حد ذاتها.
2. تتجلى التهديدات الرئيسية في ظروف الفشل الاقتصادي،انتهاكات الحقوق الأساسية،والتهميش السياسي.ولهذا فإن الضامن للأمن الوطني لا ينحصر في القوة العسكرية بقدر ما يشمل الظروف الاجتماعية،السياسية والاقتصادية المواتية،دعم التنمية البشرية،حقوق الإنسان والسياسات الشاملة بعيدا عن الصراعات.وبذلك يتيح الأمن الإنساني التعرف على تهديدات متنوعة على نطاق واسع،في مجال التنمية وحقوق الإنسان.[2]

وفي سياق ما أسماه غالتونغ(Galtung) بالعنف البنيوي يمكن التركيز على الخبرات اليومية لانعدام الأمن،والتي تشمل عدم تلبية الحاجيات الأساسية،مثل الغذاء،الصحة،العمل،السكن كعناصر مرتبطة بالضرورة،إضافة إلى بعض المخاوف مثل القمع،العنف،الجريمة،الإبادة ،ومخرجات انعدام الحريات التي ترتبط بالمشاكل ذات العلاقة بالكرامة مثل رفض المشاركة في الحياة الجماعية.[3]

---

[1] Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.170.

[2] رنا أبو عمرة،"**أمريكا والدولة الفاشلة**"(القاهرة،دار ميريت،2014)،ص.15

[3] Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.171.

3. يجب الحفاظ على التمييز بين مقاربة الأمن الإنساني والمقاربة التنموية،فالفرد هو من يشكل السلطة العليا وليس مؤسسات الحكومة التي تشمل السياسات الاقتصادية،والاجتماعية،الأسواق والأنظمة الديمقراطية على اعتبار أن رفاهية وكرامة الفرد هي الهدف النهائي،أما الهياكل الأخرى مثل الدولة والأسواق فهي تشغل حيز ثانوي ينظر إليها كوسيلة.ولهذا التهديدات الناجمة عن الدولة(سلطتها،إقليمها،سيادتها)،أو عن الأسواق(هشاشتها،اندماجها..)،أو عن الديمقراطية (استمراريتها،مسارها) هي في نهاية المطاف نقاط ضعف/هشاشات تؤثر على وجود،قدرات وحريات الفرد.
4. أصبح الأمن الإنساني الإطار المعياري الذي ينبغي لأدوات الدولة توظيفه بكفاءة ورشادة كمصلحة عامة عالمية على المستوى الوطني والدولي،فمقاربة فشل الدولة من منظور الأمن الإنساني لا تركز على الهدف النهائي من المهمات الموكلة إلى المؤسسات،أو حتى على الدولة نفسها.كفاءة هذه الأخيرة لا يمكن تقديرها إلا إذا كانت قادرة على تحقيق الهدف النهائي للأمن الإنساني.[1]

[1] فريدة حموم،محمد الصديق بن يحيى،"**تأثير العولمة في قيم التنمية الإنسانية المستدامة**"،مجلة المفكر،(العدد السابع،2012)،ص255.

المطلب الثاني: ضمان أمن الدولة مقابل أولوية الأمن الإنساني

ظل مفهوم الأمن القومي منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين يركز على التهديدات والتحديات الخارجية،سواء عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية.فمن الثابت أن أغلب الكتابات حول هذا الأخير تأخذ بالمفهوم الشامل لفكرة الأمن الذي يعني تأمين كيان الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل للشعب حياة آمنة مستقرة في ظل التنمية والمشاركة السياسية الحرة ،فهو يجسد شعور كافة الجماعات والشعوب المكونة للمجتمع ودولهم بالطمأنينة الناجمة عن غياب الخطر عن مصالحهم سواء أكان هذا الخطر عسكريا أم اقتصاديا أو اجتماعيا خاصة إذا مس هذا الخطر معتقدات أو تراث جماعات أو أقطار معينه بالذات أو شملهم جميعا.[1] ويبرز الاختلاف بين الأمن الوطني والأمن الإنساني من اختلاف الإجابات عن أسئلة تحديد المرجعية الأساسية للأمن: لمن الأمن،من المسؤول عن تحقيقه ،ما هي القيم المهددة وما هي وسائل حمايته؟

	الموضوع المرجعي(أمن من؟)	**القيم محل التهديد(أمن ماذا؟)**	**مصدر/مصادر التهديد (الأمن ممن أو من ماذا؟)**
الأمن الوطني(البعد السياسي والعسكري)	سيادة الدولة	السلامة الإقليمية	دول أخرى ، الإرهاب (الفواعل الفرعية).
الأمن المجتمعي	الأمم /المجموعات المجتمعية	الوحدة الوطنية /الهوية	الدول /الأمم ، المهاجرين الثقافات الغريبة
الأمن الإنساني	الأفراد /البشرية	البقاء على قيد الحياة/ نوعية الحياة	الدولة ،العولمة، الطبيعة الإرهاب
الأمن البيئي	النظام البيئي	الاستدامة	البشرية
الأمن الجندري	العلاقات بين الجنسين	المساواة ، الهوية	المؤسسات الشمولية

[1] أحمد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص9.

	/ السكان الأصليين /الأقليات	،التضامن	(الحكومات،الأديان،النخب ،الثقافة) /التعصب

جدول رقم-16-: مستويات الأمن ومصادر التهديد[1]

1-ثنائية (الأمن الوطني-الأمن الإنساني)من منظور الدول المتقدمة والمتخلفة

حتى نهاية الحرب الباردة، تم ربط تعريف الأمن أساسا بأمن الدولة .وقد كان هذا المنظور سمة رئيسية لما يسمى بنظام واستفاليا الذي تأسس عام 1648،تعمل فيه الدولة على كفالة سيادتها الداخلية والخارجية وسلامة أراضيها من خلال إمكاناتها العسكرية في الردع والدفاع .وكنتيجة حتمية لهاته المهمة ضمنت الدولة الشرعية باعتبارها الفاعل الوحيد الذي يسمح له باستخدام القوة المشروعة.فخلافا لأوروبا،التي شهدت تحديا لفكرة السيادة الوطنية مع بداية تطوير ومأسسة معايير حقوق الإنسان عبر عملية التكامل تم تعزيز مبدأ السيادة الوطنية في أفريقيا باعتباره محدد أساسي في صنع سياسات الدول منذ استقلالها عن القوى الاستعمارية.

وقد نشأت العديد من التساؤلات والنقاشات حول أهمية الأمن الإنساني في بيئات البلدان النامية غير الغربية،وطبيعة الافتراضات الثقافية التي يتضمنها تعريف هذا المفهوم ومدى ملائمته كمقاربة لحل مشاكل تلك الدول.ففي حين قد يمكن إيجاد الكثير من الحجج التي تثبت أن الأمن الإنساني يسمح للأفراد العيش بحرية وعدالة وسعادة إلا أنه توجد مشاكل عند تطبيقه فالأنظمة الأمنية غير متساوية،وتشتمل على مدونات مختلفة من القيم،الأخلاق،الدين،التاريخ والتقاليد واللغة،وأي نظام يسعى لفرض الأمن الإنساني سيصطدم مع قيم متضاربة وغير مقبولة من جميع الأفراد والدول والمجتمعات.[2]

فعند التعامل مع هذا المفهوم وقضاياه في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة ينبغي التمييز بين أمرين أولهما:أن ما يعانيه الإنسان في هذه المنطقة من غياب للأمن على مستويات عدة ولأسباب متنوعة داخلية وخارجية تتطلب تبني اقتراب أمني إنساني ملائم لمواجهة تلك التهديدات الأمنية.إلا أنه على الجانب الآخر،هناك حاجة للنظر لمفهوم الأمن الإنساني في سياقه الدولي،فما زالت

[1] Møller Bjørn, "National, Societal and Human Security: General Discussion with a Case Study from the Balkans", in UNESCO (Ed.): **First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions. What Agenda for Human Security in the Twenty-first Century** (Paris: UNESCO,2001),p.46.

[2] Sabina Alkire, op.cit., p.12.

هناك بعض المخاوف في المنطقة الإفريقية من هذا المفهوم خشية أن يتحول لأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بما يزيد من المعاناة الإنسانية بها،إلى جانب تضمين وفرض القيم الغربية على حساب مجموعات القيم الأخرى.[1]

وفي الواقع لا يمكن تجاهل وجهة النظر تلك،فقد أكدت فترة ما بعد الحرب الباردة أن المفاهيم أصبحت أداة من أدوات التدخل والسيطرة،ففي نظام دولي يتسم بهيمنة دولة واحدة تسعى لطرح مجموعة من المفاهيم التي تشكل منظومة مفاهيمية متكاملة تعمل من خلالها على تحقيق أهداف إستراتيجية،وفرض أجندة غربية على الدول الأخرى،[2]بعيدا عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم.وفي هذا السياق قد يأتي استخدام الأمن الإنساني كأداة إستراتيجية مثله مثل مفهوم التدخل الإنساني وغيره.[3]

كما أن تعزيز مفهوم الأمن الإنساني يواجه كذلك غلبة الأمن الوطني/الدولاتي على الأمن الإنساني،على النحو المبين في أرقام النفقات العسكرية مقابل الإنفاق على الصحة والخدمات الاجتماعية.[4]

بحيث اقترحت المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني[5] African human security initiative توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد غير العسكرية،والتركيز على المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية،إنشاء منتديات للوساطة والتحكيم،خفض مستويات الإنفاق العسكري عبر التصديق على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتفاوض على الاتفاقيات متعددة الأطراف للإدارة السلمية للنزاعات.[6]

---

[1]Pierre Sané, Moufida Goucha (eds.),' Human Security Approaches and Challenges'(France, UNESCO publications on human security ,2008),p4.

[2] نفس التبريرات استخدمتها أشاريا(Amitav Acharya) في دراستها لتبني مفهوم الأمن الإنساني في دول جنوب شرق آسيا ومنظمة الآسيان،حيث تعتبر أن مبررات الشك الكامنة في مفهوم الأمن الإنساني ترتبط بالقيم الليبرالية التي تتضمنها الأجندة الغربية مثل حقوق الإنسان والتدخل الإنساني،في حيت تمنح اهتماما قليلا لأولويات التنمية الاقتصادية كمسؤولية للوكالات الدولية.واقترحت توسيع مفهوم الأمن في سياقات النزاع بين الدول وتحديات مرحلة ما بعد النزاع. لمزيد من المعلومات أنظر إلى (Amitav Acharya,Promoting human (security:Ethical,Normative and Educational frameworks in South-East Asia,p.21.

[3] خديجة عرفة محمد الأمين،"**الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** "(الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى،2009)، ص96.

[4] خلال المؤتمر الدولي حول العلاقة بين التسلح والتنمية المنعقد بباريس 1986 تمت مناقشة ضرورة توجيه الانتباه نحو مزيد الاهتمام بالانفاق على التنمية لتحقيق الأمن الإنساني بدل الإنفاق على التسلح،وقد تم تسليط الضوء على قضايا الأمن الإنساني التي تشمل:قضايا الفقر،غياب العدالة التوزيعية،الحرمان الاقتصادي.

[5] تشكلت هذه المبادرة من خلال شبكة مكونة من سبع منظمات إفريقية غير حكومية أثناء مؤتمر الأمن الذي عقدته المنظمات الإفريقية غير الحكومية المعنية بدراسات الأمن والسلم بجنوب إفريقيا،وذلك في نوفمبر 2000والتي تهدف لإيجاد آلية لمحاسبة الحكومات والقادة الأفارقة على ما يعلنونه من التزامات وتعهدات بتحسين أوضاع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومدى تنفيذها.وقد حددت المبادرة قضايا الأمن الإنساني في سبعة قضايا هي:الديمقراطية،وحقوق الإنسان،والفساد،والتحكم في انتشار الأسلحة،وإدارة النزاعات،وتمكين المجتمع المدني،والإرهاب والجريمة المنظمة.

[6]Pierre Sané, Moufida Goucha (eds.) ,op.cit.,p4.

من جهة أخرى تجسد العلاقة بين الدولة ومواطنيها أحد الأبعاد المركزية في الأمن الإنساني.فأمن الدولة والأمن الإنساني مفهومين متكاملين يعزز كل منهما الآخر.فبينما تبقى الدولة الموفر/الضامن المركزي للأمن الإنساني من خلال توفير الأطر القانونية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تقليص الفقر،والتخفيف من النزاعات،انتهاك حقوق الإنسان،جرائم الحرب،التعذيب،الإبادة الجماعية،الإرهاب واستدامة عمليات التنمية.وذلك بحكم مسؤولياتها الأساسية بالتعاون مع المجتمع الدولي الذي بدوره قد ينخرط في نشاط إنساني،أو تدخل دولي في حال عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها لتحقيق أهداف الأمن الدولي على المدى البعيد. وبهذا لا يجب أن تنسحب الدولة من التزاماتها في توفير الأمن التقليدي،ومحاولة منع التهديدات وحماية الأفراد منها وهو ما يشمل ويعزز شرعية سلطة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي،فقوة الدولة تكمن في استجابتها لأفرادها واحتياجاتهم.

وفي مقابل القبول الواسع للتصور الواقعي بأن الدولة هي الضامن الوحيد للأمن بحيث يعتقد الواقعيون أن الأمن يمتد بالضرورة نزولا من الدول للأفراد،وعلى العكس الدولة المستقرة تمتد بشكل تصاعدي في علاقاتها مع الدول الأخرى للتأثير على أمن النظام الدولي وذلك في سياق واسع يعرف بترتيب الفوضى وقد تصبح الدولة بمثابة مهدد للأمن الإنساني،وتتعمق بذلك الفجوة بين وسائل القيادة عبر الأدوات التقليدية للقوة السياسية،الاقتصادية وخاصة العسكرية وبين الآليات التي يتعزز من خلالها أمن الأفراد.

ومن هنا قد تنطلق رؤية الدولة في ضمان استقرارها وأمنها وفق الفكر الليبرالي للتنوير من الربط بين تحقيق المنفعة الفردية والجماعية على حد سواء،وبين الأمن الإنساني وأمن الدولة عبر القوانين الوطنية التي تؤكد العديد من جوانب الأمن الإنساني بطرق مختلفة.بحيث تهيمن خطابات الأمن القومي بدل مضامين الأمن الإنساني في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه مواطنيها.[1]

ومع ذلك فإن حق الدول في حماية نفسها في ظل رعاية الأمن القومي،لم يتم تحديه مباشرة وبما فيه الكفاية.وذلك

بالنظر لإمكانية وجود أسباب محددة للذين يمتلكون القدرة على التأثير في النقاش الأمني لتوظيف استراتيجيات في شكل تهديدات أو روابط سببية للعنف،وهو ما يجعل الموضوع مقبول لدى صناع القرار ويمنح أساسا لتحديد السياسة الحاضرة والمستقبلية.ففي غالب الأحيان يأخذ صناع القرار المفاهيم الأمنية فقط في عقيدات أو عقليات القوة المهيمنة والدولة المركزية.

[1] Amitav Acharya ,op.cit., p.20.

2-العقد الاجتماعي وفكرة صيانة الأمن الإنساني:

على الرغم من الاتفاق حول ضرورة سلامة الفرد هناك من يصر دائما على أن هذه الحماية يمكن أن تتحقق بصورة أفضل من خلال أمن الدولة،باعتبار أن الدولة تقليديا تعمل كحامي من كل التهديدات الداخلية والخارجية.بالنسبة لتوماس هوبز الواقعية الكلاسيكية المتمركزة على الدولة ترى أن مصدر انعدام أمن الأفراد ينبع من الحياة التي تتميز بالعزلة والوحشية،والدولة تعمل على حماية الأفراد من التهديدات سواءا كان مصدرها محلي أو خارجي.ومن أجل هذه الحماية يتخلى المواطن عن حقوقه الفردية للدولة باعتبارها الحامي الوحيد.[1]

وبهذا المعنى يفهم الأمن القومي بأنه القدرة على التصدي للعدوان الخارجي،أي التحرر النسبي من الحرب. وتكون الدولة آمنة بالنظر إلى المدى الذي لا تتعرض فيه لخطر التضحية بالقيم الأساسية إن كانت ترغب في تجنب الحرب،وتكون قادرة على ذلك إذا حافظت على تلك القيم عبر انتصارها في مثل هذه الحرب.

ففي ظل مفهوم فوضوية النظام الدولي مقابل محدودية المؤسسات فوق الحكومية وهيمنة التنافس ما بين الدول كانت الدولة في جزء كبير من تاريخها تصور كإجابة للاحتياجات الأمنية للأفراد والجماعات فهي الوحدة المرجعية للنشاط الأمني (referent objedt for security activity)بعبارة أخرى أن الدولة هي الشيء الذي يجب ضمان أمنه،وهي في نفس الوقت من يواجه حالات انعدام الأمن.وقد تمت صياغة هذا النشاط في سياق لغة الحرب:الهجوم ،الدفاع ،العدوان ،الهزيمة وغيرها من المفاهيم.

وبهذا يعكس الأمن القومي في المقام الأول محصلة صفرية تربط أمن الدولة بقدرتها على هزيمة خصومها من خلال النشاط العسكري*،إلى جانب تكريس تصور المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية التقليدية.وهو ما جعل عسكرة الأمن ترتكز على العنف المنظم (organised violence) بدلا من عنف الأفراد آو العنف الاقتصادي /البنيوي.وتفضيل الاهتمام بالتهديدات العسكرية للدولة وعبرها.[2]

[1] في الوقت الراهن حيث تنامت ظاهرة الإرهاب والعنف المتطرف،إلى جانب الاستمرار في تشريعات وتدابير المراقبة الفردية لما يعرف بالمجتمعات المفتوحة،الصراع بين الأمن الفردي والجماعي والحرية الفردية لازال قائما. غير أن مقاربة الأمن الإنساني لم ترفض حجج مركزية الدولة،وأهميتها في الحماية ضد العنف العسكري الخارجي،بل تفترض أن هذه الاعتبارات ليست الوحيدة بالنسبة للأمن ولا يجب ان تكون المهيمنة.فالدولة الآمنة وفق التصور التقليدي قد يعاني أفرادها من انعدام الأمن.

[2] Sabina Alkir , op.cit., p.15.

المطلب الثالث:أولوية الأمن الإنساني وأهمية التنمية الإنسانية

في تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي الصادر عام 1994 ،[1]تم طرح فكرة الأمن الإنساني باعتباره ضامنا لاستمرارية التنمية الإنسانية ،فضلا عن دوره في تحديد أولويات متغيراتها الأكثر إلحاحا. فقد اقترح بأن الأمن الإنساني لا يدور فقط حول السلامة خلال النزاعات،ولكن أيضا الحماية والحفاظ على مكتسبات التنمية.[2]وذلك على اعتبار أن مضامين الأمن الإنساني هي إعادة إحياء لفكرة الاحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة من الأمن ،فإذا كان الموضوع الأساسي للتنمية الإنسانية هو الرفاه فإن الأمن الإنساني يركز على أمن مكاسب التنمية(development gains). [3]

وبهذا فقد قدم هذا التصور للأمن الإنساني عدد من العناصر الجديدة في إطار النقاش حول التنمية الإنسانية:[4]

أولا: تقوم التنمية الإنسانية بالأساس على تحسين أوضاع الفقراء في العالم،أي التركيز على المستويات المطلقة للحرمان،إلا أنها تفتقر إلى استراتيجيات العمل في حالة تدهور الأوضاع . في المقابل يركز الأمن الإنساني على خطر التغيرات المفاجئة للأسوأ،بحيث أن انعدام الأمن الإنساني يكون نتيجة مباشرة لبنى القوة القائمة، عندئذ يكون الأمن الإنساني بمثابة إطار لحماية الفئات الأكثر ضعفا. فهو بذلك يمثل ضمانا لوجود شبكة أمان اجتماعي للاستجابة والرد على الفقدان أو الاضطراب المفاجئ.

ثانيا: إذا كان محور التنمية البشرية حول الناس وتوسيع خياراتهم لعيش حياة قيمة، فإن الأمن الإنساني يدرك الظروف التي تهدد بقاء واستمرار الحياة اليومية،وكرامة الإنسان مثل: الفقر المدقع،التلوث البيئي التدهور الصحي والأمية وغيرها.[5]وعلى هذا الأساس يصبح الأمن الإنساني "**شرط مسبق**" للتنمية الإنسانية،وفي نفس الوقت ضامنا لاستدامتها واستمرارها على حد سواء،ويشير غاسبر(Gasper) إلى أن الأمن الإنساني هو الإضافة التي تهتم ب "الاستقرار المستدام" للسلع المقدمة في إطار التنمية الإنسانية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة التي تدعو إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع،كما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشواغل ذات الأولوية،والمتعلقة بمرض الإيذز وحماية حقوق الإنسان،مع التصدي فيالوقت نفسه لأوجه النقص في التنمية البشرية.

[2] كثيرا ما يتم الحديث عن مصطلح"**أمننة التنمية**" بمعنى أن الظاهرة اللاأمنية وعامل التخلف يهيئان التربة الخصبة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة ،فالتنمية تصبح انعكاس لطبيعة المشاكل الأمنية التي تمس الأفراد أو الجماعات.

[3] Shahrbanou,Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p105.

[4] Caroline Thomas, op.cit.,pp15.

[5] ترتكز عملية التنمية الإنسانية بوصفها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ثلاثة أسس:1-أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية خالية من الأمراض/2 -أن يكتسبوا المعرفة/3- وأن يحصلوا على الموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق مستوى معيشي كريم ولائق.بالإضافة إلى تلك الخيارات هناك خيارات إضافية مثل:الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .وفرص الابتكار والإبداع،وتمتع الأفراد بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان كالمساواة بين النساء والرجال في العمل والأجور وتولي المناصب.

ثالثا :يساعد الأمن الإنساني في تحديد أولويات التنمية الإنسانية من خلال تركيز السياسات على السلع الأساسية اللازمة للحد الأدنى والتي يمكن أن تحسن كلا من الرفاه والأمن .فتقليص بعض تهديدات الأمن الإنساني يمكن أن يحسن الرفاه أو الأمن أو كليهما. وإذا كانت التنمية البشرية تحمل قائمة طويلة من القدرات لتحقيقها فإن الأمن الإنساني يختار الأكثر إلحاحا،أي تلك المتعلقة بالبقاء وسبل العيش والكرامة.

رابعا : في مقابل "الحريات في " (freedoms to) يركز الأمن الإنساني على " الحريات من "(freedoms from) والجدول التالي يبن أهم التمايزات الموجودة بين مفهوم التنمية الإنسانية والأمن الإنساني.

	التنمية الإنسانية	**الأمن الإنساني**
مرجعية التعاريف	تهدف التنمية الإنسانية إلى توسيع خيارات الأفراد. -عادلت أمارتيا سين(Amartya Sen) مفهوم الخيارات(choices)مع الحريات(freedoms) ،فتوسيع حريات الأفراد هي هدف وغاية التنمية. -أكد محبوب الحق أن التنمية الإنسانية تتضمن توسيع جميع الخيارات الإنسانية سواء الاقتصادية،الاجتماعية ، الثقافية والسياسية.	يهدف الأمن الإنساني إلى تمكين الأفراد لممارسة الخيارات الممنوحة أو المقدمة من طرف التنمية الإنسانية في إطار من الحرية والسلامة. فالأمن الإنساني يهدف إلى ضمان استمرارية واستدامة الفرص التنموية عبر الأجيال.
القيم	الرفاه	الأمن ،الاستقرار، استدامة الرفاه.
الأهداف العامة	حول الأفراد، حول توسيع الخيارات والفرص(النمو،التوسع مع العدالة).	التأكيد على الوقاية: من خلال توسيع آليات تجنب الفقر احتمالات النزاع والاستعداد للكوارث ، الضمان ضد المخاطر وهذا ما يتطلب حد أدنى من

		شبكات الأمان الاجتماعية .
المدى الزمني	مدى طويل.	مزاوجة بين الإجراءات قصيرة المدى في التعامل مع المخاطر وجهود الوقاية طويلة المدى ،أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ،جهود حفظ السلام لمنع قيام دورات عنف جديدة.
النظر إلى دور الأفراد	ينظر للأفراد كغاية ووسيلة على حد سواء. تؤكد على مشاركة وتمكين الأفراد.	إلى جانب تمكين الأفراد يؤكد الأمن الإنساني على حمايتهم.
النظر إلى المجتمع	رؤية كلية:التنمية للمجتمع ككل .	التركيز على الأفراد .
المقاييس	تقيس مؤشرات التنمية الإنسانية مستويات التنمية المحققة في المجتمع كميا بالتركيز على الدخل، التعليم، الصحة والرعاية.	بالرغم من عدم وجود مؤشر للأمن الإنساني، إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات الكيفية التي يمكن أن تحدد مستويات الأمن الإنساني باعتباره شعور أو إحساس ذاتي بالرضا والأمان.
محور كل من التنمية الإنسانية والأمن الإنساني هو "الإنسان"،يتقاسم المفهومين نفس الاهتمامات: حياة الأفراد ،التعليم ،المشاركة .فكلاهما ضروري بالنسبة للحريات التي يمكن أن يتمتع بها الناس،إلى جانب أن التنمية الإنسانية والأمن الإنساني أساسيان في عملية طرح الأخلاق على مستوى النقاشات الأكاديمية والخيارات السياسية.		

جدول رقم-17-:الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية[1]

[1] Shahrbanou Tajbakhsh, Anuradha M.Chenoy. op.cit., pp.107,108.

وبالعودة إلى فهم كيفية قياس التنمية الإنسانية لمختلف دول العالم سواء ذات التنمية الإنسانية المرتفعة جدا،المرتفعة،المتوسطة أو الضعيفة تعتمد تقارير التنمية الإنسانية الدولية على مؤشر تجميعي[1]، لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية الإنسانية يسمى"دليل التنمية البشرية العام"[2]،يتم احتسابه كمتوسط لثلاثة أدلة رئيسية هي :

- **دليل العمر المتوقع عند الميلاد**:كمؤشر لقياس طول العمر،نتيجة نشر الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي،وانخفاض معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون الخمس سنوات.
- **دليل التحصيل العلمي**:كمؤشر لاكتساب المعرفة.نتيجة تطوير التعليم ونشره،والجهود المبذولة للحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية.ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة.
- **دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**:كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائق.وهو يحل في التنمية البشرية العام محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية.

[1] عادة ما يتم استخدام كلمة "**مؤشر تجميعي،أو مؤشر مركب**" في الحالة التي يستحيل فيها الجمع بين التهديدات الناجمة عن تدهور الأوضاع البيئية وتلك الناجمة عن الحروب الأهلية وغيرها من مصادر الانكشاف الأمني،فيكون من الصعب تخصيص قيم محددة لكل منها.

[2] Caroline Thomas, op.cit.,p.17.

المبحث الثالث:مصادر انعدام الأمن في الساحل على ضوء مقاربة الأمن الإنساني

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فقد أضحت المنطقة مصدرا أساسيا لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية،بحيث توجد الكثير من المعالم المشتركة بين الأزمات والتحديات التي تواجهها كل دول الإقليم،وتتبع أهم التحديات أمام الأمن الإنساني في هذه المنطقة من هشاشة دولها وأنظمتها السياسية،شح مواردها وتدهور بيئتها .وقد أسهمت تلك العوامل كافة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالتطرف السياسي والصراعات داخل الدول وبينها.لذلك سينطلق المطلب الأول في تحديد ميزات الساحل الإفريقي كفضاء جغرافي شاسع المساحة ،ثم تصنيف توليفة التهديدات الأمنية بمختلف أبعادها وانعكاساتها في المنطقة.

المطلب الأول: دراسة جغرافية للساحل الإفريقي:الأساس الهش

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل:مشكلات الانفلات الأمني

المطلب الثالث: توليفة المشكلات البيئية وآثارها على الأمن الغذائي والصحي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول:دراسة جغرافية للساحل الإفريقي:الأساس الهش

من أجل فهم التحديات الأمنية التي تواجهها دول الساحل،من الضروري البدء بالتفاصيل المحددة للجغرافيا والتركيب الاجتماعي للمنطقة،فمن المهم التذكير بأن إقليم الساحل الإفريقي يقع في المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض 12و20 درجة شمالا.ويغطي كل أو جزء من 12 دول من الساحل الأطلسي غربا إلى ساحل البحر الأحمر شرقا.وهو بذلك يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء،كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا،شاملا بذلك :السودان، النيجر،التشاد،مالي،وموريتانيا،والسنغال.[1] وغالبا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو نيجيريا،جزر الرأس الأخضر،إلى جانب كونه معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى[2].

خريطة رقم-1-:موقع إقليم الساحل والدول المشتركة بكل أو جزء من مساحتها في الإقليم[3]

[1] ظهرت تسمية الساحل منذ أكثر من مئة سنة ،وهي كلمة عربية تعني "الشاطئ"(Shore) ،فهو عبارة عن مزيج من الأراضي العشبية وشبه القاحلة والمناخ الصحراوي (الصحراء الكبرى)،وتقع بين خطي عرض 15 و16 فلا توجد حدود واضحة محددة لها .بحيث يتم الاعتماد على تغير معدل تساقط فيها ففي أقصى شمالها يتساقط ما بين 100 إلى 200 ملل وجنوبا من 600 إلى 1000ملل . فمن وجهة النظر المؤسسية،عادة ما تحدد منطقة الساحل والصحراء بالتجمع الإقليمي لتسع دول أعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول من أجل الجفاف في منطقة الساحل: بوركينافاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو مالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد عكس وجهة النظر الجغرافية والجيوسياسية التي يغطي فيها الساحل مساحة واسعة تمتد لتشمل حدود تشاد والسودان.

[2] جميلة علاق ،إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء،**مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد 19 (2014)،ص1.

[3] ولفرام لاخر،**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(سبتمبر 2012)
https://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf

وعلى هذا الأساس تتميز منطقة الساحل الإفريقي باللايقين الجيوسياسي،حيث تنفلت من التعريف الجغرافي الكلاسيكي الذي كان فيه تحديد المنطقة يتم وفق المناطق المناخية حيث هناك معيار التساقطات المطرية في حدود 200 ملم حيث دونها تكون الزراعة والرعي مستحيلة.وبهذا اختلفت التعاريف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيًا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسيًا أو أمنيا يتمحور حول منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية وأهمها :السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو،النيجر، تشاد، غينيا الاستوائية.أو القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا والذي يشمل ثلاثة بلدان محورية هي مالي والنيجر وتشاد.[1]

وبهذا تعد منطقة الساحل نقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء،بحيث تكمن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في كونها مجالا جغرافيا يجاور مجموعة من الأقاليم الحيوية.فهي تشكل محورا استراتيجيا مهما في القارة الإفريقية،تجاور المغرب العربي وتطل على المحيط الأطلسي عبر موريتانيا،كما تطل على البحر الأحمر عبر السودان. لا يفصلها عن منطقة الشرق الأوسط سوى البحر الأحمر،قريبة من المحيط الهندي وغير بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط.[2]غير أنه سيتم في هذه الدراسة التركيز على ثلاث دول من دول الساحل الإفريقي (النيجر،مالي وبوركينافاسو)نظرا لكثافة النزاعات الاثنية في هذه الدول،والهشاشة المميزة لسياقها الإيكولوجي،الطبيعة المجتمعية المعقدة فضلا عن التحديات الأمنية فيها.

وإلى جانب الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي كإحدى الفضاءات الجيوسياسية التي تعكس أبعادا جديدة للتنافس الاستراتيجي بين حسابات ومصالح الأطراف والقوى الخارجية، تظهر هذه الأخيرة من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللا أمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة،حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد،بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي، والاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية وتفكك مجتمعي وهو ما يكرس نموذج الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا،ويطرح مزيدا من التساؤلات حول إمكانية تجاوز الدولة كشرط

[1] عبد العالي حور،**التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**،مجلة شؤون عربية،تم تصفح الموقع يوم 2016/04/18

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf

[2] مصلوح عبد الكريم،مرجع سبق ذكره،ص17.

لتحقيق الأمن الإنساني والتقليص من حدة الأزمات الإنسانية فيها، بالنظر إلى حجم،طاقة،وقدرة دول المنطقة على الصمود والتعاطي المنفرد مع مختلف التهديدات الأمنية. [1]

وتتشارك بلدان منطقة الساحل سلسلة من الخصائص الاجتماعية والثقافية والهيكلية المشتركة تتجسد فيما يلي:

1-**مساحات شاسعة قليلة الكثافة السكانية:** تغطي منطقة الساحل حوالي 3مليون كيلومتر مربع،تتشابه دولها في الخصائص المناخية والغطاء النباتي وحتى في نمط الاقتصاد،تحتوي أراضيها موارد طبيعية كالطاقة(البترول والغاز) والمعادن لاسيما الذهب،الفحم،الفوسفات واليورانيوم.وتجاور أهم المناطق المنتجة للبترول والغاز بالقارة الإفريقية لاسيما الجزائر ونيجيريا.[2]من جهة أخرى من المهم الإشارة إلى أن الساحل هو ذلك الإقليم الإفريقي الأكثر اقترانا بمشاكل الجفاف،والتصحر .وقد اشتق مصطلح الساحل من كلمة محلية تعني"حافة الصحراء"، بما يمثل أكثر من 80 بالمائة من الأراضي الصحراوية.وهي معطيات دعمت بشكل قوي تفاقم المشاكل البيئية على رأسها:الجفاف المجاعة،التصحر والارتفاع الشديد لدرجات الحرارة.فدول الإقليم تعد عالية الحساسية للتغيرات المناخية وأقلها قدرة على المقاومة،ذلك لأنها واقعة ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة الأكثر تضررا من التغيرات المناخية خاصة التغير في خصائص الأمطار المتحكمة في إنتاج الغذاء .

وهنا تبرز علاقة قوية بين اقتصادات دول المنطقة –التي تعتمد على المنتجات الزراعية والرعوية – والتغيرات في سقوط الأمطار فقد كانت سنوات الجفاف السابقة سببا في الانخفاض الحاد في إنتاج الحبوب وتعميق مشكلات الأمن الغذائي.ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، أكثر من 16 مليون شخص في منطقة الساحل يتهدده سوء التغذية في أعقاب الجفاف عام 2017 .فالتذبذب الشديد في كمية الأمطار الساقطة سنويا وما يتصف به من كثافة شديدة يؤثر سلبا على إنتاجية المحاصيل الغذائية .[3]

---

[1] شاكر ظريف،"**أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى:دراسة في الأسباب والانعكاسات**' ،المجلة العربية للعلوم السياسية (العددان42،41 شتاء ربيع،2014)،ص93.

[2] محمد مجدان،"**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:المظاهر،الأسباب والانعكاسات**،مجلة دراسات إستراتيجية،(العدد الثالث والعشرون،جوان2016)،ص32.

[3] عطية محمود محمد الطنطاوي،"**أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي**'،مجلة الدراسات الإفريقية،(العدد 36،2014)،ص405.

2-**الساحل اجتماعيا وبشريا:**الحديث عن ارتفاع نسبة المساحات الصحراوية يعني الحديث عن المناطق بدون حياة مجتمعية ثابتة،إلى جانب الكثافة السكانية الضعيفة وغير المستقرة،فالمواطنين في معظمهم يتركون في أغلب الأحيان لرعاية مصالحهم بأنفسهم ضمن جيوب أو مناطق محصورة قبلية وعرقية تفتقر عادة إلى الأمن.وتمثَّل الصورة المهيمنة لما يعرف ب"المناطق الحدودية"،وهي مساحات واسعة تستعصي على سيطرة الدول القائمة عند حدودها وتسهم في توحيد الإقليم ضمن نظام من البؤر المحلية عديمة الأمن.

كما تتميز المنطقة بتنوع إيثني وعرقي شكل بناء اجتماعي يضم عدة مجموعات عرقية صعبة في تحديد نهايتها بما تتضمنه من مجموعات فرعية،إلى جانب أن كل فئة منها تتضمن أنماطا معيشية مختلفة،[1]فنجد في مالي مثلا البامبارا(Bambara)والسونغاي(Songhai) والبولس(Peuls) ،الكانوري (Kanouri) والطوارق(Touareg) والعرب وفي النيجر الهاوسا(Haoussa) الجرما(Djerma). كما يتضح من طرق التجارة عبر الصحراء التاريخية أن الساحل يضم مراكز لحضارة كل من التمبكتو(Timbuktu) ،غاو(Gao) وجيني(Djenne)،وصعود إمبراطوريات قوية مثل سونغاي (Songhai) وكاليفات(Caliphate) و سوكوتو(Sokoto)[2].

وبهذا تقترن فسيفساء المجموعات الثقافية في منطقة الساحل بالانقسام الإقليمي والمجتمعي بين السكان الزنوج الأفارقة المستقرين الذين يسكنون في المناطق الجنوبية من البلدان(مالي ،النيجر)،بصفة متميزة اقتصاديا وبيئيا من حيث الإمكانات الزراعية ،وفي الشمال الرعاة الرحل (الطوارق على وجه الخصوص)، الذين يتميزون بنمط حياة متأصل لا يزال يشكل تحديًا للتسيير الإداري لهذه المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة .وهو ما يطرح قضية عدم التجانس،الذي يثير بدوره مسألة البناء الوطني والسياسات الرامية إلى تشكيل الهوية الوطنية.[3]

[1] ساهمت الطبيعة الاجتماعية المتنوعة إثنيا وقبليا في الساحل في خفض مستويات التجانس الاجتماعي وحركيات الاندماج المجتمعي،خاصة مع غياب ثقافة سياسية موحدة ،وهو ما نتج عنه أزمات داخلية حادة مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر.

[2] عربي بومدين،**أزمة الدولة في الساحل الإفريقي**،تم تصفح الموقع يوم 2017/11/12
https://platform.almanhal.com/Files/2/73170

[3] محمد مجدان ،مرجع سبق ذكره،ص.33.

3- الساحل والواقع الاقتصادي:

لم تستطع دول الساحل بناء اقتصاديات قوية توفر مستلزمات الحياة لمواطنيها، فقسوة المناخ والفقر وعدم توافر فرص العمل كلها وفرت البيئة المناسبة لاشتعال المشاكل والاضطرابات. كما أن اكتشاف النفط والغاز في بعض دول المنطقة جعلها من جديد هدفا لأطماع استعمارية مختلفة.[1]فهذه الدول تعتبر من أفقر مناطق العالم .وتتميز اقتصادياتها بالهشاشة والتدهور، حيث إن معظمها تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمو اً، التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث :مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي،واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي .وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى ب 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر، ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام لدول الساحل باستثناء ليبيا والجزائر.ويبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59 في المائة فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة.

من جهة أخرى يعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم ويستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة مما سرع من وتيرة التمدن وما يرافقه من استمرار للفقر والحرمان.[2]

ومما ساعد على تفاقم العجز والضعف الاقتصادي بإقليم الساحل اعتماد النشاط الاقتصادي على القطاعات الأكثر تضررا بالتغير المناخي مثل الزراعة،الرعي وصيد الأسماك.حيث يعاني الإقليم من بيئة هشة نتيجة تهور بيئي يتمثل في التلوث وتدهور التربة،وشح في موارد المياه وتدني في التنوع الحيوي والتصحر .وعلى هذا الأساس يعد عامل المناخ من أهم العوامل الطبيعية تأثيرا في تحديد أنواع

[1] بالنسبة للاهتمام الأميركي بنفط الساحل الإفريقي فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأميركية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أميركية هي أكسون موبيل و بتروناس وشيفرون و لها نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي و تخطط هذه الشركات إلى مد خط لنقل النفط من الخليج العربي يمر من ميناء ينبع السعودي إلى ميناء عروس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول دوبا التشادية ليصب في المحيط الأطلسي .(عبد الله صالح : الأزمة التشادية). وتصدر نيجيريا% 58 من نفطها إلى الولايات المتحدة، أي حوالي% 8 من الواردات النفطية الأميركية .

[2] مصطفى ونوعي،"**جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**"،مجلة الدراسات الإفريقية ،(العدد 38،جويلية2015)،ص277.

المحاصيل،والمناطق المخصصة لزراعتها فدرجة الحرارة تحدد طول فصل النمو ونوع النباتات وإنتاجية بعض المحاصيل والحصول على أقصى منفعة اقتصادية منها.[1]

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات.كما أصبحت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم.

[1] عطية محمود محمد الطنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص.412.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل:مشكلات الانفلات الأمني

ترتبط مناقشة التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل بمفهوم "الفضاء غير الخاضع للحكم" (ungoverned space)، والذي يقصد به غياب ملامح السيادة والتحكم الفعال للدولة،والقدرة السياسية اللازمة لحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية،[1]وتتعاظم مؤشرات فشلها في المرحلة التي تصل فيها إلى حالة الانفلات الأمني،وتنامي معدلات العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية،الحروب الأهلية وتزايد معدلات التسلح العسكري لتتحول المنطقة إلى مصدر ومستورد للجماعات الإرهابية المسلحة.[2]

وهنا يبرز تأثير نوع الجغرافيا السياسية على مدى قدرة الدولة وسيطرتها،وتقدير احتمالات اندلاع العنف وغياب القانون فيها.بحيث لعبت شساعة مساحة دول الساحل دورا في جعل أنظمتها الأمنية عاجزة عن مراقبة حدودها فأصبحت بذلك سهلة للاختراقات من قبل الجماعات الإرهابية،وجماعات تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة،وفي نفس الوقت بيئة خصبة لتكوين الجماعات الإرهابية والمسلحة.خاصة في ظل تزايد نسبة الشباب في دول المنطقة حيث يوجد أكثر من 60% من السكان دون سن 35 يتقاسمون الضغوط المفروضة على أنظمة دولهم الضعيفة والهشة،من تحديات الإجهاد البيئي،الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. التي تجعل هذا المورد الشبابي عرضة للمشاركة في النزاعات المسلحة وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة بدل تحويله إلى طاقة إنتاجية من أجل التنمية[3].

---

[1] Clionadh Raleigh,Caitriona Dowd,**Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space'**,(accessed 12/12/2017).https://stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.bs/print/

[2] الحافظ النويني،مرجع سبق ذكره،ص64.

[3] Economic Commission for Africa , **Report on Conflict in the Sahel region and the developmental consequences,**Addis Ababa, Ethiopia,2017,p.40
https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/23474/b11580410.pdf?sequence=3

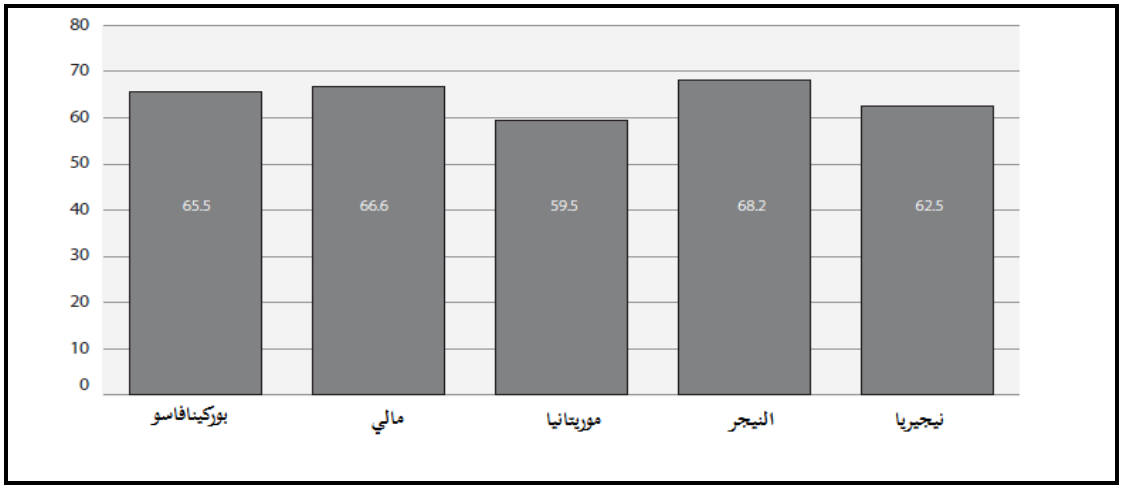

شكل رقم –10– تنامي نسبة الشباب (النسبة المئوية من السكان دون سن 35 لسنة2014)[1]

وترتبط التحديات الأمنية الإستراتيجية في الساحل بمخاطر الإرهاب العابر للحدود،وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية المتطرفة في مناطق الهشاشة الأمنية، تزايد معدلات الاتجار بالمخدرات،الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة.

كما يرتبط الأمن الاستراتيجي من جهة أخرى بمخاطر النزاعات المسلحة وتمظهراتها المختلفة من حروب وانقلابات وهجرة غير شرعية،وشتى بؤر التوتر الأخرى. [2]

1–تنامي معدلات العنف الإجرامي:تعقيد العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

يتطلب الحديث عن الإرهاب العابر للحدود،والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تقديم إطار معرفي من منظور الإشارة إلى بعض المميزات الخاصة بالظاهرتين والثوابت المفاهيمية التي تحددهما،ثم تأتي أهمية معرفة عوامل نشأتهما في المنطقة. على اعتبار أن التهديد الإرهابي للأمن والاستقرار والتنمية ليس جديدا على المنطقة.فقد مضت بضع سنوات بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة قبل أن تتبوأ مسألة هشاشة غرب إفريقيا بشكل عام في مواجهة الإرهاب المحلي والعابر للحدود مكانا مركزيا في المناقشات السياسية والأكاديمية.[3]

[1] Central Intelligence Agency. The World Factbook, "Age Structure". https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2010.html#ml.

[2] في تحليل العلاقة بين الدولة ومواطنيها تبرز ملامح عداء وصراع بين الحاجة إلى أمن الدولة وأمن الأفراد،وذلك عبر مؤشرات فقدان الثقة في مؤسسة الدولة بسبب عجزها عن تقديم مستوى من الأمن لأفرادها.وبالتالي يلجأ هؤلاء الأفراد إلى احتكار وظائف سيادية للدولة من خلال العنف المنظم،استعادة العدالة وانتهاك حقوق الإنسان.

[3] Clionadh Raleigh,Caitriona Dowd, op.cit.

أولا: **مفهوم الجريمة المنظمة:**

كانت الجريمة حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين جريمة فردية في الغالب ومحلية لا تتعدى الحدود

السياسية للدول، أما الآن فقد أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية وذات الطابع الاقتصادي والعالمي إحدى

التحديات الرئيسية في النظام الدولي الراهن لما تشتمل عليه من عناصر الدمار والتخريب الاقتصادي،واختراق المؤسسات المالية والاقتصادية بقدراتها الهائلة ومكتسباتها غير المشروعة، لقد أصبحت هذه الظاهرة تفرض تهديدًا متزايدًا للأمن وتؤدى إلى زعزعة العلاقات بين الدول وتضعف الاقتصاديات الوطنية لها[1].بحيث تعبر هذه الأخيرة عن مجموعة الجرائم التي ترتكب أفعالها (عند التحضير والتنفيذ وما بعد التنفيذ) في أكثر من دولة وفي ظل أكثر من سيادة وطنية. ولعل من أبرز الأمثلة على الجرائم المنظمة عبر الوطنية جرائم الاتجار بالبشر، وجرائم الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وجرائم الاتجار بالمخدّرات، وجرائم الإرهاب، وجرائم الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وجرائم سرقة الملكية الفكرية التي تتم بشكل منظم، وغيرها من الجرائم التي تحدث في بلد معين،وتكون لنتائجها تأثيرات كبيرة على دول أخرى.

ويكون الجرم ذا طابع عبر وطني إذا:

- ارتكب في أكثر من دولة واحدة.
- أو ارتكب في دولة واحدة ولكن جانبًا كبير من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه جرى في دولة أخرى.

- أو ارتكب في دولة واحدة ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة[2].
- أو ارتكب في دولة واحدة، ولكن له آثارًا شديدة في دولة أخرى[1].

---

[1] احمد فاروق زاهر،**الجريمة المنظمة:ماهيتها خصائصها أركانها**،دراسة مقدمة في إطار ندوة علمية بعنوان:العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،المنصورة،2007

[2]في ضوء التعريف الوارد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يقصد بالجماعة الإجرامية المنظمة:" جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر،موجودة لفترة من الزمن وتقوم معًا بفعل مبرر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقًا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة ماديه أخرى".

انطلاقًا من تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن تحديد أهم خصائصها فيما يلي:

1-التنظيم الجماعي والبناء الهرمي:أي لاعتبار أي نشاط إجرامي جريمة منظمة إنما يجب أن يكون لهذه الجماعة هيكل تنظيم، تراعى فيه قواعد تسلسل القيادة بشكل حازم.كما يتوجب على جميع الأعضاء احترام النظام الداخلي للمنظمة والسرية.

2-**التخطيط والاحتراف:**عادة تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية من مجموعة من المجرمين المحترفين ولهم خبرة في المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية أو قد يستعينون بخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والمال والأسلحة فتأتي الجريمة المنظمة نتيجة لخطة متكاملة الحلقات بحيث تكمل كل حلقة فيها الحلقة الأخرى.

3-**النطاق عبر الوطني:**سهّل تطور الاتصالات والموصلات والحدود بين الدول في عملية ازدياد الأنشطة عبر الدولية للجريمة المنظمة

4-**العنف والفساد:**لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كاستخدام العنف والتهديد والابتزاز والرشوة والقتل والخطف.

5-**التحالفات الإستراتيجية بين المنظمات الإجرامية:**وذلك بهدف تخفيض المخاطر وخلق أسواق جديدة

6-**التواجد في بقعة آمنة بالوطن وتوسيع أنشطتها لتشمل بلدان أخرى:**حيث عمدت الجريمة المنظمة إلى تأسيس قواعد آمنة لها في دول العالم الثالث التي فيها سلطة حكومية ضعيفة للانطلاق بأنشطتها إلى دول أخرى.

7-تهدف إلى الربح وجني الأموال:من الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة هي غايتها في جني الأرباح والأموال الطائلة في وقت قياسي،وبكافة الطرق والوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة[2].

وإذا تم إلقاء الضوء على بعض أشكال الجرائم المنظمة في منطقة الساحل إلى جانب عمليات تهريب البضائع القانونية على أساس فروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب تبرز عمليات تهريب المخدرات غير المشروعة والاتجار بها ، فقد توسعت اثنان من التدفقات المختلفة في كل أنحاء منطقة الساحل،وتقاطعت مساراتهما المختلفة في بعض الأحيان وهما:تدفق الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا،عن طريق ليبيا ،وتدفق صمغ الحشيش المغربي.ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الطلب في أوروبا والمشرق،وكذلك بسبب فرض ضوابط مشددة على طول الحدود المغربية –الجزائرية،وقبالة سواحل إسبانيا

---

[1] نفس المرجع.

[2] يوسف حسن يوسف،**'الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي'**(مصر،المركز القومي للإصدارات القانونية،2010)،ص.99.

وجزر الكناري،والمطارات الأوروبية،الأمر الذي جعل الطرق المارة عبر منطقة الساحل جذابة للمهربين،وهوا ما يشير إلى استغلال المنظمات الإجرامية ضعف الأجهزة الأمنية والتوترات السياسية، وعدم وجود خطط اقتصادية ناجحة في دول المنطقة، فعلى سبيل المثال تعمل بارونات المخدرات المتموقعة في أمريكا الجنوبية على استغلال شساعة صحاري دول الساحل خاصة موريتانيا،مالي،النيجر وتشاد وجعلها مناطق عبور لمادة الكوكايين والهيروين.[1]كما تستغل حاجة المزارعين لوجود بدائل اقتصادية فتحاول إدماجهم في أنشطة زراعة المخدرات عن طريق حثهم على التحول نحو زراعة المخدرات التي ستحقق لهم كسبًا مرتفعًا لا توفره الزراعات المشروعة، الأمر الذي يؤدي لزيادة هذا النوع من الأنشطة وبالتالي زيادة التجارة الدولية للمخدرات. [2]

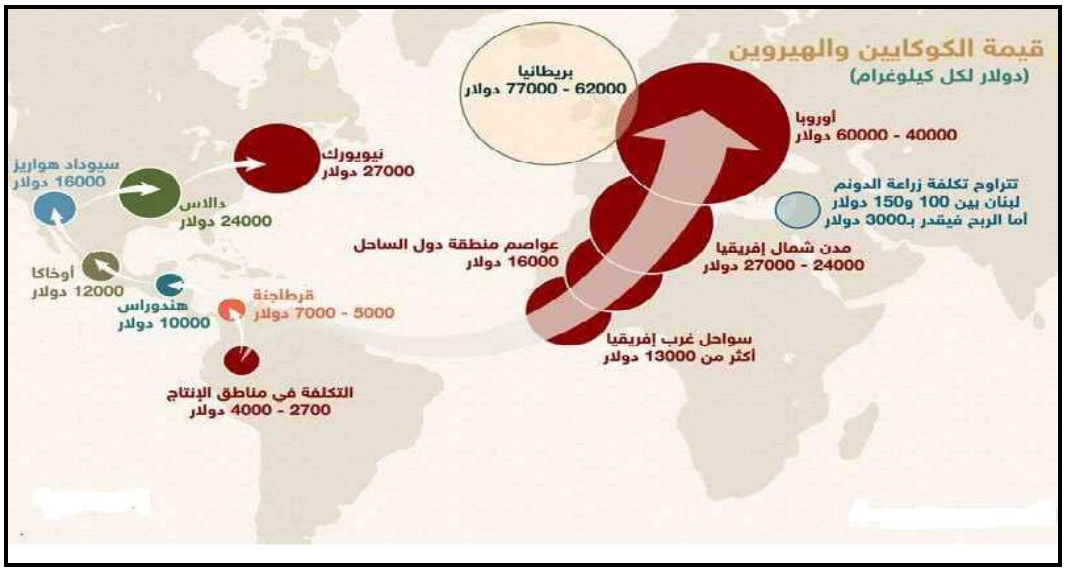

خريطة رقم-2- مواطن انتشار التجارة الدولية للمخدرات[3]

ومن خلال هذه الخريطة يتضح أن أهمية النشاط الإجرامي المنظم في منطقة الساحل تنبع من أن ثمة قلة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحا وثراء سريعا مماثلا .وهذا ينطبق خصوصا على ثلاث مهمات توسعت بشكل ملحوظ منذ عام 2003 تقريبا:تهريب صمغ الحشيش المغربي،وتهريب الكوكايين،وعمليات

[1] في سنة 2009 قدرت كمية الكوكايين التي مرت من المنطقة بأكثر من 375طنا،حيث حذر في هذا الصدد السيد أنطونيو ماريا كوستا(Antonio Maria Costa)-المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة -مجلس الأمن بشأن الاستخدام المتزايد لتجار المخدرات من طرف الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل من أجل تمويل عملياتهم بالمنطقة،حيث قال:"لدينا كل الأدلة أن هناك نوعين من تجار المخدرات الهيروين في شرق إفريقيا،والكوكايين في غربها واللذين يتقاطعان في منطقة الساحل والصحراء،وعبر مسالك جديدة مثل تشاد،مالي والنيجر كما صرح بالبعد الجديد لتجارة المخدرات والتقانة الكبيرة التي تتمتع بها عصابات المخدرات

[2] ولفرام لاخر،مرجع سبق ذكره.

[3] Clionadh Raleigh,Caitriona Dowd, op.cit.

الاختطاف للحصول على فدية.وقد حول الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثراوتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية .

كذلك الأمر بالنسبة لارتفاع معدّلات البطالة التي تدفع بالمواطنين للعمل في الخارج، مما يزيد من احتمال وقوعهم ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر.وتعتبر الجهة الغربية لمنطقة الساحل الإفريقي نقطة عبور لتجار المخدرات غير الشرعيين،وهذا نظرا للفشل الأمني بدول المنطقة والمشاكل التي تعانيها شعوبها بما يشمل الفقر وانعدام الأمن الغذائي،وهو ما يوجههم نحو مساعدة تجار المخدرات على تمرير سلعهم القادمة من جنوب أمريكا وتوزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية،مقابل مبالغ زهيدة لتغطية تكاليف الحاجات الأساسية التي عجزت دول المنطقة عن توفيرها،وفي هذا السياق أكدت المنظمة العالمية لمراقبة تجار المخدرات أن دول قارة إفريقيا بصفة عامة تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلق،مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي للظاهرة. [1]

أما عن المنافذ التي يستخدمها تجار الأسلحة في منطقة الساحل فتتم من حدود النيجر نحو مالي،ثم الجزائر،ومن النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر،إلى جانب الاتجار بالبشر الذي يعتبر ثالث اكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح. حيث يشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابرة للحدود نموا سنويا بمعدل 32 مليون دولار ،والتي تعكس استغلال حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة بهم في دول المنطقة خاصة:ليبيا والسودان بوركينافاسو،مالي،النيجر.[2]وهو ما أدى إلى انتشار أمراض خطيرة تهدد بقاء الإنسان في المنطقة على رأسها مرض الإيدز .[3]

ثانيا: مفهوم الإرهاب:

يعد الإرهاب مظهرا من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية،وعلى الرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة فإن وضع تعريف دقيق وجاد لها واجهته صعوبات ومشكلات عدة تحكمها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين.والإرهاب كلمة قديمة عرفها المعجم الوسيط على أنه"وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية".وقد بدأ الأساس القانوني

[1] ولفرام لاخر،مرجع سبق ذكره.

[2]Economic Commission for Africa , op.cit.p55.

[3] تواجه دول الساحل الإفريقي أزمة صحية متزايدة الخطورة بسبب انتشار مرض الملاريا ونقص المناعة البشرية،فلم تعد مثل هذه الأمراض مسألة صحية فقط بل أصبحت من التحديات الرئيسية التي تهدد جهود التنمية،وتكمن خطورة انتشار مرض الإيدز في تركزه في أكثر الفئات نشاطا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي،وهي الفئة العمرية التي تتراوح بين 15و 45 عام.

الدولي لمفهوم الإرهاب مع ظاهرة العنف التي تمارس من قبل الأفراد والمتجه مباشرة ضد المدنيين والعسكريين في أوضاع غير قتالية من أجل القيام باحتجاجات لضمان سلوك سياسي معين من قبل الدول".[1]

ويعرف إسماعيل صبري مقلد الإرهاب الدولي بأنه"ذلك الإرهاب الذي يتخطى الحدود السياسية للدول،والذي يمكن أن تنجم عن ممارسته ردود أفعال دولية".أي أنه يعبر عن سلوك رمزي يقوم على الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه وبالشكل الذي يؤدي إلى قيام حالة من الخوف والرعب وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين لغرض تحقيق غايات سياسية.[2]

ومن التعريف الأخير يتبين أن للإرهاب ثلاثة مكونات أساسية:

1- **صور السلوك الإرهابي:** تتمثل في استخدام القوة، أو العنف، أو التهديد، أو الترويع.

2- **أغراض الإرهاب:** تشمل الإخلال بالنظام العام،أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

3-**نتائج الإرهاب** :تتمثل في إيذاء الأشخاص سواء بدنيًا أو نفسيًا، إلحاق الضرر بالبيئة،بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، منع أو عرقلة السلطات العامة وتعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.[3]

ففي أغلب التعريفات المقدمة يشير الإرهاب على أنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه مع سبق الإصرار من قبل فرد أو مجموعة لبث الرعب أو التسبب في الدمار أو الموت، وخصوصا ضد أهداف غير مسلحة أو ممتلكات أو بنى تحتية داخل دولة ما بهدف إجبار من هم في السلطة على الاستجابة لمطالب وتطلعات فرد أو مجموعة تقف وراء مثل هذه الأفعال العنيفة، وربما كانت تلك المطالب أو التوقعات تستهدف تغيير وضع قائم يفرضه نظام سياسي أو اقتصادي أو أيديولوجي أو ديني أو اجتماعي داخل الدولة المتضررة، أو ربما كانت تصبو لإحداث تغيير في إجراءات أو سياسات تنتهجها الدولة المستهدفة أو ترفض تبنيها فيما يتعلق بتفاعلها مع مجموعات أو دول بعينها.

وقد اتخذ الإرهاب بعدًا جديدًا مثيرًا للقلق فقد صبغت هذه الظاهرة بثلاث خصائص جديدة:

- انتشار الإرهاب في العالم بأكمله بعد أن كان محددًا فقط ببعض دول أوربا ومنطقة الشرق الأوسط ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام2001

---

[1] احمد فاروق زاهر،مرجع سبق ذكره

[2] إسماعيل صبري مقلد،' **الإستراتيجية والسياسة الدولية**'(بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية،ط2،1985)،ص.111

[3] احمد فاروق زاهر،مرجع سبق ذكره

- اتخاذ الإرهاب مساحة واسعة في السنوات الأخيرة ، وبدأ المجتمع الدولي يعانى من أشد هذه العمليات خطورة وقسوة ، وهى تلك التي تمارس في مواجهة الطائرات المدنية التي تستخدم في نقل الركاب عبر دول العالم، بالسيطرة عليها وإجبارها بالقوة على تغيير مسارها وحجز ركابها داخلها لتحقيق مطالب معينة لخاطفيها أو استعمالها في النشاط الإجرامي للعمليات الإرهابية ذاتها .
- انتشار التقنية الحديثة في وسائل الإعلام بصورة عميقة، مما يساعد الملايين على متابعة كافة الأحداث ومن بينها ما يقع من حوادث إرهابية على الهواء مباشرة، وفى أي مكان من العالم الأمر الذي كان له اثر في زيادة فاعلية وتأثير العمليات الإرهابية على أمن واستقرار الدول فكلما زادت درجة التغطية حادث إرهابي، فإن ذلك يعتبر نجاحًا للعناصر الإرهابية[1].

وهو ما يشير إلى حصول تغيير نوعي في أنماط التهديدات التي أصبح العالم يواجهها،حيث تحول مفهوم التهديدات من تهديدات شاملة ومركزة في بؤرة محددة إلى تهديدات جديدة ذات طبيعة مشظية ومنتشرة في أنحاء العالم،وهي من نمط التهديدات المتغيرة وغير الثابتة،والتي يصعب التكهن بها نظرا لاختلاف الفواعل أو الأطراف المشاركة بها .

ومع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية في منطقة الساحل يصبح القانون شبه غائب وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات،وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل.[2]وقد تزايدت التجليات الإرهابية بسبب أنشطة عدد من الجماعات تشمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعمل على نطاق واسع في منطقة الصحراء والساحل، وأنشطة حركة الدعوة والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO)وأنصار الدين المتمركزين في شمال مالي، بالإضافة إلى ما تقوم به حركتا بوكو حرام و"أنصارو" في شمال نيجيريا، هذا فضلا عن خلايا

[1] شيماء معروف فرحان،مرجع سبق ذكره،ص45.

[2] شهدت المنطقة أيضا نموا لنشاطات عصابات الجريمة المنظمة، خاصة تهريب المخدرات و الاتجار بالبشر.وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز كميات كبيرة من الكوكايين في المنطقة كانت متوجهة إلى أوروبا . وصرح انطونيو ماريا كوستا مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة في ديسمبر 2009 بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات هما الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر ومالي وتشاد. وقد أصبحت المخدرات مصدرا مهما لتمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل .

إرهابية نائمة وشبكات أخرى. وتفاقم تعقيد المشهد الأمني بسبب زيادة نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تدور في فلك الإرهاب في غرب إفريقيا بل وتغذيه.[1]

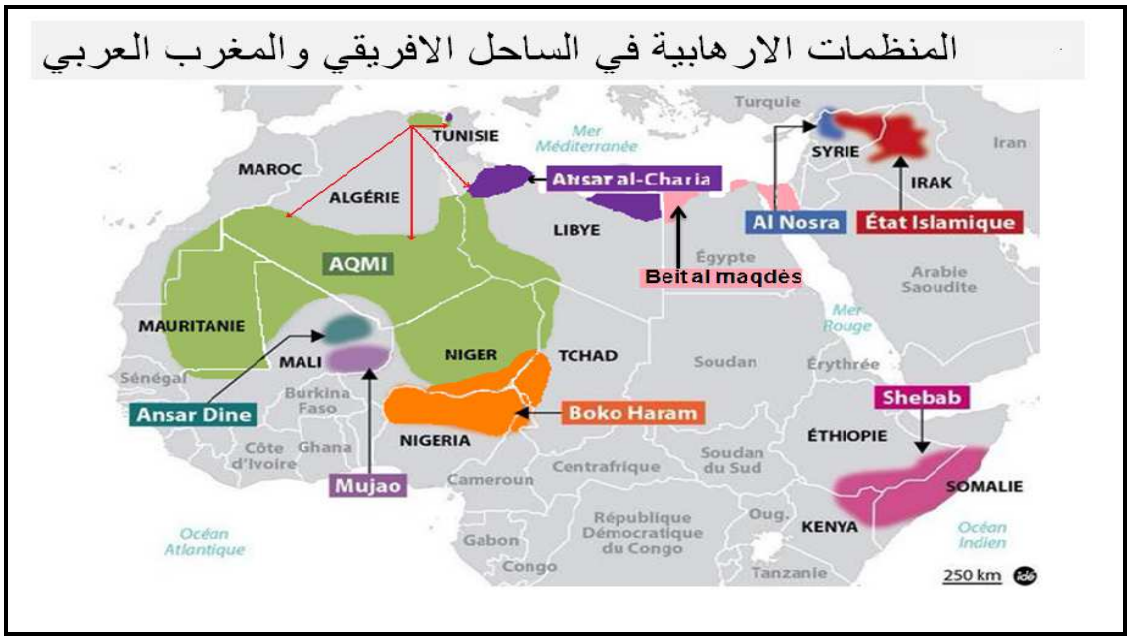

خريطة رقم-3-:المنظمات الإرهابية في الساحل والمغرب العربي [2]

ولقد منحت الحوادث الإرهابية الأخيرة التي قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة،خاصة وأن بعض الخبراء يعتقدون أن الضغط الذي يواجهه التنظيم في العراق وأفغانستان قد يجعله يفكر بمنطقة الساحل بديلا جديدا لإدارة عملياته. وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في الساحل الإفريقي وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها.[3] والخريطة التالية توضح انتشار الفضاء العملياتي لتنظيم القاعدة في دول منطقة الساحل.

---

[1] Ricardo René Larémont," Al Qaeda in the Islamic Maghreb:Terrorism and Counterterrorism in the Sahel" **African Security**, 4:242–268, (2011),p.243

[2] http://www.almagharebi.net/2017/06

[3] لا مناص من اعتبار أنشطة القاعدة بالمغرب الإسلامي المحور الأساسي للحديث عن الإرهاب في غرب إفريقيا، نظرا لأهميتها، وهذا وعادة ما تشمل نشاطات القاعدة بالمغرب الإسلامي والخلايا النائمة التابعة لها في غرب إفريقيا الاختطاف وقتل السياح الغربيين وعمال الإغاثة والجنود وكذلك الهجمات على أهداف حكومية وحواجز أمنية وبعثات دبلوماسية أجنبية. جويلية 2011، على سبيل المثال، هاجمت القاعدة بالمغرب الإسلامي قاعدة عسكرية في باسكنو، قرب مدينة النعمة جنوب شرق موريتانيا. وقد شنت العديد من هذه الهجمات، كما شجع هذا التنظيم الإسلاميين في مالي على شن هجمات متطرفة بعد حالة عدم الاستقرار في مالي إثر انقلاب مارس 2012 وما نجم عنه من فراغ في السلطة،حيث تمكن الطوارق ممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد من السيطرة على ما يناهز ثلثي البلاد.إضافة إلى هجمات السطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005،كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجومين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود والهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط. وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أميركي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط.

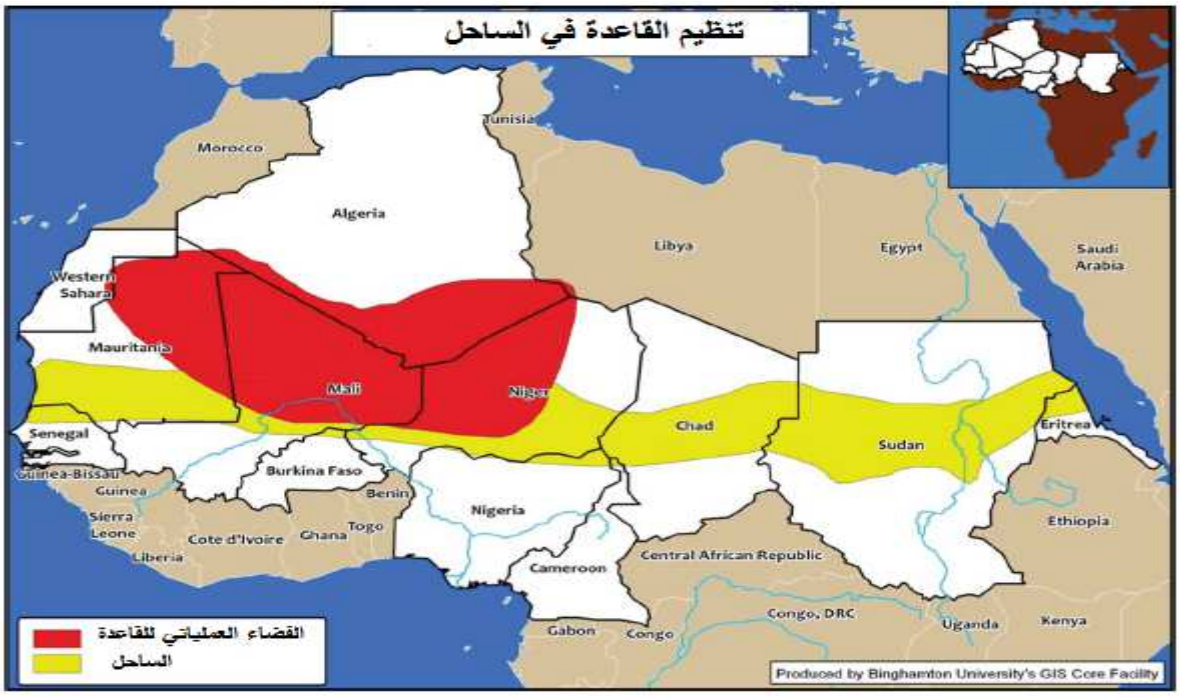

خريطة رقم-4-:انتشار تنظيم القاعدة في الساحل[1]

وقد كشف تقرير تقييم المخاطر لعام 2014 risk assessment report المبين في الشكل أدناه أن الهجمات الإرهابية الأصلية قد قفزت بنسبة مذهلة بلغت 25 في المائة عن الرقم القياسي السابق المسجل في 2013 إلى إجمالي289 حادثة في سياق العمليات الإرهابية التي تقودها القاعدة في المغرب الإسلامي وغيرها من الحركات المتطرفة في المنطقة وكانت أكثر البلدان تضررا ليبيا،مالي،تونس والجزائر بالإضافة إلى هذه الإحصائيات تم تسجيل هجمات أخرى في نيجيريا ، إفريقيا الوسطى والصومال [2].

[1] Ricardo René Larémont , op.cit., p.246

[2] إن قرب المنشأت النفطية في دول كثيرة من أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل زادت من المخاوف الغربية في احتمالية قيام التنظيمات الجهادية العالمية باستهداف إمدادات الطاقة،خاصة إذا ما تم النظر إلى التكلفة العالية التي تتكبدها الدول للدفاع عن هذه المنشأت.

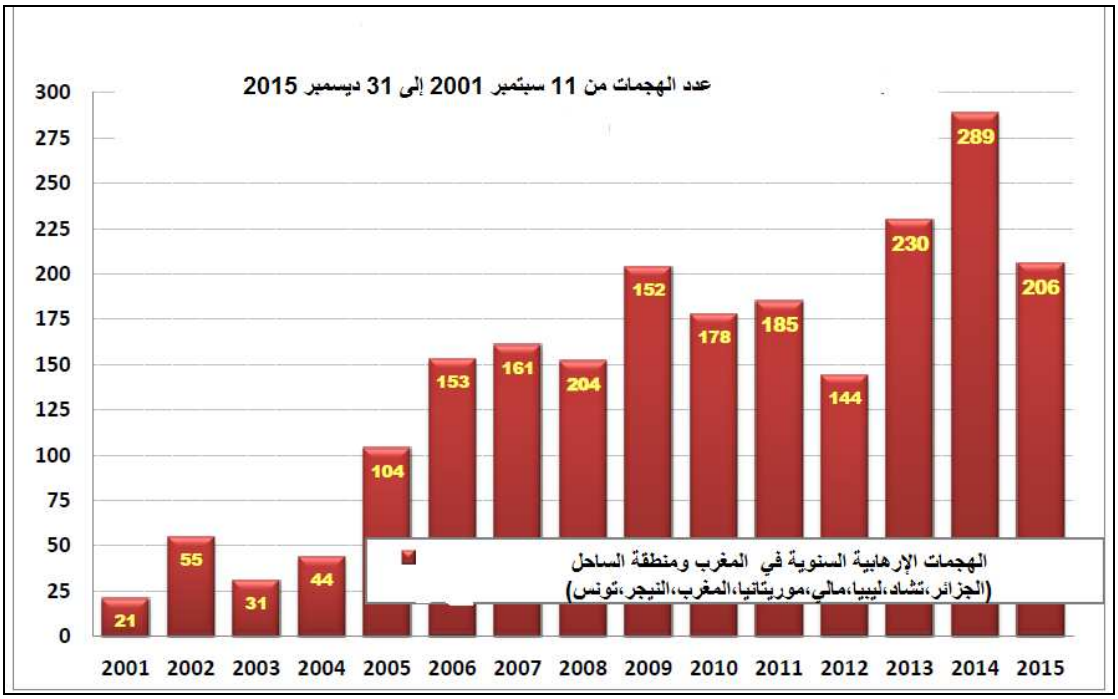

شكل رقم-11-: كرونولوجيا الحوادث الإرهابية في المغرب ومنطقة الساحل[1]

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من الحركات والجماعات المسلحة في منطقة الساحل:

- جماعات مسلحة وسياسية محضة ولا علاقة لها بالنشاط الجهادي.
- جماعات مسلحة ذات أهداف جهادية،ويمكن اعتبار جماعتي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام في نيجيريا أهمها.
- جماعات مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة ومنها:تهريب الأشخاص،تهريب المخدرات والسلاح.وهذه غير واضحة المعالم بالنظر إلى كونها تعمل في السر ولا تعلن عن نفسها،غير أنها تتوافر على شبكات مافيا دولية.
- جماعات مسلحة تعمل على القرصنة والسرقة والخطف،مثل خطف السياح.[2]

لقد استفادت هذه الجماعات المتطرفة من ضعف سيادة الدول في منطقة الساحل وعدم قدرتها على مراقبة الحدود مع ضعف التنسيق بينها ، بالإضافة إلى تقوية علاقاتها مع القبائل المحلية مثال الطوارق،خاصة وأن بعض هذه القبائل تشن حربا ضد دولها في محاولة للحصول على بعض الحقوق أو الامتيازات.[3]

[1] http://www.potomacinstitute.org/attachments/524_Maghreb%20Terrorism%20report.pdf

[2] مصلوح عبد الكريم،مرجع سبق ذكره،ص ص 15،16.

[3] محمد برقوق :**الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية** .ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي،جامعة بسكرة،الجزائر 2008.

2- الهجرة غير الشرعية:

يرى عدد من الباحثين بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أضحت من أكبر المعضلات الاجتماعية،وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.وأصبحت بذلك تؤثر على الأمن والاستقرار فيها ،وقد تولدت عن هذه الظاهرة العديد من أوجه الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهرب البشري[1]،والتي تعرف على أنها:"تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما أو عدة أشخاص إلى دولة أخرى ليست موطنا له،أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها،من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى من دون تقديم أية ضمانات أمنية وصحية خلال عملية التهريب".

وهو ما يعني عملية تدبير غير المشروع من غير المنافذ المحددة لذلك ودون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.

وقد انتشرت الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي كنتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وغياب شروط الحياة المستقرة التي تعيشها شعوب المنطقة، خاصة في دول النيجر،تشاد ومالي .وهو ما جعل سكان هذه الدول خاصة فئة الشباب منهم تتخذ الهجرة غير الشرعية كبديل لأوطانهم بحثا عن تحقيق ذاتهم وأمنهم.

الاسم	المهاجرين من	المهاجرين في
بوركينافاسو	1.857	31.894
مالي	139.267	15.195
موريتانيا	34.114	75.635
النيجر	738	77.830
نيجيريا	90.921	1.239

جدول رقم-18-: عدد المهاجرين في بعض دول الساحل[2]

[1] حفيان عبد الوهاب:**'عوامل ومنطق الأمن في الساحل:بين الواقع والمستقبل'**،في بهلول نسيم:***حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء*** (عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016)،ص 51.

[2] The UN Refugee Agency,West Africa2015 UNHCR Sub regional operations profile. http://www.unhcr.org/pages/49e45acb6.html.

وعند دراسة واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي يمكن التمييز بين ثلاث فئات من المهاجرين:

1-**الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار**:هذا النوع من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية .

2-**الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور**: في هذا النوع تنشط حركة الهجرة غير الشرعية نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الساحلية .وتزامن ذلك مع سياسة تضييق الخناق التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب.

3-**فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله**:وهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام. [1]

وعلى غرار عمليات تهريب السلع والمخدرات،ساعدت تجارة المهاجرين أيضا في ظهور شركات نقل في المنطقة مخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين.فقد تزايدت تدفقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينات.[2]وقد أدت تجارة الهجرة عبر منطقة الصحراء إلى ظهور شبكات عابرة للحدود الوطنية على نطاق واسع إذ تتم عمليات الهجرة غير النظامية في المنطقة عموما وفق نظام "**الدفع أولا بأول**" بدلا من نظام "**الحزمة الكاملة**".وهذا يعني كما يبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن مجموعة أو شبكة واحدة لا تتولى عادة إدارة العملية برمتها،حيث تتم عمليات النقل والتفاوض على دفع الرشاوى مع موظفي الجمارك والشرطة في العادة في مراحل من الرحلة عبر مالي والنيجر.[3]

[1] عادل زقاغ،سفيان منصوري،"**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو-سياسية**"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (العدد 23،مارس2016)،ص ص 162،163.

[2] ولفرام لاخر،مرجع سبق ذكره.

[3] برزت غاو في شمال مالي وأغاديز في النيجر المجاورة اللتان تعدان مركزين رئيسيين لرحلات المهاجرين إلى المغرب عبر الجزائر أو إلى ليبيا.

المطلب الثالث: توليفة المشكلات البيئية وآثارها على الأمن الغذائي والصحي في الساحل الإفريقي

إذا كان الأمن الغذائي هو قدرة الدول على توفير احتياجات سكانها من الغذاء سواء بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو شراء ما يلزم من الغذاء تحت كل الظروف[1] فإن كل بلدان إقليم الساحل الإفريقي تعد من بلدان العجز الغذائي على مستوى العالم إن لم تكن أشد دول العالم معاناة من ندرة الغذاء،نظرا لوقوعها ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة وتعرضها للجفاف المتكرر الناتج عن التذبذب الشديد في كمية الأمطار المتساقطة سنويا بالإضافة إلى التغير في نمط الأمطار وموسمية سقوطها وتذبذب كثافتها وفاعليتها،وهذا يؤثر بشكل كبير على الإنتاجية الزراعية وعلى النشاط الرعوي.[2]وقد أفادت دراسات عديدة قام بها باحثون مناخيون وهيئات عالمية مثل الهيئة العالمية المعنية بالتغيرات المناخية بأن الكرة الأرضية تشهد ارتفاعا ملحوظا ومستمرا في درجات الحرارة منذ منتصف القرن التاسع عشر.كما تتعرض الأمطار للتذبذب الشديد أو ما يطلق عليه بالانحراف عن المعدل في حين تتعرض مناطق أخرى لموجات من الجفاف المتكرر كإقليم الساحل الإفريقي الذي تعد دول من الدول عالية الحساسية للتغيرات المناخية نظرا لوقوعها ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة الأكثر تضررا من التغيرات المناخية.[3]

أولا:العلاقة بين التغيرات المناخية والإنتاج الزراعي في إقليم الساحل

تعد التغيرات المناخية في منطقة الساحل الإفريقي أحد المكونات التي يصعب تجاهلها عند دراسة مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة،وتتمثل أهم سمات هذه التغيرات المناخية في زيادة درجة الحرارة سواء العظمى أو الصغرى،وأيضا في التذبذب الواضح في كمية الأمطار من سنة إلى أخرى والتغير في موسميتها وتذبذب طول فصل النمو.كل تلك التغيرات في المناخ تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الزراعي يتبعه تغير في النظم الغذائية. وتبعا لطبيعة مناخ إقليم الساحل فإن أقصى الأجزاء الجنوبية من الإقليم تقع ضمن الإقليم المداري ذو المطر الصيفي،أو ما يطلق عليه مناخ السافانا حيث لا تقل درجة حرارة هذا الإقليم عن 18درجة مئوية ،ويعتمد في مطره على جبهة الالتقاء المدارية ومركزها عند خط الاستواء ،ومع التقاء التيارات الشمالية والجنوبية وارتفاع الهواء مع التسخين يسقط المطر تصاعديا،وتكون

[1] أشار مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء من الناحيتين المادية والاقتصادية بطريقة امنة وكافية الطعام المغذي التي تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

[2] مصطفى ونوعي،مرجع سبق ذكره،ص275.

[3] Economic Commission for Africa, op.cit.,p.55.

قمة الأمطار في شهر أوت .وإلى الشمال من إقليم السافانا يسود مناخ الاستبس وهو مناخ حار عادة،مشمس وجاف وعاصف نوعا ما طوال السنة.وتكون أمطاره في فصل الصيف وتتراوح مدة سقوطها بين أربعة شهور في الجنوب إلى أقل من ثلاث شهور في الشمال،ويتميز بتقلباته السنوية حيث تظهر ذبذبته السنوية في ظهور دورات الجفاف الشديد.[1]أما في الأجزاء الشمالية من الإقليم فيظهر الإقليم الصحراوي ،وهو مناخ أكثر تطرفا في خصائصه،حيث ينعدم فيه المطر وتزداد درجة الحرارة وتكثر العواصف الترابية.كما أن الرياح التي تهب على الإقليم تختلف من وقت لآخر من حيث مصدرها وخصائصها،فالرياح الشمالية الشرقية تسود من أكتوبر وحتى مارس وهي رياح متربة وجافة مصدرها الصحراء الكبرى،ثم تسود الرياح الجنوبية الشرقية من أفريل وحتى أكتوبر.وبهذا تتشابه بلدان الإقليم في الخصائص المناخية والغطاء النباتي والأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بالأساس على الأمطار.[2]

المحطة	المتوسط السنوي لكمية الأمطار(ملم)	الانحراف المعياري للقيم	معامل التذبذب (الانحراف/المعدل)	التغير لكل عقد/ملم
اواجادوجو	661	230	0.35	66
نواكشوط	132	114	0.87	21
نيامي	485	153	0.32	31
باماكو	886	352	0.40	97
داكار	406	160	0.39	67

جدول رقم-19-: المتوسط السنوي والانحراف المعياري وتغير كمية الأمطار لكل عقد(ملم) في بعض محطات الإقليم(2013-2014)[3]

[1] عطية محمود محمد الطنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص.407.

[2] نفس المرجع،ص408.

[3] Economic Commission for Africa, op.cit.,p.100.

ومما زاد الوضع تفاقما أنه ومع انخفاض الأمطار وزيادة السنوات التي تستقبل كمية أقل من المتوسط وموجات الجفاف المتكررة وارتفاع درجة الحرارة ،شهدت منطقة الساحل نموا سريعا في عدد السكان.ففي عام 1961 كان الساحل موطنا لحوالي 19 مليون نسمة انفجر إلى 50 مليون نسمة بحلول عام 2000،وقد أدت هذه الطفرة السكانية إلى التوسع في الأراضي الزراعية على حساب الأراضي الرعوية،ودفع الأفراد غير القادرين على التكيف للنزوح.ويوضح الجدول التالي أهمية قطاع الزراعة الذي يعد عماد الأمن الغذائي في إقليم الساحل في استيعاب معظم سكان الإقليم.[1]

الدولة	عدد السكان/مليون نسمة	السكان الزراعيون/ % من الإجمالي	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي%
نيجيريا	151.21	26	32.7
بوركينافاسو	15.23	92	33.3
النيجر	14.7	84	40.0
مالي	12.71	76	36.5
تشاد	10.91	68	12.5
موريتانيا	3.22	51	12.5

جدول رقم-20-: عدد السكان ونسبة الزراعيين منهم ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي(عام 2006)[2]

[1] باستثناء نيجيريا الغنية بالبترول والغاز الطبيعي معظم سكان الإقليم لا يعرفون حرفة غير الزراعة والرعي وصيد الأسماك،وهذا دليل على أهمية القطاع الزراعي في الإقليم.

[2] Economic Commission for Africa, op.cit.,p.111

ثانيا:العلاقة بين التغيرات المناخية والصحة البشرية في إقليم الساحل

إن ظاهرة البداية البطيئة التي تتضمن تأثيرات التغير المناخي مثل التصحر وارتفاع منسوب البحار يؤدي تدريجيا إلى تدمير أسباب المعيشة وتجبر المجتمعات على التخلي عن أوطانها التقليدية لتذهب إلى بيئات أكثر ملائمة .

وهو ما يحدث حاليا في دول منطقة الساحل الإفريقي.[1]حيث يؤدي التغير في مكونات الأمن الغذائي إلى إمكانية التغير في نظام استهلاك الغذاء من خلال خفض إنتاج الحبوب للإنتاج الحيواني،وتغير في نسب الإنتاج المحلي للغذاء،وبالتالي تغير في أنماط استهلاك الغذاء الذي يؤدي بدوره إلى التأثر على صحة الأفراد من خلال التغير في القيم التغذوية،الأمر الذي يؤدي إلى التغير في أنواع الأمراض وانتشارها وظهور أمراض جديدة.[2]

[1] جهاد عودة،**'علم الإدارة الدولية:البناء التحتي للعلاقات الدولية'**(القاهرة،المكتب العربي للمعارف،2013)،ص.142.

[2] تشمل مكونات الأمن الغذائي أربعة عناصر أساسية وهي:توافر الغذاء،قدرة الوصول إليه،قدرة استخدامه وأخيرا استقراره.وللتغير المناخي آثار سلبية على الثورة الحيوانية كأحد مصادر الأمن الغذائي ،فمع ارتفاع درجات الحرارة فإن المزارعين في منطقة الساحل يميلون إلى التحول من تربية الدواجن وماشية التسمين وماشية الألبان إلى الماعز الخراف.

وتعد دول إقليم الساحل الإفريقي عالية الحساسية للتغيرات المناخية، وذلك أنها واقعة ضمن الأراضي الجافة الأكثر تضررا من التغيرات المناخية خاصة التذبذب الشديد في كمية الأمطار الساقطة سنويا،التي تؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية الزراعية السنوية، حيث إن الزراعة السائدة هي الزراعة المطرية في كل دول الإقليم، ومن ثم عدم قدرة هذه الدول على إنتاج الغذاء الكافي لسكانها.أنظر إلى:
جهاد عودة،'تقدير الأزمة الإستراتيجية'(القاهرة،المكتب العربي للمعارف،2014).

في ظل مزيج معقد من الأسباب والتحديات تواجه منطقة الساحل الإفريقي في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وطبيعية،تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة مثل الاتجار في البشر والأسلحة والبضائع وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية.بما أسهم في تكريس مظاهر انعدام الأمن الإنساني وتضييق سبل العيش على الأفراد والجماعات المهمشة،والتي تشمل الضعف البيئي والصحي بالإضافة إلى الحالة الخطيرة من انعدام الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي الذي فاقم عجز دول المنطقة وضعف تنظيمها الأمني وافتقاره للشرعية خاصة على خلفية تصاعد وتيرة العنف الاثني وانتشار الأسلحة الصغيرة وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان سواء داخل المنطقة الواحدة أو فيما بين المناطق المختلفة و سهولة التأثر بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية.

ونظرا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار يقتضي التعامل مع ومواجهة هذه التهديدات تبني إستراتيجيات شاملة متعددة الأبعاد والفواعل.

الفصل الثالث:

طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإنساني: الحلقة المفرغة

يُمَثِّل مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها اهتماماً أكاديمياً وسياسياً كبيراً، ويَرجِع بالأساس إلى ما تُشكلهُ الدولة من فاعل محوري في إدارة العلاقات الدولية،حتى مع ظهور منافسين جدد لها من الفاعلين الدوليِّن من غير الدول.فمن أهم وظائف السلطة السياسية وواجباتها يظل تحقيق الأمن والأمان في قمة هرم تراتبيّة السلع السياسية،الذي يضمن توفير والتمتّع بالسلع الأُخرى مثل:تنظيم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية،توفير بنى تحتية ذات كفاءة عالية، توفير نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم.

ويتناول الفصل في المبحث الأول مفهوم الدولة الفاشلة والحديث عن التباينات الدلالية لهذا المفهوم وتداخله مع مفاهيم مشابهة،والمحددات الأساسية لترتيب تفاوت درجات الفشل،ومدى تطابق عناصرها مع دول منطقة الساحل الإفريقي. ليتم بعده تسليط الضوء على فهم سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتناول الحديث عن إمكانية اعتبار منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمني من خلال الاستفادة من الإطار التحليلي الذي قدمته نظرية مركبات الأمن الإقليمي المعقدة وعمليات الأمننة وذلك من أجل فهم ديناميكية الوضع الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: هشاشة/فشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

في هذا المبحث سنحاول اعتماد مجموعة من المعايير الأساسية في سياق ديناميكي،فلا يوجد اختلاف حول أن مسألة محددات وجذور فشل الدولة في منطقة الساحل تعود إلى البعد التاريخي لمسار تطور القارة الإفريقية بصفة عامة،وذلك لمحاولة وضع قاعدة لضبط مفهوم الفشل من جهة وربطها بمؤشرات انعدام أمن الإنسان من جهة أخرى.وعلى هذا الأساس عززت حاجتنا في فهم الأسباب العميقة لانعدم الأمن الإنساني في المنطقة ضرورة وأهمية فهم مضامين فشل الدولة،وهو ما يتطلب تسليط الضوء وتفسير الأشكال الجديدة للتهديدات التي تؤثر على الفرد إلى جانب التهديدات الدولاتية.

المطلب الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية

المطلب الثاني: مؤشرات فشل الدولة :متى يمكن القول عن الدولة أنها فاشلة؟

المطلب الثالث: موقع دول الساحل في نتائج المقاييس التصنيفية للدول الفاشلة

المطلب الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية

نظرا لكثرة المفاهيم حول الدولة والمعايير العالمية التي توضع لتحديد ما يشكل دولة قوية ومعافاة يواجه الباحثون والمهتمون على حد سواء نقاش علمي وارتباك مفهومي كبير فيما يتعلق بالتعاريف والمصطلحات والخصائص النموذجية "للضعف" "الهشاشة"،"الفشل" و"الانهيار"وعدم وضوح التمايز بينها.[1]

فإذا ما طبقت التعريفات الشاملة فإن كل الدول،بما في ذلك الديمقراطيات الغربية التي تفشل إلى حد ما.وإذا ما استخدمت تعريفات ضيقة كتلك التي استعملها فيبر،فما من دولة تفشل ما دامت تدافع عن حدودها وتحافظ على احتكار استخدام وسائل العنف.وبالتالي لم يكن مستغربا أن يمر مفهوم الدولة الفاشلة بمراحل من التطور المفاهيمي مشابها لذلك الذي مرت به الدولة.

وقد بدأت النقاشات السوسيولوجية والسياسية حول مفهوم الدولة الفاشلة والضعيفة منذ بداية الثمانينيات،إلا أن الترويج السياسي له جاء في خطاب مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في أوائل التسعينيات في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة وإنقاذ الصومال[2]،وتلا ذلك نشر دورية السياسة الخارجية عام 1993 لمقال بعنوان "**إنقاذ الدول الفاشلة**"،والذي دعا الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة من الدول،وتم توظيف المفهوم في دراسة تناولت الأوضاع في دول غرب إفريقيا بعنوان"**الفوضى القادمة**"عام 1994 أشار فيه روبرت كابلان إلى ظواهر مثل قلة الموارد، والازدياد السكاني، وعودة القبلية والإثنيات، وانتشار الأمراض، وأثرها على تفتيت النسيج الاجتماعي في الكرة الأرضية. وفي السنة ذاتها أسست الاستخبارات الأميركية فرقة الدول الفاشلة وقامت بدراسات مكثفة حول هذه الظاهرة،وتوالت الدراسات من مراكز أبحاث قريبة من الحكومات أو المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، أو التابعة لجهات استخبارتية أو دفاعية ضمن إطار مفهوم الدولة الفاشلة. وبطبيعة الحال لم يتم الاستقرار

---

[1] إن المصطلحات المتشابهة كمصطلح "**أشباه الدول**" الذي ظهر في الثمانينيات قد سبق ظهور مفهوم الدولة الفاشلة،وفي خطوة لاحقة لظهور مصطلح الدولة الفاشلة ظهر في منتصف التسعينيات مصطلح "**الدولة المنهارة**" كصيغة متطرفة من صيغ الدول الفاشلة،وتتميز بوجود فراغ كامل للسلطة حيث تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي،كما يصبح الأمن فيها موازيا لحكم القوى.وفي أواخر التسعينيات ظهرت مصطلحات مشابهة كمصطلح "**الدول الهشة والضعيفة**"،"**الدولة المخترقة** "التي تواجه تسربات وفوضى قادمة من الدول المجاورة،"**الدولة التي تسودها الفوضى**" كتعبير عن غياب سلطة مركزية فعالة تمارس احتكار العنف .وقد أدى تعدد المسميات واختلافها البسيط وقصر المدى الزمني الذي ظهرت فيها هذه المصطلحات المختلفة إلى وجود حالة من التداخل بين المفاهيم الواصفة لنفس الظاهرة ،وقد تزامن ذلك مع تنامي الاهتمام العالمي بالتهديدات التي يمثلها تراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها ،وهو ما عكسه تقرير البنك الدولي المعنون "**الدولة في عالم متغير**"،الصادر عام 1997.

[2] بداية ربط المصطلح بالحالة الصومالية،ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة(هايتي،ليبيريا،رواندا...)،ثم الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها .حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "**بيل كلينتون**"لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي.

على تعريف محدد،وفي عام 1995 أصدرت هيئة المخابرات المركزية (CIA) بالتعاون مع خبراء من الجامعات الأمريكية المختلفة ورقة عمل حول فشل الدول تهدف إلى توظيف المعارف الأكاديمية في هذا المجال،بما يساعد على رسم خريطة لمنابع عدم الاستقرار في العالم، وفي عام 1996 ظهر أول تصنيف للدول الفاشلة إلى فئات فرعية يميز بين درجات الفشل.[1] وحتى ولو كان من السهل نسبيا وضع حدود للفشل إلا أنه من الأهمية بما كان الإشارة إلى أهمية التفرقة بين نمطين من الفشل: "**المقصود**" و"**غير المقصود**".فضعف الدولة ليس مجرد مسألة قدرة، ولكن أيضا مسألة إرادة،فهناك علاقة بين الهشاشة وكل من قدرة الدولة على التكيف مع الظروف المتغيرة،وحماية مواطنيها وامتصاص الصدمات وإدارة الصراعات دون اللجوء إلى العنف.[2]لذلك فإن التعطيل المفاجئ أو التآكل التدريجي لقدرة الدولة على تلبية تطلعات مواطنيها، أو على تبنّي عملية سياسية سريعة الاستجابة لمواجهة التغيرات التي تطرأ يؤثر على العلاقات بين الدولة والمجتمع.وقد عرفت إيكا إكبي(Eka Ikpe) هشاشة الدولة على أنها مزيج من القدرة والمرونة فالأولى هي قدرة الدولة على حماية نفسها وتقديم الخدمات وإدارة المخاطر الاقتصادية،أما المرونة فمحلها إدارة العلاقات الاجتماعية والمخاطر السياسية.فإذا انخفضت القدرة أو المرونة أو انخفض كل منهما تتحقق الهشاشة ومعها يظهر عدم الاستقرار .[3]

- **نمط الفشل المقصود:** ويشمل الدول ذات التطوع السيئ(états de mauvaise volonté) وهي تلك التي تمتلك القدرة على ضمان وحماية سكانها،ولكنها ترفض القيام بهذه المسؤولية.ففي الحالة التي لا تملك فيها الدولة الإرادة لحماية الأمن الإنساني يفشل العقد الاجتماعي،الدولة ذات الإرادة السيئة هي التي يخاف فيها أفراد شعبها من القوات العامة للأمن،من الدولة والشرطة وهي الدولة التي تزيد فيها مستويات الفساد،ولا يتم توزيع الثروة فيها مقابل عمل الحكام الديكتاتوريين فيها على دعم وتقوية وجودهم.وهي تعد أسوء شكل للدولة الفاشلة بحكم عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية لأفرادها واستخدام القوة والبنية التحتية لتهديدهم.
- **نمط الفشل غير المقصود:**ويشمل الدول غير القادرة(états incapables)وهي مجموعة الدول التي فقدت قدرتها سواء بسبب بعض الممارسات الإنسانية مثل الحرب،أو كنتيجة للعولمة،أو النماذج

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص10.

[2] جهاد عودة،"**مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة** "(القاهرة،المكتب العربي للمعارف،2014)،ص167.

[3] Eka Ikpe ,Challenging the discourse on fragile states, **Conflict, Security & Development**, Volume 7, 2007 - Issue 1,p.86

النيولبيرالية المفروضة عليها كشرط من قبل المؤسسات المالية الدولية،إلى جانب الدول المعرضة بشكل دائم للكوارث الطبيعية .[1]

وتبرز أهمية هذين النمطين على أساس أن التمييز بين القدرة والالتزام يمكن من التفريق بين أربع فئات واسعة من الدول:

1-الدول ذات الأداء الحسن مع كل من الإرادة والطريقة.

2-الدول الضعيفة ولكنها مستعدة .

3-الدول التي لديها الوسائل ولكن ليس الالتزام .

4- الدول التي لا تملك لا الإرادة ولا القدرة.والجدول التالي يوضح الفروق التحليلية بين أنماط الدول الفاشلة.

	الإرادة القوية	**الإرادة الضعيفة**
قدرة عالية	الأداء الجيد	عدم الاستجابة(انتشار الفساد القمع)
قدرة منخفضة	ضعيفة ولكن على استعداد	ضعيفة-ضعيفة

جدول رقم-21-أنماط الدول الفاشلة[2]

أما "كاتي كليمنت Caty Clément فقد قدمت ثلاث نماذج للدولة: الدولة القوية نسبياً، الدولة في أزمة والدولة المنهارة. فهي تماهي بين مفهومي (الدولة في أزمة) و(الدولة الفاشلة) وتعتقد أن الأخيرة حالة تسبق انهيار الدولة وتشمل النماذج ما يلي :[3]

[1] Stewart Patrick, 'Weak States and Global Threats:Assessing Evidence of Spillovers', The Center for Global Development, Working Paper Number 73,(January 2006),p.8.

[2] Ibid.,p.9.

[3] Caty Clément, "**The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia**", Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5
http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf

الدولة القوية نسياً	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
1. قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. 2. قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية. 3. السيطرة على جزء كبير من إقليمها. 4. لفترة زمنية دائمة	1. غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. 2. غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية. 3. السيطرة على مناطق محددة من إقليمها. 4. لفترة قصيرة من الزمن	1. غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. 2. غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية. 3. عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها. 4. لفترة طويلة من الزمن

جدول رقم-22-:التمييز بين نماذج الدول عبر مفهومي الأزمة والفشل[1]

فليست كل الدول الضعيفة متشابهة،فهي تتنوع على امتداد طيف من الولايات المنهارة، التي لديها ثغرات في جميع القدرات الأربعة التي تشمل التحديات الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا ،ووفقا لالتزام هذه الأخيرة بضمان الأمن الجسدي ، والمؤسسات السياسية الشرعية،الإدارة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، تتنوع هذه الأخيرة بين الدول ذات الأداء الجيد- الهش، ومجموعة الدول التي تتخبط وتكافح على العديد من الجبهات.

ومقارنة مع الدول النامية الأخرى ،تبقى الدول الضعيفة والفاشلة أكثر عرضة للمعاناة من انخفاض النمو،أي أن سكانها أكثر عرضة للفقر وسوء التغذية،والأمراض المزمنة،والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية،والتمييز بين الجنسين.

وبالعودة إلى السياق الزمني لظهور المفهوم ينبغي الإشارة إلى ارتباطه بالتغير الحادث في هيكل النظام الدولي وطبيعة دور الدولة بما يتوافق مع المستجدات الأيديولوجية الأمنية المصاحبة،وافتراض أنه

[1] Ibid.,p.5.

يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة وفق نموذج الدولة الفيبري(نسبة إلى ماكس فيبر) لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم وأيضا لتسهيل الأداء السلس للنظام الدولي نفسه.وبهذا استخدمت أول الأعمال التعريفية تعبير الدولة الفاشلة للإشارة إلى ظاهرة مقلقة تصبح بموجبها الدولة غير قادرة البتة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الأسرة الدولية.وبالمثل جادل باحثون آخرون بأن الفشل يظهر حين تفتقد الحكومة المركزية احتكار استخدام وسائل العنف.[1]وهو ما يطرح جانباً ديناميا مثيراً لإعادة النظر في حالات انهيار العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الأمن والأمان لسكانها، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات، والإدارة الشفافة والعادلة للموارد، وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة.حيث يمكن اعتبار فشل الدول بمثابة عجز عن مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تؤثر على مضمون العقد الاجتماعي.[2]

وبهذا تتمحور معظم التعريفات حول قدرة الدولة على القيام بواجباتها السيادية على ما تملك بأكمل وجه، وأنه كلما ضعفت وتفككت وكانت على وشك انهيار حكومي، كلما باتت الدولة أقرب إلى الفشل.

بالنسبة لوليام زارتمان William I. Zartman تمثل الدول الفاشلة مجموعة الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية.[3]فيما رأى آخرون بأنها تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، وعليه لا تستطيع ضمان النموّ الاقتصادي، أو أي توزيع عادل للسلع السياسية والاجتماعية وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد.[4] حيث أن نقص الإمكانيات في الدولة الفاشلة يعمل على تآكل الثقة بين الحكومة والمواطنين

---

[1] جهاد عودة ،تقدير الأزمة الإستراتيجية ،مرجع سبق ذكره،ص112.

[2] حسب نظريات العقد الاجتماعي تعد الدولة بالنسبة لهوبز بمثابة "**إنسان اصطناعي**" يمثل خلاصة قوة الأفراد وإرادتهم التي تم حصرها وتركيزها في قوة واحدة وإرادة واحدة، الأمر الذي جعل منها قوة كبرى وإرادة لا تضاهى قياساً بقوة الأفراد المتفرقين، وإراداتهم المبعثرة،وقد استخدم تعبير "**اللفياثان الكبير**" للإشارة إلى أن السلطة المطلقة التي يكتسبها هذا الأخير إنما هي نوع من التفويض من قبل الأفراد، وهي مقيدة بغاية أساسية هي حماية "الإنسان الطبيعي" ووضع حدّ لـ"حرب الجميع ضد الجميع" وما تسببه من فوضى شاملة يتعذر معها العيش بسلام.

[3]William Zartman,**Collapsed states:The disintegration and restoration of legitimate authority,** Boulder CO:Lynne Rienner Publishers.

[4] تُحدد المفاهيم المعاصرة للدولة بدلالة وظيفتها، ومسؤوليتها عن توفير السلع السياسية (Political Goods) لمواطنيها. ومفهوم السلع السياسية يشير إلى منظومة من القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية كفؤة، نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم. وتأتي ضرورة توفير الأمن في قمة هرم تراتبية السلع السياسية كي يمكن توفير والتمتع بالسلع الأخرى.

بالنظر لعدم قدرتها على الأداء،وتكون بالتالي نتيجة فشلها في أداء وظائفها فتح الطريق أمام الفوضى والانتهاكات،وجعل الأفراد يتعرضون لأنماط جديدة من المخاطر وانعدام الأمان،وبالتالي انتشار المجموعات شبه العسكرية وارتفاع معدلات الجريمة والفساد.فعندما لا تكون الدولة قادرة على إتمام مسؤولياتها السيادية لأفرادها فهي غالبا ما تفتح المجال أمام إمكانية انتهاك حقوق الأفراد،وبهذا يكون أسوء شكل من الدول الضعيفة تلك التي تكون غير قادرة على ضمان وظائفها الأساسية لسكانها إلى جانب استخدام قواتها المتبقية وبنيتها التحتية لتهديد سكانها.[1]

وهكذا،وفق هذه التعريفات يمكن تصور الدول الفاشلة على طول سلسلة متواصلة من تدهور الرغبة أو القدرة على أداء وظائف الدولة الأساسية في مجالات الأمن والتمثيل والرفاهية كالتالي:

- **في المجال الأمني:**يطلق تعبير الدولة الفاشلة على تلك الدولة التي تواجه صعوبات في قدرتها على الحفاظ على احتكارها القوة فيما يتعلق بمواجهة تهديدات خارجية أو داخلية،ضمان النظام العام وحماية مواطنيها من الجرائم.
- **في المجال السياسي:**الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تملك مؤسسات الحوكمة الشرعية التي تؤلهها ممارسة رقابة على السلطة السياسية،حماية الإدارة وضمان مشاركة واسعة للمواطنين.بحيث يتم تحديد فشل الدولة باستخدام متغيرين أساسيين:الفعالية والشرعية.على سبيل المثال،"الفعالية السياسية" تقيس مدى استقرار النظام،في حين تقيس "الشرعية السياسية"مدى حدة ممارسات الإقصاء/الإشراك،أي مدى حدة التمييز الطائفي/العرقي/الديني،أو مدى انحياز النخب الحاكمة.
- **في المجال الاقتصادي:** فهذا النمط من الدول يواجه صعوبات في تنفيذ استراتيجيات اقتصادية ومالية كلية أساسية،إلى جانب غياب بيئة قانونية وتنظيمية مفتوحة لرجال الأعمال والقطاع الخاص والتجارة غير المقيدة،تسيير الموارد البشرية،الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي. [2]

كما تتضمن الكتابات عن الدولة الفاشلة نقاشات مكثفة حول أسباب هشاشة الدولة ومن ثم فشلها .فمن جهة يمكن فهم العوامل التي تفسر فشل الدولة على عدة مستويات للتحليل،سواء على مستوى النظام الدولي،على مستوى المؤسسات والأفراد:

---

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص22.

[2] محمد حمشي:**أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل:نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا**.ورقة مقدمة ليوم دراسي حول"دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل"،جامعة تيزي وزو،فيفري 2014.

- **متغيرات المستوى الأول:** ترتبط عوامل هذا المستوى في تفسيرها لأسباب فشل الدولة بنتائج التغيرات التي حدثت على النظام الدولي والتي ساهمت في ظهور الدولة الفاشلة.فعلى سبيل المثال عادة ما يترافق فشل الدول الإفريقية بالمرحلة الاستعمارية،من خلال عدم تكيف المعايير الدولية مع الديناميات التاريخية للمنطقة،كما يشير أنصار هذه المقاربة إلى أن التدخلات ذات النمط الليبرالي قد أدت إلى تفاقم الفشل عبر برامج التكيف الهيكلي،التقليل من قدرات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية،إلى جانب ظهور الانقسامات والخصوصيات العرقية والدينية،والجغرافية في أكبر جزء من العالم الثالث.وقد أدى نسق العولمة إلى إحداث تفاوتات في وتيرة النمو الاقتصادي في الدول والأقاليم،والتي أفرزت مع مرور الوقت مؤشرات لانعدام الأمن الاقتصادي وبالتالي المزيد من الضعف والهشاشة للدول الفاشلة.
- **متغيرات المستوى الثاني:**ركز أنصار المقاربة الثانية على التنمية المحققة في الدولة أو المجتمع،مع الأخذ بعين الاعتبار جدوى أو عدم جدوى مؤسسات الدولة كضرورة لفهم فشلها المحتمل أو الممكن.فهذه المقاربة تركز على العوامل البنيوية مثل عمق الانقسام الاثني أو الديني على مستوى الدولة،أو انهيار مؤسسات الكسب الأساسية للدولة.[1]
- **متغيرات المستوى الثالث:**أما بالنسبة للمقاربة الثالثة فهي تركز على تحليل تفاعلات الأفراد والجماعات على المستوى الجزئي،والبحث عن تأثيرهم على فشل الدولة.وهنا يشير روتبرغ(Rotberg) بأن فشل الدولة لا يمكن حصره في أسباب بنيوية فقط وإنما يمكن أن تكون أسباب من صنع الفرد مثل:الإخفاقات الفردية التي تستند إلى حجج الطمع أو عدم الموافقة/الرفض،والتي تدعم فكرة أن منشأ الصراعات يرجع إلى تحريض مجموعة تسعى إلى منافع اقتصادية (الطمع)،أو تمثيلها بما يكفي للاحتجاج على عدم المساواة والتماثل الأفقي(الرفض).[2]

من جهة أخرى تم تقديم تراتبية من العوامل لتفسير كيف أن تقاطع الأسباب المتعددة يسفر عن احتمال هشاشة الدولة وبالتالي فشلها،وذلك وفق ثلاثة أسباب:

---

[1] Jean-Marc Châtaigner,Hervé Magro**,'Etats et sociétés fragiles. Entre conflits, reconstruction et développement'**(Paris, Karthala, 2007),p.24.

[2] Rotberg Robert I,'The new nature of nation-state failure**',Washington Quarterly,**vol.25,no.3,(2002), p.88.

- **الأسباب الكبرى (الماكرو)** :التي ترى أن الظروف البنيوية والبيئية قد تعكس مسار القدرة السياسية والشرعية،خصوصا في الدول النامية،ويمكن أن يحدث هذا من خلال خلق دول ضعيفة معتمدة على الغير إلى حد بعيد،أو من خلال عمليات التنمية الاقتصادية وتعزيز القواعد الدولية لحق تقرير المصير.
- **الأسباب المتوسطة:** المرتبطة بالقدرات المؤسسية للدولة وقابليتها للتكيف،وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الدول تفشل إذا ما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية،أو لم تعد قادرة أو مستعدة لأداء المهمات الرئيسية للدولة في العالم الحديث.
- **الأسباب الصغيرة(المايكرو):** فهي لا تحصر سبب فشل الدول في الخلل البنيوي والتوترات الاجتماعية فقد يكون لسلسلة القرارات التي يتخذها الحكام دور في نسف وتفريغ قدرات الدولة من مضمونها،إلى جانب تسليطها الضوء على تفسير ظواهر تعبئة العنف المنظم والعداوات بين الجماعات داخل الدولة والتي عادة ما تأخذ صور ما يعرف بالمعضلة الأمنية .[1]

وبغض النظر عن أسباب الفشل سواء كانت نظمية،مؤسساتية،أو فردية من المهم اعتماد عملية تحليل هولستيكي للتفاعلات بين الأنظمة،المؤسسات والمجموعات في سياق تأثيرها على رفاه الأفراد وذلك من منظور مقاربة الأمن الإنساني.

1-الثغرات التحليلية لدراسات الدولة الهشة والفاشلة:

غالبا ما يتم تصنيف الأدبيات التي تناولت مفهوم الدولة الفاشلة إلى مقاربتين أساسيتين،من جهة،تركز بعض المقاربات على الإعدادات والوظائف المؤسسية التي يفترض أن تكون فعالة لتحقيق الاستقرار في المجتمع من خلال الترتيبات المؤسسية الضرورية التي تسلط الضوء على قدرة الدولة على تعزيز التنمية، وتوفير الأمن الوطني والمساهمة في الاستقرار الدولي.وبالتالي توجيه جدول الأعمال في المقام الأول نحو دعم رغبة مجتمع المانحين في تحسين فعالية المعونة والاستجابات الأمنية في السياقات الفقيرة وغير المستقرة.[2]من جهة أخرى، تركز المقاربة الثانية على العوامل المسببة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار وتجزئة وتفسخ مؤسسات الدولة .وهي تركز على مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية

[1] Jean-Marc Châtaigner,Hervé Magro, op.cit.,p.26.

[2] ساعدت معظم المؤشرات والتعريفات التي قدمتها منظمات مساعدات التنمية – مثل البنك الدولي ، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OACD) ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية – (DfID) في تشكيل مضامين الدولة الفاشلة /الهشة

والاجتماعية والبيئية التي تؤدي إلى هشاشة الدولة ، وبدرجة أقل ، إلى تأثير هذه الأخيرة على الفقر والتهديدات الأمنية.[1].من خلال اقتراح جملة من العناصر الأساسية التي يمكن أن تقلل من قدرة مؤسسات الدولة وسلطتها وشرعيتها،سواء ما يتعلق بالبنية السياسية الداخلية مثل:الأداء البيروقراطي الضعيف والنخب الفاسدة،أو ما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع مثل النزاعات المدنية،الفقر،عدم المساواة الاجتماعية ،والأنشطة الإجرامية.إلى جانب العوامل التي تتعلق بالبيئة الخارجية مثل: الحرب أو التدخل الأجنبي أو الصدمة الاقتصادية أو التدهور البيئي،أو الموروثات التاريخية التي جسدتها حالات الاستعمار.[2]

ومن هذا المنطلق لم تسفر أوائل العقد الأول من القرن العشرين عن أي تفكير نقدي عملي حول عيوب ومخاطر النقاش الجديد عن الدول الهشة والفاشلة على العكس من ذلك،حاول العديد من الخبراء والمحللين تعزيز الخطاب الأمريكي الجديد الذي احتلت فيه مفاهيم "الدول الفاشلة"،"الهشة" مكانا بارزا في إستراتيجية أمن الولايات المتحدة وفي جدول أعمال مختلف المنظمات المتعددة الأطراف من خلال استكشاف العلاقة المحتملة بين فشل الدولة والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين[3].

إلا أن تسييس المفهوم وعدم وضوحه دفع ببعض الباحثين لإعادة فحص المفهوم وتحديد أوجه القصور التحليلية في خطاباته.إلى جانب نقد ومعارضة البعد التجريبي له،وذلك وفق خمس مطالبات خطيرة تتعلق بمآخذ استخدام هذا المفهوم كالتالي:

1-1الوسم السياسي/التسييس:

بحيث لا يمكن عزل استخدام مفاهيم هشاشة الدولة وفشلها عن الظروف التي ظهرت في ظل فترة ما بعد الحرب الباردة من قبل القادة السياسيين وصانعي السياسات من عدد محدود من الحكومات كجزء من محاولاتهم لدفع خيارات إستراتيجية جديدة في مجالات الأمن والدفاع والتعاون الدولي.

أولاً ، لعب مفهوم فشل الدولة كتهديد جديد للسلام والأمن الدولي دورًا رئيسيًا في الخطاب السياسي لإدارة بوش (Bush administration)من خلال ربط أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بإستراتيجية الأمن القومي الجديدة التي تم إطلاقها بعد أحداث 11 سبتمبر والتي ركزت على" **الحرب على الإرهاب** ".

---

[1] Daniel Lambach, Eva Johais,Conceptualising state collapse: an institutionalist approach,**Third World Quarterly**, Vol. 36, No. 7,(2015),p.1302

[2] John Anthony Pella, World society, international society and the colonization of Africa,**Cambridge Review of International Affairs**, Vol. 28, No. 2,(2015),p.212

[3] Daniel Lambach, Eva Johais, op.cit.,p.1302.

ثانياً،عكست العلاقة القائمة بين هشاشة الدولة والتخلف والأمن الاستراتيجيات الجديدة للمعونة الإنمائية التي تتبعها المنظمات الرئيسية المتعددة الأطراف،بحيث ساعدت المؤسسات التي تمثل مصالح البلدان الغربية ،وخاصة البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على وضع خطة جديدة نحو البلدان ذات الأداء السيئ بعد تحول المانحين الغربيين نحو آليات توزيع قائمة على الأداء لتوزيع المساعدات الإنمائية[1].

لذلك لا يمكن فصل خطاب الدول الفاشلة والهشة عن المبادئ العسكرية،الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية للقوى الغربية،والتي وفرت الأرضية لتبرير أشكال التدخلات السياسية لحل الصراعات الإقليمية،ومكافحة الإرهاب العابر للحدود ومكافحة الجريمة المنظمة الدولية في البلدان التي مزقتها الحروب أو الدول الفقيرة فقد أثار خطر التدخل الغربي المرتبط بخطاب التوجهات السياسية التي تقودها الولايات المتحدة حول فشل الدولة انتقادات في المجال الأكاديمي ، خاصة بعد كتاب نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) الذي استنكر حجج الدول الفاشلة على أنها اختراع أيديولوجي(ideological invention)يستخدم لإضفاء الشرعية على سياسات الولايات المتحدة وتعزيز التفوق الأمريكي في النظام العالمي[2] .

من ناحية أخرى شدد تشاندلر (Chandler) على الدوافع السياسية التي تقوم عليها جهود الحكومات الغربية لتوفير حلول تكنوقراطية لما يسمى بالدول الفاشلة ، وتحديدًا خبرتها في بناء الدولة .وجادل بأن تصميم المؤسسات السياسية التي أنشأها حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في البوسنة وكوسوفو أظهر حرص السلطات الأوروبية والأمريكية على خلق دول لا تملك القدرة على الحكم الذاتي،وانتقد تشكيل مجمع عسكري – تنموي خلف خطاب المساعدات الدولية الشكلية تجاه ما يسمى بالدول الهشة في ظل هيمنة البلدان الغربية ، على اعتبار أنه يدعم مشروعًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول الهشة أو الفاشلة بمزيج من العلاجات التدخلية العميقة في مجالات الحوكمة السياسية ،إلغاء القيود الاقتصادية ،تعزيز المجتمع المدني وإصلاح القطاع الأمني .وهذا ينطوي على أساليب تطوير الاستعمار الجديد أو إمبريالية ما بعد الحداثة "(postmodern imperialism) ولهذه الأسباب لا يمكن استخدامه كمفهوم علمي لاستكشاف التحديات الأمنية والإنمائية المتعددة الجوانب التي تؤثر على مؤسسات الدولة في البلدان النامية[3].

---

[1] William Brown,A Question of Agency: Africa in international politics,**Third World Quarterly**, Vol. 33, No. 10,(2012),p.1891.

[2] نعوم تشومسكي،**الدول الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**،ترجمة:سامي الكعكي(بيروت،دار الكتاب العربي ،2007) ص19.

[3] Ilona Szuhai, '**Rethinking the concept of failed state'**, accessed (3/01/2017).

1-2- مفاهيم مائعة /غامضة:

تكمن أحد أبرز القيود التحليلية لدراسات الدول الهشة والفاشلة في عدم قدرة المؤلفين على الاتفاق على معايير ثابتة لتحديد هشاشة الدولة .بحيث تخضع هذه الأخيرة لتراكم مجموعة متنوعة من الاستخدامات والمعاني، مما يجعلها غامضة ومحدودة المنفعة التحليلية. ففي بعض الأحيان تستخدم لوصف فقدان القدرة والاختلالات في مؤسسات الدولة وانخفاض أدائها،أو عدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان،وغياب حكومة تمثيلية،أو أن تشير إلى سياقات محلية تتميز بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الحروب الأهلية،الصراعات الدينية أو العرقية،والاحتجاجات الاجتماعية، وعصابات المخدرات .وفي أحيان أخرى ترتبط بالصعوبات الاقتصادية مثل:الفقر المدقع وانهيار الأسواق الاقتصادية ،أو لفت الانتباه إلى مشاكل أمن الحدود (التهديدات العسكرية من الدول المجاورة ،انعدام الأمن الإقليمي والتحويلات العابرة للحدود الوطنية مثل:تدفقات اللاجئين،الهجرة الاقتصادية،الشبكات الإرهابية العابرة للحدود،أو أن تشير إلى المخاطر الصحية (الأوبئة والمجاعات)،التحديات الديموغرافية (الكثافة السكانية) والتهديدات البيئية .

فهذا الإفراط في استخدام المعايير يشكل عائقا أمام الوصف العلمي لأنواع محددة من الضعف في المجتمعات النامية[1].وهو ما فتح المجال لمزيد من التنافس حول محاولات وضع تعريفات مدروسة ومحددة جيدا، وفي نفس الوقت دمج الحقائق الاجتماعية والمؤسسية متعددة الأوجه.

1-3- التمركز الغربي:

تستند معظم دراسات هشاشة الدولة وفشلها إلى تحليل موحد وبسيط للمؤسسات السياسية،وذلك وفق معايير وفرضيات بحثية ترتكز على مقاربة تتمحور حول الغرب لفهم النظام الاجتماعي والاستقرار السياسي .والتأكيد على أهمية استنساخ الأنماط والممارسات المؤسسية للدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ونقلها إلى أي دولة فقيرة معرضة للنزاع .وهو ما يشير إلى أن مضامين السياسات والخطابات حول فشل الدولة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية الدولة الحديثة التي تفترض أن جميع الدول يجب أن تعتمد على مؤسسات مماثلة وتعمل بمعايير وقواعد متقاربة.مع إعطاء الأولوية للمؤسسات السياسية (الحكومة القومية

---

http://www.slu.cz/fvp/cz/web-cep/archiv-casopisu/2015-vol-3-no-2/150302_szuhai

[1] Ibid.

والإدارات والانتخابات وسيادة القانون والعدالة) والأمن الداخلي والنظام القانوني،توفير الخدمات العامة وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1] .

1-4- التحليل الاختزالي:

يركز الخطاب السياسي حول هشاشة الدولة وفشلها في المقام الأول على العوامل التي تضعف شرعية مؤسسات السلطة الرسمية وسلطتها وقدرتها،فهي تهتم بشكل خاص بالجهاز الحكومي والبيروقراطي دور القادة السياسيين ومشاركة القوى السياسية في التحدي .ونتيجة لذلك،فإنها لا تولي اهتماما كافيا للهياكل غير الرسمية التي تسهم في الاستقرار والتنمية في المجتمع ، فضلا عن تجاهل الاعتمادات الخارجية التي تؤثر على السياسات الداخلية للبلدان المسماة بالبلدان الهشة. بحيث تتحمل العديد من الشركات عبر الوطنية العاملة في البلدان المتخلفة أو الصناعية بعض المسؤولية عن الأنشطة الإجرامية وغير القانونية عبر الوطنية في ظل عالم معولم. فالدول الهشة مغروسة ومتجذرة في الهياكل العالمية والتبادلات عبر الوطنية التي لها تأثير كبير إيجابي أو سلبي على قوة مؤسسات الدولة وهشاشتها ومرونتها.[2]

5- نقص الأدلة التجريبية

تستند الحجة القائلة بأن التهديدات الدولية للسلام والأمن ترتبط في الغالب بهشاشة الدولة على أساس تجريبي ضعي. فهناك تباين عميق بين المزاعم واسعة النطاق للأكاديميين ومحللي السياسة الخارجية حول تداعيات الدول الهشة والفاشلة وأنماط علاقتها بظهور التهديدات العالمية الجديدة مثل ازدهار الشبكات الإرهابية عبر الوطنية،إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والقرصنة البحرية بالرغم من حقيقة أن هذه التهديدات قد تزدهر في سياقات هشة.وهو ما أكدته وثائق السياسات التي نشرتها المؤسسات الدولية الرئيسية عن عدم وجود دراسات حالة معمقة وتحليل مقارن مدروس يمكن أن يساعد في تقديم أدلة تجريبية على الدول الهشة.[3]

[1] Matia Vannoni,' **Failed States and Failed Theories:the (Re)Securization of Underdevelopment'**, (accessed 9/11/2017). https://www.sisp.it/files/papers/2011/matia-vannoni-1064.pdf

[2] Daniel Lambach, Eva Johais, op.cit., p.1302.

[3] Matia Vannoni, op.cit.

المطلب الثاني :مؤشرات فشل الدولة :متى يمكن القول عن الدولة أنها فاشلة؟

تمثل الدول المتخلفة،الدول ذات الدخل المنخفض،الدول الأقل تطورا والدول الفاشلة أو الضعيفة مجموعة فئات وتصنيفات تعبر عن فهومات ومقاربات مختلفة على مستوى الدولة والمجتمع وفهم طبيعة العلاقة بينهما.فعملية وضع الفئات،التصنيفات والمؤشرات مثل محددات فشل الدولة بشكل خاص تمكن من ضبط جزء كبير من المبادئ والأسس التي توجه عملية تنميط قدرات الدولة،وعقلنة أبعاد التدخل لتعزيز قوتها،ويرجع ذلك إلى ثلاثة خلفيات مترابطة:

1-عقلنة أو ترشيد العمل عبر تصنيف يقود إلى ترتيب دول العالم وإمكانية التنبؤ بطرق الانخراط في علاج مشاكلها والتحديات التي تواجهها.

2-تشكيل أو إنتاج رؤية حول معايير محددة لا تمتلك صفات خاصة تم تعينها من قبل تحالفات السياسات العامة والعالمية في سياق زمني محدد.

3-الجدل والنقاشات التي تدور بين خبراء التنمية والعمل الدولي سواء في الشمال أو الجنوب،على مستوى المنتديات والساحات عادة ما تكون متخصصة في إنتاج التصنيفات ووضعها كمعيار .[1]

كما أن عملية التنميط ووضع مؤشرات تمثل مدخلاً رئيسياً في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات حيث أنها تلعب دورا هاماً في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، بالإضافة إلى أنها تعطي تصورا حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها .وتبرز أهمية هذه المؤشرات في أنها تعتبر احد المراجع الرئيسية التي تستند إليها الدول والجهات المانحة في تحديد الدول الأكثر ملائمة لتنفيذ نشاطاتها في المجالات الرئيسية كالاستثمار، والسياحة، والعلاقات الثنائية، وتقديم المساعدات والمنح والقروض، والتعليم،كما أنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنافسية والانطباع العالمي عن الدولة[2].

ورغم كون قوة الدولة مفهوم نسبي،إلا أنه يمكن قياسها من خلال قدرتها ورغبتها في توفير السلع الأساسية المرتبطة بإقامة الدولة وممارسة السيادة المسؤولة،لاسيما فيما يتعلق بالأمن الجسدي،والمؤسسات السياسية الشرعية،الإدارة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية. فمنذ عام 2005 بدأ صندوق السلام (Fund

[1] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit.,p.34.
[2] Ilona Szuhai, op.cit.

For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة،محددة بذلك مجموعة من الخصائص الرئيسية للدول الفاشلة تمثلت في :

1. فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها.
2. تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة.
3. عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
4. عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.[1]

كما وضع صندوق السلام مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً الضغط الديموغرافي اللاجئين والنازحين،انتشار الظلم، حق السفر والتنقل،الناتج الاقتصادي المتفاوت الانحدار الاقتصادي، شرعية الحكم،الخدمات العامة،جهاز الأمن،الفصائل والطوائف المختلفة،التدخل الخارجي)،وتتراوح قيمة كل منها بين (0–10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة.عادة ما تعرف بمؤشرات انكشافية الدول (indicators of state vulnerability).[2]

---

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص.23.

[2] بالإضافة إلى النتائج الرقمية لترتيب الدول، والفئات التصنيفية الفرعية التي تنتمي إليها ال177 دولة التي يشملها المقياس والخريطة بتوزيعاتها، تُصدرُ سنويًّا المجلة مقالات تحليلية ذات صلة بنتائج التقرير، في محاولة لربط النتائج الإحصائية الرقمية بالقضايا المثارة على الساحة الدولية والإقليمية، من أهمها: –مقالة الخطر القادمDanger Ahead ، يعرض المقال للدول التي تمثل خطرًا محتملاً مثل الكاميرون، غينيا، اليمن، إثيوبيا، إريتريا وغينيا بيساو.

–مقالة : تأثير الإصابةThe Whiplash Effect ، تعرض المقالة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على أوضاع وترتيب الدول باختلاف درجات فشلها.

– مقالة: المنطقة الخضراءThe Green Zone ، تشير إلى التناقض الذي تتسم به أغلب الدول الفاشلة وتحديدًا أكثرها فشلاً، بحيث تجد أن العاصمة تتمتع بوضعية متميزة وتتوافر فيها أغلب وسائل الرفاهية، وتعيش بها نخبة منفصلة عن المجتمع، في حين تشمل حدود الدولة أقاليم أحوالها هي الأسوأ والأكثر فشلاً في العالم، وتشير المقالة إلى أن هذا التناقض جليٌّ في دول مثل الصومال ونيجيريا والسودان وباكستان.

–مقالة : لعبة اللومThe blame Game ، ويعرض المقال للأسباب الأساسية لفشل الدول والجهات المسئولة عن هذا الإخفاق مفترضًا أن الفساد وسوء الإدارة هما حجر الأساس، وذلك من خلال التطبيق على حالة زيمبابوي

–مقالة: فوضى في الترتيبDisorder in the Ranks ، يشير المقال إلى النتائج المحيرة للمقياس وأهمية التفرقة بين الفشل كما تحدده المؤشرات، والفشل كما تحدده رؤية مواطني الدولة أنفسهم، ودور هذه الفجوة في تضليل المجهودات التي تستهدف النهوض بالدول الفاشلة.

–مقالة: القشة الأخيرةThe Last Straw ، يبرز هذا المقال المستقبل المتأزم لوضع الدول الفاشلة بدرجاتها المختلفة،في ظل تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي بشكل عام، ومع تعقد أزمة التغير المناخي بصفة خاصة.

وتصدر غالبية هذه المؤشرات عن مؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني عالمية غير ربحية تتمتع بالاستقلالية والحيادية بالاعتماد على أسس علمية وإحصائية، وفي بعض الأحيان على قياس المدركات والانطباعات العامة .وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات ودقتها إلى حد ما والتوافق الدولي عليها، إلا أن درجة موثوقيتها والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاستناد إليها في الحصول على المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بآلية قياس المؤشر والضوابط النسبية لمعاييره.[1]

اسم المؤشر	الجهة التي تصدر المؤشر
المؤشرات العالمية للحوكمة Global Governance Indicators	البنك الدولي World Bank
مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness Index (GCI)	المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum
مؤشر سيادة القانون Rule of Law Index	مشروع العدالة العالمي World Justice Project
مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index	منظمة الشفافية الدولية Transparency International

[1] The Fund For Peace, **Fragile States Index 2017,** Annual Report
http://fundforpeace.org/fsi/2017/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report/

مؤشر العولمة Globalization Index (KOF)	البنك الدولي World Bank

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom Index	المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum
مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index	الأمم المتحدة United Nations
مؤشر الرعاية الصحية Health Care Index	منظمة الصحة العالمية World Health Organization
مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشر التعليم Education Index	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشرات البطالة العالمية Unemployment International Indices	البنك الدولي World Bank
مؤشر التنمية المالية Financial Development Index	المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum
مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index	منظمة الملكية الفكرية العالمية World Intellectual Property Organization
مؤشر الخطر العالمي World Risk Index (WRI)	جامعة الأمم المتحدة(طوكيو، اليابان) United Nations University
مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index	معهد الاقتصاد والسلام العالمي The Institute for Economics and Peace
مؤشر الدول الهشة Fragile States Index	صندوق السلام The Fund for Peace
مؤشر الفجوة بين الجنسين Gender Gap Index	المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum
مؤشر معرفة القراءة والكتابة Literacy Index	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشر أفضل الدول للعيش في العالم Good Country Index	الأمم المتحدة والبنك الدولي United Nations & World Bank

مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index	الأمم المتحدة (شبكة حلول التنمية المستدامة) Sustainable Development Solutions Network

جدول رقم:-23-مؤشرات فشل الدولة [1]

1-1محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الاندماج السياسي:

إذا كان الاندماج السياسي يشير إلى مسار احتكار العنف الشرعي،[2]وممارسة السلطة المركزية على كل المجتمع،وتشكيل هوية أغلبية المحكومين،فإن ذلك سيكون أكثر فعالية في ظل وجود المجموعة السياسية وقد قدم (Jean-Pierre Fogui) أربع عناصر تؤدي إلى اندماج سياسي جيد:

1-نشأة سلطة مركزية تكون بديل للوحدات الهامشية

2-وجود الحس الوطني الذي يزيد التضامن المجتمعي

3-إنشاء علاقة بين الحكام والمحكومين

4-انبثاق حد أدنى من حس الإجماع الضروري لتمكين النظام الاجتماعي.[3]

وتبقى هذه العناصر وحدها غير كافية لإبراز فعالية الاندماج السياسي للدولة،وعلى هذا الأساس اقترح كلود اك(Claud Ake) سبع عناصر لقياس الاندماج السياسي في الدولة وتحديد مدى فشلها:

- **درجة الشرعية:**والذي يعكس في مستوى عام درجة ثقة الأفراد في ممثليهم،وهو ما يشير إلى رؤية وعدم تقييد مستوى ارتباط الشعب بالقيم الأساسية،حركتهم داخل الدولة لبناء الأمة.
- **درجة احترام القيم والمعايير التأسيسية(الدستورية):**بحيث ما تم ملاحظته بعد الاستقلال أنه في بعض الدول الإفريقية تم استخدام الدساتير والقوانين الأساسية من قبل الزعماء السياسيين لتثبيت سلطتهم.
- **درجة العنف السياسي:**يظهر العنف السياسي الذي يعتبر بدوره معيارا لقياس الاندماج السياسي من خلال الممارسات التي تعيق الوصول إلى السلطة عبر وسائل شرعية،والقنوات الرسمية للعبة السياسية وتظهر من خلال عدد الانقلابات العسكرية،رفض التعدد وانقسام الأحزاب الموحدة.

---

[1] Ibid

[2] يتضمن مفهوم الاندماج السياسي الإشارة إلى كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى أمة واحدة،خاصة وأن الحياة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي قائمة بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن.كما أن بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان .

[3] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit., p.44.

- **درجة /مستوى تنوع التمثيلات السياسية:**ويشير إلى التمثيل العرقي في الفضاءات السياسية للبلد،بالنظر إل الأحزاب السياسية،الإدارة المركزية والمجتمع المدني.على اعتبار أن التعبئة العرقية هي سبب حقيقي للنزاعات في إفريقيا،فقد عملت العديد من الدول على إيجاد مفاهيم فيدرالية لموازنة التمثيلات السوسيولوجية،وهو ما يعزز ثقة المواطنين بالدولة.
- **درجة البيروقراطية:**وتقاس اعتمادا على عدة معايير حددها بول بيا(Paul Biya)في كتابه "من أجل مجتمع ليبيرالي" في:إدارة عامة ذات كفاءة تنافسة وأكثر مسؤولية،إلى جانب العمل على مأسسة السلطة بدلا من شخصنتها. [1]
- **درجة فعالية السلطة:**التي لا ترتبط فقط بمدى شرعية الدولة وإنما أيضا من خلال مستوى قبول النظام في نطاق إقليمها،وهو ما يعرف بمستوى التغلغل السياسي(le niveau de pénétration politique)في بلد ما. [2]

1-2-محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الحوكمة:

تستمد محددات الفشل بالنظر إلى الحوكمة عبر المؤسسات المالية بصفة عامة،والتي جعلت من الحكامة الجيدة شرط أساسي للتنمية بما يمكن من تقوية دولة القانون.فنوعية الحوكمة هي أساسية في عملية تسيير حالات الفشل وذلك عبر مراقبة بعض الحقائق العالمية،وهو ما يسمح بتصنيف فشل الدولة بالنظر إلى العلاقة بين مستوى الانخراط الدولي ومستوى احترام الحقوق الأساسية ومستوى الحوكمة الداخلي.فحسب(Sandra Eugene)كل دولة تسعى إلى تأسيس مسؤولية دولية حقيقية يجب عليها أولا أن تخلق شروط مادية مسبقة.فالحوكمة إذن هي نظام يتضمن العديد من فضاءات إدارة الأمن الإنساني.

1-3-محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الأمن الشخصي (الفردي):

بحيث ينظر لمفهوم الفشل بناء على المكانة الممنوحة للأفراد في الأنظمة الأمنية،من خلال أشكال التهديدات الجديدة التي يتعرض لها في سياق مزيج معقد بين أمن،تنمية،والبقاء الجيد للأفراد انطلاقا من مجموعة معايير أساسية للتنمية الإنسانية مثل نسبة التعليم والأمية بالنسبة للشباب في المناطق المهمشة،مستوى الفقر.

---

[1] Claude E. Ake, **Political Integration and the Challenges of Nationhood in Africa,** op.cit., p.55.

[2] استنادا إلى التحليل الذي قدمه لوسيان باي وجوزيف لابالومبارا لأزمات النظام السياسي يمكن فهم "**أزمة التغلغل**"في منطقة الساحل الإفريقي حيث لا تزال دولها تعيش صعوبات في جغرافيتها السياسية الداخلية،نظرا لعدم قدرتها على التحكم في أراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها،وهو الذي من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار واللاأمن في هذه المنطقة.

ويبقى تصنيف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) هو التصنيف الأكثر اعتمادا من قبل الباحثين في دراسة الدول الفاشلة،وذلك لأنه يقدم تقريراً سنوياً عن تصيف تلك الدول وفق معايير مدروسة، كما يفتح أبواب النقاش في قضايا مرتبطة بالظاهرة مثل: لماذا تفشل الدول، وما الذي يجب فعله لإنقاذها؟[1] تمهيدًا لإيجاد حلول لها.وذلك وفق المؤشرات التالية:

1. **المؤشرات الاجتماعية:** من ملامحها تصاعد الضغوط الديمغرافية،الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي،الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في التأثير لدى الجماعات المظلومة،الهجرة الدائمة والمدعمة للأفراد،وذلك وفق العناصر التالية:

- ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- كثافة المناطق المأهولة وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية،حرية التنقل،التفاعلات الاجتماعية،المعتقدات الدينية.
- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان(التوزيع العمري،أو حسب الجماعات المختلفة المتنافسة).
- الاستئصال الإكراهي لجماعات واسعة الذي ينتج عن النزاعات أو الأعمال القمعية،وهو ما يخلق نقص التغذية ،انتشار الأمراض،ندرة المياه الصالحة للشرب مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.
- عدم المساواة والعدالة.
- الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعة أو طائفة.
- مأسسة الإقصاء السياسي.
- سيطرة أقلية معينة على الأغلبية.
- هجرة الأدمغة والمثقفين،المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية.[2]

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص 43.

[2] The Fund For Peace,op.cit.

- الهجرة الإرادية "للطبقات الوسطى"خاصة الاقتصادية مثل:المقاولين،رجال الأعمال،التجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي.[1]

2. **المؤشرات الاقتصادية:** وتشمل مظاهر عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية،استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية وذلك وفق العناصر التالية:

- اللامساواة بين الجماعات في التعليم،توزيع الثروة والتوظيف الداخلي.
- تباين مستويات الفقر،ومستويات التعليم وزيادة وفيات الأطفال.
- تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي،وما يتبع ذلك من ارتفاع نسب الإفلاس.
- انهيار مفاجئ وسريع للأسعار،الفوائد التجارية،نقص الاستثمارات الأجنبية،تدهور ميزان المدفوعات.
- زيادة الحرمان الاقتصادي الناتج عن سياسات التقشف الحكومي.
- زيادة النشاطات غير الشرعية،بما فيها تجارة المخدرات،تهريب البضائع ورؤوس الأموال إلى الخارج
- زيادة مستويات الفساد والتفاعلات غير الشرعية في مختلف النشاطات العامة.
- عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين،القوات المسلحة،أو تأدية مختلف الواجبات المادية لمواطنيها مثل المعاشات.

3. **المؤشرات السياسية:** وأهمها يتمحور حول مدى درجة شرعية ومصداقية نظام الحكم، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، تنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهات أخرى بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسساتي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول،وذلك وفق العناصر التالية:

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص 43.

- غياب الشفافية والمحاسبة ومعايير الحكم الراشد الأخرى.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات
- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة الجوهرية مثل:التعليم،النظام الصحي،النقل.
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين وانفجار العنف السياسي تجاه المدنيين.
- تقييد الحقوق والحريات مثل:حرية الصحافة،الرأي والممارسات الدينية.
- وجود ميليشيات مدعومة من طرف الدولة،وموجهة ضد المعارضة.
- الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة[1]
- التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفواعل بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى،أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.
- الاعتماد المفرط على تدخل المانحين وقوات حفظ السلام.

الجانب الاقتصادي	الجانب السياسي	الجانب الأمني	الرعاية الاجتماعية
1-نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 2-نمو الناتج المحلي الإجمالي 3- عدم المساواة في الدخل. 4- التضخم 5- الجودة التنظيمية ومسائل الحوكمة	6- فعالية الحكومة 7- سيادة القانون 8-التمثيل والمساءلة 9-السيطرة على الفساد 10- تقييم الحرية	11. كثافة الصراع ، 12. الاستقرار السياسي وغياب العنف ، 13. وقوع الانقلابات 14. إجمالي انتهاكات حقوق الإنسان 15. تأثر الإقليم بالنزاعات	16-معدل وفيات الأطفال 17. إتمام التعليم الابتدائي 18. نقص التغذية ، 19. وصول السكان إلى مصادر المياه وتحسين مرافق الصرف الصحي، 20. متوسط العمر المتوقع

جدول رقم-24-:معايير قياس الدولة الفاشلة [2]

[1] The Fund For Peace,op.cit
[2] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit., p.54.

وهنا يمكننا القول أنه غالبًا ما يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية،لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة، بمعنى أنه يمكن للفشل على الصعيد الاجتماعي أن يكون مسبباً للفشل على الصعيد الاقتصادي،وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإمّا أن تتسبب العوامل الخارجية فيه،أو أن تُعَزِّز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية. وتعد هذه النظرة نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك يصبح لفظًا تحكميًّا غير موضوعي، مما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلا لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة.

المطلب الثالث:موقع دول الساحل في نتائج المقاييس التصنيفية للدول الفاشلة

تكمن أهمية مصطلح الدولة الفاشلة في السياق الإفريقي بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص في أنه يعتبر مدخلا للبدء في ترسيم نظام سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي جديد على المستوى الوطني،قياسا على دورات نشوء الدول في المنطقة التي تأتي بعد وصول الدولة إلى مرحلة متقدمة من التراجع والانحدار الوظيفي على المستوى الداخلي والخارجي،مما يؤدي إلى تنامي موجة تغيير راديكالية فيما يخص وظائفها وهيكلها المؤسساتي وطبيعة علاقتها مع الفواعل الأخرى.

وتماشيا مع هذا التصور تعد منطقة الساحل مثالا واضحا على المناطق التي تعاني من أشكال متعددة من العنف المتكرر ، والحكم الضعيف وعدم الاستقرار وتهديدات أخرى تمتد لتشمل الصراعات المسلحة الانفصالية والحركات الإرهابية،تجارة المخدرات.بالإضافة إلى ذلك الفقر والتخلف المزمنين ،كما أن عدم قدرة الدولة وارتفاع مستويات الفساد خلقت أنظمة غير مستقرة ذات شرعية داخلية وخارجية متدنية.وبهذا فهي تشترك في متغيرات تزيد من تعقد الأزمة الإنسانية في الساحل،والتي تشمل:

1-تعاني بعض دول الساحل أزمة بناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن على كل المستويات،مما يجعل مؤسساتها المختلفة هشة وعرضة لوضعية عدم استقرار مزمنة.

2-تتميز دول الساحل بقابليتها اللامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دويلاتي كما هو الحال مع فرنسا،أو يكون مصدرها تواجد الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في المجال الطاقوي والمنجمي.[1]

3-تشهد منطقة الساحل فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية.

4-البعد الأنتروبولوجي والسوسيولوجي المتداخل وتعقيد المسألة الاثنية.

5- أضحت منطقة الساحل محل الاهتمام الاستراتيجي والتنافسية المتقاطعة بين القوى الكبرى سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى.

[1] من أبرز الأمثلة على التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات في القارة الإفريقية عدم التزامها بالقرارات الدولية الخاصة بمقاطعة نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، فقد صدّرت شركتا شل والنفط البريطانية العاملة في نيجيريا النفطَ النيجيري إلى نظام الفصل العنصري؛ بما خالف قرار الحكومة النيجيرية، وهو ما أدى إلى تأميم فرع شركة النفط البريطانية في نيجيريا. إلى جانب أنشطتها المدمرة للبيئة والأنشطة الاقتصادية للجماعات المحلية،وهنا يمكن الإشارة إلى حالة «إقليم دلتا النيجر» في نيجيريا، فقد تسبّبت الحوادث المتكرّرة لتسرّب النفط، والتي قُدّرت بما يزيد على خمسة آلاف حادثة في النصف الأول من العقد الماضي فقط، في التأثير في نشاط الزراعة وصيد الأسماك في الإقليم، وقد ساهم ذلك في ترحيل بعض الجماعات من أماكن إقامتها؛ مما يعني أنّ أنشطة الشركات الأجنبية قد ساهمت في زيادة البطالة والفقر بدلاً من الحدّ منهما.

6-انتشار ظاهرة التوتر والانفلات الأمني في الساحل خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تفاقم وتقاطع التحديات الأمنية المختلفة من إرهاب وإجرام منظم. [1]

كما يمكن إدراك ثلاث سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي لدول الساحل الإفريقي وذلك كالآتي:

السمة الأولى:يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط على المستوى الاجتماعي،بحيث تدفع مخاطر التفكك الاجتماعي إلى انتقاله إلى مستويات أخرى

السمة الثانية:إمكان انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

السمة الثالثة:يصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر،حين تكون هناك معارضة للشرعية السياسية للسلطة القائمة في ممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبي والمادي.[2]

1-السياق الوطني والإقليمي لبوركينافاسو:

1-1 البيانات الجيوسياسية

تقع بوركينافاسو في غرب إفريقيا،[3]لديها مناطق حدود واسعة على طول حزام الساحل الإفريقي في محوره الشمالي والغربي تشترك في الحدود مع النيجر في الشمال الشرقي ومالي في الشمال الغربي والمناطق الغربية .

كما تتمتع بحدود غير ساحلية في المناطق الجنوبية والشرقية مع كوت ديفوار وغانا وتوغو وبنين. تغطي مساحة 274.200كيلومتر مربع،بمناخ مداري دافئ جاف شتاء،وحار رطب صيفاً.تتمتع بموارد طبيعية مختلفة مثل الحجر الجيري، والمنغنيز ،والرخام والفوسفات والملح.

من جهة أخرى تعتمد بوركينافاسو بشكل خاص على التجارة بين الأقاليم وشبكات الاتصالات دون الإقليمية التي تربط إقليمها بموانئ أبيدجان (كوت ديفوار)،داكار (السنغال)، كوتونو (بنن)،لومي (توغو) وتيما (غانا) وتتقاطع هذه الأخيرة مع جيرانها تقليد طويل للهجرة ، يرتبط على وجه الخصوص بالحاجة إلى القوة البشرية في القطاع الزراعي في بعض الدول مثل كوت ديفوار (مزارع الكاكاو).من جهة أخرى يترافق هذا الاعتماد المتبادل مع طموح الدولة في ممارسة تأثير في الدبلوماسية شبه الإقليمية (la

[1] ساحل مخلوف،**إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي**،مرجع سبق ذكره.

[2] شاكر ظريف،مرجع سبق ذكره.

[3] في الماضي كانت بوركينافاسو تسمى "**جمهورية فولتا العليا**". وفي 1984غير الرئيس توماس سانكارا اسم الدولة إلى "بوركينا فاسو" والتي تعني بلد الناس النزيهين (الطاهرين)،وتعتبر بوركينافاسو مقرا لمختلف المنظمات دون الإقليمية ،بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب

diplomatie sous régionale) والوساطة في الأزمات السياسية مثل الدور الذي لعبته في:كوت ديفوار،غينيا ،توغو ومالي. [1]

خريطة رقم-5-:الموقع الجغرافي لدولة بوركينافاسو [2]

2-1 البيانات التاريخية

استقلت بوركينافاسو عن فرنسا منذ 5 أوت 1960 ، وقد عرفت بعدها سلسلة متتالية من خمسة انقلابات عسكرية بين عامي 1966 و 1987. وفي عام 1991 ،اعتمدت البلاد دستور جديد يكرس العودة إلى السياسة المتعددة الأحزاب ،ومع بداية عام 1998 ، قامت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات السياسية بما في ذلك إنشاء لجنة انتخابية مستقلة ، واعتماد نظام التصويت.

وفي الربع الأول من عام 2011 ،واجهت بوركينافاسو أزمة سياسية كبيرة،مرتبطة بموجة من الاحتجاجات الاجتماعية لصالح تحسين الحكم والظروف المعيشية للسكان.ولقد أثرت هذه الأخيرة على قطاعات مختلفة،بما في ذلك التعليم والعدالة،الإدارة والتجارة والجيش والشرطة والمناجم. [3]

أفريقيا (WAEMU) ،والأمانة التنفيذية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل (CILSS) وكذلك الأمانة التنفيذية لسلطة حوض فولتاVBA)

[1]Marc Menier, Michel Luntumbue,' Systèmes de conflits et enjeux sécuritaires en Afrique de l'ouest', **Gorée Institute - Edition 2013**,p.150.

[2] http://www.worldmapfinder.com/Map_Earth.php?ID=/Ar/Africa/Burkina_Faso

[3]دخلت بوركينا فاسو في أزمة سياسية في أكتوبر،حينما قرر الرئيس بليز كمباوري(Blaise Compaoré) الترشح لعهدة ثالثة بعد سيطرته على الحكم لـ 27 سنة ، ما أدى إلى ارتفاع الأصوات المعارضة لدوام حكم بليز، حتى قدم استقالته.

1-3البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

يقدر عدد سكان بوركينا فاسو بـ 17 مليون نسمة ، منهم 45.7 ٪ من الشباب أقل من خمسة عشر عاما.تمثل عناصر الموسي(Les Mossi)،التراث الثقافي الأكثر أهمية في بوركينافاسو،أكثر من 40٪ من السكان،ويندرج المجتمع ضمن فسيفساء من الشعوب:السونوفو Senufo،اللوبي Lobi ،البوبو Boboو الماند Mande ،الفولاني Fulaniالذين يشكلون معًا ال 60 ٪ الأخرى من السكان.ويعتبر الإسلام هو أول دين في بوركينافاسو 50 % من السكان مسلمون معظمهم سنّة، 16.6 % كاثوليك، 3 % بروتستانت، 23.7 % يتبعون ديانات محلية.

على الصعيد الاقتصادي ، تعد بوركينافاسو من البلدان منخفضة الدخل والموارد،حيث يصل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يورو واحد في اليوم لكل فرد .كما يظل اقتصادها عرضة للخطر بسبب عوامل خارجية مختلفة بما في ذلك التقلبات في الأسعار العالمية للمواد الخام مثل الذهب والنفط ،أو نتيجة الظروف المناخية التي جعلت الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية والتمويل الخارجي (المنح والقروض) .[1]

1-4البيانات المؤسسية والسياسية

تتميز عملية صنع الدولة الممزقة في بوركينا فاسو بدور كل من الأنظمة العسكرية وشبه العسكرية والانقلابات العسكرية وهو ما أدى إلى قيادة غير مستقرة،وتتم قيادة السلطة التنفيذية من قبل الرئيس الذي يتم انتخابه بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما يتم تمثيل السلطة التشريعية من قبل مجلس وطني أحادي.من جهة أخرى تتألف السلطة القضائية فيها من محكمة الاستئناف العليا ،مجلس الدولة ،محكمة مراجعي الحسابات والمجلس الدستوري .لكنها تبقى خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية وانتشار الفساد ،إذ تحتل المرتبة 100 من بين 183 دولة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2015.

[1] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit.,p.164.

2-السياق الوطني والإقليمي للنيجر:

2-1 البيانات الجيوسياسية:

تعتبر جمهورية النيجر أكبر بلد في غرب أفريقيا بمساحة قدرها1. 267. 000 كيلومتر مربع،يحدها من الغرب بوركينافاسو ومالي،ومن الشمال الجزائر وليبيا،ومن الشرق تشاد،ومن الجنوب نيجيريا وبنين.تمثل نسبة 80 ٪ من الصحراء والساحل .

مناخ النيجر صحراوي،جاف في معظم أوقات السنة،وتتعرض الأجزاء الشمالية من البلاد لارتفاع درجة الحرارة التي قد تصل إلى 50 درجة مئوية ،لذلك يعيش(90٪) من سكان النيجر في الثلث الجنوبي من البلاد.تغطي السهول الصحراوية والكتبان الرملية مساحات شاسعة من التضاريس في النيجر.وتغطي الهضاب الرملية والصحاري المناطق الشمالية،وفي الإقليم الأوسط تترامى سلسلة جبال تتاخمها مجموعة من السهول المنبسطة.كما يعد إقليم السافانا الجنوبي،الذي تنتشر فيه الحشائش ،والأشجار الصغيرة المتفرقة من أكثر الأقاليم إنتاجا،خاصة في مجال تربية المواشي.تتمتع ببعض المصادر الطبيعية مثل:اليورانيوم،خام الحديد،الفوسفات،النفط،الملح والذهب.

تواجه النيجر تحديات تنموية خطيرة بسبب موقعها والتضاريس الصحراوية، انخفاض مستوى التعليم والفقر، انعدام البنية التحتية، انخفاض مستوى الرعاية الصحية، والتدهور البيئي[1].

خريطة رقم -6-الموقع الجغرافي لدولة النيجر[2]

[1] Economic Commission for Africa, op.cit.
[2] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/Niger/Niger02.GIF_cvt.htm

2-2البيانات التاريخية

حصلت النيجر على استقلالها من فرنسا عام 1960م .وعقب الاستقلال تمَّ انتخاب السيد هاماني ديوري زعيم الحزب التقدمي النيجيري كأول رئيس للبلاد. ومنذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات تعرضت النيجر لموجات متلاحقة من الجفاف. وقد خلق هذا الوضع نقصاً حاداً وكبيراً في الأغذية فضلاً عن مشكلات أخرى. وفي عام 1974م، قام انقلاب عسكري قاده ضابطٌ يدعى حسين كونتشي ليترأس الحكومة حتى وفاته عام 1987م. وإثر ذلك قام المجلس العسكري العالي باختيار العقيد علي سايبو (Ali Saibou) رئيسًا للمجلس.

وخلال الثمانينيات من القرن العشرين عانى اقتصاد النيجر كثيرًا بسبب التدهور الكثير الذي طرأ على أسعار اليورانيوم في العالم. وفي عام 1989م تمت المصادقة على مسودة دستور البلاد.ليتم بعدها إجراء انتخابات عامة اختارت الحكومة النظام السياسي التعددي عام 1992م.[1]

2-3البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

يبلغ عدد سكان البلد 16 مليون نسمة ،يمثل أكثر من نصفهم أفرادا أقل من 15 سنة .وترجع أغلبية السكان في النيجر في أصولها السلالية إلى العديد من المجموعات العرقية كالهوسا (Les Haoussa)وهي المجموعة الثقافية الأكثر تمثيلاً في النيجر، جيرما سونراي(Djerma Sonrai) الطوارق(Touareg) فولاني (Fulani) ، كانوري مانغا (Kanouri Manga) .غالبية السكان من المسلمين ،إلى جانب المسيحيين وأتباع بعض الديانات التقليدية أما على الصعيد الاقتصادي،تظل النيجر واحدة من أفقر البلدان في العالم . صنفت في مرتبة 186 من أصل 187 بلدا في عام 2011 ،وتتميز النيجر بغلبة الاقتصاد الزراعي إلى حد كبير، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأراضي الصالحة للزراعة ،من جهة أخرى تتمتع النيجر باحتياطيات كبيرة من النفط واليورانيوم.ومع ذلك فإن نصف ميزانية الحكومة النيجيرية يأتي من موارد المانحين والصناديق الأجنبية .[2]

[1] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit., p.147

[2] عطية محمود محمد الطنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص.400

2-4البيانات المؤسسية والسياسية

في السابق، كان الرئيس ينتخبه الشعب لفترة سبع سنوات ويمثل أعلى سلطة في حكومة البلاد. أما الهيئة التشريعية التي تسمى المجلس الوطني فتتكون من 83 عضوًا يتم انتخابهم بوساطة الشعب.

ينتخب المجلس الوطني رئيس الوزراء الذي يعين مجلس الوزراء.وفي 1996،أطاح قائد الجيش الكولونيل إبراهيم باري مناصرة بالحكومة. وعلق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني ومجلس الوزراء .وفي ماي من نفس السنة رفع الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية، كما رفع حالة الطوارئ التي كان قد أعلنها في وقت سابق، وشكل مجلسًا للإنقاذ الوطني ليدير شؤون البلاد، وأقر دستورًا جديدًا. وبمقتضى الدستور الجديد ظل الرئيس يمثل أعلى سلطة في حكومة البلاد، فهو الذي كان يعين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء. وكان الشعب ينتخب الرئيس لفترة خمس سنوات، على ألا يتولى الرئيس منصبه لأكثر من فترتين رئاسيتين. وتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد،يبلغ عدد أعضائها 113 ينتخبون بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات. من جهة أخرى يشتمل الجهاز القضائي في النيجر على محاكم محلية وأخرى،ويتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الكثير من الحالات التي تعرض على المحاكم خاصة تلك التي تتعلق بالأحوال الشخصية.

في حين أن المؤسسات الغربية التي وضعت معايير الدولة الفاشلة تجاهلت تماما معيار تأثير الدول الاستعمارية على تلك الدول من النواحي العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية،أن طبيعة الأوضاع السياسية في أغلب هذه الدول هي في جزء منها نتاج طبيعي للاستعمار التقليدي والمستحدث.[1]

3-السياق الوطني والإقليمي لمالي:

3-1 البيانات الجيوسياسية:

تعتبر مالي دولة حبيسة في غرب افريقيا تحدها الجزائر شمالاوالنيجر شرقا وبوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب،والسنيغال وموريتانيا في الغرب.تزيد مساحتها عن 1.240.000كم^2 ،عاصمتها باماكو،تتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى،أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان فيمر بها نهر النيجر والسنيغال.

[1] Ibid, p. 148.

وبهذا تنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية،الصحاري القاحلة في الشمال،والسهول شبه الصحراوية في الوسط وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب .وتوجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي تصل أعلى قمة إلى نحو 1.155م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة جبل" همبوري تندو" في الجنوب.كما يعد نهر السنغال ونهر النيجر النهران الرئيسيان في مالي حيث يعيش السكان في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتهما.ولقد أدت جغرافيا الإقليم إلى نشوء وضعين متباينين تماما:أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل،وغالبية السكان في الجنوب الذي يتمتع بهطول أمطار تكفي لنشوء الزراعة وتوطن المزارعين.[1]

خريطة رقم-7- الموقع الجغرافي لدولة مالي[2]

3-2البيانات التاريخية:

كانت مالي جزءا من ثلاث إمبراطوريات إفريقية سيطرت على التجارة عبر الصحراء،وهي مملكة غانا ومالي(منها سميت مالي) وصونغاي.استولت فرنسا على مالي أثناء عمليات الزحف على إفريقيا أواخر القرن التاسع عشر وجعلتها جزءا من السودان الفرنسي،ونالت السودان الفرنسية استقلالها في سنة 1959 مكونة مع السنيغال اتحاد مالي الذي ما لبث أن انحل عقد الاتحاد بعد أقل من عام في أعقاب انسحاب السنغال،فتم تغيير اسمها من الجمهورية السودانية[3] إلى جمهورية مالي في 22 سبتمبر 1960 بقيادة أول

[1] الحافظ النويني،مرجع سبق ذكره،ص 55.

[2] https://www.google.dz/search?q=خريطة+مالي

[3] كانت الجمهورية السودانية بمثابة الاسم الأول لجمهورية مالي مباشرة بعد الاستقلال.

رئيس للجمهورية في ظل النظام الاشتراكي الذي أعقب بانقلاب عسكري في 1968.من ثم حكم الحزب الواحد،والذي أطيح به في انقلاب 26مارس 1991 والذي أدى إلى كتابة دستور جديد وإنشاء دولة مالي كدولة ديمقراطية متعددة الأحزاب .[1]

3-3البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

تضم مالي العديد من الإثنيات على غرار كل الدول الإفريقية،ومع اختلاف التقديرات من مرجع إلى أخر إلا أن الثابت أن أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددا هي"**الماندينغ**" نحو نصف إجمالي سكان مالي وتضم قبائل وإثنيات فرعية مثل:"**البامبارا**"،"**المالنكي**"و"**السونونكيين**"،فهي التي تحتكر السلطة السياسية منذ الاستقلال،وبعدها "**الفولان**"،"**المينيوناكا**" و"**الفولتايك**"،"**السونغاي**" إلى جانب "**الطوارق**" و"**المور**" الذين يتمركزون في كيدال،تمبكتو و غاو.[2]

أما على صعيد التعددية اللغوية فاللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية،غير أن نسبة كبيرة من سكانها يتواصلون بلغة البامبارا،ولغة التكرور بجانب لغات محلية أخرى.[3]

3-4البيانات المؤسسية والسياسية:

عانت مالي من سيطرة بعض نظم الحكم التي وصفت بالنظم الاستبدادية واستولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة،وحرصت على البقاء والاستمرار على هذا الوضع دون منازع،فكانت السلطة مطلقة في يد رئيس الدولة الذي منع كافة الممارسات السياسية بقرارات دستورية،الأمر الذي أدى إلى غياب المساواة الاجتماعية وتدهور اقتصاد الدولة.وفي عام 1968 قام الجيش بانقلاب عسكري بزعامة الملازم **موسى تراورى**"عندما تدهورت الأحوال الاقتصادية،وأزاح كيتا من السلطة وتم تعطيل الدستور ،وفي عام 1974 صدر دستور جديد أصبحت مالي بموجبه دولة الحزب الواحد وهو حزب"الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي".

شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال **:موديبو كيتا** في الفترة ما بين 1960 إلى 1968 وأطيح به بانقلاب عسكري **موسى تراوري** في الفترة ما بين 1968 إلى 1991 وأطيح به بانقلاب عسكري **أمادو توماني توري** رئيس اللجنة الانتقالية لانقاذ الشعب.و**ألفا عمر كوناري** كأول رئيس منتخب في أول الانتخابات الرئاسية منذ بدأ التجربة الديمقراطية في البلاد عام 1992،ومن ثم جاء **أمادو**

[1] Moussa Mara, 'L'état au Mali',(Bamako ,Bibliothéque natinale,2010)p.65.

[2] من المهم الإشارة أنه بالرغم من عدم انتشار أقلية الطوارق في دولة مالي فحسب إلا أن الكثير من الدراسات تعتبر كل من مالي والنيجر بمثابة"قلب عالم الطوارق"،أين يمثلون أربعة أخماس السكان .

[3] محمد عاشور مهدي ،'**التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**'(الأردن،المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002)،ص51.

توماني توري بعده عن طريق انتخابات نزيهة حتى انقلاب مارس 2012،وفاز **إبراهيم بوبكر كيتا** في الانتخابات التي أجريت عام 2013 بعد الأزمة السياسية.[1]

4- قراءة في ترتيب دول الساحل على ضوء مؤشر التنمية الإنسانية(2013/1980)

من خلال تحليل نتائج مؤشر التنمية البشرية الواردة في الجدول التالي تحتل دول منطقة الساحل الإفريقي موقع في أدنى مستويات ترتيب الدول،وفي نفس الوقت تعمل هذه المعطيات على تقليص فرص خلق أفضل الظروف للأمن الإنساني في دول المنطقة.وهو الواقع الذي يتقارب كثيرا مع وجهة النظر التي عبر فيها سيلفي برونيل (Sylvie Brunel) عن الوضع الأمني في قارة إفريقيا سنة 2005.[2]

الدولة	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2013
البنين	0.253	0.314	0.380	0.414	0.420	0.432	0.434	0.436	0.476
بوركينافاسو	-	-	-	0.301	0.314	0.334	0.340	0.343	0.388
الرأس الأخضر	-	-	0.532	-	-	0.581	0.584	0.586	0.636
غامبيا	0.279	0.323	0.360	0.375	0.383	0.437	0.440	0.439	0.441
غانا	0.391	0.427	0.461	0.491	0.506	0.540	0.553	0.558	0.573
غينيا	-	-	-	0.331	0.342	0.349	0.352	0.355	0.392
غينيا بيساو	-	-	-	0.348	0.355	0.361	0.364	0.364	0.396
كوت ديفوار	0.348	0.360	0.392	0.405	0.412	0.427	0.426	0.432	0.452
ليبيريا	0.298	-	0.304	0.301	0.334	0.367	0.381	0.388	0.412
مالي	0.176	0.204	0.270	0.312	0.328	0.344	0.347	0.344	0.407
موريتانيا	0.340	0.357	0.418	0.441	0.454	0.464	0.464	0.467	0.487
النيجر	0.179	0.198	0.234	0.269	0.278	0.298	0.297	0.304	0.337
نيجيريا	-	-	-	0.434	0.448	0.462	0.467	0.471	0.504
السنغال	0.322	0.368	0.405	0.441	0.454	0.470	0.471	0.470	0.485
سيراليون	0.255	0.247	0.244	0.315	0.331	0.346	0.348	0.359	0.374
توغو	0.357	0.382	0.426	0.436	0.442	0.452	0.455	0.459	0.473

جدول رقم-25-:ترتيبات مؤشر التنمية الإنسانية لدول الساحل والصحراء الكبرى(1980-2003)[3]

[1] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit., p.148

[2] قال سيلفي برونيل في سياق توصيفه للوضع الأمني في القارة الأفريقية: "معظم الناس يعرفون أفريقيا من خلال مظاهر البؤس والفشل – الحروب الجفاف،الأمراض،الفقر ، موت الأطفال من الجوع يموتون من الجوع وبحاجة إلى المساعدة.يبدو أن القارة بأكملها تثير الشفقة مختلطة بالنفور" .

[3] International Human Development Indicators,"The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World"(United Nations Development Programme, 2014).

1- من حيث النمو الديموغرافي :

شهدت دول المنطقة ارتفاعا ملحوظا في معدلات النمو الديموغرافي يتراوح من 3.4 ٪ في بوركينا فاسو إلى2.4 في مالي و3.9 % في النيجر،2.6% في السنغال و2.2 %في غينيا بيساو،أي أن الكثافة السكانية في دول الساحل الإفريقي تبلغ من حيث عدد السكان لكل كيلومتر مربع:58 في بوركينافاسو 10 في مالي،12 في النيجر 64 في السنغال و45 في غينيا بيساو.وهو ما يبدو أسرع بكثير مقارنة بديناميكية الاقتصادات الوطنية وقدرة الحكومات على تقديمها الخدمات الأساسية في المجالات الحيوية في أفضل الظروف مثل التعليم والصحة.

2- **من حيث متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع :**

يبلغ متوسط العمر المتوقع في دول الساحل الإفريقي حوالي 55 سنة،والتي لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الوضع الذي لوحظ في الدول الصناعية.حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع في بوركينا فاسو 53 سنة ،غينيا بيساو 48سنة مالي 48 سنة،النيجر51سنة،السنغال 55 سنة .أما فيما يتعلق بوفيات الأطفال ، فإنها تظل عالية في المتوسط 149 طفلاً من 1000 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون سن الخامسة.

3- **من حيث التعليم الابتدائي الشامل:**

تظهر البيانات المتاحة أن غالبية دول الساحل الإفريقي لم تحقق أهداف التعليم للجميع،فلا تزال الحالة حرجة يظل فيها الحصول على التعليم الابتدائي أقل من 70 بالنسبة لكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام وذلك بالتركيز على معدلات التسرب، والتكافؤ بين الأولاد والبنات خاصة بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة.

إلى جانب انخفاض مستويات محو الأمية بوركينا فاسو29٪، مالي 26%، 29٪ في النيجر.

4- **من حيث الظروف الصحية:**

لا تزال الظروف الصحية في منطقة الساحل غير مستقرة خاصة مع تفاقم وتيرة انتشار بعض الأوبئة المدمرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا.فمن بين 247 مليون حالة من الملاريا سجلت في جميع أنحاء العالم في عام 2008 ،88 ٪ كانوا في أفريقيا.وتساهم آثار هذه الأوبئة في خسارة كبيرة للاقتصاديات الوطنية وخفض لمعدلات العمر المتوقع.[1]

[1] Economic Commission for Africa, op.cit

المبحث الثاني:فهم سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي

من خلال تعريف الأمن الإنساني يتضح أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لم تصل إلى مرحلة العمل بالقوانين وتطبيقها،إلى جانب عدم قدرتها على وضع وتفعيل سياسات تنموية قادرة على تقديم الخدمات العامة الأكثر ضرورة ووسائل المشاركة في الحياة العامة .فهي إذن الدولة غير القادرة على ممارسة الوظائف الأساسية للحماية الاجتماعية،وفي نفس الوقت فشلت في ممارسة واجبها في حماية ورعاية مواطنيها .

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:اللا عدالة التاريخية

المطلب الثاني: أزمة الهوية في منطقة الساحل ومطالبات الأقليات الاثنية

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:اللا عدالة التاريخية

تسمح دراسة وفحص الماضي بفهم أفضل للمشاكل المعاصرة التي تواجه دول الساحل الإفريقي في علاقتها بالأمن الإنساني.فليس من السهل تفسير الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن بالنظر إلى أن العوامل التي تولد التهديدات الأمنية وانعدام الاستقرار قد تكون اقتصادية،وسياسية فقط لكنها غالبا ما تكون متجذرة بعمق في إرهاصات اللاعدالة التاريخية والاجتماعية.وعلى هذا الأساس من المهم عند محاولة فهم الوضع الأمني في منطقة الساحل لابد أن نبدأ أولا بفهم الخلفية التاريخية لسبب تطور المشاكل الأمنية والعنف سواء كان مباشر أو غير مباشر والتي ارتبطت بالحوكمة السيئة،والتوتر العرقي، القمع المنظم والعنف البنيوي الذي ساهم فيه الاستعمار التاريخي،وسلسلة الحروب الأهلية التي تسببت بدورها في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الراهن.[1]

وترجع جذور أزمة تكامل الدولة في أفريقيا عموما وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص إلى تشكيل الدولة والسياسات الاستعمارية التي أهملت في تشكيلها هذه الدول الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الموضوعية الجغرافية والإنسانية ، وقسمت هذه المنطقة خدمة لمصالحها الآنية ولاستراتيجياتها على المدى الطويل.كما عملت على تقسيم مختلف الجنسيات بين هذه البلدان،محاولة صهرهم في كيانات اجتماعية مختلفة ،مما ساهم في استدامة الصراعات داخل وبين هذه الدول.ومن جهة أخرى ركزت السياسات الاستعمارية عملها على البنى التحتية المحققة متمركزة في عواصم هذه الدول تاركتا فجوات جغرافية كبيرة واختلالات هيكلية وديموغرافية بين مختلف المناطق.

وقد نتج عن هذه التناقضات التي رافقت إقامة الدولة في منطقة الساحل خلق عقبات أساسية في تحقيق أهداف التنمية وبناء مشروع دولة حديثة قادرة على تعزيز نموها وتطورها،وتشكيل هوية وتراث ثقافي وطني متجانس بناء على تعزيز التوافق الوطني حول المراجع الرئيسية بموجب العقد الاجتماعي لبناء الدولة.[2]

1-أزمة اندماج الدولة في الساحل: تركة السياسة الاستعمارية

تعد نشأة دول منطقة الساحل نتاجا للسياسات الاستعمارية في إفريقيا واستراتيجياتها في التقسيم المصطنع لهذه القارة،إلى جانب التقسيم الجغرافي الناتج عن مؤتمر برلين(1884-1885) .

[1] John Anthony Pella, op.cit., p.212.

[2] عربي بومدين،**'أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:دراسة في الأسباب وتحديات البناء'**،قراءات إفريقية،(العدد 28،2016)،ص 23.

فقد نشأت دول المنطقة على غرار الكثير من الدول الإفريقية دون مراعاة للمعطيات البشرية الموضوعية التي تعمل على ضمان الانسجام الثقافي والعرقي،[1]والظروف الجغرافية التي تحدد الموارد وإمكانية استغلالها.بحيث تم تأسيس محاور السياسات الاستعمارية على شعار "فرق تسد" لتعميق الصراعات القبلية والحروب الأهلية بين مختلف المكونات المحلية للسكان في دول المنطقة. وهو الرهان الذي كرس مختلف مظاهر الفشل الهيكلي واستدامة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية والتقسيم العرقي والاجتماعي في فترة ما بعد الاستقلال لضمان استمرار النفوذ الاستعماري في هذه الدول.فعندما استقلت هذه الأخيرة خرج الكثير منها باقتصاد مدمر،وعدم انتظام الحدود،والعداء العرقي وبالتالي افتقرت الكثير من هذه الدول القدرة على التحكم في الولاء والحفاظ على سيادتها،وهو ما انعكس في قدرتها على حماية مواطنيها من أعمال العنف،أو توفير الخدمات العامة الضرورية مثل الرعاية الاجتماعية،التوظيف البنية الاجتماعية التحتية .[2]

ويوضح هنا تاريخ القارة الأفريقية الكيفية التي تم بها استيراد/استنساخ مفهوم وهياكل الدولة القومية وفرضها من قبل القوى الاستعمارية،التي حاولت توجيهها بحكم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وبما يتفق مع التوازن السياسي الدولي في أوروبا ومشاريع إنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية ،[3]بحيث تم تقسيم الأراضي الأفريقية وتغيير الطابع الإقليمي التقليدي لبعض الحضارات والمجموعات العرقية دون النظر في الديناميات الاجتماعية والإثنية التي تتميز بها.ومع اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية فإن ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسما مشتركا للحركة الاستعمارية في إفريقيا لعل أبرزها:

---

[1] يمكن الإشارة إلى حالة الطوارق الذين ينتشرون في الصحراء الكبرى وتحديدا في شمال مالي،شمال النيجر،شمال تشاد،جنوب غرب ليبيا،جنوب شرق الجزائر كما تنتشر مجموعات منهم ببوركينافاسو ونيجيريا.

[2] عصام عبد الشافي،**معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**،تم تصفح الموقع يوم2016/05/01

http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/582442

[3] ميز جون وايزمان(John Wiseman) بين ثلاث مراحل للتطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا:**المرحلة الأولى:** وهي سنوات تصفية الاستعمار،وبداية تحقيق الاستقلال الوطني وقد ميزتها قضايا رئيسية،من أبرزها إشكالية بناء الدولة الوطنية،طبيعة الأنظمة السياسية وكذا تحقيق التنمية السياسية،**المرحلة الثانية**،حدد مداها من منتصف الستينات إلى غاية نهاية الثمانينات،أهم ملامحها التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحول نحو نظام الحزب،مركزية المؤسسة العسكرية،**المرحلة الثالثة**:تميزت بما يعرف باسم "الديمقراطية الافتراضية"حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد.

1-أن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار الأبوية السياسية،أي أنها جاءت إلى إفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية وهي نشر المدنية بين الأفارقة،وحينما تحولت المحميات الإفريقية إلى مستعمرات فإن الدول الأوروبية لم تأخذ هذا الشعار بحمل الجد وبدأت باستغلال ثروات وخيرات القارة الإفريقية.

2-أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال إفريقيا إلى خلق ظاهرة الدولة الحديثة ووضع أسس السلطة الاستعمارية من خلال إنشاء الهياكل الإدارية،وبالتالي أصبحت ظاهرة الدولة الإفريقية نتاج تحديد تعسفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى.[1]

3-ظهور دول افريقية مصطنعة بحدود مصطنعة رسمت بما يتماشى والمصالح الاستعمارية من دون مراعاة التمايزات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإفريقية.[2]

وحتى أثناء بدء مسار التحرر وإنهاء الاستعمار وفي كثير من الحالات نشأت الدول المستقلة الجديدة على نفس التنظيم الإداري وخريطة الحدود التي رسمتها الإمبراطوريات الاستعمارية دون تغييرها .وكان هذا "الخيار المحافظ" يهدف إلى الحفاظ على وحدة موضوعات الدولة الجديدة دون تعريضها لخطر التفكك وضغوط المنظمات الوحدوية للأقليات.وقد استطاعت الطبقات الحاكمة الأفريقية الجديدة بمجرد وصولها إلى السلطة تسيير موارد وسياسات دولها وفقا لخطة تقوم على المحسوبية،والفساد بمرجعية ذاتية ومضامين استعمارية جديدة .وقد ساهمت هذه الطريقة في تفاقم مظاهر اغتراب الأقليات وشكلت،جنبا إلى جنب مع المشاكل الاقتصادية أرضا خصبة لظهور وانتشار حركات التمرد المسلحة.[1]

2-إشكالية بناء الدولة وعدم الاستقرار السياسي

اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا بصفة عامة لم تظهر إلا كنسخة افريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام،ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع،حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصية السلطة.كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية،وتراجع قدرتها على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي.

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن،**'سياسات التنافس الدولي في إفريقيا'**،قراءات افريقية ،(العدد الثاني،سبتمبر 2005)،ص54.

[2] يشير محمد مهدي عاشر في كتابه"**الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**"أن الدول المستعمرة عملت على تقسيم القارة إلى دول تفصل بينها حدود ذات طبيعة مختلفة،فلم تزد نسبة الحدود الطبيعية التي تتماشى مع عوامل التضاريس في القارة عن 26%من طول الحدود،ووصلت نسبة الحدودالسياسية المعتمدة على خطوط الطول والعرض إلى 44 %،أما الحدود التي وضعت على أسس رياضية فقد بلغت 30%.

وتنامي مشكلة الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء.[2]من جهة أخرى تتميز منطقة الساحل بعدم استقرار سياسي دائم،ليس فقط بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في ظل غياب أسس حقيقية للدولة،ولكن بسبب كثرة الانقلابات العسكرية في هذه المنطقة.فقد سجلت بعض دول الساحل أرقامًا قياسية ،مثل موريتانيا حيث سجلت 15 انقلابا أهمها انقلاب أوت 2008، تليها الانقلابات في مالي.وتمثل هذه الانقلابات المتكررة أحد أكبر التهديدات على مدى استمرارية مؤسسات الدولة وتدفقات الاستثمار الأجنبي بما ينعكس سلبيا على تحقيق التنمية.خاصة وأن الانقلابات العسكرية في بلدان الساحل ليست دائما مدفوعة بالاعتبارات العرقية فهي كذلك مظهر من مظاهر فشل الدولة في تحقيق الأهداف التنموية،والاعتراف بحقوق الأقليات وتكريس قيم المواطنة ،العدالة وتكافؤ الفرص. فقد استمرت محدودية جهود دول هذه المنطقة في مواجهة الأزمات الحادة العميقة التي تؤثر على جميع هياكلها ومؤسساتها السياسية والمدنية.[3]

[1] خالد حنفي علي،الشركات العالمية،**لعبة الصراع والموارد في إفريقيا،السياسة الدولية**،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،(عدد 169،جويلية2007)، ص 90

[2] الحافظ النويني،مرجع سبق ذكره،ص58

[3] السيد علي أبو فرحة،**الدولة الهشة في إفريقيا:في ضوء علم الاجتماع السياسي**،قراءات إفريقية،(عدد27،مارس2016)،ص34.

المطلب الثاني: أزمة الهوية في منطقة الساحل ومطالبات الأقليات الاثنية

أسس المستعمر دول الساحل ككيان دون مراعاة أي معطيات إنسانية أو جغرافية،وذلك ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطَعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان.مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة الجنوب والشمال. لذا أضحت "**مسألة الهوية**"،ووجود تجمعات سكانية افريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا من أكبر المعضلات التي تواجه "**المشروع الوطني**" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي[1].

1- فهم مسببات الخلل في الهوية متعددة الأبعاد:

ساهم غياب الإرادة في وقت تأسيس الدولة ونقص الأمثلة والرؤية التي يجب إتباعها في خلق دولة غير قادرة على بناء هوية،سواء في بعدها الثقافي والاجتماعي أو في بعدها السياسي .وبنفس الطريقة قاد غياب الهوية متعددة الأبعاد (identité pluridimensionnelle) دول الساحل إلى الفشل في دمج مختلف المكونات العرقية والاثنية.بحيث كانت النتيجة تفضيل إنشاء دولة ضعيفة داخل القبائل والمجموعات العرقية كوحدات أساسية في الهياكل/البنى السياسية والاجتماعية المنظمة لجميع التفاعلات . كما أدى ذلك إلى حصر فكرة الدولة في حدود القوة الشخصية (pouvoir personnel)التي تمارس وتضمن احتكار العنف المنظم ، وتخصيص عائدات الحكومة وتوزيع الأموال العامة على حلفائها.غير أن وجود دولة، بالمعنى المقصود في المفهوم الكلاسيكي للدولة عند ماكس ويبر لم يضمن ظهور أمة قادرة(nation apte) على ضمان متانتها،وتمتلك الشروط اللازمة لتعزيز و بناء هوية خاصة بها تشجع على التلاحم والتعايش المجتمعي.

وقد تبعت أزمة الهوية متعددة الأبعاد في الساحل الإفريقي حلقة مفرغة من الأزمات(un cercle vicieux de crises) التي تهدد وجود الدولة في هذه المنطقة تحولت فيها الدول إلى كيانات غير مستقرة (entités précaires) أفرغت من مضمونها وفشلت في مهمتها ووظائفها.من بين مظاهرها ما يلي:

1-التمرد على الدولة وعدم الثقة في شرعيتها وقوتها،والذي يرتبط في كثير من الأحيان باستخدام القوة كما هو الحال في السودان وتشاد ومالي[2].

---

[1] عصام عبد الشافعي،مرجع سبق ذكره.

[2] Bruce Whitehouse, Francesco Strazzari, Introduction: Rethinking Challenges to State Sovereignty in Mali and Northwest Africa, **African Security**, 8,(2015),p.215

2-الاختلاف والتنوع في طرق الاستيلاء على جهاز الدولة كوسيلة وحيدة لتحقيق مصالح المجموعة التي تعمل على التفوق والاستيلاء على السلطة. وقد اتخذت هذه الوضعية النماذج التالية:

- ✓ الاستخدام الواسع النطاق للقوة المسلحة .
- ✓ استخدام الانقلابات العسكرية.لاحتكار مقاليد الحكم والاستفادة من مؤسسات الدولة وخدماتها بالنسبة لممثل المجموعة.

3-تراجع مكانة الدولة والبحث عن أطر أخرى،لكي يحقق الفرد مصالحه الدنيا،ومقابل تفكك الدولة تهيمن الأشكال العرقية أو القبلية الأخرى ، كما هو الحال في حالة الطوارق في مالي والنيجر.

وفي هذا السياق أشار البروفيسور أنطونييتا بياكاديو (Antonietta Piacquadio) إلى أن الخلل في الهوية متعددة الأبعاد في منطقة الساحل يرجع إلى عدم مواءمة نموذج السيادة الإقليمية التي فرضتها عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا،والتي لم تأخذ بعين الاعتبار عامل التمثيل متعدد الثقافات وسبل حمايته.وقد عمقت الدول ما بعد الاستعمارية هذه الوضعية عبر تسيير إدارتها وهياكلها المؤسساتية وفق نموذج الإثنية المهيمنة والهيمنة الثقافية لجماعة واحدة على غيرها من الجماعات.وبهذا كانت الطبقات الحاكمة الإفريقية تمارس تهميشا طوعيا للهويات التي قد تشكل معارضة لها.[1]

2-عوامل فهم مسار المطالبات الاستقلالية

ترتبط نشأة وتطور المطالبات الاستقلالية ارتباطا وثيقا بالوعي الجماعي للمجتمعات المحلية،التي تركز على ضرورة حصول وتقاسم أفراد الطبقة الهامشية نفس الثقافة،اللغة والتاريخ،وهو ما ينطبق على حالة أفراد منطقة الساحل فغالبا ما ترتبط الثقافة بالدين في سياق الهوية الأصلية والجماعية،من خلال العلاقات الأسرية والقبلية والعشائرية.أما الطبيعة المجزأة في المجتمع القائم على العشيرة ففي كثير من الحالات يمنع تماسك الجماعات الاثنية والاجتماعية،وهو ما يطرح حسب بيار أنتونيو بانزاري(Pier Antonio Panzeri)مشاكل جدية في تعريف ذات الشعب (self- definition of people).[1]

كما تجدر الإشارة إلى تأثير البعد الجغرافي والأنثروبولوجي في مسار الهوية،فليس من الصدفة أن الناس في إفريقيا الذين طوروا في وقت مبكر الهويات الجماعية كانوا مستقرين أكثر من أفراد الصحراء الرحل وأشباه الرحل،الذين يتحركون باستمرار ويمتلكون علاقات اجتماعية غير متجانسة،والتي أنتجت مسار معقد وغير مكتمل للهوية. وبهذا المعنى تبرز العديد من الخصوصيات المشتركة بين بلدان الساحل في

[1] Ibid, p. .214

تميزها بانتشار جغرافي واسع تغلب عليه المناطق الصحراوية والأراضي القاحلة، حتى أن غالبية السكان يتمركزون في مناطق محددة ومحدودة للغاية مقارنة بحجم الدولة. ونتيجة لذلك فإن معظم مناطق من هذه البلدان بقيت غير مأهولة تقريبا وقلصت الاتصالات كعامل مساعد على التكامل والتعايش الاجتماعي والثقافي.[2]

من جهة أخرى كان لتطور الهوية الوطنية للأفراد أثرا كبيرا في إدراج متغير إضافي إلى الصراع الاثني بين المركز والهامش.وفي الواقع اكتسبت الجماعات الهامشية وعي التمييز والمحسوبية الطائفية من آليات تقاسم السلطة وإدارة الموارد .ومن هذا المنطلق أصبح انقسام الدولة إيثنو–ثقافي، اقتصادي واجتماعي،وكرست التناقضات السابقة الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في هياكل الدولة ،واستمرارية الشكوك حول العلاقة بين السيادة والديمقراطية،وبين هذه الأخيرة واحترام الأقليات الإيثنية.كما أن ارتباط الوعي الهوياتي للأفراد بالمطالبات السياسية والاقتصادية في علاقاتها بالمؤسسات المركزية هو أساس نشأة المطالبات الطائفية .وقد تأخذ هذه الأخيرة مظاهرات سلمية أو عنيفة على حد سواء،كما قد تمتلك مجموعة واسعة ومتنوعة من الأهداف والمضامين السياسية .[3]

وقد حددت مارغيليتي(Margelletti) الشكل المشترك لهذه الظاهرة في مشكلة الحماية القانونية والسياسية لحق تقرير المصير للشعب(self-determination of people)،الذي يعتبر أن الحق في الهوية الجماعية بمثابة أسس جديدة للحق في تقرير المصير،وهو ما يسمح بضمان هذه الأخيرة حتى داخل هياكل الدولة القائمة،دون اللجوء إلى مسار تمزق المؤسسات وتقسيم الوحدة الترابية وسيادة الدولة،وهو ما يعبر عنه بممكنات إنشاء "**تقرير المصير في الدولة**"،أو تقرير المصير باعتباره عقدا اجتماعيا جديدا .لكن في الواقع كثيرا ما يتحول النضال أو الصراع من أجل تقرير المصير إلى الانفصال،وفي بعض السياقات تهدف بعض الحركات إلى التغيير الجذري في البنى،القوانين،والتوازن الإيثني في الدولة من دون تهديد للسلامة الإقليمية ،وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الإيطالي ماريو مورو(Mario Mauro) في تقييمه للتطلعات السياسية للأقليات والحق في تقرير المصير،والذي افترض توجه عنفي بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي تعيش فيها هاته الفئات.[4]

---

[1] Alagaw Ababu Kifie,State-building and non-state conflicts in Africa ,**Strategic Review for Southern Africa**, Vol 37, No 1,p.101

[2] Lotfi Sour, The Strategy of Securitization in African Sahel: Regional Arrangements and Transnational Security Challenges, **International Journal of Political Science** (IJPS) ,Volume 1, Issue 2, (2015), p.7.

[3] عصام عبد الشافي،مرجع سبق ذكره.

[4] Bruce Whitehouse, Francesco Strazzari, op.cit., p.215.

وفي هذا السياق يعكس الساحل الإفريقي العديد من الأمثلة الواقعية على حركات المطالبات القومية التي اعتمدت أجندات سياسية وأهداف مختلفة،ففي معظم الحالات لم تتخذ المناقشات حول هذه المسألة نضالا سلميا بل لجأت إلى استخدام السلاح.خاصة بالنسبة للحركات العرقية التي كان هدفها النهائي تحقيق الحكم الذاتي الإقليمي ومن بينها:الطوارق"**حركة النيجيرين من أجل العدالة**" في شمال النيجر،و"**المجلس العسكري الأعلى لبرقة**" تعبيرا عن قبائل برقة في ليبيا،كما توجد حركات انفصالية ضمن "**حركة العدل والمساواة**" التي تقود الكفاح من أجل التحرر في دارفور –السودان–،و"**الطوارق**" في شمالي مالي إلى جانب أكثر الحالات تعقيدا التي تمثلها الحركات المتمردة في الطرف الجنوبي من الساحل،وتحديدا شمال نيجيريا بقيادة "**بوكو حرام**".[1]

[1] كل هذه الأمثلة من المطالبات الاثنية تمكننا من فهم كيف أن قضية تقرير المصير لا تزال قضية عالقة،بالنظر إلى قدسية هذا الحق وتضمنه لمبادئ الوحدة والسيادة والسلامة الإقليمية للدولة،وكيف تم إنهاء مسار الاستعمار بطريقة سطحية غير عميقة،في ظل ممكنات تنفيذ نموذج فيدرالي يضمن حماية أكبر للتعبير عن الأقليات السياسية بما يسمح بتقليل هامش اختراق وتسلل الحركات الإرهابية وضمان الأمن الداخلي في المنطقة ككل.

المبحث الثالث :استكشاف العلاقة بين ضعف الدولة في منطقة الساحل والتداعيات العابرة للحدود

يتسم المستوى الإقليمي للأمن في أفريقيا بتداعيات عابرة للحدود لا سيما من حيث تدفقات اللاجئين والحروب الأهلية والنشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية والإرهابية، بحيث تتغذى هذه الظواهر على أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية، تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار، مما يقتضي التعامل معها والاستجابة لها بإستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية التي تم تبنيها في مواجهة هذه التهديدات.

ويستكشف هذا المبحث إمكانية الاستفادة من الإطار التحليلي الذي قدمته نظرية مركبات الأمن الإقليمي المعقدة وعمليات الأمننة من حيث استخدامها في فهم ديناميكة الوضع الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: منطقة الساحل كمركب أمني منتج للأزمات؟

المطلب الثاني: ديناميكيات الأمننة في الساحل كمركب أمن إقليمي

المطلب الأول: منطقة الساحل كمركب أمني منتج للأزمات؟

عادة ما يتم استخدام نظرية مركب الأمن الإقليمي كأداة لتحليل الأمن في البلدان/المناطق ذات القرب الجغرافي الشديد والتمييز بين الفواعل داخل المجموعة الأمنية والفواعل الخارجية ودورها المحتمل داخل مركب الأمن الإقليمي.إذ ترتكز فكرة هذه المركبات في جوهرها على الطبيعة المشتركة للنزاعات المسلحة وانعدام الأمن من حيث الأسباب والآثار بالنظر إلى فهم كيفية الارتباط الديناميكي للسلم والأمن في دول المركب.

ومع الزخم الذي عرفته الأدبيات المتعلقة بمركبات الأمن الإقليمي منذ أن نشر باري بوزان وأول ويفر كتابهما لسنة 2003"الأقاليم والقوى:بنية الأمن الدولي" يمكن استخلاص الرؤى الأكثر عمقا لفهم الساحل كمركب للأمن الإقليمي أكثر من كونه مجرد فضاء جيوسياسي، بما يفرض إعادة صياغة منطقة الساحل وإعادة النظر في المضامين الجيوسياسية التقليدية.

وبالعودة إلى المفاهيم الأصلية للمركب الأمني الكلاسيكي(classical security complex) يشير هذا الأخير إلى "مجموعة من الدول التي تتشابك رؤيتها وشواغلها الأمنية الرئيسية بحيث لا يمكن تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض." فحسب باري بوزان واوويفر مركب الأمن الاقليمي هو:"مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء،أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مترابط جدا،بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها،أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض".[1]

ويتحدد مركب الأمن الإقليمي من خلال وجود مستوى عال جدا من الترابط(الاعتماد المتبادل)الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب.ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن،سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني،التهديدات وأساليب التعامل معها. [2]

وهنا يوضح " باري بوزان "و" أول ويفر "بأن نشوء المركبات الأمنية يرجع بالدرجة الأولى إلى القواسم المشتركة المجسدة في مدركات التهديد و الخوف المشترك بين مختلف الوحدات،وأن التهديد من منظور هذه المقاربة يتصف بعبوره حدود الدولة الواحدة ليمتد إلى الدول المجاورة لذلك يجب التعامل معها بشكل

[1] Barry Buzan, Ole Waever, "**Regions and powers :the structure of international security**",(New York: Cambridge University Press,2003),p.44.

[2] هناك اتجاه سائد يربط بين قدرة /سرعة التهديدات على التنقل بسهولة والقرب الجغرافي .فعادة ما يتأثر الأمن في المستوى الإقليمي بالتفاعلات الحاصلة في المستوى العالمي والمستوى المحلي على حد سواء.

جماعي للتمكن من احتوائه فهو بمثابة إقرار ضمني على أن الأمن غير قابل للتجزئة و أمن الدولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها[1].

وهكذا تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا.كونها تعكس طبيعة التكتلات المتواجدة على مستوى كل نظام إقليمي، ما يسمح بإمكانية و ضع أو تحقيق سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين بناءا على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية و بين الإقليمية وتأثير الفواعل الخارجة عن الإقليم، إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التحديات التي تواجهه سواء داخليا أو خارجيا[2].

1-طبيعة منطقة الساحل ضمن أنماط مركبات الأمن الإقليمي

سمحت ديناميكية نظرية مركب الأمن الإقليمي لبوزان Buzan و أولويفر من حيث الفواعل ومستويات الأمننة،والقوة باستخدامها عبر مجموعة من المواقع أو الفضاءات الجغرافية.[3] بصورة تساعد على فهم الكيفية التي يرتبط بها موقع معين بمركب أمن فرعي،وطني، إقليمي أو عالمي، وفي نفس الوقت إبراز أشكال وأنماط ارتباطه،وهو ما يشير إلى وجود عدد من المركبات الأمنية الإقليمية في العالم ككيانات تحليلية مبنية على أساس الممارسات الأمنية للفواعل.

[1] يتضمن مركب الأمن الإقليمي مجموعة من وحدات التحليل لفهم خاصيات الأمن ضمنه وتشمل:1-**أنماط الصداقة أو العداوة:**حيث تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن محددة في إطار العداوة/الصداقة التاريخية التي تخلف حالة الاعتماد المتبادل الأمني سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار.2-**التخومية:**على افتراض أن التقارب الجغرافي في جوهره التقارب في التأثير المتبادل وإنتاج الأنماط الأمنية المختلفة.3-**الاعتماد المتبادل الأمني:** والذي يتأثر بوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي.4-**الاختراق:**عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص لتدخل القوى الكبرى الخارجية وإشراكها في وضع الترتيبات الأمنية.5-**مبدأ القوة:**إن تفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي سوف ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتحرك سلوك الفواعل الإقليمية داخله.

[2] زهيرة،حواس،"الحوارات الأمنية في المتوسط احتواء أم إطار لهندسة إقليمية:دراسة حالة الحوار المتوسطي "(مذكرة ماجستير،جامعة باتنة 2011)،ص25.

[3] لقد حصر بوزان المركبات الإقليمية وفق البعد الجغرافي بالتركيز على التفاعلات والديناميات الأمنية في أوروبا والأمريكيتين وأسيا،الشرق الأوسط وإفريقيا.حيث يمكن النظر إليها كمجموعة من المعضلات الأمنية التي تتركز في منطقة جغرافية معينة،أين تكون التهديدات الأساسية التي تواجهها الدول مترابطة فيما بينها،بحيث يصعب على الدولة الواحدة فصل أمنها القومي عن الأمن القومي للدولة الأخرى.

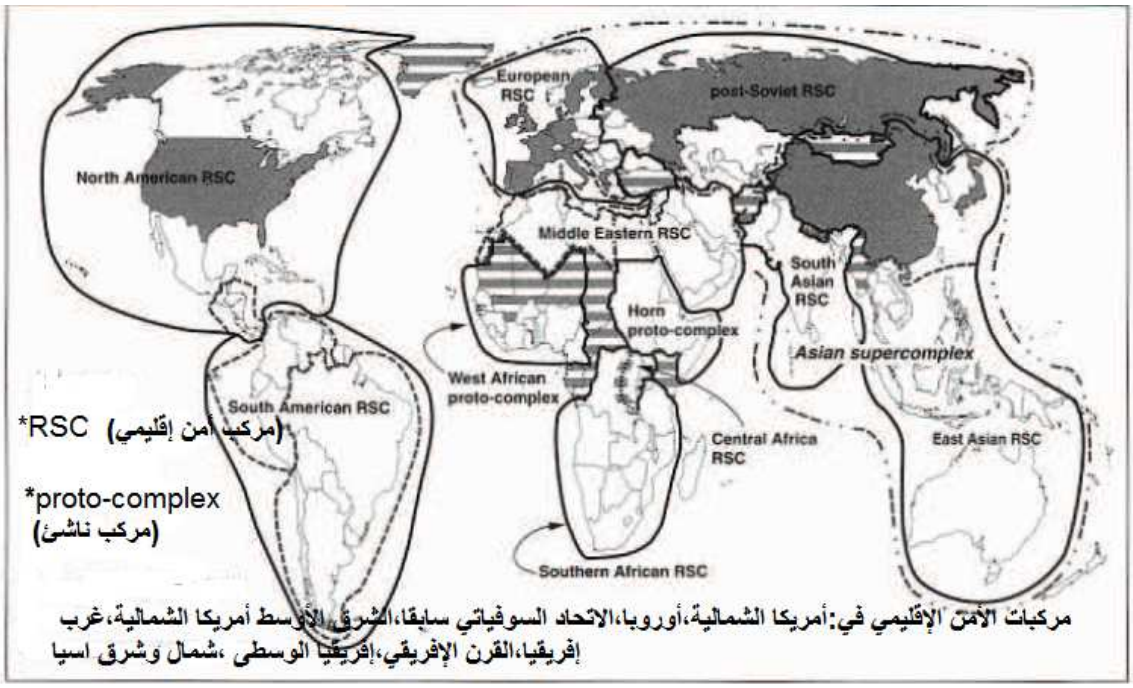

خريطة رقم-8-: مركب الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي/غرب إفريقيا:مركب ناشئ[1]

من الناحية النظرية،تنطوي تيبولوجيا مركبات الأمن الإقليمي على خمسة أنواع:مركب خاضع لهيمنة إحدى الوحدات،مركب تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي،ومركب قائم على الحد من قوة وحدة من الوحدات،مركب قائم على علاقات متجانسة ،مركب غير خاضع لبنية محددة. وسيتم هنا التركيز على بناء رؤية للساحل على أنه منطقة أمنية تضم مجموعة من الدول تتميز بترابط أمني عميق،أو مخاوف أمنية متبادلة.مع اعتبار أن الفواعل والقضايا الأمنية في جوهر هذه المركبات ليست بالضرورة سياسية أو عسكرية متمركزة على الدولة فيمكن فك رموز الأنماط الإقليمية للمركبات الأمنية دون مستوى الدولة عند التعامل مع الأفراد أو مجموعات الأفراد .وهو ما يعرف عند باري بوزان "الخط/المستوى السفلي لمعظم التحليلات في العلوم الاجتماعية"(bottom line of most analysis in the social sciences).وهو ما يفتح المجال لفهم ديناميات الأمن في القطاع غير العسكري ،أو مخاوف الأمن الإنساني التي تساهم أيضا في خلق التشكيلات الإقليمية[2].

[1] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and powers :the structure of international security, op.cit., p.100
[2] Barry Buzan, Ole Waever ," **Security: A New Framework for Analysis"**, Boulden CO,Lynne Reinner, (1998) p. 12.

ومن هذا المنطق يتعايش نمطين من مركبات الأمن في منطقة الساحل:

النمط الأول: تتجلى فيه الأنماط الإقليمية للتفاعل بين الدول،على أساس الاعتماد المتبادل الأمني،الذي يعطي الأولوية للأنشطة ذات الصلة بالقوة العسكرية (الجيش) على سبيل المثال:العنف العسكري والجريمة المنظمة.

النمط الثاني: ترتبط مجموعات الأفراد دون مستوى الدولة عبر قضايا الأمن الإنساني غير العسكرية مثل احتياجات الأفراد للأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، والتي تولد بدورها تشكيلات إقليمية أو عبر وطنية هامة.وبالتالي يمكن ملاحظة مركب الساحل الأمني كمجموعة من الدول وكذلك المجتمعات البشرية،التي لا يعتمد تفاعلها الإقليمي وعبر الوطني على تشكيل مجموعة من الدول الإقليمية فقط،وهو ما يدرج مستويين أساسيين للأمن في الساحل:المستوى المتمركز على الدولة والمستوى المتمركز على الفرد،كما يتم فهم انعدم الأمن وعناصر الهشاشة والضعف في المنطقة وفق هذين المستويين المتباينين.

1-1الساحل:مركب الأمن عبر وطني متمركز على الأفراد

اتسعت حدود الخطاب الأمني لإمكانية إسقاط نظرية الأمن المركب على المستوى الفردي مع العمل الذي قدمه باري بوزان وآخرون،بحيث عملوا على تسليط الضوء على التهديدات التي تجاوزت التهديدات العسكرية والدولة كمرجعية أمنية خلال مرحلة الحرب الباردة. وبذلك أصبح من الممكن النظر إلى مستويات أخرى ما تحت الدولة والتي تشمل الوحدات الفرعية،جماعات الأفراد المنظمة،الأفراد ،إلى جانب أن إمكانية التركيز على قطاعات أخرى قد سمح بالتركيز على الدولة الفرعية وفتح المجال أمام الدراسة المعمقة للمستوى الفردي. [1]

وبهذا ساهمت أجندة الأمن الموسع في نقل نظرية مركب الأمن الكلاسيكية بعيدا عن فكرة الأقاليم الأمنية بالنظر إلى تركيزها على الدولة كمرجعية رئيسية.خاصة مع إمكانية مزج المستويات الوطنية،الإقليمية والدولية بالنظر إلى وجود أسباب محلية لآثار عالمية،أو أسباب عالمية لأثار محلية .

هذا البعد المتميز للأفراد في المركب الأمني للساحل هو في جزء منه محدد عبر التاريخ،على سبيل المثال،من خلال كيفية الاستجابة المشتركة لتهديدات البيئة الطبيعية وذلك كما يلي:

- ✓ حركية السكان جنبا إلى جنب مع التجارة والانتقال تعد عاملاً رئيسياً في اعتبار منطقة الساحل بمثابة مركب أمن عبر وطني.وهي حركة تؤكدها ضرورات التكيف مع الظروف المناخية والبيئية

[1] يعتبر باري بوزان أن المشكلة الأساسية في الدعوة إلى توسيع الأجندة الأمنية وذلك بالانتقال من التركيز الصارم على امن الدولة إلى أمن الأفراد يتمثل في معرفة "متى نتوقف؟"فأمن الأفراد قد يتأثر بعدة طرق ومن جوانب مختلفة .وعلى هذا المنوال فإن أي شيء قد يصبح قضية أمنية.

القاسية من خلال التقاليد القديمة التي تشمل الهجرة الموسمية للحيوانات وتنويع مناطق زراعة المحاصيل ، في محاولة للحد من المخاطر الاقتصادية والمناخية.

- ✓ الحدود هي عامل أساسي في اعتبار الساحل مركب أمن عابر للقوميات، فهي المصدر لمرونة الأفراد في المنطقة.وحسب طبيعة الحياة في المنطقة، بقيت الحدود قابلة للاختراق ضمن سياق واسع،و كثافة سكانية منخفضة مصحوبة بالهجرة غير المنظمة والأنشطة الإجرامية المنظمة ،بما في ذلك النقل غير المشروع للأسلحة والمخدرات ووصول الشبكات الإرهابية بلا مراقبة هذه الأنشطة والحركات الإجرامية المنظمة.وهنا يبرز انفصال بين هدف تأمين هذه الحدود من خلال مقاربات تقليدية متمركزة على الدولة،وبين أنماط حركية شعوب الساحل الذين عبروا الساحل منذ قرون بعيد عن التفكير في القيود التي وضعتها الحدود الوطنية المرسومة.[1]
- ✓ يعتبر النمو السكاني،التحضر وندرة أو وفرة الموارد من الدوافع الهيكلية الأساسية للعنف والتأثير على سبل العيش في الساحل ،كما يعتبر من العوامل التجميعية لمركب الأمن في منطقة الساحل.من خلال كون هذه الأخيرة منطقة سريعة التغير في النمو السكاني والتحضر والطلب على الموارد الطبيعية وإدارتها.بحيث أن هذه العوامل المتحولة في مثل هذه المساحة الكبيرة تجعل الاستجابة والمراقبة الفعالة غير كافية بما يطيل دورة النزاع .وربما يعد الجفاف أهم عامل ساهم في حشد دول الساحل نحو مركب أمن إقليمي،وذلك من أواخر الستينيات إلى السبعينات بالنظر إلى تداعياته على حياة الأفراد والشعوب،كما تم إنشاء اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في أفقر المناطق في الساحل (the Inter-State Committee for Drought Control in the Sahel)،من طرف بوركينا فاسو،وتشاد ،ومالي ،وموريتانيا والنيجر والسنغال.وذلك كآلية من آليات التكيف التي ساهمت جزئيا في انعدام الأمن والنزاع في منطقة الساحل.[2]
- ✓ يعد الأثر السوسيو–اقتصادي للصراع وانعدام الأمن على سكان منطقة الساحل أكثر أهمية من آثار الهشاشة المناخية،حيث تشير تقديرات إرشادية أن 20 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة أكثر من آثار أسوأ فترات الجفاف .فالوضع الحالي يوضح الأثر

[1] Melissa Curley,Human security's future in regional cooperation and governance?,**Australian Journal of International Affairs**, Vol. 66, No. 5,(November 2012) ,p.536.

[2] Tobi Petrocelli, Samantha Newport,Climate Change and Peacebuilding in the Sahel,**Peace Review: A Journal of Social Justice**, 25,p.547

التراكمي لعدد من الأزمات،بما يفسر أعداد هائلة من الأفراد الضعفاء عبر الساحل .وهي دورات تصعب من إدارة حالة الضعف والهشاشة في الساحل.

- ✓ ترتبط الصلات بين الأبعاد الهيكلية والجوارية لانعدام الأمن و الصراع المسلح في منطقة الساحل ارتباطا وثيقا بانتشار الإرهاب والشبكات الإجرامية في جميع أنحاء المنطقة .فنفس الميزات والديناميكيات التي ولدت تكافلا لتكيف الشعوب الساحلية مع الظروف المناخية القاسية ولدت كذلك الأنماط والتشكيلات الإقليمية التي ساهمت في حشد مركب أمن إقليمي يتجاوز مركزية الدولة نحو قضايا أعمق من مصادر انعدام الأمن في منطقة الساحل.[1]

1-2الساحل:مركب أمن إقليمي متمركز على الدولة

وفقاً لمنتدى الساحل الغربي لأفريقيا،استعادت منطقة الساحل والصحراء الاهتمام العالمي بها بالنظر إلى مصادر انعدام الأمن التي تهدد المنطقة وتداعياتها على دول الجوار والأمن الدولي بصفة كلية.وهي المقاربة التي تصور الساحل باعتباره مركب أمن إقليمي متمركز على الدولة مع التركيز على الأنشطة العسكرية.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة على الصلات بين العصابات الإجرامية الناشطة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ، فضلاً عن العلاقات مع الجماعات المسلحة غير الحكومية النشطة في المنطقة.بما يلفت الانتباه إلى أنشطة المنظمات الإرهابية والمجموعات المسلحة الأخرى[2].

بالنسبة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ، فإن الروابط بين الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة العابرة للحدود تمنح الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة القدرة على التجديد خاصة في ظل تنامي حالة الهشاشة

والضعف في المنطقة:

- ✓ ساهمت الاستجابات لانعدام الأمن والنزاع المسلح والإرهاب في منطقة الساحل في تجميع دول الساحل في سياق مركب أمن إقليمي:وقد كانت المصالح الخارجية للدول في هذه منطقة في مرحلة ما بعد 9/11 مدفوعة في جزء كبير منها بجدول أعمال مكافحة الإرهاب للدول الرئيسية . وقد سهلت مشاركة وحجم فائدة الأطراف الدولية عملية بناء مركب أمن إقليمي بين مجموعة

[1] Melissa Curley ,op.cit., p.536.
[2]Clionadh Raleigh,Caitriona Dowd, op.cit.

مختارة من دول الساحل.حيث أصبحت وجهات النظر والشواغل الأمنية لهذه الدول مترابطة بشكل متزايد.فلا يمكن النظر لمشاكل الأمن القومي لتلك الدول بمعزل عن بعضها البعض.

- ✓ إن موقف الساحل كمركب أمن إقليمي متمركز على الدولة له علاقة أكبر بمصالح الجهات الخارجية وتصورهم لتهديداتهم الأمنية أكثر من تصورات الأفراد لأمنهم أو مصادر التهديد.ومع فشل المقاربة المتمحورة حول العنصر العسكري لمكافحة الإرهاب وانعدام الأمن في منطقة الساحل،تحولت هذه الأساليب بشكل متزايد إلى مصدر استياء بين سكان الساحل بما ساعد على زيادة تأثير الفواعل الأمنية غير الدولاتية.فهذا التركيز الضيق على التدخلات الخارجية والمقاربات العسكرية لم يسمح بتخفيف المخاوف المرتكزة على أمن الدولة ولا على الأفراد.[1]

والجدول أدناه يعكس كيف يقوم الأفراد والفواعل في الدولة ببناء تفسير لمجموعة متنوعة من التحديات الأمنية بصورة تتفق أو تتباين جزئيا مع أولويات المخاوف وجذور انعدام الأمن على نطاق واسع في منطقة الساحل.

القضايا/الأبعاد	مركب أمن إقليمي- عابر للحدود الوطنية متمركز على الدولة	مركب أمن/تنمية إنسانية إقليمي/عبر وطني متمركز على الأفراد	مسببات نزاعية /عوامل الاستدامة
القضايا المهيمنة	القضايا السياسية	قضايا إنسانية-قضايا التنمية الإنسانية	ترابط وتداخل قضايا البقاء والتنمية الإنسانية للأفراد،المناطق الحدودية والمجتمعات المحلية في الساحل بصورة تجعلها قضايا ذات أولوية في سياسات الدول
التحديات والتهديدات الأمنية	الإرهاب والجريمة المنظمة ذات الصلة	شكاوي محلية/ احتجاجات ضد الدولة على الإهمال والاستبعاد	السعي وراء آليات التأقلم السلبية في التعامل مع استبعاد الدولة والتهديدات الوجودية قد قاد بعض المجموعات إلى التعاون مع الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية
دائرة التمثيل أو الفاعل الأساسي	الدولة /مركزية النظام	الأفراد/مركزية المجتمع	محدودية نقاط التقاطع
الحدود والأقاليم	حجة سيادة الدولة	حدود غير مادية:تعد	منطقة رئيسية للتوتر:

[1] Ibid

	وحرمتها	الحدود سهلة الاختراق مصدرًا للقدرة على التكيف والتأقلم مع شعوب الساحل	لقد مرت شعوب الساحل بالمنطقة كجزء من آليات التكيف الخاصة بها منذ قرون .إثارة قضايا التكامل الإقليمي في أفريقيا في جدول الأعمال
الحركية والهجرة	الحركية العابرة للحدود هي مصدر وشكل من أشكال التهديد الأمني	الحركية / الهجرة العابرة للحدود مصدر للرزق /المرونة /لتكيف والبقاء	قد تؤدي المقاربات الإقليمية للتكامل إلى تفاقم أو تخفيف هذا التوتر.
المورد الرئيسي	القانون الدولي البروتوكولات وعمليات الاتحاد الإفريقي	رأس المال الاجتماعي: الثقة/المصداقية والتضامن	دون دمج قضايا الأمن المتمركزة على الدولة والأفراد يمكن نشر هذه الموارد لأغراض مشتركة
التأثير على السياسة والممارسة	تأثير قوي / مهيمن على السياسة على مستوى الدولة المستوى الإقليمي والدولي: –تمويل ضخم متاح –اهتمام سياسي ضخم	تأثير متغير محدود على السياسة والممارسة: –تمويل محدود (نسبي) –اهتمام سياسي محدود	التنمية البشرية لشعوب الساحل لا يمكن تحقيقها في ظل المقاربات التي تركز على الدولة.
الفواعل	–الدول / الأنظمة –المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي	وكالات إنسانية •منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير	التعامل مع الساحل كمركب أمن/تنمية إنسانية إقليمي أو عابر للحدود جنبا إلى جنب

	-القوات المسلحة ووكالات الأمن -مبادرات أمنية ثنائية	الحكومية و المنظمات غير الحكومية الدولية •مجموعات المجتمع والمواطنين •السلطات التقليدية •مجموعات الشتات •الجماعات /الشبكات المسلحة	مع المقاربات العسكرية

جدول رقم-26-:أنماط مركبات الأمن في الساحل الإفريقي[1]

ومع ذلك ، فإن حالة القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا تشكل تحديا لنظرية العلاقات الدولية وهو نفسه التحدي الذي ينطبق على اعتماد نظرية المركبات الإقليمية في تفسير الوضع الأمني في إفريقيا، وذلك بسبب الحالة الفريدة إلى حد ما للسياسات الأفريقية وهيكل الدول فيها.[2]وهنا يحدد كل من بوزان(Buzan) ووفير (Wæver) جذور "المشكلة الأفريقية"(African problem) بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية ومركبات الأمن الإقليمي في دولة ما بعد الاستعمار(The postcolonial state) .ففي حين كانت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا تحظى بالاعتراف الدولي المتبادل إلا أنها عكست وبشكل سطحي نموذج الدولة الأوروبية ولم تكن قادرة للوصول إلى مستواها .فقد كانت تفتقد للسمات والمظاهر المركزية للوظائفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مجسدة بذلك صورة الدولة الفاشلة التي تعمل بشكل كبير كنظم شخصية مبنية على إثراء مصالح النخبة بدل رفاهية مواطنيها .

وبذلك فقد فتحت هذه الدول الضعيفة والفاشلة المجال أمام الفواعل من غير الدول لحيازة سلطة إقليمية ثقافية مادية وسياسية بسهولة نسبية،وأصبحت تتنافس عسكريا على نفس مستوى الفواعل من غير الدول . وهنا يجادل باري بوزان بأن قوة الممثل/الفاعل غير الحكومي وضعف الدولة الرسمية يفرضان أن يكون التركيز الأمني وطنياً وليس بين الدول. وفي الوقت نفسه ، يسمح ضعف الدولة على نحو متزايد للفواعل

[1] Economic Commission for Africa ,p.18

[2] تتشكل البنية الأساسية لمركب الأمن الإقليمي من العناصر التالية:**1-الحدود:**التي تفرق المركب الإقليمي عن بقية جيرانه،**2-البنية الفوضوية** 3- **القطبية:**وتشمل توزيع القوة بين الوحدات،**4-البناء الاجتماعي:**الذي يحدد الأنماط التفاعلية بين وحدات المركب.

الخارجية بالتدخل على المستوى الوطني الفرعي sub national level وإحداث تغيير في هياكل السلطة داخلها .[1]

وفي سياق التحليل المرتبط بالأمن تعد الدول الفاشلة مصدر تهديد لنفسها (توافر الظروف التي تؤدي إلى اضطرابات مدنية في المجتمع)،إلى جانب كونها دول تمثل تهديدا لمصالح إقليمية أو جماعية،والتي يمكن أن تعمل كقوة مزعزعة للاستقرار.فلا يمكن الاستهانة بالدول الفاشلة بالنظر إلى أن هشاشتها تتسرب وتسبب لجيرانها مظاهر المعضلة الأمنية الكلاسيكية،ويمكن وصف وجهة النظر هاته كرؤية وظيفية من خلال أنها تنظر إلى الفشل من خلال عدسة العواقب/النتائج المحتملة،دوائر/حلقات النزاعات،الإرهاب،انتشار الأسلحة،الجريمة المنظمة،اللااستقرار الإقليمي،الأمراض،الأوبئة العالمية،اللا أمن الطاقوي،وهذه العناصر يمكن اعتبارها تهديدات لثلاثة أسباب:

- يمكن أن تؤدي إلى صراعات قد تكون معدية/قابلة للانتشار وعادة ما يشار إلى قابلية انتشار النزاعات إقليميا عبر الدول الفاشلة ب"المركبات الإقليمية للنزاع"(formations régionales de conflit)،أي الجوار البيئي غير الملائم الذي تكون فيه النزاعات معدية .
- يمكن أن تمثل تهديدا للأمن الوطني،الإقليمي أو الدولي.
- يمكن أن يكون لديها تكاليف،أو تأثيرات سلبية مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسات(الإرهاب الجريمة العابرة للحدود،التجارة بالبشر والمخدرات والأسلحة،الأمراض المعدية) فكل هذه المشاكل تعمل على اضمحلال وتفكك المؤسسات المسؤولة عن القانون والنظام،اختراق الحدود،تراجع مستويات الرعاية الصحية والعدوى العامة للفوضى.[2]

[1] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and powers :the structure of international security, op.cit., p.120
[2] Marc Menier, Michel Luntumbue ,op.cit., p.84

المطلب الثاني:ديناميكيات الأمننة في الساحل كمركب أمن إقليمي

يتضح من الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي أنها منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر بما يفسر الاهتمام الإقليمي والدولي بها حيث باتت حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى. وهو ما جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي،فالتهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى دول الجوار وإلى مناطق نفوذ القوى الدولية،كما يمكن أن تصل إلى الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة والجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط.وتؤثر على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط انطلاقا من البحر الأحمر.كما أن تميز حدود دول منطقة الساحل بالمرونة والنسبية يساعد على الانتشار السريع للمشاكل الأمنية المختلفة.[1]

وقد شكل تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء على مدى العقد الماضي مصدر قلق متزايد للحكومات الغربية خاصة مع وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث تعود أحداث 11 سبتمبر في الأصل إلى إجماع الدول الغربية حول وجود الدول الفاشلة والمنهارة،التي تشكل التهديد الرئيسي للأمن الدولي .

حيث قادت المصلحة التي وجهت لهذا المفهوم إلى خلق عدد كبير من المؤسسات الجديدة ،وأسفرت عن العديد من الاستراتيجيات الوطنية الثنائية حول مدى إمكانية إقامة أو عدم إقامة علاقة مع الدول الهشة.كما شكلت الحاجة إلى تعبئة أجندة الأمن الجماعي التي قادت بدورها إلى تقديم المساعدة التقنية في محاولة تعزيز قدرة قطاعات الأمن والحد من تأثير الجريمة المنظمة وهجمات التنظيمات الإرهابية التي تزعزع الاستقرار في المنطقة وإمكانية انتقالها إلى الدول الإفريقية الأخرى،وتقليص تجارة المخدرات وغيرها من النشاطات التهريبية الإجرامية التي تعبر من غرب إفريقيا نحو أوروبا من أجل تأمين التجارة القانونية والخطوط التجارية عبر إقليم الصحراء وشمال إفريقيا والشرق الأوسط،وحماية المصالح الاقتصادية الموجودة،وخلق قواعد للتجارة والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.[2]

---

[1] مصطفى ونوعي،مرجع سبق ذكره.

[2] Paromita Sanyal, 'Capacity Building Through Partnership: Intermediary Nongovernmental Organizations as Local and Global Actors', **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**, vol. 35, no. 1, (March 2006),p68

من جهة أخرى أدى عدم تجانس مصالح دول الشمال والمؤسسات المالية إلى ظهور استجابات مختلفة،لكل منها نمط تحرك ودوافع مختلفة:

1-**النمط الأول:**يتضمن مفهوم الدولة المنهارة تهديدا للأمن الوطني والدولي،والذي يقود إلى استجابة متمركزة على الأمن والعودة الفورية للاستقرار،هذه المقاربة أعطت الأولوية إلى بعض التدابير والإجراءات مثل بناء وتعزيز القوات العسكرية،الشرطة الوطنية،وذلك بهدف التقليل من احتمال قيام أنشطة إرهابية دولية ووقف الجريمة العابرة للحدود.وهو عادة الموقف الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية،وذلك في محاولتها تأكيد النظام والاستقرار في الأقاليم الأكثر فقرا في العالم،باعتباره شرطا لأمنها الوطني .وقد أدت هذه الاستجابة الإستراتيجية إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقصيرة المدى في الغالب،وقائية أو عقابية.وقد كانت هذه الأخيرة موجهة بأهداف محاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية. [1]

2-**النمط الثاني:** يبرز في تركيز وكالات التنمية الدولية والمؤسسات المالية الدولية على فعالية المعونة والمساعدات في البيئات الهشة.

وبالتوازي مع هذه الاستجابات يعتبر فهم الديناميكيات والترابطات التي تؤهل الفضاء السوسيوثقافي السياسي والاقتصادي المسمى بالساحل كمركب أمني إقليمي حاسما في تحليل أسباب الصراع ونتائجه في المنطقة.إلى جانب فهم الديناميات الخارجية التي أدت إلى الأمننة التدريجية للساحل (gradual securitization of the Sahel)على أنه مجال رئيسي لقضايا الأمن الدولي،لا سيما فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب[2].

1- الأمننة والأمن في منطقة الساحل الإفريقي:فكرة أروبية سياق إفريقي؟

ظهرت أهم الدراسات والأعمال البحثية حول الأمن الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن الدول الأفريقية بشكل عام وبيئتها الأمنية كانت من قضايا سياسات الحرب الباردة. فقد كان أمنها متوقفاً على انعكاسات التنافس الأيديولوجي بين القوى العظمى.

[1] بادرت الإدارة الأمريكية **بمبادرة بان-ساحل** سنة 2002،التي أتبعتها بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005،وهي برامج سعت إلى تدريب قوات الأمن الإفريقية لحماية الحدود والكشف والقبض على الإرهابيين،حيث قامت مبادرة 2002 بتدريب القوات في مالي،موريتانيا،التشاد والنيجر في حين تم توسيع مبادرة 2005 لتشمل كلا من نيجيريا،غانا،السنغال،الجزائر ،تونس،المغرب هذا فضلا عن مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية التي أصبحت تعرف ببرنامج"المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية"وذلك لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام والتكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة.وفي ظل تعزيز منطق مكافحة الإرهاب أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا"**الأفريكوم**"بهدف تأمين صادرات النفط في المناطق التي تصبح ذات أهمية إستراتيجية.

[2] John Glenn, Imperial governance, sovereignty and the management of chronic instability in Africa, **Third World Quarterly**, Vol. 35, No. 8, (2014),p.1480.

ليتبلور بعدها اتجاه ثاني هيمنت عليه قضايا الحروب والصراعات في هذه الدول مثل: أصول وأسباب الحروب،الديناميات السياسية والدبلوماسية المعقدة التي ميزت التدخلات العسكرية من قبل كل من الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والفرعية.

ثم برزت الاتجاهات الجديدة التي ركزت على فكرة الأجندة الموسعة للأمن في أفريقيا. والنظر في ما يمكن اعتباره قضايا أمنية ناشئة أو جديدة في إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه التحديد.

فقد كانت دول القارة الإفريقية بصفة عامة مثلها مثل بقية دول العالم الثالث،مجرد بيادق في لوحة الشطرنج السياسية للقوى العظمى ولم تكن هناك سياسة لتوضيح هيكل الأمن الإقليمي أو القومي الذي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الأمنية الوطنية أو الإقليمية للشعب. وبسبب التدخل الخارجي في السياسة الداخلية للدول الأفريقية، فقد أصبحت ساحة للحروب بالوكالة مع تصاعد الصراعات والمعارضة المسلحة للأنظمة القائمة. وهكذا أصبح الأمن في منطقة الساحل ضحية لسياسات الحرب الباردة بطريقتين:

الأولى:وهي أنه حتى بعد الاستقلال كان هناك نقص في التوجيه أو الآليات الأمنية المحلية التي من الطبيعي أن تتدفق من قضايا الأمن الإقليمي أو القومي.

الثانية: تتعلق بديناميكات أمننة القضايا باعتبارها تهديدات أمنية معقدة عبر وطنية تتماشى مع المصالح الأمنية الإستراتيجية للقوى العظمى وتعميق آثار الوضع الاجتماعي الاقتصادي والأزمة السياسية في جميع أنحاء القارة. وفي هذا السياق لفت أديباجو و ويتمان (Adebajo and Whiteman)الانتباه إلى فكرة إفريقيا الأوروبية"Euroafrique كصيغة لتتبع طبيعة العلاقات بين أفريقيا وأوروبا وأبعادها.[1]

3-1 مفهوم الأمننة (Securitisation):

تعبر الأمننة كمفهوم عن اعتماد عملية خطابية لغوية(speech act) تستهدف مدركات الأفراد وصناع القرار حول التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية الجديدة،[2]تضخيم المخاطر الناجمة عن استمرارها وإحالتها إلى حيز القضايا الطارئة وهذا ما يساهم في جعل الأمن الإنساني قضية حيوية .[3]

ويعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School ،التي كانت ثمرة أجندة البحوث الجماعية لعدد من الأكاديميين في معهد كوبنهاغن لبحوث السلام في الدنمارك، وبالأساس

---

[1] Edwin Ezeokafor, **The securitization processes and West African security: Regime-led neo-patrimonial threats**? (Ph.D. Thesis University of Dundee, January 2015),p.38.

[2] ساهمت نظرية الأمننة في خلق تحول نموذجي في دراسات الأمن الدولي من خلال النظر إلى الأمن على أنه مفهوم إدراكي وتجديد فهم العلاقة التقليدية بين التهديد والواقع (أي ما إذا كان الادعاء بأن هناك تهديدًا صحيحًا في الواقع) إلى ما يحدث بسبب فعل الخطاب.

[3] David Roberts," **Global Governance and Biopolitics: Regulating Human Security**"(New York: Zed Books, 2010) ,p21.

حول أعمال جاب ديفيلد Jaap de Wilde،باري بوزانBarry Buzan و أول وافير Ole Wæver. والتي توجت في 1998 مع كتاب "الأمن:إطار جديد للتحليل" Security :A New Framework For Analysis، بحيث طرحوا فيه مجموعة من التساؤلات،تمركزت حول كيف يعمل الأمن في السياسة العالمية؟وكيف يمنح نفسه معنى من خلال عمليات تذاتانية intersubjective تسعى لتضمين مجموعة واسعة من المخاوف المهملة أو المهمشة،التي تزايد ضغطها مثل التغير البيئي والفقر وحقوق الإنسان في الأجندة الأمنية الدولية .[1]

وبناءا على الإسهامات التي قدمها **أول ويفر** في مقاله "Securitization and Desecuritization توصف الأمننة بأنها "عملية استطرادية" Discursive process تبرز من خلالها القضية على أنها تهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة،[2]وتبرر الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للعملية السياسية".[3]

أي العملية التي يعلن بها الفاعل قضية معينة، أو ديناميكية أو فاعل ليكون 'تهديد موجود' لموضوع مرجعي معين. وإذا تم قبول هذه العملية من قبل الجماهير ذات الصلة،فإن ذلك يتيح تعليق أو وقف السياسة العادية واستخدام تدابير أو إجراءات طارئة في محاولة الاستجابة لتلك الأزمة المتصورة.على اعتبار أن مسألة تهديد الأمن تتطلب الأولوية عن باقي المسائل الأخرى.[4]

3-2:منطق الأمننة وتحليل البناء الأمني في الساحل الإفريقي

بالتأكيد على نشأة مفهوم الأمننة في فضاء أوروبي نمطي تم حصر وتقليص مجال عمله في التعاطي مع السياق الأوروبي،وقد برز ذلك في كل من أعمال **جان**(Jahn)حول الأمن الأوروبي:مشاكل البحث في الجوانب غير العسكرية **وايفر**(Waever) حول تعدد الأصوات:وجهات نظر بعيدا عن المواجهة

---

[1] Paul D. Williams ,op.cit.,p68.

[2] كثيرا ما يتم التعبير عن الأمننة بكونها البناء الاستطرادي للتهديد،فهي العملية التي يصرح من خلالها فاعل ما أنه ثمة تهديد وجودي يتعرض لموضوع مرجعي ما،فإذا ما تقبل الجمهور المستهدف الأمر فإن ذلك سيتيح للفاعل المؤمن (securitizing actor) وقف العمل وفق السياسة العادية وإتباع إجراءات استثنائية استجابة لتلك الأزمة المفترضة.فوفقا لمدرسة كوبنهاغن يتبع الجانب الوجودي للتهديد منطق"إذا لم نتحرك الآن فإن الأوان سيفوت في المستقبل".

[3] Aline Leboeuf ,Emma Broughton," **Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects"**,IFRI,Bruxelles,(2008),(accessed 28/10/2011) ,p4.
http://www.ifri.org/downloads/securitization health environment.pdf

[4] يعد العمل في مجال مكافحة "فيروس نقص المناعة البشرية أو الايدز"في دول الساحل الإفريقي أحسن مثال على جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في رفع مستويات الوعي بأهمية الوقاية، حيث لا يزال هذا الموضوع محل تضليل على مستوى النقاشات العامة*، بحيث تقوم بتوعية الناس حول طرق انتقال المرض،القيام بحملات من أجل حقوق المصابين بالمرض .وعلى هذا الأساس تعد المنظمات غير الحكومية من الجماعات الأولى التي طالبت بتكريس فهم الايدز كقضية متعددة القطاعات (multi-sector issue) ،فلا يكفي التعاطي مع هذا المرض من منظور صحي فقط وإنما التركيز على الزوايا الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي يجب أن تواجه بها المشكلة.

شرق–غرب،الهوية ،الهجرة والأجندة الأمنية الجديدة في أوربا،**باري بوزان**(Buzan) في :إعادة صياغة نظام الأمن الأوروبي –سيناريوهات لفترة ما بعد الحرب الباردة.وهي أعمال للقول بطريقة أخرى أن جزء كبير من مشروع كوبنهاغن استفاد من ديناميكيات الأمن في أوروبا بما يرسخ المسحة الأوروبية فيه.

وبالتوازي مع هذا الطرح مقابل غياب الكتابات حول الأمننة التي تتعامل مع مجموعة كاملة من القضايا الأمنية في إفريقيا بشكل عام طرح ويكينسون(Wikinson) سؤالا مهما حول ما إذا كانت نظرية الأمننة قابلة للاستخدام خارج السياق الأوروبي؟وذلك بالنظر إلى تأكيده أن تطبيق مفهوم الأمننة بمرجعيته الأصلية في الخطاب الأمني البعيد عن السياق الأوربي سيكون غير ممكنا بسبب الفهم الويستفالي للدولة والمجتمع في أوروبا الذي يتعارض مع ما هو موجود في أقاليم أخرى خاصة إفريقيا .[1] ويتعمق هذا الطرح خاصة مع الدول التي تطورت من مركبات سابقة(pre-complexes)إلى مركبات أولية(proto-complexes.)[2] ،أي عندما تكون الديناميكيات الإقليمية هشة وضعيفة للتفكير في الإقليم كمركب أمني إقليمي كامل أو الدول التي تم تصنيفها ضمن فئة دول ما قبل الحداثة،أو الدول الهشة والضعيفة فإن ارتباطها بمعايير ماكس ويبر في الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة سيتعقد.[3]

ومن خلال الجمع بين الموضوعات والافتراضات البارزة التي تندرج ضمن مفهوم الأمننة وفق ثلاث عناصر مركزية تشمل:

- مركزية الجمهور(يجب العمل على إقناعه بأن الحالة سيئة وتتطلب مقاربة استعجالية تتجاوز الحدود العادية للعملية السياسية).
- الاعتماد المتبادل بين الوكالة،السياق،وآليات المأسسة السياسية(عبر وجود التهديد،شخص أو شيء يتعرض للتهديد).

[1] Wilkinson C,'The Copenhagen School on Tour in Kygystan: Is securitization theory useable outside Europe', **Security Dialogue**, vol. 38, no. 1. (2007), p. 23.

[2] يتم استخدام كلمة"**مركبات سابقة**" عندما يظهر أن مجموعة من العلاقات الأمنية الثنائية لديها القدرة على الارتباط معا في سياق مركب الأمن الإقليمي،بينما مركبات أولية فهي تشير إلى مظاهر كافية للترابط الأمني لتحديد المنطقة وتمييزها عن جيرانها .

[3] Cooper R," **The breaking of nations: order and chaos in the Twenty-first century**" ,Atlantic Books, (2004) (accessed 28/10/2016),p.24
http://commonweb.unifr.ch/artsdean/pub/gestens/f/as/files/4760/33518_115421.pdf

- الأدوات والممارسات التي يمكن من خلالها تفعيل منطق الأمننة.[1]

يمكن الاستفادة من الأمننة كإطار تحليلي لفهم الخطاب الأمني في منطقة الساحل الإفريقي،معرفة طبيعة التهديدات التي تجسد قضية أمنية،الجمهور المستهدف،الفاعل المسؤول عن أمننة القضايا بالنظر إلى امتلاك الوسائل اللازمة لنشر تدابير طارئة خارج السياسة العادية.وذلك بالتوازي مع انخراط العديد من الفواعل الإقليمية والدولية مثل: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)[2]،مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،الاتحاد الأوروبي،الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العديد من التهديدات الملحة في منطقة الساحل الإفريقي التي تتراوح بين مؤسسات الدولة الضعيفة وعدم قدرتها على إنشاء آليات تنظيمية فعالة،شبكات الجريمة المنظمة والاتجار عبر الحدود، التهديدات ضد الدولة وضد الأمن الإنساني التي تنساق في جملة التحديات اليومية لحياة الأفراد.فكلها أمثلة عن قضايا قابلة للأمننة وفق منطق خاص يتجاوز الطريقة الخطابية(the discursive manner)[3] ،أو الممارسات الاستطرادية كما هو معتمد في مدرسة كوبنهاغن نحو الممارسات التجريبية (empirical securitizing practices)أو الأمننة العملياتية(securitization at work)[4]. وهنا يجب التركيز في تحليل ديناميات الأمن/الأمننة في الساحل الإفريقي على عناصر متنوعة من الثقافة السياسية والتهديدات الأمنية الناشئة في المنطقة،والمصالح الاقتصادية والأمنية للفواعل السياسية والاقتصادية المحلية والدولية .فعكس الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة حيث قد تمر عمليات الأمننة من خلال سلطة مشكّلة شرعياً ،في أنظمة التوارث الجديدة ما بعد

[1] Blazacq T,'The Three faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context', **European Journal of International Relations**, vol. 11, no. 2,(2005), p. 176.

[2] يمكن الإشارة هنا إلى عمل المراكز الحدودية لدول غرب إفريقيا بشكل كبير في مكافحة الجرائم عبر الحدود،الاتجار غير المشروع بالمخدرات حركة الأسلحة والذخائر ،إعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن منع إساءة استعمال المخدرات والجرائم المنظمة في غرب إفريقيا أو في القارة الإفريقية في نطاق أوسع،الهيكل الإفريقي للسلام والأمن(APSA) الذي اعتمده بروتوكول مجلس السلم والأمن في 2002 في ديربان حيث كانت مهمته الرئيسية منع وإدارة وحل الأزمات كونها منطقة معروفة بسمعة سيئة في الحروب والصراعات.

[3] عادة ما يستخدم تعبير "**مثلث المخدرات الجديد**"من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا للإشارة إلى أن منطقة الساحل أصبحت نقطة حرجة واكتسبت شهرة في مجال الاتجار غير المشروع العابر للحدود الوطنية.

[4] McDonald M,'Securitization and the Construction of Security', **European Journal of International Relations**, vol. 14, no. 4,(2008), p.569.

الاستعمار في الدول الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بصفة خاصة ، يتم تشكيل البنية الأمنية من[1] خلال نظام القيادة الشخصية القائم على أساس الولاءات،المكافآت المادية والرعاية الشخصية بدلاً من القانون والنظام فيمكن لهذه الأنظمة أمننة بعض القضايا وفقًا لمصالحهم دون المرور بعملية الدعاية وبناء حجة مقنعة.والفرق هنا هو أن الوسائل المستخدمة في الأمننة في الديمقراطيات المتقدمة قد تحظى بالشعبية ورضا أكبر عدد من الجمهور في حين تكون التدابير في الأنظمة غير الديمقراطية موجهة بموجب أمر عسكري أو حكم استثنائي في دستور لا يحظى بشعبية .فكل ما يتم أمننته هو من أجل مصلحة الزعيم والدولة ليست متميزة عن زعيمها.[2]

عملية الأمننة في الساحل الإفريقي	المستوى الوطني	المستوى شبه الإقليمي	المستوى الخارجي
الفاعل المؤمنن	قادة الجماعات المدنية /العسكرية أو المتمردة	قادة هيئة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	الرعاة الدوليون (الولايات المتحدة الأمريكية)
الجمهور	العملاء والمقربين والمتمردين وأنصار القادة	القادة المتضامنين مع بعضهم	الجمهور أو وسائل الإعلام أو غيرها من الشركاء الدوليين المهتمين
التهديدات	أي تهديد أو معارضة للأنظمة أو لمصالح القادة/جماعات المتمردين	تهديدات للأمن والسلام والعلاقات الشخصية وأنظمة المجتمع	الأمن القومي والمصالح الاقتصادية للدول الراعية.

جدول رقم-27-:مستويات عملية الأمننة في الساحل الإفريقي[3]

[1] كثيرا ما توصف الأنظمة في الدول الإفريقية بأنها أنظمة "**باتريمونالية** "تعبر عن شكل من أشكال الحكم تتدفق فيه كل صور السلطة عبر الحاكم حيث يُعرفها ماكس ويبر بأنها "شكل من أشكال الهيمنة التقليدية، بدايتها من هياكل الأسرة ولا سيما من سلطة الآباء، الأنظمة الملكية الوراثية وأشكال مماثلة من الحكم فهي انعكاس للأبوية على مجموعة أوسع من العلاقات الاجتماعية".

[2] Blazacq T,op.cit., p.178.

[3] Wilkinson C,op.cit., p.26.

فرض نموذج الدولة الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي تعمق وتعقد مظاهر العجز الوظيفي لدول المنطقة وذلك من خلال انعكاسات مخاطر التفكك الاجتماعي على باقي المستويات الأخرى الاقتصادية والسياسية وتلاحم الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل لمختلف فئات المجتمع ومعارضة الشرعية السياسية للسلطة القائمة. فتبعا لتصنيفات باري بوزان الإقليم غير المنتظم في بنية معينة هو الإقليم الذي تظهر فيه الدول قدرات ضعيفة عاجزة عن التأثير.

كما تفاقمت حالات الضعف الإنساني والانكشاف الأمني مع وجود حدود ذات طبيعة قابلة للاختراق جعل المنطقة ملاذا أمنا وجديدا للحركات الإرهابية المتطرفة التي تحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي الذي تركته هذه الكيانات الهشة .وهو ما يشير في نفس الوقت إلى أن انعدام الأمن في جزء واحد من المنطقة يمكن أن يصبح وبشكل متسارع تهديدا أمنيا في دولة أو إقليم آخر.

الفصل الرابع:

نحو بناء مقاربة تعددية متعاندة لصيانة الأمن الإنساني في الساحل:الآليات والتحديات.

في ظل سياق يتسم بالحدود السهلة والقابلة للاختراق،فضلا عن الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والأنثروبولوجية التي تتجاوز الحدود الوطنية فتحت المشاكل والتحديات المتعلقة بأمن الدولة والفرد على حد سواء في الساحل الإفريقي المجال أمام طيف واسع من المبادرات كنتاج لأنماط متعددة ومترابطة من التفاعل الذي تحدد صورته فواعل دولاتية وغير دولاتية على المستوى العالمي،الإقليمي والوطني من بينها تلك التي طرحتها كل من الأمم المتحدة ،المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية الفرعية على صعيد صيانة الأمن،التخطيط الاستراتيجي طويل المدى والاعتماد على التنمية الآمنة والمستدامة،إصلاح القطاع الأمني ،بناء دولة ما بعد النزاع وتكريس السلام .وهو ما يشير في نفس الوقت إلى ظهور شكل جديد من أشكال الشراكة المتعددة المستويات في السعي لإيجاد أجندات أمنية،بيئية،اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة،وتأكيد مسؤولية مختلف الفواعل في تحقيق الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي بالنظر إلى تشعب وتعقد التهديدات الأمنية التي ينضوي عليها.

ويتناول الفصل في المبحث الأول إعادة هندسة قدرات الدولة الفاشلة من منظور الحوكمة الهجينة والحديث عن أنماط هذه الأخيرة وشروط تحقيقها في مواجهة تقعد التهديدات في سياق الدولة الهشة. ليتم بعده النظر في طبيعة آليات الاستجابة وأهمية تبني منطق تشبيكي لتحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيتناول الحديث عن بعض مجالات صيانة الأمن الإنساني في الساحل عبر تعزيز المنطق التشاركي في إنتاج السياسات المحلية،مع التركيز على الدور الذي تلعبه الفواعل غير الدولاتية في دعم قدرة هياكل السلطة في الدول الضعيفة والمساهمة مباشرة في التوفير الجماعي للسلع والخدمات،والتزامات المعونة الاجتماعية الأساسية،التي تشمل التعليم الأساسي،الصحة السكان،الصحة الإنجابية وإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية.

المبحث الأول: إعادة هندسة قدرات الدولة الضعيفة:الحوكمة بدون حكومة في الساحل الإفريقي

تطرح الدولة الهشة أو الفاشلة تحديا كبيرا لعملية تقييم مدى قدرة الدولة على القيام بالوظائف المنوطة بها تجاه إقليمها وتمكين مواطنيها، وفي ظل انحسار النموذج الليبيرالي الغربي وانخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية،في مقابل بروز نماذج بديلة ما يعكس في سياق عام الحديث عن ضرورة خلق أساس جديد للسلطة الشرعية وإعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها،تعزيز حافز البناء من خلال توفير الآليات والتدريب المناسب.

ويتضمن هذا المبحث بداية ممكنات الحديث عن الحوكمة الهجينة كنموذج لبناء الدولة الفاشلة،ثم الإشارة إلى أنماط هذه الأخيرة والعلاقة التفاعلية التي تربط بينها وبين تحديات الأمن الإنساني.لنصل في المطلب الأخير إلى تحديد المتطلبات الرئيسية التي تساهم في تحديد ترتيبات الحوكمة الهجينة في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: نحو حوكمة هجينة لبناء الدولة الفاشلة

المطلب الثاني:أنماط الحوكمة في مواجهة ترابط التهديدات وتحديات الدولة الهشة

المطلب الثالث:الشروط المسبقة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: نحو حوكمة هجينة لبناء الدولة الفاشلة

بعد انحسار النموذج الليبرالي الغربي وانخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية وفشل أساليب الرقابة البيروقراطية وتوسيع دور السوق كسبيل لإعادة التوازن للدولة وإصلاحها تعمقت ضرورةٌ إعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة.والاتجاه نحو اعتماد أفضل السبل لتحفيز وتفعيل دور الجهات الفاعلة داخل الدولة سواء الحكومية أو غير الحكومية .وتعزيز أهمية تضمين مزيج من أنماط مختلفة من الحوكمة التي غالبا ما تتجاوز الدولة كفاعل مركزي وحيد.كما أن ثنائية إعادة بناء الدولة بين الثابت والمتغير؛ طَرحت أسئلة مُزمنة حول مضمون مفاهيم مركزية مثل:السيادة، القانون الدولي، مبدأ عدم التدخل، إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها،حافز البناء للوصول إلى المفهوم الحقيقي لبناء الدولة وُفقاً لمعيار الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع.

وفي نفس الوقت كان لهذا التحول تأثيرا كبيرا على التوجهات النظرية والمنهجية لتشكيل الدولة الإفريقية الشرعية بصفة عامة بحيث تم التحول من المفاهيم الفيبرية(Weberian notions) لبناء الدولة باعتبارها مجموعة من الوظائف وفق نمط من الهيمنة يقوم على الربط بين استخدام أدوات القسر والإكراه وصور محددة من الشرعية[1] إلى عمليات التنظير التي تركز على التعددية التنظيمية(regulatory pluralization) بدلا من المركزية.على اعتبار أنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة،والذي تزامن مع موجة استقلال هذه الدول من نير الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية وهو ما يتوافق مع مقومات الحداثة السياسية الثلاثة التي طرحها صامويل هنتنجتون في كتابه"النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند هنتنجتون، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية التالية:

- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية.
- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط أيضاً هذه العملية ببناء المؤسسات.

[1] رضوان بروسي،"**من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد:رؤية نقدية**"،المجلة العربية للعلوم السياسية،ص59.

- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.[1]

1-عناصر فهم الحوكمة الهجينة في الدولة المحدودة :

يندرج التعبير عن تحول التفكير في إعادة تشكيل الدولة والنظام السياسي في إفريقيا المعاصرة بشكل عام وفي مناطق الدولة المحدودة في الساحل الإفريقي بشكل خاص في مجموعة الأدبيات والمنظورات الجديدة التي تناقش الأشكال الهجينة أو المختلطة للسلطة السياسية ومن بينها الحوكمة الهجينة(hybrid governance)،مقاربات الدولة الوسيطة(mediated states)،الحوكمة بدون حكومة(governance without government).وترى هذه الأخيرة أن واقع الأقاليم أو الدول الهشة /الفاشلة يشير إلى ضرورة تعاملها جنبا إلى جنب مع أشكال غير رسمية أو غير دولاتية في ممارسة السلطة العامة وتقديم الخدمات،وذلك للتأكيد على أهمية تجاوز السمات السلبية لما يسمى بالدول الهشة،والتركيز على عمليات التكيف الابتكاري والترتيبات الجديدة لإدارة الأمن الإنساني المحلي بمختلف أبعاده.[2] فتسارع وتيرة التحول عن التحليلات النموذجية المثالية للنظام السياسي التي يجسد فيها النموذج العقلاني القانوني نمط السلطة القانونية الذي يتسم بالاستقرار والرشد فتح المجال أمام تجديد الاهتمام بأشكال الحوكمة الهجينة في العالم الثالث المعاصر،وتمكين الفواعل غير الدولاتية في ظل الدولة القائمة على مجموعة من الفواعل غير المتجانسة[3].

---

[1] Peter Kragelund,The Revival of Non-Traditional State Actors'Interests in Africa: Does it Matter for Policy Autonomy?, **Development Policy Review**, vol. 30, no. 6, (2012),p.705.

[2] Kate Meagher, **The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa**, Published by Blackwell Publishing, International Institute of Social Studies,2012,p.1075

[3] نشأ مفهوم الحوكمة بدون حكومة لأول مرة مع بداية التسعينات في إطار تطور حقل العلاقات الدولية وظهور مفاهيم التسيير العمومي الجديد (New Public Management)،غير أن انتشار هذا المفهوم إلى أدبيات تشكيل الدولة الإفريقية لم يركز على الصياغات السابقة للحوكمة بدون حكومة التي تسلط الضوء على تشكيل الدولة،وإنما التركيز على تآكل وتراجع النظام القائم على افتراضات نماذج الدولة من فوق ومن أسفل وعادة ما يتم تعريف الحوكمة من مدخلين أساسيين:"البنية والعملية"،بحيث تشير "**الحوكمة كبنية/هيكل**" إلى مختلف المؤسسات والفواعل التي غالبا ما تشمل:الدولة،الأنظمة المنافسة ،الشبكات(الأنظمة التفاوضية).

أما "**الحوكمة كعملية**" فهي تركز على مختلف طرق التنسيق الجماعي،التي تسمح بانخراط ومشاركة الفواعل في صنع القواعد وتنفيذها،وتوفير السلع الجماعية.وقد قدمت "**مجلة الحوكمة العالمية**" في طبعتها الافتتاحية عام 1995 مجموعة تعريفات لجيمس روزيناو يؤكد فيها بأن هذه الأخيرة تتعلق بآليات الرقابة /السيطرة سواء عبر المؤسسات والممارسات العابرة للحدود الوطنية،أو ما دون الدولة والتي ترتبط مع بعضها البعض لتشكل معا أنظمة الحكم.فهي مزيج معقد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية،العلاقات والعمليات عبر وبين الدول،الأسواق،المواطنين،المنظمات بين أو غير الحكومية ليتم التعبير من خلالها عن المصالح الجماعية على المستوى العالمي.

للمزيد من المعلومات أنظر إلى :

Rosenau, J.N. 'Governance, Order, and Change in World Politics', in J.N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds) **Governance without Government: Order and Change inWorld Politics**,. (Cambridge: Cambridge University Press,1996) pp. 3–6

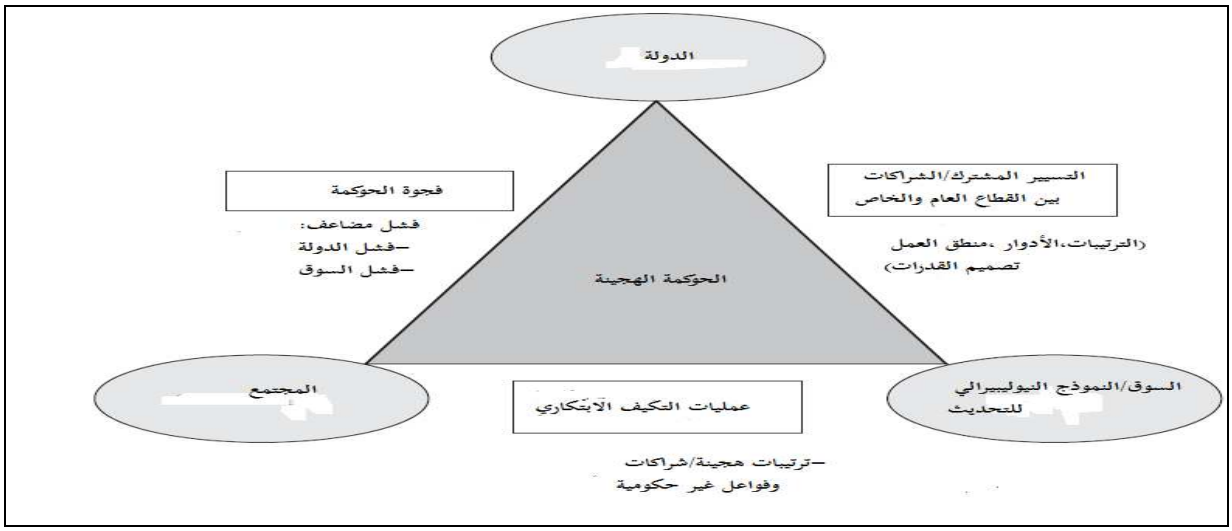

شكل رقم–12–:ميكانيزمات وعمليات الحوكمة الهجينة[1]

ويوضح الشكل رقم–12–ملامح التحول من المفاهيم الفيبرية لبناء الدولة إلى انتشار الأدبيات التي تركز على الحوكمة كمفهوم جديد الذي يضم أنواعا مختلفة من علاقات القوة التي تدعم تحول السلطة من الفواعل الرسمية إلى الفواعل غير الدولاتية في سياق ترتيبات هجينة للأدوار وتصميم القدرات.

ويتوازى هذا الطرح مع طبيعة الواقع الإفريقي الذي يشير إلى أن أغلب الدول الإفريقية ما بعد الاستعمار لم تكن قريبة بأي حال من الأحوال من النموذج الفيبري،أو الدولة الحديثة على مستوى العلاقات الدولية،فقد صورت على أنها دول تمتلك سيادة قانونية مع افتقارها لمضامين السيادة الواقعية(empirical sovereignty) التي حتمت ضرورة ملئ فجوة السلطة والحضور عبر مجموعة واسعة من الفواعل غير الدولاتية لإدارة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة،والاستجابة للاحتياجات الجديدة في إفريقيا من حقوق الإنسان،المديونية،مشكل اللاجئين،المشاكل البيئية وانتشار الأمراض المختلفة.[2]

ففي مناطق الاضطراب السياسي طويل الأمد تبقى الدولة مجرد فاعل واحد من بين عدة فواعل أخرى،ونظام الدولة هو نظام واحد من مجموعة الأنظمة الأخرى التي تعمل على توفير الأمن،الخدمات الاجتماعية وبناء الأطر لحل النزاعات والمشاكل الأمنية المختلفة.[3]

---

[1] Kate Meagher, The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa **Development and Change,** 43(5),p.1075

[2] Thomas M. Callaghy, Ronald Kassimir(eds.),'Intervention and Transnationalism in Africa:Global–Local Networks of Power'(UK, Cambridge University Press,2001)p.12.

[3] Boege, V., A. Brown, K. Clements and A. Nolan (2008) 'On Hybrid Political Orders and Emerging States: State Formation in the Context of "Fragility"'. Berlin: Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management

وفي سياق مناقشة معضلات الحوكمة في ظل الدولة الفاشلة أو الدولة المحدودة limited statehood يمكن الاستناد إلى مفهوم "طيف التسلسل الهرمي" (shadow of hierarchy الذي قدمته تانجا بورزال (Tanja A. Börzel) وتوماس ريس(Thomas Risse) في توضيح المعادلات الوظيفية(functional equivalents التي يبرز فيها دور الدولة أو الفواعل غير الدولاتية كعنصر ضروري في الحوكمة وصياغة وتنفيذ السياسات العامة،وذلك بالنظر إلى طبيعة الدولة.

وهنا تبرز أهمية التسلسل الهرمي من خلال قدرته على خلق حوافز للتعاون مع الفواعل غير الدولاتية وبالتالي فهم التوجه نحو الحوكمة عبر الدولة أو دونها،مع الأخذ بعين الاعتبار أن استعداد ورغبة الفواعل غير الدولاتية للمشاركة في الحوكمة مع أو دون الدولة تتغير بالنظر إلى الدرجة التي تلجئ فيها الدولة إلى أساليب الحكم الهرمية [1]

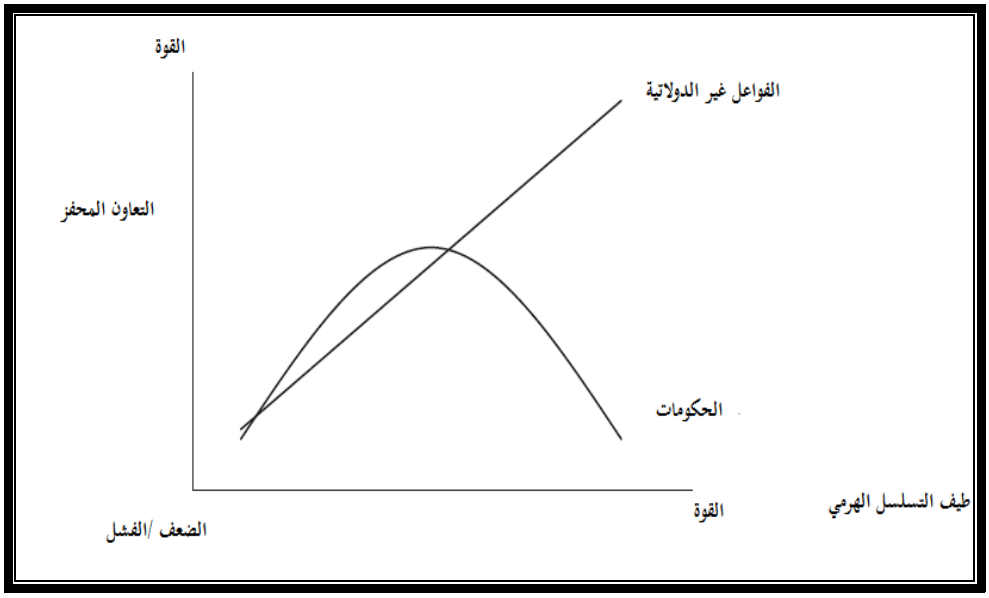

الشكل رقم-13- منحنى المعادلات الوظيفية بين مدى وظائف الدولة(الضعف/القوة) والتحفيز على التعاون[2]

ويتضمن المنحنى الموضح في الشكل رقم -13-العلاقة بين قوة أو فشل الصلة بين الفواعل غير الدولاتية والدولة انطلاقا من تفسير مؤشرات التعاون المحفز ومدى التسلسل الهرمي،فرغم أن وجود طيف تسلسل هرمي يوفر حوافز عملية تعاونية لإشراك الفواعل غير الدولاتية في عملية توفير القواعد والسلع /المصالح الجماعية، إلا أن زيادة أو تكثيف استعداد هذه الأخيرة للانخراط في الحوكمة مع أو دون

[1] Tanja A. Börzel and Thomas Risse, Governance without a state: Can it work?, **Regulation & Governance**, Research Center "Governance in Areas of Limited Statehood", vol.4,May 2010,p.115.

[2] Tanja A. Börzel and Thomas Risse ,op.cit., p.115

الحكومة يبقى مرهون بمدى لجوء الدولة إلى أساليب الحكم الهرمي.والعكس تماما بالنسبة للدولة إذا ما تم تمحيص المغالطة الوظيفية لأبحاث الحوكمة(functionalist fallacy of governance research) .فالدولة أقل ميلا لتوظيف الحوافز التي تدفعها للتعاون مع الفواعل غير الدولاتية في صياغة السياسات حفاظا على استقلاليتها.وفي هذه الحالة تصبح قدرة الفواعل غير الدولاتية خاصة في مناطق الدولة المحدودة على حل المشكلات الأساس في تعزيز التفاعل الدينامكي مع الدولة بدلاً من استخدام أساليب التنسيق الهرمي.

فمن المنطقي إذن التمييز بين مدى فعاليات أو نشاطات الدولة الذي يشير إلى الوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات،وبين قوة سلطة الدولة،أي قدرتها على تنفيذ سياساتها أو ما يعرف بالقدرة المؤسساتية. كما ثمة ثلاثة عوامل أساسية وراء أي دعوة إلى مراجعة قدرة مفهوم الدولة في التعامل مع الواقع:

1-العوامل المرتبطة بالنظام الدولي وميزان القوة السائد ومصالح القوى الكبرى الدولية.

2- اندلاع صراع أو نزاع تنخرط فيه الدولة سواء كان إقليميا أو أهليا أو دوليا.

3- الأزمات التي تواجهها الدولة،أي تدهور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعب دولة مما يثير إشكالية إمكانيات الدولة المحدودة.

ويؤدي وجود أحد هذه العوامل أو أحدها مع الآخر،إلى إظهار ضعف قدرات الدولة الهيكلية والمؤسساتية والوظيفية،الأمر الذي من شأنه إعاقة الدولة في القيام بوظائفها الأساسية،وممارسة دورها على الساحة الداخلية والدولية.[1]

ورغم غياب الإجماع حول ترتيب وظائف الدولة[2] التي تمتد من وظائف ضرورية مهمة،إلى وظائف اختيارية أو مرغوبة إلا أن معظم الباحثون يتفقون على ضرورة وجود درجة ما من تراتبية الوظائف،إذ يتوجب على الدولة توفير النظام والأمن في الداخل والدفاع عن مواطنيها ضد التهديدات الخارجية.وهو

[1] رنا أبو عمرة،مرجع سبق ذكره،ص.15.

[2] يحصر الفيلسوف والاقتصادي السياسي الأمريكي فرانسيس فوكوياما(Fukuyama Francis) وظائف الدولة من خلال تعريفه لعملية بناء الدولة،والتي تشمل تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي،وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

الترتيب الذي اقترحه تقرير التنمية العالمي الذي أصدره البنك الدولي عام 1997 وفق قائمة تتراوح بين ثلاثة فئات:الوظائف الدنيا الوظائف المتوسطة والوظائف الناشطة.[1]

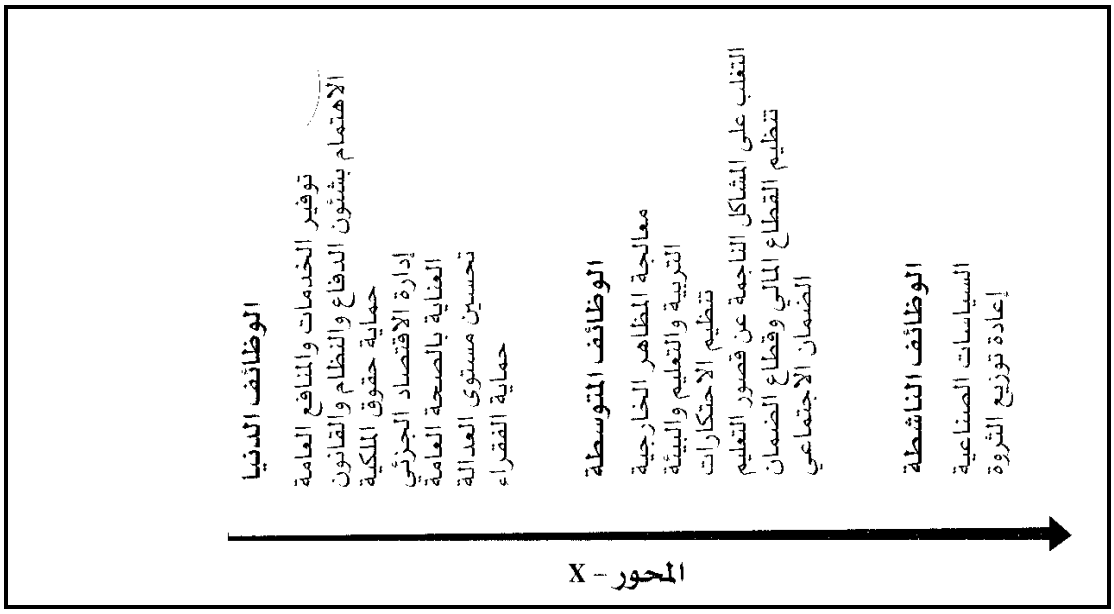

شكل رقم-14-: مدى وظائف الدولة[2]

يوضح الشكل رقم-14-تصنيف وظائف الدولة في مسار تراتبي خطي/المحور-x - يجمع بين "**الوظائف الدنيا**" أو الحد الأدنى ذات الأولوية والتي تشمل حسب فرانسيس فوكوياما:توفير الخدمات والمنافع العامة،الدفاع والقانون،حماية حقوق الملكية،حماية الفقراء،وتحسين مستوى العدالة،أما النمط الثاني فيشمل"**الوظائف المتوسطة**" التي تتراوح بين التربية والتعليم،البيئة،**الضمان الاجتماعي،تنظيم الاحتكارات.والنمط الثالث الذي يقع في الترتيب الأخير يضم"الوظائف** الناشطة"التي تهدف إلى تطوير السياسات الصناعية وإعادة توزيع الثروة.

[1] فرانسيس فوكوياما ،ترجمة:مجاب الإمام،"**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**"،(المملكة العربية السعودية،منشورات العبيكان،2007)،ص50.

[2] نفس المرجع ،ص. 52

المطلب الثاني:أنماط الحوكمة في مواجهة ترابط التهديدات وتحديات الدولة الهشة

في مقابل هيمنة الناقشات والخطابات العالمية المرتكزة حول النمط المثالي للدولة الغربية الحديثة التي تتمتع بسيادة كاملة واحتكار شرعي لاستخدام القوة،أو ما يعبر عنه بالسيادة الإقليمية الفعالة(effective territorial sovereignty) تنامى الحديث اليوم عن واقع المناطق المحدودة(limited statehood)،أو مناطق الأزمات،البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والدول الفاشلة كمجموعة من الدول التي تفتقر القدرة على تنفيذ القرارات المركزية،أو احتكار وسائل العنف والإكراه في أسوء الحالات.[1]

وفي البحث عن كيفية استدامة حوكمة شرعية في ظل هذه الظروف والبيئات أصبحت فكرة الحوكمة متعددة المستويات (multi-level governance)التي تربط بين المستويات المحلية،الوطنية،الإقليمية والعالمية ذات أولوية كبيرة وملحة في هذه الدول بما تنطوي عليه من مجموعة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في سياق تعاوني تفاوضي بدلا من سياسات التسلسل الهرمي من الأعلى إلى الأسفل الخاضعة للقيادة والسيطرة[2].

وذلك بالنظر إلى قدرتها على تحقيق بعض المعايير في مجالات السلطة السياسية مثل حقوق الإنسان،الديمقراطية وسيادة القانون،صنع القرار،الأمن فضلا عن الرفاه والبيئة النظيفة.

إلى جانب أهمية توظيف أنماط جديدة للحوكمة التي تشمل آليات التوجيه السياسي الناعم غير الهرمي non-hierarchical soft modes of political steering خاصة وأن التركيز المفرط على التهديدات الإرهابية والشواغل الأمنية لتلبية مطالب المجتمع الدولي لتعزيز القدرات الأمنية ينطوي على خطر تجاهل الديناميات الداخلية الحاسمة – مثل الحوكمة وحقوق الإنسان – ويمكن أن يأتي بتكلفة عكسية على برامج

---

[1] استخدم ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) تعبير غياب السيادة الداخلية (domestic sovereignty) لوصف المناطق المحدودة التي تفتقر إلى القدرة على القيام بوظائفها ومسؤولياتها الداخلية رغم أن المجتمع الدولي يعترف بسيادتها الخارجية وقد صنف هذه المناطق وفق منظورات تاريخية ومعاصرة كالتالي:

*الدول الفاشلة أو المنهارة التي تفتقر السيطرة على وسائل الإكراه واستخدامها،والقدرة على تنفيذ القرارات المركزية مثل:نيجيريا،

* الدول الفاشلة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أو السائرة في طريق النمو،والتي تعاني من عجز خطير مثل:أرمينيا،الهند،المكسيك

* الدول الصناعية الجديدة:تعاني من عجز في بعض المناطق المحلية،أو في مجالات قضايا معينة مثل:البرازيل،الصين

*المناطق المستعمرة سابقا أو شبه المستعمرة .

[2] Thomas Risse,Ursula Lehmkuhl, Governance in Areas of Limited Statehood – New Modes of Governance? Research Program of the Research Center (SFB) 700,Working Paper Series, No. 1, , Berlin, (December 2006) p.4.

التنمية وخفض ميزانيات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وكسر الروابط التي تعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.[1]

وتستند هذه الآليات على مختلف أشكال التعاون بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وذلك وفق الأبعاد التالية:[2]

1- **صناعة القرار والأشكال المؤسساتية للحوكمة:**وذلك لتعويض نقص القدرات ومعرفة الكيفية التي تتعاون بها الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية لحل المشاكل التي تتطلب عملا جماعيا،وتوفير الخدمات من خلال تبادل الموارد،التعليم والإقناع،والتركيز على أنماط الحوكمة المشتركة(co-governance)،أو إشراك الفواعل غير الدولاتية في وظائف حكومية بدلا من الضغط كأحد سياسات التأثير.

2- **التنسيق بين مستويات الحوكمة:**ويتضمن ذلك أهمية الربط بين السياسات على المستويات المحلية،الوطنية،الدولية والعابرة للحدود،وعبر جهات فاعلة مختلفة مثل:المنظمات الدولية،المنظمات الدولية غير الحكومية،شراكات القطاع الخاص،الأفراد وفواعل المجتمع المدني الأخرى.

3- **السياق التاريخي وتحديد طبيعة الحوكمة الملائمة:**لأهمية إبراز طبيعة الظروف التاريخية في المناطق المحدودة،ومعرفة بدائل ضعف الدولة في المراحل الانتقالية القادمة.

4- **تكييف البناء النظري:** عبر توظيف مفاهيم منهجية ونظرية مناسبة لتحليل وفهم إشكاليات الحوكمة الشرعية في الدول الفاشلة والمناطق المحدودة. والجدول التالي يوضح أنماط الحوكمة في المناطق المحدودة .

[1] إلى جانب النداء الذي وجهته الأمم المتحدة حول إعادة التوازن للتركيز بعيدا عن الأمن،والتوجه نحو التنمية وحقوق الإنسان أصدر مجلس الأمن الدولي في ماي 2013، بيانا بشأن الأمن في منطقة الساحل يعترف فيه بأن الإرهاب لن يهزم بالقوة العسكرية أو قوات الأمن،وتدابير إنفاذ القانون،وعمليات الاستخبارات وحدها.وشدد على ضرورة معالجة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعزيز الجهود الرامية إلى منع الصراعات الطويلة الأمد وحلها بالوسائل السلمية، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد والتسامح والشمولية.

[2] Ibid.,p.5.

الفواعل المنخرطة / أنماط النشاط التنسيقي	الفواعل الدولاتية	الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية	الفواعل غير الدولاتية
التوجيه الهرمي/العمودي	الدولة القومية الكلاسيكية المؤسسات الفوق قومية / الاختصاص القضائي	تفويض المهام العامة إلى الفواعل غير الدولاتية أو المقاولين العامين	تنظيمات ما قبل الدولة
التوجيه غير الهرمي/ الأفقي	التعاون الدولي الأنظمة الدولية / المنظمات المفاوضات الدولية	أنماط تعاون بين القطاعين العام والخاص مشاريع الشراكة التعاون بين السكان المحليين	التعاون بين الفواعل غير الدولاتية/ الأنظمة الخاصة/الشبكات

جدول رقم-28-مقارنة بين ترتيبات الحوكمة عبر الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية [1]

وهو ما تدعم بالطيف الواسع من المبادرات التي تطرحها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية على صعيد حفظ السلام وصنعه وبنائه في منطقة الساحل،والتي تشير إلى ظهور شكل جديد من أشكال الشراكة المتعددة المستويات في السعي لإيجاد أمن مستدام وإنشاء "دول قادرة على توفير الأمن والرفاه والعدالة" إذا ما أريد تجنب حلقات مفرغة من الصراع والفقر والهشاشة. [2]

[1] Thomas Risse,Ursula Lehmkuhl,op.cit.,p8.

[2] في الفترة من 11-12 افريل 2008 استضاف المعهد الدولي للسلام ,بالاشتراك مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام ,اجتماعا لممثلي المجتمع المدني والأكاديميين في أفريقيا ,بمدينة أكرا ,بغانا ,للنظر في " التحديات الأمنية في أفريقيا :القدرات الإقليمية على الاستجابة"،وفي الفترة 1-3 جويلية 2008 عقد المعهد الدولي للسلام بالتعاون مع وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الأوربية والدولية في النمسا ,ندوة تحت عنوان :"التصدي للأزمة في أفريقيا :تعزيز القدرات المتعددة الأطراف من أجل السلام والأمن" وتم طرح سؤالين محوريين:السؤال الأول كان عن أي أفريقيا نتحدث،هل هي أفريقيا عام 2008 أو عام 2020 أو عام2050 فبينما نتعامل وأزمات اليوم،توجد حاجة ملحة إلى أن نتطلع إلى المستقبل فبحلول عام 2050 من المقدر أن يبلغ عدد سكان القارة 1.9 مليار نسمة،وبينما تتسارع وتيرة التغير على الصعيد الدولي،فإن تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وللمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية على الاستجابة للتحديات الجديدة يظل بطيئا ،فكيف يمكن الإسراع بوتيرة تعزيز تلك القدرات؟ وكيف يمكن تحديد المزايا النسبية بين المنظمات الدولية والقارية والإقليمية الفرعية،وتعزيزها؟

أما السؤال الثاني فيبحث على من تقع المسؤولية؟ حيث أن الاتفاق على إرساء توازن ملائم بين مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة العنف العرقي ومظاهر الهشاشة داخل الدول ذات القدرة المحدودة .

حيث أن الترابط بين مختلف مصادر انعدام الأمن يحتم ضرورة تبني سياسات متكاملة للتخطيط والتمويل والرصد وإشراك الأفراد في عملية بناء القدرات في المؤسسات المحلية عبر تعزيز الروابط من أعلى إلى أسفل،والروابط من أسفل إلى أعلى حتى يكون لديهم مصلحة مكتسبة نحو الحفاظ على السلام . فعندما يأخذ المجتمع الدولي،أو الفواعل غير الدولاتية زمام المبادرة في تحديد التدخلات المناسبة في المناطق المحدودة يجب أن يواجه إمكانية تهميش الهياكل الانتقالية الضعيفة للدولة في عمليات صنع القرار، وتقويض دور المجتمع/الأفراد كعوامل للتغيير.

كما أن النظر في مسؤولية صيانة الأمن الإنساني من منظور الحوكمة الهجينة بعيدا عن منظور الدولة يعني ضمنا قدرة مختلف الفواعل من مجتمع مدني،المؤسسات المالية الدولية،المؤسسات المتعددة الأطراف على إحداث تغيير إيجابي .

شكل رقم–15–:الحوكمة مع /دون الدولة:إشراك الفواعل غير الدولاتية[1]

ويمثل الشكل رقم–15–الموضح أعلاه توصيفا لمستويات الحوكمة باعتبارها عملية تحدد طرق التنسيق الاجتماعي التي يقوم بها الفاعلون المخرطون في توفير السلع الجماعية ووضع القواعد وتنفيذها.وهي تتراوح بين مفاهيم التنسيق الذاتي للدولة أو الفواعل غير الدولاتية بصفة منفردة(إما رسميًا عبر أنظمة التفاوض أو تنظيمها في شبكات غير رسمية)،أو التنسيق الهرمي الذي غالبا ما يتخذ شكل قرارات سلطوية موثوقة مع مطالبات بشأن شرعيتها(مثل القوانين والمراسيم الإدارية وقرارات المحاكم).

[1] Tanja A. Börzel,Thomas Risse, Governance without a state: Can it work? ,op.cit.,p.116.

من الحوكمة المثالية إلى الحوكمة الوظيفية:تفعيل مقاربة البناء من أسفل إلى أعلى

يفهم ارتباط مصطلح "**الحوكمة الهجينة**" بالبحوث المتعلقة ببناء الدولة والنظام المحلي في المناطق الهشة من العالم انطلاقا من تزايد الاهتمام والتركيز على استراتيجيات جديدة للعمل مع أشكال الحوكمة غير الحكومية وتوثيق الترتيبات الهجينة التي تدمج المؤسسات غير الحكومية في ترتيبات الحكم الرسمية بشكل جيد في سياقات الدولة المحدودة بدلا من التركيز على إصلاح الدول الفاشلة من الأعلى.

كما أن هذا النمط من الحوكمة يعمل على إبراز الكيفية التي تتجمع من خلالها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول أشكال مستقرة من النظام والسلطة.[1] فالإجابة عن سؤال هل يمكن أن توفر المؤسسات المحلية غير الحكومية آلية أكثر ملاءمة لبناء نظم فعالة للحوكمة من دون إصلاحات من أعلى إلى أسفل المتضمنة لمعايير الحكم الرشيد ،وما هي آثارها على قدرة الدولة والشرعية السياسية والمساءلة العامة؟ تساعد على أهمية فهم الترتيبات التعاضدية بين الدول الضعيفة والمؤسسات المحلية التي تعمل على سد الثغرات في وظائف الدولة،وهو ما ينطوي على ممكنات التحول من المقاربة المعيارية إلى مقاربة أكثر واقعية لبناء الدولة،أي التحول من جدول أعمال "**الحكم الرشيد**" لبناء الدولة الليبرالية الجديدة إلى التركيز على إدماج المؤسسات غير الحكومية في ترتيبات الحكم الرسمية القادرة على تقديم الخدمات العامة ونتائج عملية في المناطق الهشة.وهي بهذا تشكل نقلة نوعية تتجاوز الوصفات النيو ليبرالية المشوهة(tarnished neo-liberal recipes) لبناء الدولة في إفريقيا الموثقة في التجارب الاستعمارية للحكم غير المباشر والمثل العليا القائمة على الدولة في نظام ما بعد الاستعمار.[2]

ويرتكز تضمين الحوكمة الهجينة كأداة تحليلية لفهم صور التفاعل بين مختلف الفواعل في عملية بناء الدولة حول أربعة اعتبارات رئيسية:

1-فتح المجال لمناقشة إشكاليات الحكم خارج الدولة:

وذلك عبر مفهوم الحوكمة الهجينة مثل هل يشير هذا النوع من الحوكمة إلى تكريس منطق مؤسساتي متعدد أم أنه يعمل على خلق أشكال جديدة للتماسك المؤسسي؟ ما هي طبيعة الاهتمامات والاستراتيجيات

[1] Robert Egnell,Peter Haldén,' New Agendas in Statebuilding: Hybridity, Contingency and History'(New York,Routledge,2013),p.14.

[2]Kate Meagher, Tom De Herdt, **Hybrid Governance in Africa: Buzzword or Paradigm Shift?** (accessed 15/03/2016).
http://africanarguments.org/2014/04/25/hybrid-governance-in-africa-buzzword-or-paradigm-shift-by-kristof-titeca-kate-meagher-and-tom-de-herdt/

التي تشكل عمليات الحوكمة المختلطة أو الهجينة؟بحيث تتطلب قيمة هذا المفهوم تجاوز الأبعاد المعيارية نحو فعالية الأبعاد الوظيفية القائمة على المخرجات،العمليات والاستراتيجيات الفعلية لتوثيق العلاقة بين النماذج التحليلية والواقع التجريبي[1].

2- **توسيع نطاق التركيز ليشمل الفواعل الدولية :**

وهذا من شأنه أن يلفت الانتباه إلى مستويات وأشكال مختلفة من الحوكمة الهجينة والتركيز على الترتيبات والفواعل التي تعمل داخل وخارج نطاق الدولة الهشة على حد سواء فكثيرا ما يتم إغفال دور مجموعة من الفاعلين الدوليين الناشطين مثل وكالات المعونة والشركات متعددة الجنسيات والحكومات الأجنبية.

3-**تقييم مدى شرعية السلطة التنظيمية:**

فهناك حاجة إلى تجاوز الافتراضات السلبية بشأن مدى توافق ترتيبات الحوكمة الهجينة مع المعايير المحلية للسلطة الشرعية،إلى جانب لفت الانتباه لعمليات (إضفاء/إزالة)،(تثبيت/ تآكل) الشرعية في عمليات الحوكمة الهجينة.

4- فهم **العمليات والمخرجات المتباينة للحوكمة:**

إن الاهتمام بتنوع مسارات ومخرجات الترتيبات الهجينة أمر بالغ الأهمية لفهم الآثار الحقيقية للحوكمة على تماسك نظم السلطة العامة والمساءلة الاجتماعية،وإمكانية إجراء تحليلات تجريبية في حالات محددة، بدلا من اختزالها في أسس وأوعية نظرية.[2]

[1] Kate Meagher,Kristof Titeca ,**Unravelling public authority paths of hybrid governance in Africa**, Research Brief(March 2014),p.8 (accessed 15/03/2016).
https://www.wur.nl/upload_mm/2/e/2/f776d1df-43fe-4398-95a9-20in%20Africa.pdf

[2] Ibid, p. 8..

المطلب الثالث:الشروط المسبقة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة في الساحل الإفريقي

لمحاولة معرفة شروط نجاح جهود الفواعل غير الدولاتية في بناء الدولة،و توفير الخدمات العامة في مناطق الدولة المحدودة أو في ظل ظروف الدولة الهشة أو الفاشلة.سيتم في هذا المطلب الاستفادة من مختلف الأدبيات المتعلقة بظروف بناء الدولة، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتشمل هذه الشروط التزامات طويلة المدى فيما يتعلق بالموارد،وإنشاء هياكل تنظيمية مؤسسية متوافقة مع مفاهيم الشرعية التي تجمع بين المجتمع الدولي،النخب الوطنية والمجتمعات المحلية.وذلك في سياق أهمية فهم الترتيبات التعاقدية التي تؤدي إلى تفويض السلطة،أو التفاوض على طرق التأثير الخارجي.

وبالرغم من ارتكاز البحوث في مجال الحوكمة على فرضية أن الدولة في النظام الدولي الراهن أصبحت غير قادرة بمفردها على معالجة مختلف التحديات العالمية التي تواجهها،إلا أن الدولة غالبا ما تسعى إلى زيادة أو على الأقل الحفاظ على استقلاليتها وقدرتها على حل المشاكل في عملية صنع السياسات.وهنا يصبح اكتساب الفواعل غير الدولاتية القدرة على حل المشاكل،ومدى توافق مخرجاتها مع الصالح العام الأساس في توجيه الدولة نحو التعاون معها.[1] وهنا في إجابته عن سؤال لماذا ومتى تنجح أو تفشل الفواعل غير الدولاتية؟ أكد ريتشارد برايس Richard Price على ضرورة تجديد وتطوير أساليب عمل هذه الفواعل بالتوازي مع تطور القضايا والأحداث الجديدة وتطوير أشكال مبتكرة الاستجابات التكيفية وذلك في سياق مجموعة تفاعلية من الشروط الضرورية (an interacting set of necessary conditions) التي تشمل:

- تفعيل القواعد الدولية ذات الصلة بأولويات القضايا المحورية في الدولة/المنطقة.
- تفعيل قنوات الاتصال مع نخب الدولة المستهدفة خاصة تلك التي تسيطر على القوات المسلحة وتتمتع بحد أدنى من الاهتمام بشأن وسمعة دولها.
- وجود صلات وطرق تنسيقية منظمة تربط بين المجموعات المحلية والفواعل غير الدولاتية عبر الوطنية .[2]

[1] Karen Foreman,'Evolving Global Structures and the Challenges Facing International Relief and Development Organizations', **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**,vol.28, no.4 (1999),p.179.

[2] Price, Richard (2003): 'Transnational Civil Society and Advocacy in World Politics.', **World Politics** Vol.55: p.587.

وهذا ما يفسر إلى حد كبير التباين التجريبي في دور الفواعل غير الدولاتية على تعزيز القدرة المؤسسية للدولة أو توفيرها الخدمات في مناطق الدولة المحدودة والتي تعتمد بالأساس على:

- شرعية الفواعل غير الدولاتية بالنسبة للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة؛
- تعقيد المهمة أو الخدمة المقدمة؛
- التصميم المؤسسي لهياكل الحوكمة التي تقدم السلع أو الخدمات[1].

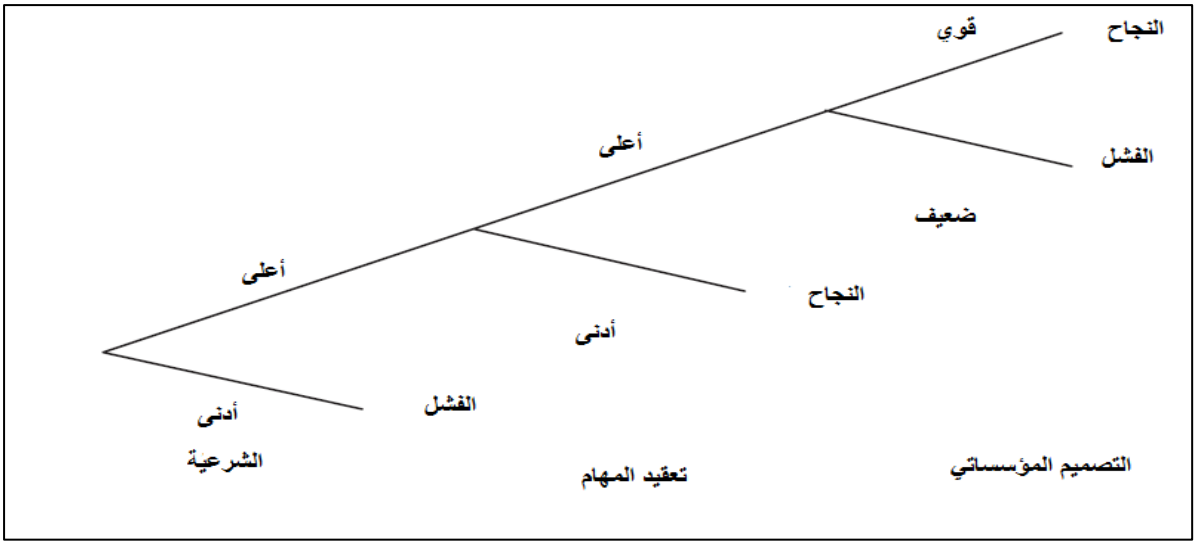

شكل رقم-16-:المتطلبات الرئيسة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة.[2]

من خلال الشكل أعلاه يمكن فهم توليفة العناصر المهمة لنجاح ترتيبات الحوكمة حيث تعد الشرعية عنصرا محوريا (نقطة القرار الأولى) فهي تتأثر بشكل مباشر بقبول الفواعل المحلية – الوطنية . أو الفواعل الدولاتية –وغير الدولاتية،بينما يرتبط التعقيد المؤسساتي ببساطة أو تعقيد المهام وربطها بمتغير محدودية المؤسسات، فإذا كانت المهام معقدة فإن ذلك يتطلب مستويات أعلى من المأسسة أو العكس.فمن الضروري لنجاح جهود الفواعل غير الدولاتية تركيزها على عمليات تعزيز قدرة الدولة أو تقديم الخدمات بما يدعم شرعية مخرجاتها.

1-الشرعية كمدخل لقوة الفواعل غير الدولاتية:

تستمد الفواعل غير الدولاتية قوتها من ثلاثة مصادر أساسية: الخبرة(expertise)،التأثير/النفوذ الأخلاقي أو القيمي(moral influence) والذي يرتبط مباشرة بقدرة هذه الأخيرة على تحقيق الفائدة والمصلحة العامة

[1] Colin Ball,Leith Dunn, "**Non-Governmental Organisations: Guidelines For Good Policy and Practice**" (London: The Commonwealth Foundation,1995),p.15.

[2] Ibid, p. 560.

للجمهور أو الفئات المستهدفة بدلاً من الاهتمامات الخاصة،إلى جانب المطالبة بالشرعية السياسية (claim to political legitimacy). [1] و ترجع أهمية هذه الأخيرة إلى الافتراض الذي يرى أن الفواعل غير الدولاتية تعمل كحلقات وصل(transmission belts) بين المواطنة العابرة للحدود ومواقع صنع السياسة ما بين الحكومية. فالشرعية المنظماتية(organisational legitimacy) كمفهوم يسلط الضوء على تقييم جوانب أداء الفواعل غير الدولاتية،بما فيها أنماط تقييم البنى الداخلية والسلوكات.[2]

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي تركز على شرعية الحوكمة عبر الوطنية(the legitimacy of transnational governance) وفعاليتها في بناء الدولة أو تقديم الخدمات من المهم تسليط الضوء على الأدبيات التي تبرز التمايز بين:

1- 1**الشرعية التجريبية** (empirical legitimacy) التي تمثل درجة الحكم التي يقبل عبرها النظام الاجتماعي والسياسي باعتباره عادلا ومناسبا ويؤدي إلى الامتثال الطوعي. فالشرعية التجريبية يمكن أن تمنح لأسباب معنوية وعملية على حد سواء درجة توافق مخرجات الفواعل غير الدولاتية والقواعد التي تروج لها مع المعايير المحلية أو الوطنية،وفعاليتها فيما يتعلق بتوفيرها السلع والخدمات المطلوبة.وهو ما يسمح باندماجها في عملية اتخاذ القرار وتحسين جودتها التشاركية (participatory quality).[3]

1-2**الشرعية المعيارية** (normative legitimacy)،التي تعتمد على المعايير الأخلاقية والمعايير الخارجية أو العالمية التي يمكن تبرير شرعية هذه الفواعل وفقا لها . [4]

وفي هذا الإطار يشير كل من كولينوود(Collingwood) ولوجستير(Logister)إلى ثلاث مصادر لشرعية الفواعل غير الدولاتية :

---

[1] Tanja A. Börzel,Thomas Risse, Governance without a state: Can it work?, op.cit.,p.117.

[2] في سعيها لتحقيق شرعيتها تتجه الفواعل غير الدولاتية بصفة عامة والمنظمات الدولية غير الحكومية بصفة خاصة نحو تبني قواعد السلوك codes of conduct،أو قواعد الممارسة الجيدة ،وفي جوان 2006اقترحت إحدى عشر منظمة غير حكومية ناشطة في المجال الإنساني –على رأسها أوكسفام ومنظمة العفو الدولية،السلام الأخضر–ميثاق المسؤولية المشترك(joint accountability charter) بحيث تلتزم المنظمات غير الحكومية الموقعة عليه بالمبادئ المقررة فيه،والتي تشمل الاستقلالية عن حكومات معينة والقطاع الخاص،المطالبة المسؤولة ،الحكم الراشد والشفافية

[3]Cord Schmelzle,**Evaluating Governance. Effectiveness and Legitimacy in Areas of Limited Statehood,** SFB-Governance Working Paper Series,No. 26 ,(November 2011), (accessed 12/10/2017). http://www.sfb-governance.de/publikationen/sfb-700-working_papers/wp26/SFB-Governance-Working-Paper-26.pdf

[4] أظهر مشروع بيتر هاس(Peter Haas) حول المجتمعات المعرفية أو المجموعات الابستيمولوجية(epistemic communities) المكانة التي تحظى بها هذه المجموعات بالنظر إلى قدراتها المعرفية وتضمينها الحجج العلمية في صياغة محاور القضايا التي تدافع عنها.

1- مبادئ وأهداف الفواعل غير الدولاتية،أي تطابق أو توافق المعايير الدولية التي تطالب بها مع القواعد و المعتقدات الأخلاقية المحلية.

2- مشاركة جمهور ودوائر المناصرين في عملية صياغة القرارات .

3- تقييم أثر السياسات،أي تطور الصور الإيجابية عن الأداء الأولي للفواعل غير الدولاتيين بما يتماشى و توقعات المجتمعات المحلية .[1]

ويتم ذلك عبر تقييم "**شرعية المدخلات**": التي تنتج عن عملية إستراتيجية وسياسية ،عبر اعتماد الفواعل غير الدولاتية على ترتيبات مؤسسية تدرج حسابات النخبة والهياكل السياسية المحلية وفق أسلوب التعاقد والتفويض العميق بدل الإكراه على المستوى الوطني والمحلي فالاتفاقات التفاوضية المؤسسية التي تعمل فيها الفواعل غير الدولاتية مع سلطات الدولة تعتمد على درجة التكامل بين تفضيلات الفواعل الخارجية والفواعل الداخلية من جهة ،و" **شرعية المخرجات**" التي تستمد من مستوى أداء الفواعل غير الدولاتية وفعالياتها من جهة أخرى .

وهنا غالبا ما يتحول البحث عن نجاح أو فشل نشاط الفواعل غير الدولاتية نحو الهياكل والثقافة المحلية لشرح الاختلافات وفرص التغيير خاصة عندما تكون الوحدات المستهدفة دولا تختلف درجات تأثر قادتهم بسمعة دولتهم ،كما لا يجب تجاهل الحساسيات الثقافية المحلية التي في كثير من الأحيان تعمل على عرقلة وإفشال جهود الفواعل غير الدولاتية وتجاوز فرص الاختيار العقلاني والدراسات المنطقية لحلول المشاكل الكامنة.[2]

2-تعقيد المهام:

تشير التركيبة المعقدة على مستوى التفاعلات الدولية إلى الطريقة التي يمكن للفواعل غير الدولاتية فيها أن تُقحم بوصفها جزءاً من إطار أو أن تكون موازية لغيرها-أن يُعهد إليها التزامات في مجالات مشابهة- أو أن تتداخل مع غيرها بوجود عدة مؤسسات ذات سلطة واحدة على المسألة ذاتها.ويُقصَد من هذا المفهوم تصور الطريقة التي تتفاعل بها مختلف الفواعل عبر إخضاع مسألة ما إلى حوكمة عدد متفاوت من المؤسسات والفواعل .

---

[1] John Glenn, Imperial governance, sovereignty and the management of chronic instability in Africa ,**Third World Quarterly**, Vol. 35, No. 8, (2014),p.1480.

[2] Steven Bernstein, **Can Non-State Global Governance be Legitimate? A Theoretical Framework** , Amsterdam Conference on the Human Dimensions of Global Environmental Change, (May 2007),p.22

ويعتمد تعقيد المهام على عدد التدخلات المحددة المطلوبة من أجل النجاح،وعلى عدد الفواعل أو الكيانات التي يجب التنسيق بينها لإدارة هذه التدخلات .فعلى سبيل المثال بعض الخدمات الصحية تنطوي على مهام بسيطة حتى في البلدان التي تكون فيها فقط قدرة الدولة في الحد الأدنى ،وبعض الخدمات الأخرى تكون أكثر تعقيدا،وتتطلب أكثر من تدخل واحد عبر عدد من القطاعات المختلفة مثل:بناء القدرات في النظام القضائي مكافحة الاتجار بالمخدرات،تمويل الجيش الوطني وقوات الشرطة ودعم حقوق الأقليات وحقوق المرأة.[1]

وهو ما يتطلب بعض القدرات المؤسسية الدنيا في الدولة المستهدفة، والترتيبات الوظيفية بين مختلف الفواعل الدولية الإقليمية والمحلية.وهنا عادة ما تطرح العديد من التساؤلات حول نوعية القضايا التي يكون فيها نشاط الفواعل غير الدولاتية أكثر نجاحًا،أي الربط بين الطبيعة الجوهرية لقضية ما وعلاقتها بفشل أو نجاح جهود تغيير أو إصلاح واقع بيئة معينة.وقد جادلت كيك وسيكينك أن القضايا التي تنطوي على ضرر جسدي للأفراد أو الفئات الهشة المساواة القانونية في الفرص – بصورة تتجاوز التصادم مع معتقدات الأنظمة أو السياقات السياسية– تظهر بشكل قابل للنجاح.[2]

3-التصميم المؤسسي:

يشكل تصميم الترتيبات المؤسسية التي تربط بين الفواعل الداخلية والخارجية سواء كانت حكومية أو غير حكومية بما في ذلك الموارد المادية المتاحة بالنسبة لهم،المجموعة الثالثة من العوامل التي تؤثر على فعالية الفواعل غير الدولاتية في توفير السلع والخدمات الجماعية ،أو تعزيز قدرة الدولة في مناطق الدولة المحدودة،وتشمل ما يلي:

- التمويل الكافي وتوفير الموارد اللازمة على المدى الطويل؛
- هياكل مؤسسية وقانونية تسمح بالتكيف المرن مع الظروف المحلية،وتكون فيها قواعد صنع القرار وشروط الالتزام محددة بدقة.[3]

[1] Tanja A. Börzel,Thomas Risse ,**Dysfunctional Institutions, Social Trust, and Governance in Areas of Limited Statehood**, SFB-Governance Working Paper Series, No. 67,(July 2015). (accessed 14/11/2017). http://www.sfb-governance.de/publikationen/sfb-700-working_papers/wp67/SFB-Governance-Working-Paper-67.pdf

[2] Tanja A. Börzel,Thomas Risse, Governance without a state: Can it work?,p.120.

[3] Stephen D. Krasner,Thomas Risse ,'External Actors, State-Building, and Service Provision in Areas of Limited Statehood: Introduction', **Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions** Vol. 27, No. 4,(October 2014),p.559.

وفي هذا الإطار اقترحت سارة ميشال (Sarah Michael) مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تخفف من التأثيرات السلبية للتحديات المالية بالنسبة للفواعل غير الدولاتية وعلى رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية والتي أجملتها في :

- من أجل ضمان تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من تقديم مساهمات حقيقية للأمن الإنساني يجب أن يتم تغيير العدد الصغير لعقود التمويل،وفترتها القصيرة التي غالبا ما تمتد إلى سنة واحدة،وهو ما يعني لجوء المنظمات غير الحكومية في أحيان كثيرة إلى خفض المشاريع،لتتناسب مع أنماط التمويل والتخلي عن مزيد من المشاريع الطموحة.
- يجب أن تقوم الجهات المانحة بتشجيع المنظمات الدولية غير الحكومية بناءا على مزاياها النسبية،وزيادة خبرتهم،بهدف تطوير آليات مبتكرة ومتعددة القطاعات،تستطيع التعاطي مع الطبيعة المفاجئة والعابرة للحدود لتهديدات الأمن الإنساني.
- يجب أن تكون الجهات المانحة مستعدة وجاهزة لتقديم المساعدة،وهو ما يعني أن هذه الأخيرة ستمنح المنظمات الدولية غير الحكومية إمكانية جمع المدخرات وتوظيفها في حالات انعدام الأمن التي تنشأ بصورة ملحة وطارئة .إلى جانب الانتقال من التمويل القائم على المشاريع قصيرة المدى إلى التمويل القائم على البرامج طويلة المدى .[1]

وفي نفس الوقت، تعتمد العلاقة بين الممولين والمنظمات غير الحكومية على قدرة هذه الأخيرة على فهم طبيعة وخصائص مجتمع الممولين أو الجهات المانحة وإمكانية التعامل معه،حيث يستلزم ذلك من المنظمات غير الحكومية إقامة علاقات دبلوماسية مع الممولين وإقناعهم بأهمية وضرورة البرامج والمشاريع التي تعمل على تنفيذها،ودورها الايجابي في ضمان واستدامة الأمن الإنساني.وفي هذا الإطار ركز من جهته النور إبراهيم (Alnoor Ebrahim)على التفاعلات التنظيمية لعلاقات الاعتماد المتبادل بين المنظمات غير الحكومية والممولين أو التمويل بصفة عامة .فإلى جانب مركزية التفاعلات المالية أو ما يعرف برأس المال الاقتصادي (economic capital) الذي يشمل الموارد المادية مثل المال،توجد التفاعلات الرمزية أو رأس المال الرمزي symbolic capital ،الذي يتضمن الموارد غير المادية مثل المكانة،الهيبة والسمعة .

[1] Sarah Michael, op.cit.,p20.

بحيث أن نجاح هذه الأخيرة يمكن الممولين أو الجهات المانحة من بناء سمعة لتمويل ودعم المشاريع التي تشكل استثمارات جيدة .إذن المصدر الأساسي الذي يحتاجه الممولون لاستمرار دعمهم للمنظمات غير الحكومية هو السمعة الجيدة(good reputation) ،وبشكل أكثر تحديد الهيبة والمكانة المرتبطة بتلك السمعة،فاستخدام مصطلح السمعة ليس فقط للإشارة إلى التطورات العامة حول مكانة ومصداقية المنظمة غير الحكومية،ولكن أيضا القوة المستمدة من تلك المكانة .[1]

[1] Alnoor Ebrahim," NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning"(New York: Cambridge University Press, 2003),p.52

المبحث الثاني:طبيعة الفواعل المنخرطة وآليات الاستجابة لتحديات الأمن الإنساني في الساحل

ترتكز مقاربة الأمن الإنساني على التهديدات غير التقليدية،المتصلة بالعوامل الاقتصادية،الغذائية والصحية والبيئية،إضافة إلى تلك المتصلة بالمخدرات ،الإرهاب ،الجريمة المنظمة والألغام المضادة للأفراد .فهي مقاربة تهدف إلى اقتراح بعد تعددي للمسائل الأمنية، يمثل فيه الأمن الإنساني اعترافا بأهمية حاجات البشر الأمنية إلى جانب حاجات الدول. وهو ما طرح النقاش حول إشكالية اختيار الفواعل الأكثر ملائمة وتحديد الكيفية التي تتم بها تعبئة الإمكانيات الإيجابية لها والاستفادة من مهاراتها .وذلك بالتوازي مع بروز العديد من البحوث المهتمة بدراسة صور التقارب الجدلي بين الفواعل الدولية والفواعل غير الدولاتية المتداخلة مع بعضها البعض عبر ارتباطات تشعبية.

وسيتناول هذا المبحث تصنيفا لطبيعة الفواعل غير الدولاتية المنخرطة في سياسات ومبادرات صيانة الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي،ثم الإشارة إلى تنوع الفواعل وطبيعة الأهداف المركزية للآليات والسياسات المعتمدة. ليتم في المطلب الأخير التأكيد على أهمية تعزيز آليات التشبيك لتحقيق أمن متساند في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: تصميم آليات صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعدد الفواعل وحدة الأهداف

المطلب الثاني: تعزيز آليات التشبيك لتحقيق أمن متساند في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تصميم آليات صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعدد الفواعل وحدة الأهداف

من المهم أن نشير إلى أن مصطلح "**آليات صيانة الأمن الإنساني** "في الساحل الإفريقي قد يتداخل مع مصطلحات أخرى تشمل "المبادرات" ،"السياسات" و"الإستراتيجيات على اعتبار أنها تعبر في سياق عام عن مجموعة مختلفة من السياسات المتعلقة بالتوجهات والرؤى الإستراتيجية التي وضعتها مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية لتعزيز الرفاه والاستقرار والحكم الرشيد والتنمية لصالح سكان ودول المنطقة عبر اعتماد مقاربة شاملة طويلة المدى.[1]كما أثيرت عدة تساؤلات حول إمكانية تضمين مفهوم "**الهندسة الأمنية**"كبناء معرفي هادف يتضمن صياغة القواعد والأطر والآليات وكل السبل الكفيلة بإحلال وضمان الأمن،والعمل على تثبيته من خلال تصميم شامل لعمليات التخطيط والتأهب،الاستجابة والتعافي بالنظر إلى أهمية قدرة المجتمع ومؤسساته على التكيف والصمود في وجه تهديدات متعددة وغير متوقعة.

ووفق هذا الطرح تشمل الهندسة الأمنية كل التصورات الساعية لبعث الأمن والاستقرار من اتفاقيات،ترتيبات أمنية أو إجراءات التعاون الدولي،ونشر ثقافة الأمن والسلم وغيرها،كما لا تستثني كل الفواعل المحلية ،الإقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية.[2]

ونظراً للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة الساحل ومن خلال مقارنة أهداف الفواعل المنخرطة تتداخل وتتشابه القضايا المركزية ذات الأولوية في تصميم الاستراتيجيات والمبادرات.كما قد توفر هذه المبادرات آليات تنسيق داخلية تتفاعل في الغالب مع جهات خارجية وفواعل أخرى ذات الصلة.فعلى سبيل المثال توفر الأمم المتحدة مجالا للتنسيق مع منظمات إقليمية مثل الإيكواس والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية لتبادل المعلومات ومناقشة الأولويات، وفرص نجاح البرامج المشتركة وتنفيذ المهام الميدانية .

---

[1] من جملة الفواعل المنخرطة في مبادرات لصيانة الأمن والسلام في منطقة الساحل الإفريقي نجد: البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي ،الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ،الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،الأمم المتحدة ،الاتحاد الأفريقي ،الاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية ناشطة.

[2] اعتبر عطية إدريس أن الهندسة الأمنية مفهوم جديد في الدراسات الأمنية لا يزال قيد التشكل والمفهمة،تعود جذوره إلى العديد من المجالات العلمية مثل الطروحات الإقليدية في الهندسة الرياضية،ثم انتقل إلى علوم البناء والتعمير وكذا العلوم التكنولوجية .بحيث قد يتماثل مع عبارة "**تصميم الأمن**" التي تحتوي على عدة دلالات أهمها:غرس الأمن،صيانة الأمن واختراع الأمن،أنظر:إدريس عطية،**مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر 3، 2014.

فلقد أدت مسألة عولمة التهديدات لأن تكون الحلول للمشاكل الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي متعددة المستويات تترتب وفق دوائر محلية،إقليمية وعالمية متداخلة مع بعضها البعض كما يلي:

- **الدائرة الوطنية(الداخلية):**حيث تتأثر مضامين السياسة الداخلية والخارجية لكل دول من دول الساحل الإفريقي بالشواغل الأمنية الملحة الموجودة في الإقليم بما في ذلك مشاكل الحدود،مكافحة الظاهرة الإرهابية،المشاكل البيئية وغيرها.
- **الدائرة الإفريقية:**حيث ترتبط دول الساحل الإفريقي بصلة عضوية-جغرافية وتاريخية وثيقة بالعمق الإفريقي،فدول المنطقة جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية لذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة هي مصلحة إستراتيجية لكل دول القارة.
- **الدائرة المغاربية:**وهنا يبرز دور الجزائر في إرساء دعائم السلم في المنطقة وتحقيق مزيد من التعاون وحسن الجوار،وذلك عبر تبني دبلوماسية وقائية سلمية على غرار ما حدث في القضية التارقية في كل من النيجر ومالي.[1]
- **الدائرة الأوروبية:**فمنطقة الساحل الإفريقي تمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي وذلك على خلفية الارتباط الاستعماري بدولها،واستقرار المصالح الأوروبية فيما يخص مصادر الطاقة واليورانيوم.وقد انطلق الاتحاد الأوروبي في بلورة إستراتيجيه باعتبار أن الساحل الإفريقي يشكل منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية التي يمكنها أن تصل الحدود البحرية الأوروبية،وتجسد ذلك في طرح محاور إستاتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في المنطقة.
- **الدائرة الأطلسية-الأمريكية:** بعد أحداث 11 سبتمبر اعتبرت الإدارة الأمريكية أن منطقة الساحل الإفريقي بكل ما تتضمنه من عوامل عدم الاستقرار وتغذية الحروب تمثل ملاذ أمن للعناصر والتنظيمات الإرهابية.وبذلك فقد سعت لتطوير برامج أمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- **الدائرة الدولية:**تشمل توجه منظمة الأمم المتحدة نحو قوس الأزمات والتعاطي مع القضايا الحيوية في المنطقة التي ترتبط بقضايا التنمية،الحل السلمي للنزاعات،إحلال السلام،منع الحروب.[2]

[1] نجم الدين محمد عبد الله السنوسي،**'دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن الإفريقي'**،قراءات إفريقية،(العدد 2016،28)،ص76.

[2] Riccardo Alcaro , Nicoletta Pirozzi,**Transatlantic Security from the Sahel to the Horn of Africa**,IAI Research Papers,(2014).

وعلى هذا الأساس غالبا ما تكون هناك صلة بين المجالات المحتملة للتعاون ومصادر انعدام الأمن الإنساني في المنطقة ومجالات التركيز التي تشمل القضايا التالية:

- الأمن والتنمية والتعليم،وذلك من خلال دعم جميع المؤسسات والأنظمة التي تعزز الكفاءة والمساءلة والشفافية في إدارة الموارد الوطنية في دول الساحل الإفريقي وإنشاء مؤسسات الحكم وتطبيق عقوبات انتهاك حقوق الإنسان وملاحقة العصابات الإجرامية والإرهابيين وتوسيع وإضفاء الطابع الديمقراطي على الفضاء السياسي لاستيعاب الأشخاص والمجموعات الذين تم تهميشهم على أسس عرقية أو دينية أو إثنية.
- المرونة أو القدرة التكيفية (إدارة الحدود ،الوقاية ومكافحة الإرهاب،وتعزيز المشاركة السياسية).[1]
- الحوكمة (الخدمات العامة ، والحوكمة الاقتصادية والمالية).

إن دراسة طبيعة الآليات التي يجب اعتمادها فيما يتعلق بحالات انعدام الأمن الإنساني يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قدرات الفواعل والاحتياجات الأساسية التي يحددها الأشخاص المتضررون من العنف وانعدام الأمن،فهي مسألة تتعلق بالكفاءة والفعالية أكثر من كونها مجرد قضية أخلاقية.[2]بحيث تختلف فئات الآليات والنشاطات عند مقارنة المدى الزمني الطويل (التنمية ،وتعزيز القدرات والحوكمة والتعليم) أو الأدوات قصيرة الأجل التي تشمل:

•المساعدة المالية والإنمائية ، المنح ،القروض، دعم الميزانية أو القطاع ، البرامج ، المشاريع .[3]

•المعونة الإنسانية والغذائية قصيرة الأجل،وهي آلية شائعة الاستخدام في المنطقة.

•تدريب وتحسين قدرات مؤسسات الدولة ، وكذلك المجتمع المدني والتنسيق مع الفواعل غير الحكومية

---

[1] على النقيض من الإستراتيجيات التي تقوم على مفهوم الحماية يهدف نهج المرونة والقدرة على التكيف إلى تبني أنظمة صممت بحيث تتمكن من التكيف مع المتغيرات في ظل عدم اليقين،وتعني القدرة على التكيف هنا إمكانية الصمود في وجه التهديدات المفاجئة وغير المتوقعةوالتعافي منها وذلك إما بالعودة إلى الحالة الأصلية،أو التقدم نحو حالة معدلة استنادا إلى متطلبات جديدة.أنظر:محمد حافظ الرهوان،**التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب**(مصر،هلا للنشر والتوزيع،2006)،ص.12.

[2] كثيرا ما يتم التعبير عن تجاوز المنطق التشاؤمي /لغز الصورة المجزأة في مواجهة المعضلات الأمنية العالمية باستخدام تعبير "**الحلول الافتراضية**" للمشاكل الأمنية.

[3] تشمل المصادر الرئيسية للمساعدات والقروض الموجهة لدول الساحل الإفريقي القروض التي تقدمها كل من بريطانيا وفرنسا –كدول استعمارية سابقة–تسعى إلى حماية مصالحها في المنطقة،إلى جانب المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين،حيث بدأت هذه المؤسسات في ربط قروضها ببرامج التكيف الهيكلي،وتطبيق سياسات الخصخصة،ثم التحول إلى اعتماد المشروطية السياسية لتكريس مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما يشكل التنافس بين المنظمات والدول والفواعل غير الدولاتية حول الموارد والتأثير أساسا آخر لرصد الاختلافات بين الاستراتيجيات والآليات الموظفة ومستويات تمويلها.[1]

وبالرجوع إلى التفسيرات النظرية الرئيسة لآليات مشاركة الفواعل غير الدولاتية في ترتيبات الحوكمة العالمية بمختلف مجالاتها تبرز أهمية كل من الافتراضات البنائية حول التوجهات المعيارية،والمنظور العقلاني لتبادل الموارد فإذا ما تم وضع قضية معينة في سياق أخلاقي فإن النشاط غير الدولاتي سيستند على القناعات المعيارية وبالأساس التوجه نحو المطالبة والدعوة،أما إذا ما تم وضع القضية في سياق المشكلات التقنية والإدارية فسيكون هناك توجه مركزي نحو تبادل المصادر وذلك وفق النموذجين التاليين:[2]

1-النموذج المعياري:

تنطلق الاستجابة للمخاطر والتهديدات العالمية وفق هذا النموذج من افتراض أن الفواعل غير الدولاتية تشكل تحالفات مطالبتية لأسباب معيارية،مقابل استجابة الدول والمنظمات الدولية،بحيث تشير الفكرة البنائية إلى أن مشاركة الفواعل غير الدولاتية وتقديمها المبادرات تنطلق من غايات معيارية ذات الصلة بالقناعات الأخلاقية وإلحاق الضرر. [3]

2-النموذج العقلاني القائم على تبادل الموارد:

حسب هذا المنظور تعمل الفواعل غير الدولاتية على توفير السلع والخدمات،أو تنفيذ التنظيمات التي تكمل القدرات الحكومية،فالدولة تعتمد على الموارد التي تمتلكها الفواعل غير الدولاتية .وتعد عملية تبادل الموارد عنصر أساسي في الأدبيات التي تتناول الجماعات الضاغطة،وآليات الضغط التي تعتمدها الفواعل غير الدولاتية.

---

[1] في إشارته لإشكالية تعدد المبادرات الإقليمية للأمن والتعاون في منطقة الساحل الإفريقي قال الأستاذ عبد النور بن عنتر، "أنه من المفروض أن يكون التعدد دلالة على وعي دول المنطقة بضرورة التعاون الإقليمي، صيانة لأمنها القومي أيضاً. لكنها غالباً ما تعبر عن تنافس، متفاوت الحدة، بين دول المنطقة. فضلاً عن ذلك، تعدد المبادرات يجعل الدول المعنية تتخلى عن مبادرات سابقة، بمجرد ظهور عقبة أو إعلان مبادرة جديدة، والنتيجة أنها لا تنجح، لا في مساعيها السابقة ولا اللاحقة. وقد يحتدم التنافس إلى درجة أن كل دولة تريد أن تكون لها مبادرتها الإقليمية. والنتيجة هي هدر للوقت والجهود الإقليمية وازدواجية في العمل".لمزيد من المعلومات أنظر عبد النور بن عنتر،"**الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات**"

[2] كثيرا ما يتم تفسير الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والفواعل الأخرى بواحد من المنظورات الثلاثة التالية:" **المنظور المعياري**" (normative perspective)الذي يعتمد على تضمين الطبيعة الأخلاقية في المكاسب النسبية للشراكة(التمكين،المشاركة،المساءلة)، "**المنظور التفاعلي**"(reactive perspective)الذي يميل إلى تعظيم أهمية الشراكة لمواجهة الانتقادات والدفاع عن وتعزيز العلاقات العامة ؛ "**المنظور الوسائلي**" (instrumental perspective)الذي ينطلق من التأكيد على أن الشراكة وسيلة أو أداة إستراتيجية لتعزيز الكفاءة والفعالية والاستجابة.

[3] قادت الحركة عبر الوطنية المناهضة للرق إلى أول اتفاقية دولية تجاه الجريمة .

ويبن الجدول التالي اختلاف الآليات التي تعتمدها الفواعل غي الدولاتية بالنظر إلى طبيعة القضايا والمشاكل المنخرطة فيها.

خلفية خصائص المشكلة/القضية المجال	
النمط الأول: الضرر الجسدي/البؤس الإنساني	**النمط الثاني: سياق تقني /إداري**
*المطالبة/الدعوة كخطوة أساسية	*التفويض كخطوة أساسية
*بعض أشكال التنظيم المشترك	*بعض أشكال التنظيم المشترك
*تفويض مقيد/محدود	*المطالبة/الدعوة المحدودة

الجدول رقم- 29-:علاقة نوع القضية بآليات عمل الفواعل غير الدولاتية[1]

3-آليات التمكين من أسفل إلى أعلى:الاستفادة من قدرات الفئات الهشة؟

إن بناء القدرات هو عملية مهمة لتطوير قدرات الأفراد لتمكينهم من أداء أفضل في وظائفهم،وذلك من خلال الوعي بالتطورات الجديدة،واكتساب مهارات جديدة .

وقد لعبت المنظمات غير الحكومية أدوارا متعددة في عمليات تمكين الأفراد عبر تمويل مشروعات المنظمات المحلية كما دعمت أيضا الهياكل التقليدية التي أسهمت في التخفيف من حدة النزاعات،علاوة على تمكين المرأة باعتبار أنها تلعب دورا محوريا في تكريس ثقافة السلام في القارة الإفريقية ككل.[2]وتتحرك هذه الأخيرة باتجاه التغيير الهيكلي المجتمعي عبر تعريف جذور الأزمات الإنسانية خاصة اللامساواة الاقتصادية والتهميش الثقافي من خلال تقديم المعلومات والتدريب من خلال عدة أنشطة:

- نشر المعلومات من خلال المنشورات.
- إعادة التعبئة في المجتمع
- إنشاء بنك معلومات عن المجتمع متاح للجميع.
- تقاسم المصالح مع المؤسسات الحكومية.
- عمل الحلقات التدريبية.

[1] Anja P. Jakobi, Non-state Actors and Global Crime Governance: Explaining the Variance of Public-private Interaction,**The British Journal of Politics and International Relations**, Vol. 18(1),(2016)p.76.

[2] Paromita Sanyal, Capacity Building Through Partnership: Intermediary Nongovernmental Organizations as Local and Global Actors,**Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly** 35: (2006),p.66

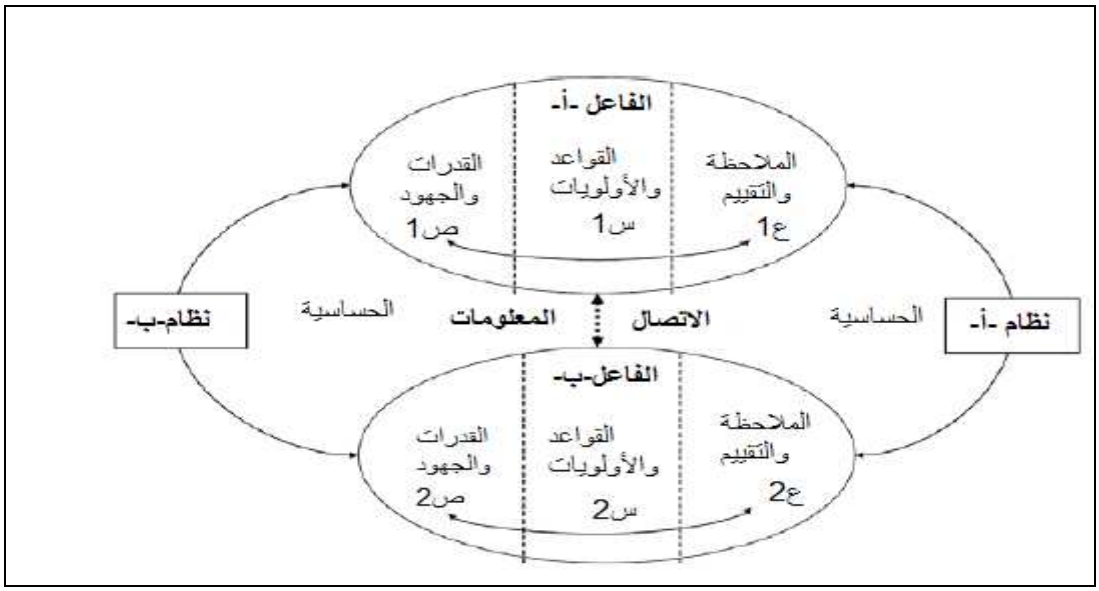

شكل رقم-17-:دور المعلومات في التنسيق[1]

يوضح الشكل رقم-17-الاعتماد المتبادل الذي يحدث بين مختلف الفواعل من خلال عمليات الاتصال وتبادل المعلومات،التي تساهم في تقييم آثار بعض الإجراءات على بيئة النظم،وتبرز طبيعة الصلات بين الأطراف الفاعلة والحساسيات التي تحدد كيفية تأثر قيمة فاعل واحد بجهود جميع الفواعل الأخرى التي تعتمد بدورها على قواعدها الخاصة وأولويات عملها.[2]

وبالتركيز على أهمية المعلومات يمكن القول أنه من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل التدخلات الغربية في منطقة الساحل الإفريقي نقص المعلومات حول المنطقة واحتياجات مواطنيها،حيث أن غياب الفهم من خلال المعلومات المضللة سيؤدي حتمًا إلى حلول خارجية غير ملائمة لحل مختلف المشاكل الأمنية داخل الدول. فقد نشرت الأمم المتحدة تقريرا عن أهمية البيانات المفتوحة أو البيانات الشفافة لجهود استدامة الأمن الإنساني وذلك عبر التمكين لدور الفواعل غير الدولاتية في تجميع المصالح ،توحيد التفضيلات وتشكيل الخطاب العام.

4- الآليات الوقائية:التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية

يغطي مفهوم المنع الوقائي الفعل المتماسك والممنهج والمخطط والمبرمج زمنيا،الذي تقوم به الحكومات والمجتمع المدني على مستويات مختلفة وذلك من أجل:

[1] Ibid,
[2] Andrea Liese, **UN Specialized Agencies and their relations with non-state actors. Explaining inter- and intra-organizational variation,**Paper for presentation at the Annual Conference of the International Studies Association(2008),p.22.

- تقليص احتمالية نشوء الصراع العنيف وتأزم الوضع الأمني.
- تعزيز عملية تطوير المؤسسات والهياكل للاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة.

وتعامل بعض الباحثين من أمثال كارمنت(Carment)وشنابيل(Schnabel) مع هذا المفهوم كعملية إجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني فهو إذن"إجراء استباقي،أو إستراتيجية بنيوية،متوسطة أو قد تكون طويلة المدى يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين بهدف تحديد وتهيئة الظروف أو الأجواء المناسبة لبناء بيئة أمنية مستقرة وقابلة للتوقع".[1]

ويساهم اعتماد نظم الإنذار المبكر في رصد وتصميم برامج مواجهة التداعيات الناجمة عن مختلف التهديدات الأمنية،بحيث تعتمد على معايير ومقاييس كمية لتحليل بيانات خاصة بكل دولة، إعداد خرائط تقريبية لمناطق الأزمات القادمة مما ينذر باندلاع عوامل الفشل في هذه الدولة وفي إقليمها المحيط،وكذلك تحدد هذه النظم أي المجالات ذات الأولوية لتوجيه المساعدات إليها بما يساعد على حماية هذه الدول من تدهور أوضاعها، وهو ما يسمح بإمكانية التعامل مع الأخطار بشكل مسبق.

وعن أهم العناصر التي تتضمنها إستراتيجيات المنع الوقائي باعتبارها عملية شاملة تمتد لتشمل أبعاد سياسية وتنموية تقوم على احترام كرامة الإنسان،وخدمته، ورعايته، وحماية مستقبله تشير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه دول الساحل إلى إطار ديناميكي يشمل العناصر التالية: [2]

1- عالم يحكم بدول ديمقراطية ذات فعالية.

2- انتشار الحكم الرشيد

3- دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي

4- معالجة الفساد وسوء استخدام السلطة.

5- سيادة القانون.

6- حماية حقوق الإنسان.

وذلك على اعتبار أن هذه العناصر بمجموعها تشكل أفضل الوسائل لتعزيز النظام الأمني للدول والأمن الدولي في سياق عام.كما تتضمن عملية بناء الأمن في الساحل الإفريقي ثلاث مسارات أساسية:التخفيف من المعاناة الإنسانية،التفاوض على سلام مستدام ودعم برامج إعادة الإعمار ما بعد الحرب.

---

[1] Carment David,Schambel Albrecht, '**Conflict prevention: path to peace or grand illusion**?,The United Nations University,Tokyo,p.11.

[2] ميلاد مفتاح،"**السياسة الخارجية الأوروبية تجاه ليبيا**"،شؤون الأوسط،(العدد151،ربيع-صيف2015)،ص121.

1- **إنشاء بعثات حفظ السلام:** إلى جانب الأنشطة العسكرية،تشمل عمليات حفظ السلام الأنشطة المدنية الرامية إلى تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين،تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار ،أو اتفاقيات السلام.وفي هذا المستوى تبرز المنظمات غير الحكومية كأطراف رئيسية في إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثة،والدعوة ضد جرائم الحرب.فغالبا ما تنشط المنظمات غير الحكومية المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المخصصة على المستوى المحلي للوصول إلى الضحايا وتوفير خدمات حيوية (vital services) مثل المياه،الغذاء والأدوية.

2- **التفاوض من أجل تنفيذ اتفاقيات السلام:**تواجه عملية التفاوض على تنفيذ اتفاقيات السلام عبر الفواعل الرسمية صعوبات كثيرة منها:طول المسار،تصاعد العنف،الانتهاكات المكررة،وانهيار اتفاقيات السلام بشكل عام والدخول في مأزق التفاوض بشأن اتفاقيات جديدة في المقابل تلعب الفواعل غير الدولاتية المدنية أدوارا حاسمة في إقامة اتصالات مع مقاتلي المعارضة،وتنفيذ المفاوضات على حد سواء.[1]

3-**دعم برامج إعادة الاعمار ما بعد الحرب:**تلعب جهود إعادة الاعمار في مجتمعات ما بعد النزاع دورا كبيرا في إنجاح الجهود الرامية لتعزيز التنمية البشرية وعلى الرغم من أن تمويل سياسات إعادة الأعمار يقع على عاتق الدولة،مؤسسات التنمية الدولية،وكالات الأمم المتحدة،البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلا أنه لا يمكن إهمال دور الفواعل غير الحكومية الدولية أو المحلية التي تتلقى المنح والعقود لتنفيذ مشاريع محددة خاصة في مجال الصحة،التعليم،الزراعة وحقوق الإنسان.[2]كما تعد حوكمة الجريمة العالمية في الساحل مجالا رئيسا من مجالات النشاط الدولي،بما في ذلك تزايد عدد الجهود التنظيمية الدولاتية وغير الدولاتية في محاولة تجاوز التباين في كيفية تفاعل كل من الفواعل الحكومية وغير الحكومية على المستوى العالمي والوطني .بحيث تعمل إستراتيجيات المنظمات غير الحكومية على تشجيع الاستيعاب السياسي للاعبين المؤثرين وفك ارتباطهم بالاقتصاد غير المشروع والالتزام باحتواء تهريب المخدرات والأسلحة وذلك بسبب قلة مصادر الدخل البديلة في المنطقة وعدم وجود أي مصدر قادر على منافسة المكاسب التي يمكن تحقيقها بفضل النشاط الإجرامي.[3]

---

[1] Edward Newman, A Human Security Peace-Building Agenda ,**Third World Quarterly**, Vol. 32, No. 10, (2011), p.1739.

[2] Abu Bakarr Bah,Civil Non-State Actors in Peacekeeping and Peacebuilding in West Africa, **Journal of International Peacekeeping,**vol.17 (2013),p.320.

[3] Clionadh Raleigh, Louise Anten, **Strengthening Governance in Post-Conflict Fragile States,**Issues paper, Netherlands Institute of International Relations,(June 2009),p.16.

المطلب الثاني:تعزيز آليات التشبيك لتحقيق أمن متساند في الساحل الإفريقي

تشمل جهود ومساعي صيانة الأمن الإنساني طيفا واسعا من العمليات متعددة الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية لمصادر الانكشاف الأمني في ظروف الدولة الهشة.وبهدف تحسين الحوكمة العالمية لبناء أمن إنساني متساند تبرز أهمية التركيز على التعاون بين مختلف الفواعل واعتماد آليات التشبيك عبر القطاعية التي تصف ترتيبات تعاونية لحل المشاكل. قد تكون رسمية،تأخذ شكل القوانين أو مؤسسات لإدارة الشؤون الجماعية عبر مختلف الفواعل مثل:سلطات الدولة ، المنظمات الدولية الحكومية،المنظمات غير الحكومية ، وشركات القطاع الخاص والأفراد،أو غير رسمية مثل الممارسات أو المبادئ التوجيهية أو حتى الوحدات المؤقتة مثل الائتلافات.[1]

واعتمادا على العناصر الأساسية لتحليل العلاقات الدولية المعاصرة المدرجة ضمن الحوكمة العالمية كمفهوم والتي تشمل:

- مستوى تحليل عابر للحدود
- مجال المسألة قيد العمل مثل: البيئة أو السلام والأمن .
- وجود فواعل أخرى غير الدول.
- ديناميات الحوكمة نفسها.
- نظام معقد مترابط إلى حد ما –بدلاً من التجميع البسيط للكل[2]

يقدم التشبيك كآلية سياقا عمليا لاكتشاف أنماط التعاون البنيوي التي تنشئ استجابات عالمية لمشاكل أو تحديات الأمن الإنساني،عن طريق رسم مسار تفاعلات وعلاقات السلطة الإلزامية والمؤسسية بين مختلف الفواعل في بناء شبكة استجابة تعاونية عبر وطنية. بما يوفر طريقة لدراسة الخصائص البنيوية للفواعل المنخرطة ومقارنة أنواع الهياكل والثغرات التي تميز ردود الفعل الدولية للمشاكل العالمية.[3]

---

[1] Goddard, Stacie , Brokering Change: Networks and Entrepreneurs in International Politics,**International Theory** 1 (2): (2009),p. 81.

[2] Forman, Shepard, Derk Segaar.New Coalitions for Global Governance: The Changing Dynamics of Multilateralism,**Global Governance** ,12 (2),(2006)p.205

[3] يفترض مفهوم الشبكات في العلاقات الدولية أن الهياكل الاجتماعية الناشئة عن حالات التعاون أكثر أهمية من السمات الفردية للاستجابة، في ظل غياب مؤسسة أو فكرة مركزية تسيطر على العلاقات الدولية –حتى في مجال قضية محددة– وبالنظر إلى تغير العلاقات بين الفواعل ستكون وحدة التحليل هي الشبكة ككل في المستوى الكلي أو مستوى النظام للسياسة العالمية لتشمل بذلك نمط التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) ،المنظمات غير الحكومية ،الشركات عبر الوطنية والأفراد.

1-المضامين المفاهيمية للتشبيك:

تعبر الشبكات(Networks) في العلاقات الدولية عن أنظمة معقدة تشمل العلاقة بين عدة فواعل يمتلكون الوكالة و القدرة على التصرف والتفاعل اعتمادًا على تأطير قضية مجال(السلام والأمن،حقوق الإنسان التجارة الدولية،التنمية الاقتصادية والبيئة)،يمكن أن تشمل الفواعل في الشبكة الدول والحكومات الفرعية (مثل وزارة أو الحكومة الإقليمية) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية،الحركات الاجتماعية والأفراد.[1]

وعلى ضوء أهمية إعادة إحياء العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية يشير مفهوم التشبيك إلى مجموعة التفاعلات عبر القطاعية(crosssectoral interactions) التي تولد تأثيرات تآزرية،وتهدف إلى تحقيق أهداف متقاربة من خلال الجهود المشتركة لكل الفواعل الرسمية وغير الرسمية. أي عملية إقامة علاقة تشاركية بين عدة وحدات لمحاولة الربط والتنسيق بينها في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها،كما تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة،بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو وحدة باستقلاليتها وقد تتم هذه العملية على المستوى المحلي،القومي،الدولي والعالمي. [2]

وعلى هذا الأساس عادة ما تنطلق الدراسات الأكاديمية لسياسات التشبيك من أدبيات الحوكمة،انطلاقا من مدخلين رئيسيين:

المدخل الأول: يشير إلى هذه الأخيرة باعتبارها مفهوم تحليلي ونموذج للإشارة إلى العلاقات البنيوية،ديناميات الاعتماد المتبادل والترابط بين الفواعل في السياسة،وفي هذا السياق توفر الشبكات منظورا لتحليل الحالات التي لا يمكن فيها تفسير سياسة معينة من خلال نشاط منسق بطريقة مركزية نحو الأهداف المشتركة،وبدلا من ذلك يسلط مفهوم الشبكة في العلاقات الدولية الضوء على تفاعل العديد من المنظمات المترابطة مع بعضها البعض،تعمل على تنسيق أعمالها ونشاطاتها عبر ربط مواردها ومصالحها وحساب تكاليف بعض الاستراتيجيات.وبهذا المعنى تكون سياسة التشبيك مجرد نموذجا تحليليا

[1] Hafner-Burton, Emilie, Miles Kahler,Network Analysis for International Relations**. International Organization**,63 (3), (2009)p.530

[2] Kahler Miles,**Networked Politics: Agency, Power, and Governance**.(Ithaca, NY: Cornell University Press. 2009),p.44

لقياس التكوينات العلائقية(relational configurations) وخصائصها البنيوية،وتفسير تفاعلات فواعل مختلفة في قطاعات سياسات معينة .

المدخل الثاني:يتجاوز استخدام التشبيك كمفهوم تحليلي لفهم سلوك وحدة فردية كنتاج لعلاقات ما بين منظماتية،من خلال التركيز على نمط العلاقات المتبادلة واعتبار التفاعل ككل وحدة تحليل.وإلى جانب فهم البنى والعمليات التي يتم من خلالها تنظيم السياسات المشتركة تصبح سياسة /آليات التشبيك شكلا من أشكال الحوكمة في النظم السياسية الحديثة،التي تتمتع بالقدرة على حل المشاكل عبر مجموعة من الأنظمة الفرعية للفواعل ذات المهام المتخصصة في ظل محدودية الكفاءات والموارد.[1]

2-علاقات القوة ضمن الشبكات:

غالبا ما تميل علاقات القوة بين الفواعل في الشبكات إلى تبني نمط غير متماثل بهدف السيطرة على الجمود الاستراتيجي في الأنظمة المرتكزة على التسلسل الهرمي.ويمكن ترجمة طبيعة علاقات القوة في الشبكة عبر معايير القوة في الحوكمة العالمية التي وصفها كل من مايكل بارنيت (Michael Barnett)ورايموند دوفال (Raymond Duvall)، بحيث قاما بتقسيم أنواع القوة إلى مصفوفة ذات بعدين أساسيين: أنواع العلاقات الاجتماعية (the kinds of social relations) التي تعمل من خلالها السلطة،وخصوصية العلاقات الاجتماعية (the specificity of the social relations)التي يتم من خلالها إنتاج تأثيرات السلطة ،وذلك وفق الأنماط التالية:

1-**القوة الإلزامية** (compulsory power): وهي نوع من السلطة مألوف للواقعيين يمثل السيطرة المباشرة لفاعل واحد على آخر،ويمكن قياس ذلك من خلال :العلاقة التنظيمية مع أحد الأطراف التي تضع القواعد وتطبقها ، العلاقة التعاقدية مثل تبادل السلع أو الخدمات للدفع ، أو العلاقة الصراعية مع طرف واحد باستخدام العنف ضد طرف أخر .

2-**القوة المؤسسية**(Institutional power):وهي النمط الأكثر انتشارا،فنجد على سبيل المثال العضوية في التحالف والحضور في مؤتمرات الأمم المتحدة وأنواع أخرى من الانتماءات هي علاقات شبكية تقيس هذا النوع من السلطة .

[1] Tanja A. Börzel, What's So Special About Policy Networks? - An Exploration of the Concept and Its Usefulness in Studying European Governance,**European Integration online Papers** (**EIoP**) Vol. 1 (1997) http://eiop.or.at/eiop/texte/1997-016a.htm

3- **القوة الهيكلية**(Structural power):تمثل هذه القوة قدرات الفواعل وتعتمد على مكان وجودها في الشبكة.

4ـــ**القوة المنتجة**(productive power) :التي تتضمن إنتاج القضايا والمواضيع من خلال العلاقات الاجتماعية المنتشرة للممارسات المنطقية، أو التفاوض مع الآخرين .ويمكن قياس ذلك عن طريق تتبع العملية التي ترتبط بانتشار المعايير والأفكار وتغير هويات الفواعل.[1]

وبعيدا عن التصورات الجزئية للإصلاح المالي التي يقدمها الإطار الضيق لمشروطية المساعدات الدولية في البيئات والأقاليم الهشة تبرز أهمية خلق ترتيبات متعددة القطاعات والمستويات تعمل بفعالية،وتنسيق سياسات الاعتماد المتبادل بين الدولة والفواعل الأخرى.[2]بحيث يجب أن تركز أهداف برامج الاستجابة للفواعل المنخرطة في الأقاليم الهشة على منع الدول الأقل فشلا في الإقليم من الوصول إلى مرحلة متقدمة من الفشل ومواجهة التهديدات الناتجة عنها،من خلال العمل على توسيع نشاطها وتطويره،ورسم سياسة تعمل على التشبيك بين قضايا فشل الدولة لتشمل:

1- التعريف بالتهديدات ومراقبة الدول الفاشلة
2- التعامل مع الدول الفاشلة من خلال مختلف أدوات الدبلوماسية الناعمة غير الرسمية
3- التركيز على توظيف المساعدات الخارجية للقضاء على أوجه ضعف الدول.
4- تبني برامج عملية تدمج بين ضرورة استدامة كل من الأمن والتنمية بهدف إرساء الاستقرار الداخلي والخارجي .[3]

وهنا يمكن تتبع ديناميكية العلاقات في استجابات مختلف الفواعل لتحديات الأمن الإنساني والأزمات الإنسانية المتكررة في منطقة الساحل من خلال تسليط الضوء على مسار تشبيك التفاعلات بين البيانات التي جمعتها خدمة التعقب المالي (The Financial Tracking Service) باعتبارها قاعدة بيانات عالمية مختصة في تسجيل جميع المساعدات الإنسانية الدولية المبلغ عنها (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر،المعونة الثنائية،المساعدات العينية والتبرعات

[1] Kamran Annelies Z., "**Human Security Networks in the Indian Ocean Tsunami**" ,WorkingPaper (2009 http://opensiuc.lib.siu.edu/pn_wp/22

[2] خالد إبراهيم الشلال،"**سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**"(تدمك،الدار العالمية للنشر والتوزيع،2013)،ص 120.

[3] Laumann, Edward O, Franz Urban Pappi, **Networks of Collective Action*:* A Perspective on Community Influence Systems**,(New York: Academic Press,1976),p.96.

الخاصة وبين تقارير الحالة التي المقدمة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(UN's Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) لتنسيق التعاون بين تفاعلات نظام الأمم المتحدة مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية ،المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وفي حين يعبر المثال الأول عن مظاهر القوة الإلزامية للعقود المالية من خلال دور خدمة التعقب المالي في احتساب متطلبات التمويل لتغطية الأزمات الإنسانية الرئيسية وتوفير جميع بيانات عن الالتزامات المادية لمختلف الفواعل المنخرطة، فإن المثال الثاني هو تجسيد لمظاهر القوة المؤسسية من خلال عملية تبادل المعلومات.[1]

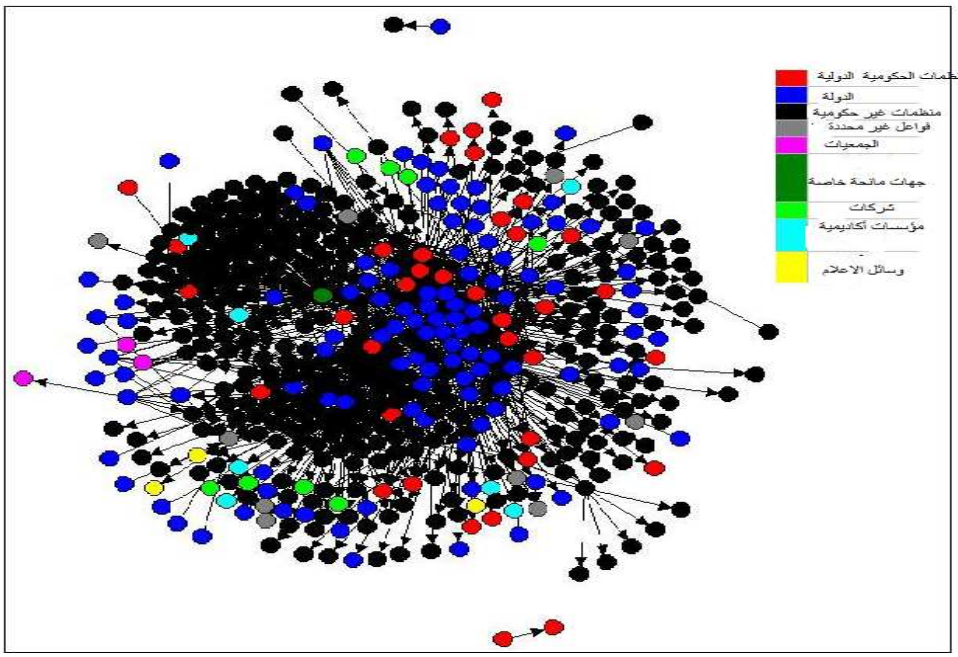

شكل رقم-18-:العلاقات بين الفواعل ضمن الشبكة*[2]* الكثافة في شبكة هي مقياس يشير إلى قيمة عدد روابط التعاون الممكنة في الشبكة.

يبين الشكل رقم-18- تدفقات المعونة عبر الوطنية حسب نوع الفاعل(الجهات المانحة الخاصة،الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،المنظمات غير الحكومية،الدول،المنظمات الحكومية الدولية ،المؤسسات الأكاديمية، المنظمات الإخبارية والإعلامية)،وهي ملونة وفقا لاختلاف النوع التنظيمي أو التشابه الهيكلي.[3]

[1] John Gerard Ruggie, **The UN and Global Governance: An Unfinished Journey**. Indiana University Press(2010)

[2] Kamran, Annelies Z, op.cit.,p.27

[3] تشمل الجهات المانحة في الساحل الوكالات الحكومية الثنائية ومتعددة الأطراف لدعم جهود حكومات الساحل في تحقيق التنمية ومن بينها:الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) ،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(AID) ، صناديق الجماعة الأوروبية،البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المبحث الثالث:صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعزيز المنطق التشاركي في إنتاج السياسات المحلية

تمثل كل من مالي،بوركينافاسو والنيجر البلدان الرئيسية الثالثة في منطقة الساحل التي تعد من بين أفقر البلدان وأكثرها ضعفا في العالم،وتصنف في أدنى مؤشرات التنمية البشرية العالمية.بحيث تواجه تحديات متعددة من حيث الفقر،آثار تغير المناخ،الأزمات الغذائية المتكررة،النمو السكاني السريع،الحكم الهش،الفساد،التوترات والصراعات الداخلية،وخطر التطرف العنيف والاتجار غير المشروع بمختلف أنواعه ولا سيما المخدرات .ويعد الترابط الوثيق بين هذه التحديات العابرة للحدود أفضل مثال على أهمية استكشاف الأبعاد المتنافسة والمتكاملة لانعكاس هذه الأخيرة على علاقة الأمن والتنمية وضرورة اعتماد آليات حوكمة تكيفية متعددة المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في عمليات بناء السلام،تدعيم وإعادة تصميم وظائف الدولة في المنطقة.

ويركز هذا المبحث على مدى تعزيز الفواعل غير الدولاتية قدرة هياكل السلطة في الدول الضعيفة والمساهمة مباشرة في التوفير الجماعي للسلع والخدمات،والتزامات المعونة الاجتماعية الأساسية،التي تشمل "التعليم الأساسي" و "الصحة الأساسية" و "السكان"الصحة الإنجابية "و" إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية" .

المطلب الأول: دعم الأنشطة الحيوية من أجل أمن متساند:إصلاح القطاع الأمني

المطلب الثاني: دعم قدرات الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية

المطلب الثالث: دعم برامج التنمية المستدامة وإعادة التأهيل البيئي في الساحل

المطلب الأول:دعم الأنشطة الحيوية من أجل أمن متساند:إصلاح القطاع الأمني

لم يعد الاهتمام بالدول الهشة اهتماما أكاديميا فقط بل أصبح ينظر إلى مسالة الدولة الهشة باعتبارها رهانا في صميم مجموعة القضايا الأكثر إلحاحا اليوم والمشاكل الأمنية التي تؤثر على مستقبل النظام العالمي.فهي تفرض تحديا لسياسات التنمية والأمن على السواء لصناع القرار والحكومات في جميع أنحاء العالم.كما لها أثرا كبيرا على السياسات الإنمائية العملية للبلدان المانحة الرئيسية وارتباطها بسياساتها الأمنية خاصة في سياق الخطاب الأمني وعلاقته بالإرهاب العابر للحدود الوطنية،بمعنى آخر النظر إلى طبيعة هذه التداعيات من عدسة المصالح الأمنية الغربية المهيمنة.[1]من جهة أخرى يجب الاعتراف بأن الحديث عن فشل الدول وعدم قدرتها على ضمان أمن أفرادها وتغلغلها في المجتمع يعني ضمنا وجود فواعل أخرى على المسرح وفي علاقة قوية مع الدولة،فالدولة تبقى ممثل واحد من بين الفواعل الأخرى التي تعمل على توفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية.فقد انطلقت إعادة التفكير في إمكانية بناء هذه الدول وضمان أمن أفرادها بعيدا عن توجه خطاب هشاشة الدولة وسياسات بنائها نحو النمط الغربي(النموذج الفيبري/الواستفالي) وفق أنظمة حوكمة هجينة تعمل على:[2]

1- تعزيز مؤسسات الدولة،إصلاح القطاع الأمني،وبناء قدرات الأجهزة الأمنية،حماية الحدود.

2- تعزيز قدرات الفواعل غير الدولاتية في الميادين الأساسية لإقامة الدولة(الأمن،الخدمات الاجتماعية الأساسية،سيادة القانون،شرعية الحكومة).

3- التغلب على الهشاشة وضمان استقرار الدولة عبر ضبط أسس بناء الدولة(الاحتكار الشرعي لوسائل العنف،الحكامة الجيدة).

بحيث تحاول المنظورات النقدية التي تركز على الحوكمة المتعددة أو الهجينة في مجالي الأمن والعدالة كأحد آليات أو برامج العمل البديلة عن فشل ونطاق الوظائف المحدودة للدولة تجاوز مسلمات الدولة الحديثة،الذي يعتمد في إعادة بناء الدولة على المؤسسات الرسمية فيها.وهو ما يعكس الحاجة إلى مزيد من تحليل الحوافز القائمة للشراكات بين الدولة والفواعل غير الدولاتية –بما في ذلك القطاع الخاص– في المجال الأمني.

---

[1] كريستين فالاسيك،**إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي** ،تم تصفح الموقع يوم: 3 مارس2016
https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Gender%2520Tool%25201%2520Ar.pdf

[2] Volker Boege, Anne Brown, (eds.) ,On Hybrid Political Orders and Emerging States:State Formation in the Context of 'Fragility',**Berghof Research Center for Constructive Conflict Management - forthcoming in Berghof Handbook Dialogue No. 8**, October (2008),p.12

-مفهوم إصلاح القطاع الأمني:

يعرف مفهوم إصلاح القطاع الأمني على أنه وضع مجموعة من السياسات، الخطط،البرامج والنشاطات لتحسين أداء الدولة في توفير الحماية، الأمن والعدالة لمواطنيها المدنيين ضمن سياق حكم القانون كمبدأ يجعل كل من الأفراد، المؤسسات والمكونات(العامة أو الخاصة)وحتى الدولة ذاتها تخضع للمحاسبة القانونية ،وتحكيم حقوق الإنسان والمعايير الدولية.كما يشمل إصلاح القطاع الأمني مجموعة الجهود التي تساهم في خلق حالة السلام،الاستقرار والديمقراطية عن طريق تحسين أداء الأمن المجتمعي ومؤسسات العدالة خاصة خلال الفترات الانتقالية للصراع والممارسات الاستبدادية.[1]

وبهذا المعنى يهدف إصلاح القطاع الأمني (الشكل رقم-19-)إلى تحسين الحوكمة-التي تشمل مجموعة واسعة من الهياكل والممارسات الأمنية خارج الدولة المركزية- وقدرات مؤسسات العدالة والأمن في الدولة (الشرطة،الجيش،إدارة السجون)،فهو يعد بمثابة دعامة مركزية لعمليات بناء الدولة الفاشلة،وتقوية مؤسساتها المركزية لتحسين فعالية الاستجابة السريعة لتداعيات عدم الاستقرار وجملة التهديدات العابرة للحدود كنتيجة لفشل الدولة مثل:الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية والإرهاب.وفي المقابل تبرز أهمية هذا الإصلاح بالنظر إلى افتقار مؤسسات هذا النوع من الدول إلى القدرة على أداء الوظائف الأساسية للدولة في مجالات الأمن،ونقص الموارد البشرية والموازنات المتاحة. [2]

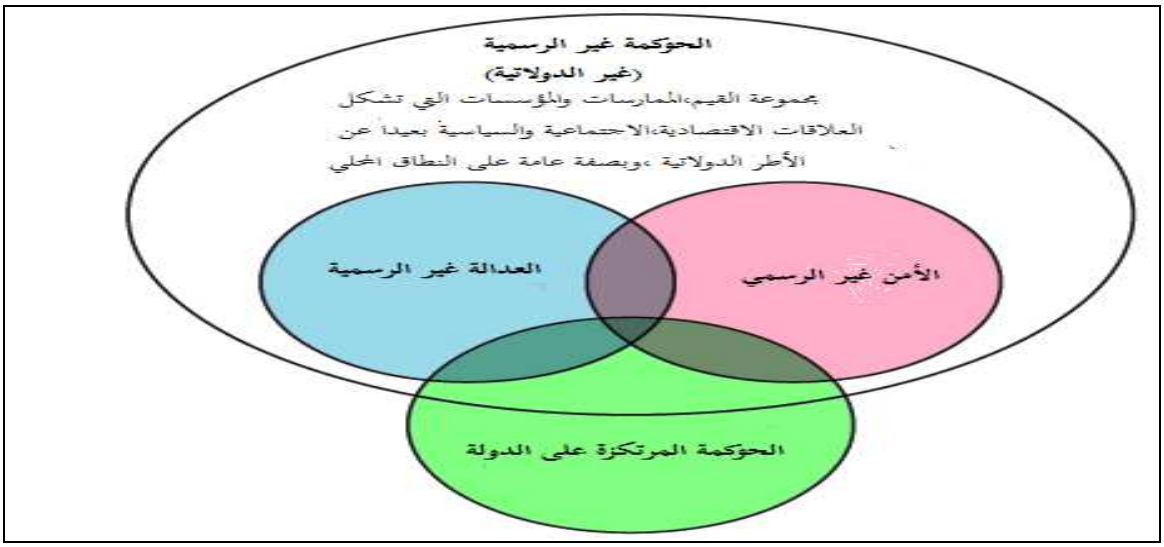

شكل رقم-19-:إصلاح القطاع الأمني تنوع مستويات الحوكمة[3]

[1] خلاف محمد عبد الرحيم،بوسطيلة سمرة،"**إصلاح القطاع الأمني-دراسة في التجربة الجزائرية-**"،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (العدد8،جانفي2016)،ص 144.

[2] Andrzej Karkoszka,**The Concept of Security Sector Reform**
https://www.un.org/ruleoflaw/files/Karkoszka.pdf

[3] Ibid

وفي هذه الحالات المعقدة عادة ما يواجه المجتمع الدولي أربع خيارات لإصلاح القطاع الأمني تشمل:

- تجاهل هياكل الحوكمة غير الدولاتية واعتماد نموذج مركزية الدولة،وهو في ظل ظروف فشل الدولة سيكرس فشلا آخرا وعدم فعالية محتملة .
- الاعتراف بأهمية الفواعل غير الدولاتية والاستثمار في الموارد اللازمة لدمج آليات الحوكمة غير الرسمية مع هياكل الدولة من أجل بناء الدولة.
- إدراك أهمية الفواعل غير الدولاتية،لكن الإقرار بواقع فك الارتباط والاعتماد على أدوات المساعدة الدولية.
- الاعتراف بأهمية الفواعل غير الدولاتية وتبني إستراتيجية مساعدة غير دولاتية إلى جانب التدابير الموجهة نحو مؤسسات الدولة،وهو الخيار الذي تناوله مارك سيدرا(Mark Sedra) في حديثه عن ما يعرف بالجيل الثاني لإصلاح القطاع الأمني second generation" of security sector reform حيث اشترط لنجاح برامج إصلاح القطاع الأمني في ظل المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية معقدة،بعيدا عن مظاهر الأمن الغربي والتقاليد القانونية تمكين العمل بالقيم،الأشخاص والهياكل القائمة عبر فهم الواقع المحلي،وتطوير تقسيم العمل أو شراكات مع فواعل وهياكل غير دولاتية.[1]

وفي حين قد يتناقض وبشكل حاد منطق إستراتيجية عبر الفواعل غير الدولاتية مع المقاربة المرتكزة على الدولة، مثل سعي إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني المرتكزة على الدولة إلى تحقيق المركزية في توفير العدالة والأمن حول مؤسسات الدولة،وتوسيع نطاقها في المحيط بهدف إنشاء قاعدة موحدة واحدة من القانون في جميع أنحاء أراضي الدولة يعتمد إشراك الفواعل من غير الدولة في تقديم خدمات الأمن والعدالة على نمط اللامركزية عبر تبني إستراتيجية من القاعدة إلى القمة على المستوى المحلي،بما يتضمنه ذلك من تعددية فسيفسائية تشمل مختلف نظم الأمن والعدالة،غلى جانب أن لكل منها قواعد ومعايير فريدة تتمايز بين هدف خلق دولة احتكار العنف المشروع في المقاربة المرتكزة على الدولة،وبين ضرورة إعادة النظر في الاحتكار العام ليكون متعدد المستويات – المحلية والوطنية والإقليمية،والعالمية ./المستوى المحلي "قد تتكون من(في الدول المتقدمة) أو التقليدية أو أشكال

[1] Shahar Hameiri, The Politics and Governance of Non-Traditional Security, **International Studies Quarterly** (2013) 57,p.463

السكان الأصليين للسلطة المشتركة (على أساس العشيرة والأقارب أو الدين) في البلدان الأقل نموا.[1]
أنظر الجدول التالي:

	إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني المرتكزة على الدولة	**إشراك الفواعل غير الدولاتية**
النطاق	وطني	محلي
التركيز	المركزية مع مستوى اندماج عالي(إدماج الفواعل غير الدولاتية في الدولة).	اللامركزية مع مستوى محدود من الاندماج(التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولاتية)
التوجه	من أعلى إلى أسفل	من أسفل إلى أعلى
سيادة القانون	متجانسة وعالمية	متعددة ومختلفة
احتكار العنف الشرعي	تقدمه الدولة	متعدد المستويات (محلي،وطني،إقليمي/عالمي).

جدول رقم-30-:مقارنة بين مقاربة مركزية الدولة وإشراك الفواعل غير الدولاتية[2]

إلا أن إشراك الفواعل غير الدولاتية في هذا السياق لا يغير من الأهداف الأساسية لإصلاح القطاع الأمني،التي تشمل:

- تلبية مجموعة الاحتياجات الأمنية داخل المجتمعات بطريقة تتسق مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم وسيادة القانون.
- إنشاء إدارة فعالة،من حيث الإشراف والمساءلة في النظام الأمني
- تحسين تقديم خدمات الأمن والعدالة واستدامتها
- تطوير القيادة المحلية في عملية الإصلاح.[3]

[1] كويراين هانلون،**إصلاح القطاع الأمني**،معهد السلام الأمريكي،(مارس 2016)، تم تصفح الموقع يوم: 3 جوان 2017
https://www.usip.org/sites/default/files/sr304_Arabic.pdf

[2] Shahar Hameiri, op.cit.,p.465

[3] خلاف محمد عبد الرحيم،بوسطيلة سمرة،مرجع سبق ذكره،ص148.

ويبقى هذا الأساس قائما حتى لو كانت الدولة ليست مصدر الأمن الرئيسي،حيث أن إشراك مثل هذه الفواعل سيغطي جوانب القصور في المقاربة القائمة على مركزية الدولة.وذلك عبر وضع المعايير العامة لتوفير الأمن،مثل معايير حقوق الإنسان،والنظام التعددي للحكم الأمني التراتبي،وتحديد السلوك المقبول دوليا،المساعدة في تطوير التشريعات لتوضيح أدوار الدولة وعلاقتها مع الفواعل غير الدولاتية في المجال الأمني عبر ترسيم مجالات سلطتهم ووضع نظام يمكن فيه للدولة أن تدقق وتراقب وتنظم الأمن غير الحكومي.والجدول التالي يوضح الاختلاف بين طبيعة الأهداف المسطرة في إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني عبر إشراك الفواعل غير الدولاتية أو التركيز على الدولة وحدها.

الهدف	إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني المرتكزة على الدولة	إشراك الفواعل غير الدولاتية
مركزية الأفراد	يتم تحديد،ضمان وتنفيذ مفاهيم وممارسات الأمن والعدالة من المركز (هذه الإستراتيجية قد تفضل المناطق الحضرية الأقرب إلى المركز على المحيط الريفي).	تتم صياغة وتنفيذ الأمن والعدالة بصورة وثيقة من المستقبلين .وقد تعكس هذه الإستراتيجية بشكل أفضل التنوع والخصوصية المحلية لاحتياجات الناس وتجاربهم توقعات من مقاربة من أعلى إلى أسفل
الفئات المنخرطة	تميل لصالح النخبة السياسية على المستوى الوطني،وخاصة أولئك الذين يتحدثون الإنجليزية،بتعليم غربي حضري،وهو ما يسهل عمل الجهات الدولية المانحة معهم.	يشرك النخب السياسية على المستويين الإقليمي والمحلي، ومقدمي خدمات الأمن والعدالة من غير الدول/ والمجتمع المدني المحلي/ المجتمعات.
أولوية سيادة القانون	يتم وضع وإنفاذ قواعد القانون ومدونة قواعد السلوك من المركز.	عدد كبير من الأنظمة القانونية المختلفة،لكل منها قواعد ومعايير مميزة،تمتد على مختلف المناطق الجغرافية والوظيفية.

المساءلة الديمقراطية والرقابة	توفرها الآليات الرسمية المنصوص عليها في الدستور والسياسة الديمقراطية (المنتخبة)	توفرها آليات المساءلة غير الرسمية لمستخدمي نظم العدالة والأمن/الدولة
مشاركة المجتمع المدني	تفضيل مجموعات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمنظمات غير الحكومية الدولية.	يهدف إلى إشراك المجتمع المدني على المستوى المحلي،بما في ذلك المنظمات العرقية،ومجموعات الأعمال، والمؤسسات الدينية.
الفعالية التشغيلية	تبدأ من نموذج كيف ينبغي للدولة الحديثة أن تعمل وتقوم ببناء هذه المؤسسات.	تبدأ بالآليات الموجودة بالفعل وتسعى إلى تحسين أدائها.
الاستدامة	غالبا ما تعاني مؤسسات الدولة من نقص في المالية العامة والموارد البشرية، وتفتقر إلى متطلبات الدعم السياسي، والاعتماد على التواصل في المجتمع الدولي.	يشمل النظم الموجودة بالفعل ويمكن استدامتها من الموارد المحلية.
العملية السياسية	تميل إلى أن تدور حول تمثيل مجموعات مختلفة داخل مؤسسات الدولة.	تشمل من لديه القوة والسلطة على المستوى المحلي، والمعترف به كضامن شرعي للأمن عبر الدولة والمجتمع الدولي.

جدول رقم:-31-أهداف إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني عبر الدولة والفواعل غير الدولاتية[1]

[1] كريستين فالاسيك،مرجع سبق ذكره.

وتشمل الفواعل غير الدولاتية ومقدمي الخدمات الأمنية غير الرسميين مجموعة الفواعل القادرة على أداء وظيفة أو أكثر من الثلاث الوظائف التالية:

•**حل النزاعات:** عبر اعتماد آليات لحل النزاعات بالوسائل السلمية ومن ثم منعها من التصعيد إلى العنف والانتقام،وتتماثل هذه الوظيفة مع وظائف المحاكم وقطاع العدالة على الرغم من أنه قد تتخذ أشكالا مختلفة.

•**الحفاظ على النظام العام داخل المجتمع:**عبر اعتماد الآليات التي يمكن من خلالها الحفاظ على أنماط السلوك المقبولة في إطار مجتمع معين .وتتعلق هذه الوظيفة عموما بالجريمة،وهي مشابهة لوظائف الشرطة.

•**الدفاع عن المجتمع من التهديدات الخارجية:**عبر آليات تسعى إلى معالجة التوترات أو الهجمات من مجموعات أو مجتمعات أخرى،أو منع تسلل الجماعات المسلحة بمختلف أشكالها،وهي وظيفة مماثلة لوظائف الجيش[1].

مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف هذه الفواعل وآليات توفير الأمن غير الدولاتية حسب طبيعة المجتمع فيمكن أن تشمل القادة المحليين،أوقادة المجتمع المحلي،جماعات الدفاع عن النفس والمحاكم أو المجالس التقليدية،جماعات الأمن التجاري غير الرسمية،المجموعات الأمنية التجارية الرسمية التي وافقت عليها الدولة.[2]حيث وفي سياق تنامي النقاشات حول تداعيات مفهوم تفكيك الدولة state disassembly حاول ساكسيا ساسان (Saskia Sassen) الربط بين تحولات الحوكمة العالمية وخصخصة الأمن في إطار وصف تغير سلطة الدولة عبر تأثيرات العولمة والخصخصة التي امتدت لتشمل إعادة هيكلة البنى الأمنية العالمية والوطنية في ظل الإدارة الأمنية المعاصرة وجدوى تعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص عبر الاستفادة من مفاهيم الحكم الشبكي في السياسات العامة المهتمة بتوفير الأمن ،والتوجه نحو فكرة تسليع الأمن والتفكير الأمني القائم على المخاطر والتكنولوجيا الحديثة.[3]

---

[1] Marc Menier, Michel Luntumbue, op.cit., p120.

[2]في حين أن إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني عبر الفواعل غير الدولة قد تدرج شركات الأمن الخاصة، إلا أن هناك أهمية في التمييز بين هذه الكيانات التجارية ومقدمي خدمات الأمن غير الحكومية: بحيث أن الأولى تعمل على توفير الأمن كسلعة وفقا للمصالح المحددة للمالكين،في حين أن الأخيرة تميل (من الناحية المثالية) نحو رؤية الأمن كصالح عام.

[3] في البلدان التي تكون فيها عملية بناء الدولة جنينية أو هشة، غالبا ما يتوازى أمن الدولة الرسمي ومؤسسات العدالة فيها مع هياكل السلطة والقطاع العام الأخرى وبالتالي يمكن فهمها ومعالجتها كأجسام غريبة(alien bodies) ، تم إنشاؤها لتمديد السلطة المركزية عبر الحكومة الوطنية الإدارات الاستعمارية السابقة ، أو حتى المجتمع الدولي .وفي هذه الحالات تميل المجتمعات إلى الاعتماد على ترتيبات غير رسمية أو شبه رسمية أو محلية تعمل على توفير الخدمات لاحتياجاتهم الأمنية والعدالة .لكن الطرق التي يتم اعتمادها تختلف على نطاق واسع . فالأحياء الغنية تعمد

فمنذ أواخر السبعينات تزايدت معدلات الاستعانة بالمصادر الخارجية لصيانة الأمن،وانتشار الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سعي من الدولة والحكومات لتبسيط تعقيدات البيروقراطية المتضخمة وترشيد أكبر لميزانيات الرعاية الاجتماعية،وذلك بعيدا عن الطابع الهرمي أو العمودي في تقديم الخدمات المميزة لدولة الرفاهية .[1]

وكجزء من هذا التطور وظائف الأمن التي كانت تعتبر في السابق المجال الخالص للدولة تمت خصخصتها ودعمها بمصادر خارجية،مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التحول نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية لا يشير بالضرورة إلى

التقليل من قوة الدولة ،بل هي كما وصفها جارلاند(Garland David) ترتيبات أمنية جديدة بمثابة قطاع ثالث في توفير الأمن third sector of security provision يعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية في الدولة عبر بناء تحالفات على أوسع نطاق بهدف الاستجابة للأخطار المحتملة.

وعلى هذا الأساس تتطلب إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني غير الحكومية ضرورة الفهم المتعمق لطبيعة هذه الفواعل من أجل تحديد ماهية الفاعل المناسب للمشاركة في الإصلاح .وفي هذا اقترح أولريش سنيكينر (Ulrich Schneckener) ثلاثة مقاربات نظرية لتقييم استراتيجيات وخصائص الفواعل الأمنية غير الحكومية:

- **المقاربة الوظيفية والغرض من توفير الأمن:** يتمحور السؤال الرئيسي داخل هذه المقاربة حول التهديدات والقضايا التي تواجهها المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات غير الرسمية،فغالبا ما تدفع التهديدات الأمنية الجديدة نحو ظهور وتطوير أساليب جديدة وآليات أمنية غير رسمية،كما يتم فهم المؤسسات بالنظر إلى الوظائف التي تقوم بها.
- **مقاربة الاقتصاد السياسي ووسائل توفير الأمن:** في هذه المقاربة عادة ما يتم البحث عن إجابة لسؤال كيف تكتسب الفواعل غير الحكومية الوسائل اللازمة لتوفير الأمن،وما هي أنماط التفاوض،والمساءلة التي تعتمدها؟ وذلك لمعرفة طبيعة الموارد والدعم، ومدى ارتباطها بأهداف خلق المصلحة وخدمة المجتمع.[2]

إلى توظيف القطاع الخاص أو الشركات الأمنية الخاصة للحماية بينما في البيئات الأخرى الأكثر فقرا فيتم تفعيل الصلات بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في تصميم آليات الأمن والعدالة.

[1] Rita Abrahamsen,Michael Williams,**On Private Security Companies, Global Security Assemblages, and Africa**, ,(accessed 12/5/2017).
https://www.files.ethz.ch/isn/155100/Theory%20Talk39_Abrahamsen&Williams.pdf

[2] Alan Bryden, **Security sector reform in Africa** ,Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces.

•المقاربة المجتمعية والحق في توفير الأمن:

يتمحور السؤال الرئيسي في هذه المقاربة حول أنماط المعيارية والشرعية التي تعمل على دعم وتمكين توفير الأمن غير الحكومي،حيث يتم توفير هذا الأخير ضمن شبكة من القيم المشتركة والمعتقدات والهويات التي تخلق تصورا للشرعية قائما على المجتمع المحلي كأساس للمؤسسات غير الرسمية. فهذه العناصر المعيارية تؤثر في الفاعل الذي يملك سلطة توفير الأمن،وفي مجموعة القواعد والمعايير والإجراءات الأمنية الخاصة بقبول ودعم الجمهور لهذه الآليات على حد سواء .ويمكن أن يرتكز توفير الأمن على سندات مشتركة لهوية ومسؤولية مدنية،قبلية أو دينية.[1]

	الوظائف	**المصالح**	**القيم**	**المساءلة**
العلاقة مع المجتمع	*ما هي طبيعة وظائف الممنوحة؟ (تسوية النزاعات النظام العام، الدفاع ضد التهديدات الخارجية) *من هو المستفيد/من هو المستبعد من هذه الخدمات؟	ما الذي يجب أن يقدمه المجتمع للفاعل الأمني؟	*إلى أي مدى يمكن للفاعل احترام التقاليد المحلية/ المؤسسات والأنظمة القيمية؟ *هل يتمتع الفاعل بشرعية من قبل المجتمع المحلي؟	ما المقصود بقدرة المجتمع في التأثير على توفير الأمن؟ *من هو الممثل/المستبعد في العلاقة بين من يوفر الأمن والمجتمع المحلي؟ *هل توجد معايير للمعاملة بالمثل في العملية؟
العلاقة مع الدولة	ما هي الوظائف الأمنية التي يمكن أن يوفرها الفاعل	*هل لدى الفاعل مصلحة في التعاون مع الدولة واحترام	ما مدى احترام الفاعل للقيم المكرسة في	*ما المقصود بقدرة الدولة على التأثير وتنظيم

[1] Ibid.

	للدولة؟(توفير الاستقرار،الدعم).	للقواعد التي تضبطه؟ *هل هناك تداخل بين الدولة والهياكل/ الآليات غير الرسمية؟	الدستور والقانون؟ (حقوق الإنسان الحقوق المدنية)	سلوك الفاعل الأمني غير الدولاتي؟ *ما هي أنواع العلاقات المؤسساتية بين مقدمي الخدمات الأمنية الحكوميين وغير الحكوميين؟
العلاقة بالنزاع (حالات الانتشار الواسع للعنف المسلح)	*ما الدور الذي يلعبه الفاعل في النزاع؟ * هل هناك توتر مع الفواعل الأمنية المحلية الأخرى،الفواعل المسلحة/ الدولة؟	هل للفاعل مصلحة في السلام أو استمرار العنف؟ (لحفاظ على الحرب الاقتصادية).	ما مدى احترام الفاعل للمعايير الإنسانية الدولية في سلوكه خلال النزاع/الحرب؟	ما هي علاقة الفاعل بالجرائم/ انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع؟

جدول رقم-32-: أسئلة مفتاحية حول الفواعل غير الدولاتية التي سيتم تضمينها أو استبعادها في إصلاح القطاع الأمني[1]

إذا كان المجتمع المدني المحلي هو مجموعة الفواعل الأنسب لتصميم وتنفيذ ورصد برامج الأمن غير الحكومي بالنظر إلى قدرتها على الانخراط مع الفواعل المحلية الأخرى،تأتي أهمية دور المجتمع الدولي والدولة في دعم هذه الفواعل سواء عن طريق التمويل أو التدريب أو الربط الشبكي،ومشاركتهم مع باقي مقدمي الخدمات الأمنية من غير الدولة،واعتماد استراتيجيات دبلوماسية تنطوي على مزيج من التنازلات

[1] Alan Bryden, op.cit.

أو المكافآت لضمان المشاركة غير الحكومية مع الدولة والنمط اللامركزي في توفير الأمن في سياق يحترم السيادة القانونية للدولة.[1]

وعلى هذا الأساس تختلف طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة ومقدمي خدمات الأمن من غير الدول باختلاف

نمط علاقات وفرص التأثير التي يمكن للدولة استخدامها،وهي عادة تشمل:

1-نمط التعامل الحصري: يجوز للدولة التنازل عن مناطق من أراضيها لأشكال الحوكمة الأخرى في جميع مجالات النشاط الاجتماعي،وهو ما يحدث خاصة في المناطق الخاضعة للإدارة الاتحادية أو وجود آليات غير حكومية بديلة للآليات الحكومية ،مع وجود فصل واضح للسلطة.[2]

2- **النمط التنافسي:** تنافس بين الدولة والفواعل غير الدولاتية على السلطة في منطقة أو مجتمع معين.

3-**النمط الاستغلالي:** وهو النمط الذي هيمن في فترة الاستعمار الكلاسيكي، بحيث تعمل الدولة على استمالة السلطات المحلية بالسلطة والثروة، واستخدامها في مشروع حكم الدولة في المجتمعات التقليدية،أو العكس فقد تستغل السلطات المحلية موقعها داخل الدولة لحماية شبكات نفوذها.

4-**النمط التكميلي:** بحيث تعمل فيه كل من الدولة والفواعل غير الدولاتية على إيجاد علاقة تستخدم الأنماط غير الدولاتية للحوكمة بطرق تخدم وتدعم مصالح الدولة.[3]

---

[1] Volker Boege, Anne Brown, op.cit,p.18.

[2] Scott Burris, Peter Drahos, **Nodal Governance**, Temple Law School Working Papers, (accessed 15/10/2017).

http://www.temple.edu/lawschool/phrhcs/salzburg/nodal_governance_article.pdf

[3] Ibid.

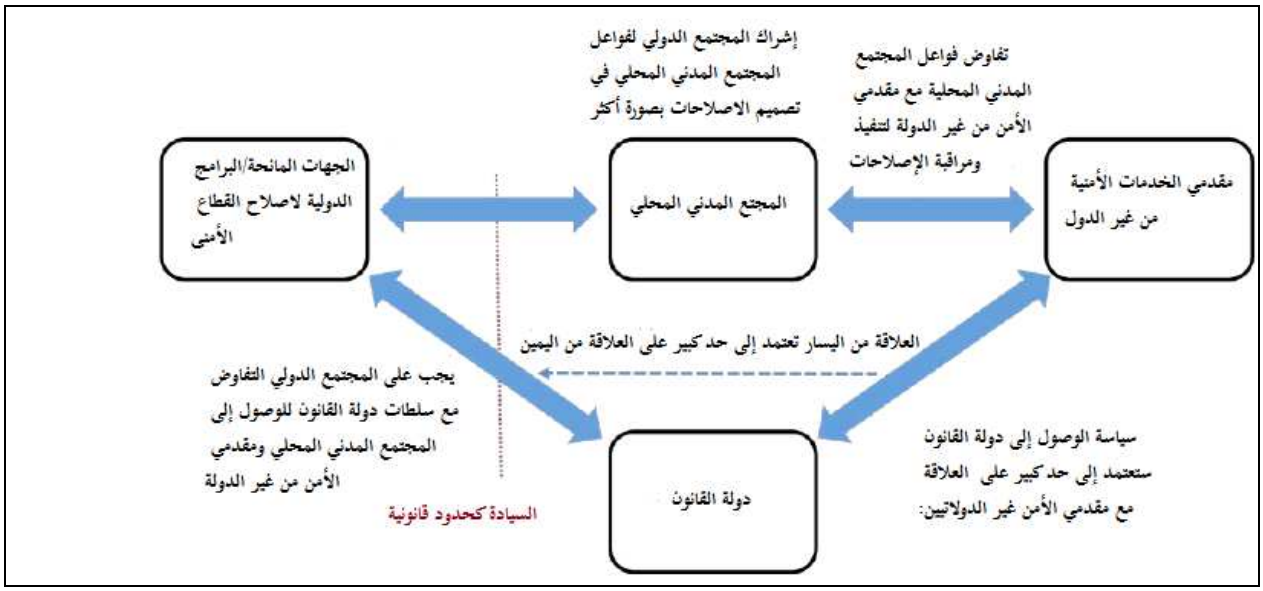

شكل رقم –20–: إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني غير الحكومية:الفواعل والعلاقات[1]

يجسد الشكل رقم–20–توليفة من الفواعل المنخرطة في عمليات تصميم إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني غير الحكومية.التي تركز على تعزيز العلاقات والصلات بين المجتمع المدني المحلي،الجهات المانحة والفواعل غير الدولاتية الأخرى بهدف تحيق دولة القانون.

وهنا يمكن الإشارة إلى اختلاف حدود أدوار الفواعل غير الدولاتية ونشاطاتها في مجال "**حوكمة الجريمة العالمية**"[2] بين وضع جدول الأعمال إلى تنفيذ قوانين مكافحة الجريمة،وذلك باختلاف مجالات القضية التي تنشط فيها،كما يمكن أن تعمل كمناصر في مجالات القضايا التي تحمل فيها الجريمة المنظمة أبعادا أخلاقية معيارية،عبر زيادة وعي الأفراد بتداعيات الجريمة.[3]فعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه الدولة وبقائها فاعلا مركزيا لا يمكن تقليص الحوكمة إلى تفاعلات فردية أو محددة،فهي

[1] يمكن الإشارة هنا إلى نجاح المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تحسين سلوكها مع الجماعات مسلحة من غير الدول عن طريق نشر المعلومات عن المعايير الإنسانية،ومساعدة هذه الجماعات على إدماج هذه المعايير في عقيدتهم، والتعليم والتدريب. وبالمثل،دعا نداء جنيف نحو 60 طرفا من هذه الجماعات من أجل الحصول على توقيع صك الالتزام بالامتثال للحظر الدولي للألغام للأرضية،ومساعدتهم في تدمير المخزونات،والتثقيف بالمخاطر الناجمة عنها.وتوضح استقصاءات جهود اللجنة الدولية مع الفواعل غير الحكومية في أفريقيا أن المنظمة تمكنت من تبادل أسرى الحرب والرصد،ووضع الاتفاقات والإعلانات بشأن السلوك السليم،إلى جانب إنشاء هيئات إنسانية داخل هذه الجماعات المتمردة نفسها.

[2] حوكمة الجريمة العالمية هي مجموعة من المحاولات والمساعي الحكومية وغير الحكومية لتعريف،منع،متابعة أو مراقبة الجريمة والعقاب عليها.وهي تهتم بمجالات قضايا مختلفة من تهريب البشر،الفساد،تمويل الإرهاب. بينما ترتبط إدارة الجريمة بنظام قانوني وطني فإن حوكمة الجريمة العالمية ترتبط بالتنظيمات واللوائح الدولية وتنفيذها وبهذا تشكل هذه الأخيرة إدارة تعددية عابرة للحدود الوطنية ،تشمل فواعل مختلفة:الدول المنظمات الدولية،قوات الشرطة الجيش،المنظمات المطالبتية.

[3] Anja P. Jakobi,'Non-state Actors and Global Crime Governance:Explaining the Variance of Public-private Interaction',**The British Journal of Politics and International Relations** ,Vol. 18, no. 1 ,(2016),p. 74.

تفاعل متجانس ومتماسك جزئيا بين مختلف الفواعل وفي مختلف مستويات صنع السياسة،ويمكن استخدام أربع فئات رئيسية لتحديد تساند التفاعل بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية :

- يشكل التنظيم العام/الدولاتي الخطوة الأساسية في بناء ومكافحة الجريمة العالمية،فاللوائح الوطنية لمكافحة الجريمة هي الأكثر شيوعا على الرغم من وجود لوائح دولية،من جهة أخرى تم وضع أغلب اللوائح الدولية في سياق منظمات حكومية دولية تشير إلى تنفيذها في النظام القانوني الوطني.
- المطالبة /الدعوة من خلال الفواعل غير الدولاتية خطوة حاسمة في وضع القانون الجنائي الدولي بالرغم من أن عملية إنشاء اللوائح تختلف عن تنفيذها. [1]
- فيما يتعلق بالتنفيذ فإن الشركات،والنشاطات غير الحكومية يمكن أن تكون مهمة في تحديد ومكافحة الجريمة،على سبيل المثال قرصنة المنتجات الدولية عادة ما تدار عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين المصانع والمنظمات الدولية والسلطات الوطنية.
- في حالة التفويض كثيرا ما تتوجه حوكمة الجريمة نحو الفواعل غير الدولاتية،وخلافا عن أشكال التنفيذ الأخرى عادة ما يتم تفويض الفواعل غير الدولاتية لمتابعة أنشطة الرصد والتضمين،والتي تتشابه مع المؤسسات الدولية.[2]

[1] Finnemore M, Sikkink K,'International norm dynamics and political change', **International Organization**, Vol. 52, No.4, (1998) ,p. 889.
[2] Deborah Avant, NGOs, Corporations and Security Transformation in Africa,**International Relations,** Vol.21,No.143, (2007) p.140.

ويبن الجدول التالي من خلال تصنيف الأنشطة غير الحكومية أن حوكمة الجريمة رغم اعتمادها على التنظيم الدولاتي،فهي ليست مهمة حكومية بما يسمح بإشراك الفواعل غير الدولاتية التي تتغير وتيرة أنشطتها بحسب المتغير الزمني وطبيعة القضايا.

النمط	**التنظيم الدولاتي (العام)**	**النشاط المطالباتي للفواعل غير الدولاتية (الخاصة)**	**التنظيم المشترك غير الدولاتي**	**تفويض الفواعل غير الدولاتية**
أمثلة	*القوانين الوطنية في مكافحة الجريمة *القوانين الدولية ضد الجريمة	*تقديم المبادرات والمعايير بشأن مراقبة المخدرات *المطالبة بالثغرات الموجودة في الوثائق التنظيمية	*شراكات دولاتية وغير دولاتية في تنفيذ القانون الدولي *قواعد السلوك ضد الفساد	*مراقبة المعاملات المالية عن طريق البنوك *خدمات غير دولاتية (خاصة) في بناء الأمن

جدول رقم-33-:حوكمة الجريمة العالمية عبر الدولة والفواعل غير الدولاتية[1]

[1] Anja P. Jakobi, op.cit,p.76.

المطلب الثاني:دعم قدرات الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية

ساهم الانطلاق من التفسير القاعدي Bottom-up في تعزيز أهمية العلاقة بين الفواعل غير الدولاتية والدولة في الاستجابة لعوامل الهشاشة المجتمعية والاقتصادية في المجال الذي تكون فيه السياسات على المستوى المحلي غير مكتملة بالمعنى الذي يسمح بمشاركة حيوية ومباشرة لفواعل ومجموعات خارج نطاق العلاقات المحلية المتعددة.وفي مقالته الموسومة ب"**بعيدا عن الدولة:المجتمع المدني والحياة الجمعياتية في إفريقيا**" أكد مايكل براتون (Michael Bratton) أن التفاعلات بين الدولة والمجتمع ليست بالضرورة في حالة مواجهة دائمة،ففي ظروف معينة قد تكون تكميلية.فمن ناحية يمكن للمنظمات المدنية أن تمثل مصالح الدائرة الاجتماعية،والتأثير في تشكيل الساسة العامة ،وبالتالي تحسين التنسيق بين السياسة العامة واحتياجات بعض شرائح المجتمع،من جهة أخرى يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورا مساعدا في تنفيذ السياسات وتخفيف جزء من الأعباء الإدارية للدولة،وتوسيع المكاسب لتشمل عددا كبيرا من الأفراد وهو ما يعزز أداء الدولة وشرعيتها في سياق عام.[1]

ووفقا لمخرجات الحلقة المفرغة للتدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي رافق فشل دول الساحل الإفريقي والتدخلات الخارجية لصندوق النقد الدولي،البنك الدولي والدول الصناعية الكبرى عبر برنامج التكيف الهيكلي لإصلاح اقتصاديات هذه الدول،وتحقيق التنمية الاقتصادية أصبحت هناك حاجة ملحة لإيجاد بديل لنموذج "**التنمية عبر الدولة**" القائم على البنيان الفوقي بنموذج قائم على البيان التحتي والمشاركة المجتمعية.فالبحث عن هياكل بديلة غير حكومية يمكن أن يستجيب لمختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد دول المنطقة فهي أحد أهم المبررات المنطقية للتركيز الجديد على الحوكمة المحلية التي ترتكز على مجموع البنى التي تجمع بين الدولة والمنظمات المجتمعية.

إن القيام بوظائف شبيهة بوظائف الدولة(state-like functions) مثل تقديم الخدمات،المساعدة الإنسانية،التعليم والرعاية الصحية يعزز ارتباط الفواعل غير الدولاتية بصورة مباشرة بالسياسات المحلية لدول الساحل والاضطلاع بأدوار ووظائف أكثر حيوية،بصورة قد تتجاوز مضامين النموذج الفيبري للدولة المثالية التي تحتكر وحدها القوة الشرعية أو الإكراه كميزة لقدرتها على الحكم.[2]

---

[1] Ian S Spears, 'Human security and the state in Africa',**African Security Review, Institute for Security Studies**,vol 16,no.2 ,p.17.

[2]Yodit Solomon1, Bonnie Ballif Spanvill,The dynamics of community and NGO partnership: primary health care experiences in rural Mali**,Promotion & Education** 15: 32(2008),p.33

1-إعادة تأهيل وتعزيز القطاع الصحي في الساحل:نحو برمجة صحية طويلة المدى

إن أهمية توفير الصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية الرئيسية كجزء من حالة الطوارئ والتدخلات الإنسانية بعد انتهاء النزاع تعتبر عنصرا حاسما للحد من مصادر الهشاشة، مثل الاستبعاد الاجتماعي وانخفاض شرعية الدولة و فعاليتها خاصة في ظل غياب الخبرة والبرمجة الانتقالية لتحسين أداء قطاع الصحة .إلى جانب ارتفاع عدد الأفراد الذين يموتون بسبب الأمراض المعدية وتدني مستويات الرعاية الصحية.[1] والجدول التالي يقدم الأمراض الأكثر انتشارا وتهديدا لحياة الأفراد في منطقة الساحل:

المرض	السبب	أهم المناطق المتأثرة	الوفيات السنوية
الأمراض التنفسية	الأنفلونزا وفيروس الالتهاب الرئوي عن طريق السعال والعطس	عالمي لكنه قاتل في البلدان المتخلفة(الساحل وجنوب الصحراء)	3.9 مليون
الايدز	فيروس ينتقل عن طريق سوائل الجسم	عالمي لكنه أكثر انتشارا في إفريقيا/الساحل وجنوب الصحراء	2.9 مليون
الإسهال	العديد من الأمراض التي تحملها الفيروسات التي تنتقل عن طريق المياه والبكتيريا والطفيليات (الكوليرا)	الهند/الصين /إفريقيا،الساحل وجنوب الصحراء	2.1 مليون
السل	العدوى البكتيرية المنقولة عن طريق السعال والعطس/الطفيليات المنقولة عن طريق	البلدان الأقل تطورا جنوب شرق آسيا/إفريقيا /الساحل وجنوب الصحراء	1.7 مليون

[1] USAID. U.S. Agency for International Development: From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs(November 2008) (accessed 15/04/2017).
https://www.hfgproject.org/wp-content/uploads/2015/02/From-Humanitarian-and-Post-Conflict-Assistance-to-Health-System-Strengthening-in-Fragile-States.pdf

	البعوض		
الحصبة	فيروس يستهدف الأطفال	عالمي	0.8 مليون
التهاب الكبد الوبائي	فيروس ينتقل عبر الدم	عالمي خاصة إفريقيا وجنوب الصحراء	0.6 مليون
الكزاز	عدوى بكتيرية تصيب الأطفال والأمهات عند الولادة	البلدان الأقل تطورا إفريقيا/آسيا/جنوب الصحراء	0.3 مليون
السعال الديكي	عدوى بكتيرية عن طريق السعال	إفريقيا	0.3 مليون
التهاب السحايا	عدوى بكتيرية	قاتل في إفريقيا/الساحل وجنوب الصحراء	0.2 مليون

جدول رقم-34-الأمراض الأكثر انتشار في الساحل الإفريقي[1]

ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الفواعل غير الدولاتية وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية في مجال المساعدات الصحية المقدمة إلى الدول الهشة تأكيد ضرورة التحول من مجرد تقديم مساعدات إغاثية طارئة إلى البرامج المصممة لدعم أداء قطاع الصحة وقدراته على المدى الطويل.[2]

وبهذا عادة ما ترتكز مساعدات المنظمات غير الحكومية في الاستجابة للأزمات الإنسانية الهشة التي أنتجها الفراغ المؤسسي في النظام الصحي،والآثار التراكمية لمرحلة ما بعد النزاع في الدول الهشة على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تشمل:

- التدخل المتسلسل على نطاق واسع.
- تلبية الاحتياجات الصحية اللازمة للأفراد المتضررين من النزاع.
- استعادة الخدمات الصحية الأساسية.
- إعادة تأهيل النظام الصحي.

[1] Peter Hough .**'Understanding Global Security'**(London: Routledge.2004),p.155

[2] يقوم النموذج البيولوجى على التعامل مع الصحة بطريقة سلبية محضة باعتبارها غيابا للمرض أو من حيث هى حالة من الاكتمال الفيزيائي فقط دون النظر للأبعاد الاجتماعية لظاهرتي الصحة والمرض. ويقابل التصور البيولوجي للصحة مفاهيم الصحة الاجتماعية. وهو مقاربة تهدف إلى دراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية للمرض والنظر إليه كجزء من السلوك الاجتماعي، إضافة إلى علاقات المريض داخل المؤسسة العلاجية، والسياق التنظيمى لعلاقات المرض عامة، ودور الطبيب فى التأويل والفهم الاجتماعي للمرض.

ليتم دعم هذه الأهداف بتصميم مجموعة من الخدمات الأساسية بتكلفة فعالة وتحديد الأولويات (المجموعات المهمشة / المحرومة،والفئات السكانية المعرضة للخطر،أولويات البرامج) إلى جانب إرساء الآليات المناسبة للتنفيذ وما تتضمنه من الوظائف،الموارد، والقدرات اللازمة لتحقيق فعالية النظام الصحي المستدام.

وبناءا على هذه الأهداف تقسم مراحل تعزيز النظام الصحي واستدامته إلى بعدين أساسيين،يشمل البعد الأول التركيز النسبي على تقديم الخدمات،والثاني يتمحور حول إعادة تأهيل النظام، ومدى تنفيذ مخرجات الشراكة مع الدولة أو تجاوزها،والشكل التالي يوضح خريطة عمليات الانتقال من أجل استدامة وتطوير النظام الصحي.[1]

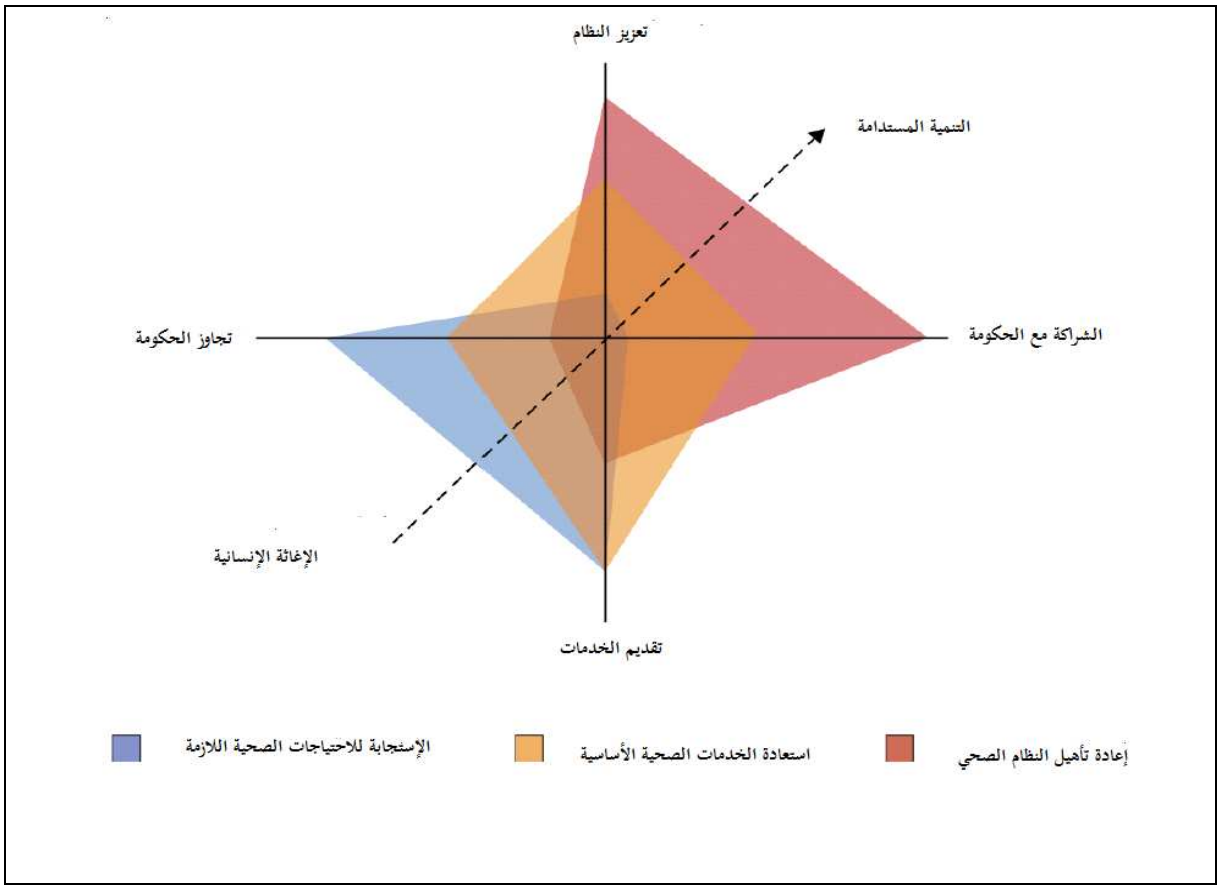

الشكل رقم-21-: خريطة عمليات الانتقال من أجل استدامة وتطوير النظام الصحي[2]

يتم شرح الشكل رقم-21-من خلال تصور راداري لثلاثة متغيرات يمنح لكل منها تقييم تصاعدي كتصور لحجم نجاح إعادة التأهيل الصحي في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة بمدى الاستجابة للاحتياجات الصحية اللازمة واستعادة الخدمات الصحية الأساسية،من جهة أخرى تشمل النتيجة محصلة تفاعل

[1] Yodit Solomon1, Bonnie Ballif Spanvill, op.cit., p34
[2] Peter Hough, op.cit., p.159.

عناصر رئيسية تجمع بين أهداف تحقيق التنمية المستدامة،الإغاثة الإنسانية وتقديم الخدمات مقابل تفاعل ديناميكي للإشكاليات تجاوز الحكومة أو الشراكة معها وتعزيز النظام .

1ديناميات الشراكة بين المجتمع والمنظمات غير الحكومية:خبرات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية في مالي

1-1-تعريف الرعاية الصحية الأولية وخدماتها:

الرعاية الصحية الأولية هي الرعاية الصحية الأساسية المتاحة على نحو شامل للأفراد والأسر في المجتمع المحلّي بوسائل يمكنهم قبولها وبمشاركتهم الكاملة وبتكاليف يمكنهم تحمّلها .وتلك الرعاية تمثّل نواة النّظام الصحي وتستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والاستعمال الرشيد للموارد. وتكون خدمات هذه الرعاية مقدّمة إما من قبل فرد ممارس أو من قبل مجموعة، أو فريق أو شبكة من مزودي هذه الخدمات سواء كفواعل حكومية أو غير حكومية،وذلك على مستوى مراكز الرعاية الصحّية الأوّلية،[1]العيادات والمستوصفات،مع ضمان تطبيق بعض المعايير التي توجه خدمات الرعاية الصحّية الأولية التي عادة ما تشتمل على العناصر التالية:

- بناء عيادة ناجحة للرعاية الصحّية الأوّلية
- المحافظة على سلامة أداء عيادات الرعاية الصحّية الأوّلية
- وجود الأشخاص المناسبين والمتعاونين بهدف تقديم الرعاية
- توفير الخدمات وتنسيقها في مجال الرّعاية الأوّلية
- تأمين أنظمة فعّالة للمعلومات الصحّية، وسهلة الوصول والاستخدام؛ والمحافظة عليها وتطويرها
- مراقبة الجودة وتحقيق نتائج إيجابية.[2]

[1] حددت أهداف الرعاية الصحية الأولية بحسب مؤتمر آلما آتا في عام 1978بثمانية عناصر :التوعية والتثقيف الصحي،الإصحاح البيئي وتوفير مياه الشرب، توفير التغذية الجيدة،خدمات أمومة وطفولة متكاملة،تحصين الأطفال ضد الأمراض الشائعة،مكافحة الأمراض المتوطنة،علاج الأمراض الشائعة،توفير الأدوية الأساسية ،ويتم تحقيق هذه الأهداف طبقا للأسس الآتية:عدالة التوزيع، التقنية المناسبة،التنسيق مع الجهات /الفواعل ذات العلاقة بالرعاية من الجهاز الصحي وخارجه،مشاركة المجتمع.

[2] Yodit Solomon1, Bonnie Ballif Spanvill, op.cit., p.36.

واستجابة للحاجة الملحة إلى تحسين الرعاية الصحية في مالي،[1] تلقت الحكومة المالية دعما كبيرا من المنظمات غير الحكومية عبر تقديم خدمات الرعاية الصحية وذلك على ضوء قدرتها على توسيع علاقاتها مع المجتمعات المحلية والوصول إلى الفئات المحرومة .ويعد تحالف أوليسبوغو–يوتا(The Ouelessebougou–Utah Alliance) الذي أنشئ في عام 1985، من النماذج التي تبرز دور هذا النوع من التحالفات في دعم النظم الصحية للمجتمعات المحلية وتعزيز جهود التنمية المستدامة ،وذلك عبر العديد من النشاطات مثل:تحسين أنظمة الري وتوفير مياه الشرب ،محو الأمية لدى الكبار، دعم مشاريع الإقراض الصغير والتعاونيات،صحة القرى والعمال الذين يقدمون الخدمات الأساسية.إلى جانب السعي لتوفير رعاية صحية فعالة من حيث التكلفة مع اعتماد سياسات وقائية كالنظافة التغذية والصحة الإنجابية.

وفي هذا السياق عملت المنظمات غير الحكومية على إشراك أفراد المجتمع المحلي، لاسيما المرأة وتحسين مستويات تدريبهم في تشخيص وعلاج الأمراض الشائعة،مثل الملاريا، والصداع،المعدة، الإسهال، والجروح.مع الأخذ في الحسبان وجود درجات مختلفة من مراحل إعادة تأهيل القطاع الصحي الهش والموزّعة على ثلاثة مستويات:

1-1-1المستوى الأول: أو المستوى الأساسي الذي يرتبط بحاجة المؤسسات التي لا تزال في طور البناء والنموّ،فتعنى أنشطة المنظمات غير الحكومية بالهيكليات وآليّات سير العمل الأساسية، وتحديداً جوانب الصحّة والسلامة وكيفية تحسين جودة خدمات الرعاية الصحّية الأولية المقدمة.

1-1-2-المستوى الثاني:

أو المستوى المتقدّم :يعتمد هذا المستوى على دور المنظمات غير الحكومية في تضمين معايير الرعاية الصحية الأولية ومأسستها في أطر عمليّة تهدف لتحقيق ثبات في مستوى جودة الأداء والخدمات المقدّمة . كما تولي هذه المنظمات اهتماماً كبيرا بعناصر تقديم الرعاية الصحية التي تركّز على المريض-Patient Centered.

[1]تبين تقارير مؤشرات التنمية في مالي لسنة2016 انخفاض دخل الفرد –تقريبا ثلاثة أرباع السكان (72.8٪) يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم –مقابل ارتفاع معدل وفيات الرضع 121 لكل 1000 ولادة حية وهو ما يشير إلى قوة الصلة بين الفقر والصحة فعادة ما يصاب الأفراد الفقراء بسوء التغذية الذي يفاقم احتمالات تعرضهم للأمراض المعدية وخطر الموت من مثل هذه الأمراض..فبين عامي 2015 و 2016، ارتبطت أسباب الوفاة الرائدة بين الأطفال تحت خمس سنوات من العمر ب: مضاعفات حديثي الولادة (26٪) ،الالتهاب الرئوي (24٪)،أمراض الإسهال (18٪)،الملاريا (17٪)،الحصبة (6٪)، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (2٪).

1-1-3-المستوى الثالث:

أو المستوى المتميّز والذي يكون فيه الهدف الأساسي للمنظمات غير الحكومية هو تحقيق الريادة في مجال جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحيّة الأوليّة التي تقدمها،وذلك بشكل مستدام.[1]

وقد نجح تحالف أوليسبوغو-يوتا(The Ouelessebougou–Utah Alliance)[2] الذي أبرز أهمية تفعيل شراكة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في تحقيق نسبي للأهداف التي شملها برنامج إعادة تأهيل القطاع الصحي،التي تشمل:[3]

- قابليّة الوصول وضمان وجود هذه الخدمات بتكلفة معقولة،ومستوى جيد، مقارنةً مع حاجات وتوقّعات المستفيدين ومزوّدي الخدمات.
- استمرارية الرعاية للمستفيد، على مختلف المستويات،وباختلاف مقدّمي الخدمات،بدءاً بالوقاية وصولاً إلى

  العلاج والتوعية الصحّية.
- الكفاءة من خلال ضمان تقديم الخدمة المناسبة للمستفيد بالطريقة المناسبة، وفي الوقت المناسب.
- الفعالية عبر اعتماد اقتصاد المهارات والتقليل قدر الإمكان من تطابق الخدمات المقدّمة عبر الأقسام والوحدات المختلفة.
- السلامة عبر إتباع الأساليب المعتمدة في الحماية وإدارة المخاطر في التعامل مع المستفيدين، والمجتمع المحيط، ومزوّدي الخدمات.

---

[1] Rosan Smits,Deborah Wright, **Engagement with Non-State Actors in Fragile States: Narrowing Definitions Broadening Scope**,Conflict Research Unit, The Clingendael Institute, Netherlands Institute of International Relations,(December 2012),pp.5,6.

[2] the Ouelessebougou-Utah Alliance هي منظمة غير ربحية تعمل بالتعاون مع القرويين في المناطق المحيطة بمالي لتعزيز التنمية المستدامة .وتشمل مشاريعها حفر آبار الشرب، وتحصين الأطفال،وتدريب العاملين الصحيين والمدرسين القرويين،وبناء المدارس،وتوفير الكتب واللوازم المدرسية،وإتاحة الفرص التجارية الصغيرة للقرويين.

[3] Checchi F, Gayer .M, Public, **Health in Crisis-Affected Populations: A Practical Guide for Decision-Makers** Paper no. 61, Overseas Development Institute, HumanitarianPractice Network, (December2007).

المطلب الثالث:دعم برامج التنمية المستدامة وإعادة التأهيل البيئي في الساحل

إن اعتماد مقاربات طويلة المدى غالبا ما تكون غير كافية في معالجة المشاكل والتحديات الإيكولوجية والاجتماعية المعقدة التي تواجه دول الساحل الإفريقي،فالتغير المناخي، فقدان الأنواع الحية،التلوث والضغوط التكنولوجية والسكانية على ندرة الموارد أمثلة على المشاكل التي تتفاعل للتأثير على ديناميات الأنظمة والمكونات الاجتماعية والإيكولوجية على السواء.[1]كما أن فهم التهديدات المستقبلية التي يتعرض لها الأمن الإنساني في ظل تغير المناخ والتصدي لها يفتح المجال لتقييم الصلة بين العوامل البيئية والأمن الإنساني وعدم الاستقرار المجتمعي في الساحل الإفريقي،وتحليل النزاعات البيئية المحتملة التي يمكن أن تتحول إلى مناطق وبؤر توتر ساخنة،أو أن تحفز على اعتماد استراتيجيات جيوسياسية تنطوي على مخاطر إضافية وإمكانيات للنزاع ،مثل توسيع الطاقة النووية والهندسة الجيولوجية.[2]

بحيث تؤكد عدة دراسات أن تعقد الارتباطات السببية الناجمة عن الإجهاد المناخي وانعدام الأمن البشري وعدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات العنيفة تتجاوز هياكل الحكم الوطنية والإقليمية نحو توليفة من التغييرات المؤسسية،الأطر المعرفية، تحليل البيانات وأدوات النمذجة الحسابية التي تسمح بتطبيق سياسات وقائية لبناء مجتمع أمني ضد مخاطر تغير المناخ. وهو ما يوضحه الشكل رقم-22-:

[1] عطية محمود محمد الطنطاوي،مرجع سبق ذكره،ص.413.

[2]Tobi Petrocelli, Samantha Newport,Climate Change and Peacebuilding in the Sahel,**Peace Review: A Journal of Social Justice**, vol.25,p.547

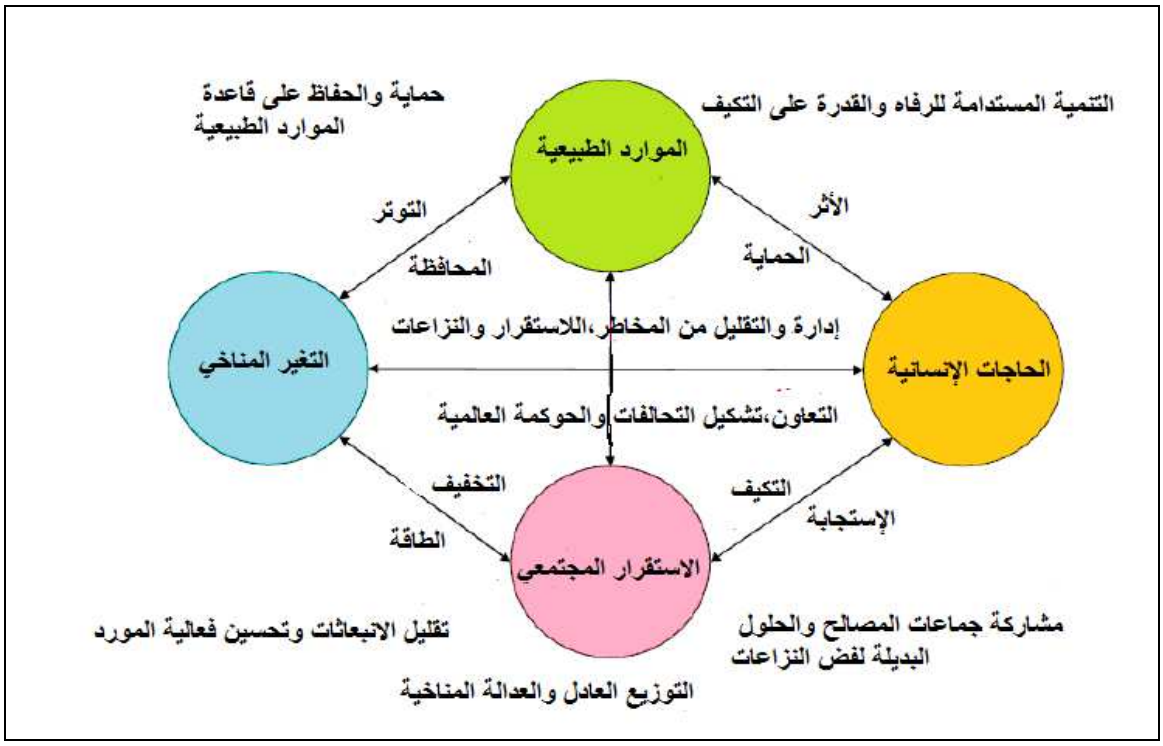

الشكل رقم-22-: النمذجة الحسابية في تقييم مخاطر تغير المناخ[1]

1- الارتباطات السببية بين الإجهاد البيئي، الاحتياجات البشرية والعواقب الاجتماعية:

تتيح حلقة التغذية المرتدة لفهم الارتباطات بين التغيرات في النظام المناخي،الاحتياجات البشرية، والتداعيات الاجتماعية التي تفرزها تحديد الحساسيات التي تقيس مدى تأثر المتغيرات في نظام واحد بتغير المتغيرات في أنظمة أخرى،بحيث تؤثر التغيرات في النظام المناخي مثل: التغيرات الواضحة في درجات الحرارة وهطول الأمطار، على النظم البيئية والموارد الطبيعية مثل: التربة،والنظم الإيكولوجية والغابات، والتنوع البيولوجي من خلال سلسلة من التفاعلات المعقدة .[2]

ويمكن للتغيرات البيئية أن تكون لها آثار سلبية على الاحتياجات والقيم الإنسانية،مما يثير استجابات بشرية تؤثر على النظم الاجتماعية .وتبعا لدرجة الضعف،يزداد الإجهاد الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانعدام الأمن الغذائي،المشاكل الصحية،الهجرة،التدهور الاقتصادي،وإضعاف المؤسسات، وتناقص النمو الاقتصادي، ليؤدي في الأخير الترابط بين هذه العوامل إلى عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يمكن أن يتجلى في أشكال عنيفة مثل أعمال الشغب أو التمرد أو العنف الحضري الذي يفاقم بدوره مظاهر الاضطراب الاجتماعي ويقوض قدرة المجتمعات على حل مشاكلها،فتصبح الهياكل المجتمعية التي تفقد

[1] Ibid.,p..549

[2]Boyd, Rosalind J,Building resilience to face recurring environmental crisis in African Sahel **Nature Climate Change**,Vol. 3, (July 2013),p.635.

المصداقية والدعم من المواطنين ضعيفة وغير قادرة على الحفاظ على النظام .فالأفراد الذين يتعرضون لخسائر شخصية في الأرواح أو الدخل أو الممتلكات أو الوظيفة أو الصحة أو الأسرة يكونون الأكثر انتهاكا للقواعد المقررة من جهة،ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الشخصي على نطاق أوسع إلى عدم الاستقرار السياسي،لا سيما الدول الفاشلة التي لا تستطيع ضمان الوظائف الأساسية مثل القانون والنظام العام، الرعاية الاجتماعية، المشاركة والخدمات العامة الأساسية .[1]

ويبين الشكل رقم –23– الروابط السببية التي تجمع بين أربعة عناصر متوازية التضاد تشمل: تغير المناخ الإجهاد البيئي،الاحتياجات البشرية والعواقب الاجتماعية،حيث يشمل كل عنصر مجموعة متغيرات تعكس القوة الاحتمالية لانتشار التأثير السلبي على باقي المتغيرات الأخرى(الأنظمة الإيكولوجية التنوع البيئي،تركيز ثاني أكسيد الكربون،ارتفاع مستوى سطح البحر،المظاهرات،أعمال الشغب،المؤسسات الضعيفة،نقص الشرعية،الفقر ،الهجرة احتياجات التعليم،وتحسين نمط الحياة).لتعكس في الأخير حالة اللا أمن في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] Nikolai George ,**Functionings and Failures: Challenges to Human Security as a Local Capability**,Master's Thesis in Peace and Conflict Transformation ,Faculty of Humanities, Social Sciences and Education, University of Tromsø ,(Spring 2013),p.14.

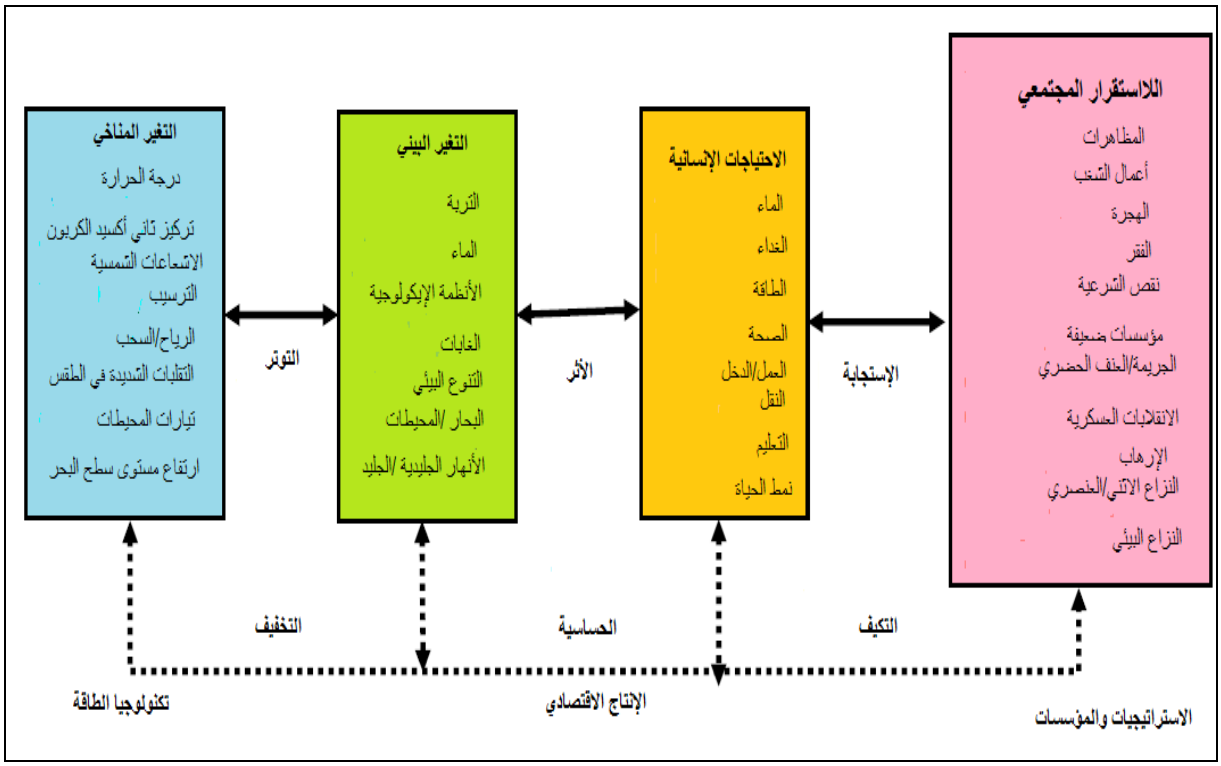

الشكل رقم-23-: الروابط السببية بين تغير المناخ،الإجهاد البيئي،الاحتياجات البشرية والعواقب الاجتماعية.[1]

وبالرغم من كون المخاطر والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ غير متجانسة تماما وتتأثر بعدد من العوامل،بما في ذلك الموقع الجغرافي، والكيان المتضرر، والبيئة الاجتماعية فإن آثار تغير المناخ على الموارد الطبيعية والاحتياجات البشرية والمجتمع تعتبر سلبية في العديد من مناطق العالم.فقد شكلت منطقة الساحل على مدى عقود فضاء جغرافي متعدد الأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار المزمن فقد واجهت نموا سكانيا كبيرا،وانتشار الفقر،وانعدام الأمن الغذائي،والفيضانات المتكررة ،وبينما تختلف سيناريوهات تغير المناخ في منطقة الساحل،فإن غالبية التوقعات تؤكد الحاجة الملحة لفهم الاتجاهات المناخية وكيفية تأثيرها على حياة الأفراد وسبل عيشهم مثل:الزراعة،وصيد الأسماك،ورعاية الماشية،التي أصبحت تستخدم الهجرة كنهج تقليدي للتكيف الدائم مع ارتفاع معدلات المناخ. وحسب تقرير الأمم المتحدة للبيئة يعتبر تغير المناخ في دول المنطقة (بوركينا فاسو،الرأس الأخضر تشاد، غامبيا، غينيا – بيساو، مالي،وموريتانيا،والنيجر،والسنغال) بمثابة تهديد مضاعف(a threat multiplier) يساهم في تفاقم عوامل الهشاشة في المنطقة،وتغيير توفير وتوزيع الموارد الطبيعية.فمخرجات التغير المناخي في هذه الدول تترابط من خلال عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة تلعب دورا

[1] Boyd, Rosalind J, op.cit., p.637.

رئيسيا في صيانة السلم والأمن المجتمعي.[1] وفي الآونة الأخيرة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل،وجامعة الأمم المتحدة ،مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دراسة بعنوان "**أمن سبل العيش: تغير المناخ والهجرة والنزاعات في منطقة الساحل**"جمعت بين هدفين:

الأول:لتحليل الاتجاهات المناخية التاريخية في المنطقة، وتحديد النقاط الساخنة، وتحديد الآثار المحتملة على سبل العيش المعتمدة على الموارد الطبيعية.

الثاني:لتقديم توصيات لحل معضلة النزاع والهجرة والمنافسة على الموارد،وتكريس انعدام الاستقرار السياسي على أوسع نطاق.[2]

وبالتالي كانت هناك حاجة إلى كسر الحلقة المفرغة للمجاعات المتكررة وانعدام الأمن الغذائي،والضغوط المناخية والموارد وعدم الاستقرار المجتمعي فضلا عن معالجة المشاكل الهيكلية الكامنة في منطقة الساحل بدلا من الاستجابة اللاحقة للأزمات عندما تحدث .فمثل هذه الجهود تحتاج إلى حل شامل وتنسيق مشترك بين الفواعل الرئيسية (الحكومات الوطنية،المجتمع الدولي،المنظمات الإقليمية)،لاسيما مع البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية مثل مالي في عام 2013،وذلك في إطار جدول أعمال دولي يسعى إلى تلبية الاحتياجات العاجلة لهذه المنطقة التي تعاني من ندرة الموارد،والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. [3]

2- الحوكمة التكيفية لإدارة النظام الايكولوجي في الساحل

يمثل وضع مقاربات تعاونية جديدة وأطر مؤسسية تجمع بين السياسات المعرفية والأمنية والاجتماعية لتعزيز الأمن المناخي والتأثير على مراكز صنع القرار أحد أهداف الحوكمة التكيفية(adaptive governance)في مسارات تجنب المخاطر المتتالية والسماح للنظم الطبيعية والاجتماعية

[1] Tobi Petrocelli, Samantha Newport , op.cit., p.548.

[2] وتناولت دراسات الحالة في التقرير الصراع بين المزارعين والرعاة في النيجر ونيجيريا .التي أفرزت قانون النيجر الريفي في عام 1961

[3] Salah, Mohamed Mahmoud Mahamed. "Threats to Peace and Security in the Sahel: Responding to the Crisis in Mali." New York, United Nations, International Peace Institute (December. 2012),p.12

بالتكيف مع البيئة المعقدة الناشئة عن تغير المناخ.وذلك في سياق متعدد المستويات يجمع بين الوكلاء المحليين والعالميين،ويكرس الانتقال بين العمل الفردي والجماعي.[1]

فمن وجهة نظر ممارستية،توصف الحوكمة التكيفية بأنها مجموعة الترتيبات التكاملية التي تربط بين المؤسسات الحكومية المجتمعية،مثل القوانين والسياسات والهياكل التنظيمية، والمؤسسات غير الرسمية التي تعكس علاقات السلطة وممارساتها والقواعد التي يتم إتباعها لتحسين إدارة الموارد الطبيعية،والتعامل المرن مع تقلبات الظروف المناخية.لتجسد بذلك نقطة التحول من المقاربات التقليدية التي تعتبر المؤسسات منظمات قائمة على قواعد ثابتة،واضحة الحدود،إلى المقاربات التي تركز على ضرورة إضفاء الديناميكية والمرونة في ميزات المؤسسات كضمان لقدرتها على التعامل والتكيف مع تغير الشروط المناخية في المستقبل.[2]

ويتضمّن إرساء عملية تشاركية ملائمة لإنجاح أهداف الحوكمة التكيفية فهماً للعلاقات والديناميات بين الفواعل بما يشمل:

- فهم الجوانب المعرفية والثقافية التي تتيح إشراك وتمثيل معارف الشعوب الأصلية لبناء الثقة[3].
- تخصيص ما يكفي من المعلومات،المهارات والتنوع المؤسساتي في عملية اتخاذ القرارات
- تحديد طبيعة التفاعلات الخارجية الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تؤثر على النظم العرفية والعلاقات بين الدول والسكان المحليين،والسياسات الإنمائية وقوانين الاستثمار.
- تعزيز دور الشبكات الاجتماعية في دعم قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة للتحديات والأزمات والوصول للموارد اللازمة.
- تجميع المصالح وتوحيد التفضيلات بين أصحاب المصلحة المتعددين عبر ضمان التداول والقيادة الرشيدة، القادرة على تحقيق نتائج الاستدامة البيئية.

---

[1] Tomas M. Koontz, Divya Gupta, **a Adaptive institutions in social-ecological systems governance: A synthesis framework**, Elsevier Ltd,p.3
http://www.colby.edu/environmentalstudies/wp-content/uploads/sites/45/2015/02/Koontz-et-al-online-2015.pdf

[2] Ibid.,p.5.

[3] ثمة مجموعة متنوعة من المنهجيات والتقنيات التي تتيح للمجتمعات تمثيل أقاليمها، وخبراتها المكانية ومعارفها انطلاقاً من منظورها الخاص وبلغاتها الخاصة من أهمها:تقنيات رسم خرائط الحقوق للإشارة إلى التمثيل المكاني لمختلف حقوق الاستحقاق للموارد الطبيعية التي يملكها شتى أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي أو الوطني أو الإقليمي واستخدام منصات أو حوارات متعددة الفواعل .

- وهو ما تضمنه تعريف آخر للحوكمة التكيفية والتي وصفها بأنها:" نظم ذات قدرة عالية على التكيف وإعادة تشكيل ذاتها في حال تعرضها للتغيير،دون أن يحدث ذلك انخفاض كبير في الوظائف الحيوية للنظام السوسيو ايكولوجي.[1]

والشكل رقم-24- يوضح العناصر الحاسمة لتحقيق أهداف الحوكمة التكيفية ،وفق نمط تشاركي لا مركزي تتشكل عبره روابط شبكية أفقية أو عمودية تنخرط في تحسين أداء قضايا مركزية في حوكمة النظام الإيكولوجي،وتشمل هذه القضايا:المعرفة،التعلم الاجتماعي،التنوع المؤسساتي،ترشيد الموارد.

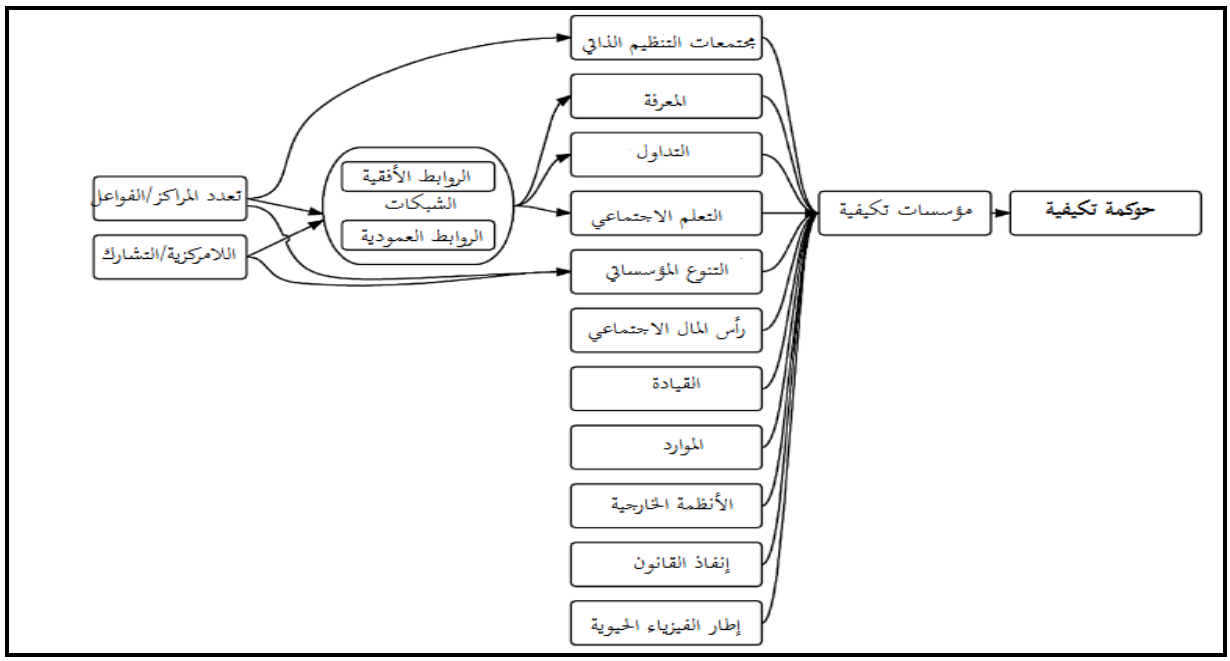

الشكل رقم-24-التغير المناخي والحوكمة التكيفية[2]

فمن خلال هذا التعريف والتفسيرات العديدة للحوكمة التكيفية،عادة ما ينظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها مجموعة القواعد،المعايير، والاستراتيجيات التي توجه السلوك ضمن مجال معين من السياسات،ليتم تشكيل التفاعلات وتطبيقها،وإصلاحها،بشكل يساعد على إدارة الموارد بطريقة قادرة على التعافي أو التكيف مع التغيير.

وتكتسي مقاربة الحوكمة التكيفية أهمية خاصة في النظم الاجتماعية الإيكولوجية التي لا تحظى طبيعتها الدينامية بخدمة جيدة اعتمادا على مقاربة مركزية ثابتة،وذلك بالنظر إلى المجموعة الواسعة من الموارد

[1] يطرح مفهوم الحوكمة التكيفية غموض مفاهيمي كبير،حيث يخلط بعض الباحثين بين الحوكمة التكيفية وشرط التكيف في المؤسسات.
فالحوكمة التكيفية تعبر عن تطور القواعد والمعايير التي تعزز رضا الاحتياجات والتفضيلات الإنسانية الكامنة،نظرا للتغيرات في إدراكات الأهداف، والمفاهيم الاجتماعية،البيئية والاقتصادية.فالحوكمة تشمل إلى جانب القواعد والمؤسسات عناصر أخرى مثل الموارد والقيادة ،وتتضمن العديد من الإجراءات غير المدرجة في المؤسسات مثل: الإنتاج،التمويل،حل النزاعات،وضع القواعد...إلخ

[2] Tomas M. Koontz, Divya Gupta, op.cit.,p.3.

من اقتصادات الصيد المحلية إلى مظاهر التغير المناخي العالمي،أو في المناطق التي تعتمد سبل العيش فيها اعتمادا كبيرا على السلع والخدمات الإيكولوجية للغابات،وغالبا ما يكون الأفراد،أو السكان الأصليين في تفاعل مستمر مع الزراعة ونظم الإنتاج الحيوانية،وهو ما يجعل هذه المناطق تعاني من تراجع قدرتها على التكيف مع التغيير،[1]وذلك بالنظر إلى مجموعة من الأسباب تتراوح بين: [2]

- الافتقار إلى القدرة التقنية على معالجة النظم "الفيزيائية الحيوية" المختلة،وصعوبة وضع إطار لصياغة التمويل وتنفيذ استراتيجيات التكيف.
- هيمنة القوى الاقتصادية والسياسية الدولية وفرضها لسياسات تحول اجتماعي واقتصادي نمطية
- إخفاقات السياسات الوطنية في حماية حقوق الملكية للسكان الأصليين،والتي تقوض بدورها أمن مشاعات المراعي والغابات.

3-دراسة حالة إعادة تأهيل القاعدة الزراعية والرعوية الريفية في:النيجر،مالي وبوركينافاسو

أدت سياسات الحكومات الوطنية البطيئة في فهم المشاكل التي يواجهها النظام الإيكولوجي إلى استمرار تعقيد حالات الجفاف والمجاعة في منطقة الساحل الأفريقي وجعل المنطق القائم على مركزية الدولة والمساعدات الخارجية عاجزا عن التخفيف من تكرار أزمات الفقر والمجاعة الدورية ،وتراجع احتمالات القدرة على التحكم في مستويات عدم اليقين التي توجه التغير الطبيعي،الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.كل هذا فتح المجال أمام تبني سياسات حوكمة بيئية تشاركية تثبت قدرة المجتمعات الفقيرة في الإدارة الرشيدة لمواردها والخروج من الأزمة من جهة ،ومن جهة أخرى تعزز أهمية التكيف الاجتماعي المحلي ،وتمكين الآليات والمؤسسات اللازمة للسماح بالتحول من مجرد استجابات تفاعلية لتغير المناخ والأحداث الطارئة نحو العمل الإستراتيجي و المستدام في النظم الاجتماعية الإيكولوجية.[3]

وتعد منطقتي مارادي وزيندر(Maradi and Zinder Regions) في النيجر أفضل مثال على تراجع هشاشة الأوضاع البيئية وتحسين سبل عيش الكثير من الأفراد ،وبالتالي تزايد المساعي لتفعيل برامج إعادة التأهيل البيئي وما يرتبط بها من فوائد مجتمعية على النظم الإيكولوجية والاجتماعية الأفريقية.ويرجع السبب في هذا النجاح إلى تفاعل عوامل عديدة تتراوح بين أهمية زيادة مستويات المعرفة بحالات التغير

[1] إن اعتماد آليات سلبية للتكيف، من قبيل بيع الأصول القيّمة، بما في ذلك المستلزمات الزراعية والماشية،والاستدانة، والهجرة إلى المناطق الحضرية، وسحب الأطفال من المدارس، وتخفيض كمية الأغذية المشتراة ونوعيتها التغذوية، إلى دوّامة من التدهور تفضي إلى تضاؤل القدرات المواجهة، وإلى الجوع والفقر و ا لحرمان.

[2] Kandji, Serigne Tacko, Louis Verchot, '**Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation.Strategies in the Agricultural Sector'** ,World Agroforestry Center (ICRAF) and UNEP. 2006.

[3] Kandji, Serigne Tacko, Louis Verchot, op.cit.

المناخي بالمنطقة (معدلات زيادة أو انخفاض هطول الأمطار،الهجرة من الريف إلى الحضر)،وتعزيز إشراك الفواعل غير الرسمية الوطنية والمحلية في سياسات التنمية المجتمعية من أسفل إلى أعلى وإحداث تغييرات على النمط البنيوي في الإدارة المحلية للموارد بصورة تعزز الارتباطات بين المجالات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[1]

وعلى هذا الأساس عملت سياسات المنظمات غير الحكومية المهتمة بإعادة تأهيل النظام الايكولوجي في النيجر على أهمية الاستثمار في رأس المال البيئي والاقتصادي والاجتماعي بالمنطقتين،وتنويع خيارات سبل عيش السكان المحليين ودعم قدرة المؤسسات الرسمية على الاستجابة للأزمات،حيث تم اعتماد نظام الجذور العميقة الذي سمح للشجيرات بأن تنمو بشكل صحيح، زيادة في معدلات هطول الأمطار والتخفيف من حدة أزمة الأمن الغذائي،وذلك بعد أن فشلت مشاريع المساعدات الدولية الممولة لسياسات تحسين الأمن الغذائي وإعادة تشجير المنطقة عبر تطبيق الحلول التقنية .وتعرف هذه السياسات باسم "**التجديد الطبيعي**" الذي يديره المزارعون المحليون،اعتمادا على أنواع الأشجار الرئيسية المقاومة للجفاف.[2]

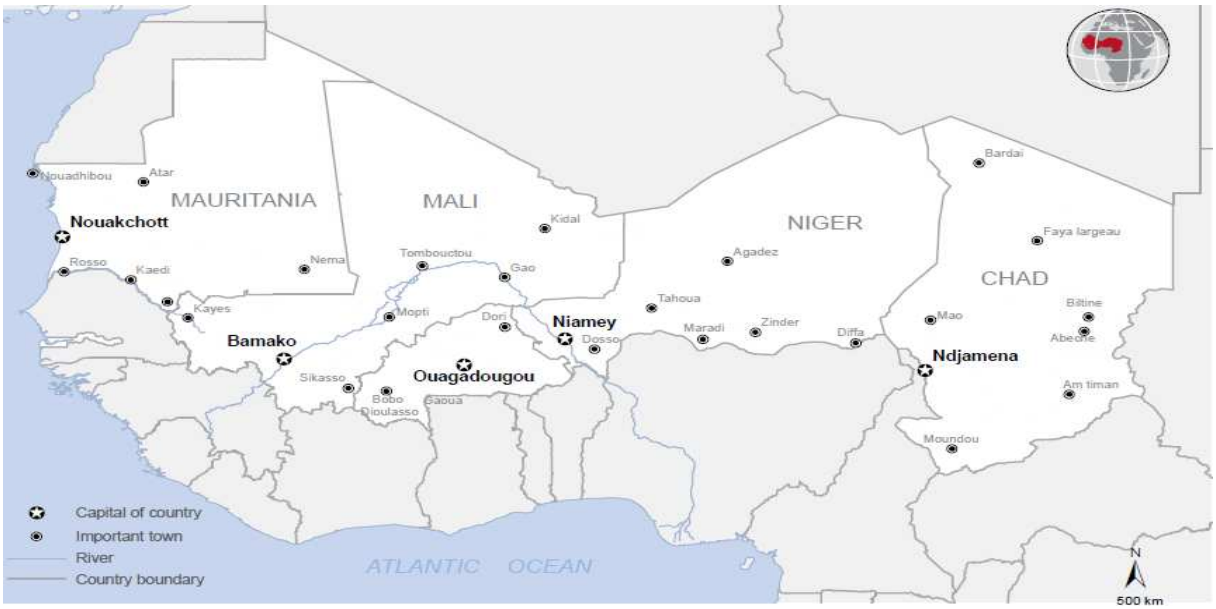

خريطة رقم-9-:المناطق الرئيسية في كل من مالي والنيجر[3]

[1] Tomas M. Koontz, Divya Gupta, op.cit.,p.5.
[2] Tobi Petrocelli, Samantha Newport, op.cit.,p.548.
[3] Kandji, Serigne Tacko, Louis Verchot, op.cit.

وهو الأمر الذي تطلب إجراء تغييرات في العقلية والممارسات الميدانية، وفي المؤسسات التي تدير الموارد في المجتمعات المحلية .فقد تم إنشاء منظمات لرصد و وإنفاذ إدارة الأشجار في القرى بدعم من مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .بحيث تكون للسكان المحليين القدرة على تقرير كيفية وتوقيت تطبيق التجديد الطبيعي الذي يديره المزارعون.[1]

وقد تدعمت مساعي المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهداف الحوكمة التكيفية مع التغيرات واسعة النطاق التي طرأت في علاقات القوة بالمجتمعات المحلية في النيجر خلال السنوات الأخيرة،وذلك بسبب العوامل التالية:

•**تدخلات الدولة** :من خلال تعديها على حوكمة الموارد الطبيعية عبر برامج التوطين المنفذة؛ والقوانين غير المنصفة أو تطبيقها بطريقة غير عادلة.

•**سيطرة النخبة على الموارد** :حيازة النخبة المتعلمة للسلطة والموارد الحيوية.

•**التغير في نُظم الملكية** :تحديد المناطق الرعوية؛ ومنح حقوق فردية خاصة أو جماعية؛ والاستيلاء على/إعادة توزيع الأراضي.

•**أولويات التنمية**:خسارة الأراضي والمياه وموارد أخرى لصالح زراعة المحاصيل،ووضع خطط للطاقة الكهرومائية ومشاريع التحضر والتعدين وغير ذلك،إغلاق أو عرقلة طرقات الهجرة، وخسارة الأراضي لفائدة برامج المحافظة على الطبيعة والمناطق المحمية.

•**التغير في الهويات الإقليمية** :المطالبات بالأراضي تجاه التدخلات القسرية والنزاعات العنيفة على الأراضي.

• **النزاعات المسلحة** :نزاعات بين المزارعين وبين مجموعات الُرحل،ونشوب نزاعات حدودية على مناطق الرعي والغابات، واختلال الاقتصاد الزراعي وتدهور المؤسسات المشتركة للتعاون وتسوية النزاعات[2].

أما مالي وبوركينا فاسو، فهي كذلك من نماذج دول الساحل التي تتسم بارتفاع الاعتماد الاقتصادي فيها على الموارد الطبيعية،وارتباط سبل عيشها على الثروة الحيوانية والزراعة القائمة.وبسبب عدم وجود إمكانات التمويل، والقدرة البشرية والمؤسسية المحدودة خاصة مع عمليات التغيير السياسي والاقتصادي التي شهدها البلدين تعمقت الحاجة لتبني برامج ومشاريع حوكمة قائمة على:

- إعادة تنظيم سلطات التخطيط المحلية لاستخدام الموارد وفق مسارات مستقبلية.

[1] Salah, Mohamed Mahmoud Mahamed, op.cit,p.24.
[2] Thea Hilhorst , op.cit.,p.9

- ضمان التغيير الرشيد في مشاعات الغابات بالنظر إلى قدرتها على تقديم السلع والخدمات التي تدعم
  سبل العيش المستدامة في ظل تنامي الضغوط المناخية مثل الجفاف والفيضانات .[1]
- اكتشاف شبكات جديدة للمعلومات وتحسين مستوى الإدراك و التعلم بين مختلف الفئات الاجتماعية حول إدارة الغابات المستدامة.
- بناء مؤسسات جديدة وتكثيف الاتصال بين الفواعل غير المتجانسة المشاركة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي
- تفكيك التدفقات الهرمية مقابل تعزيز العلاقات اللامركزية[2].

وفي مواجهة هذا الواقع امتدت الحوكمة التكيفية في كلا البلدين على جميع المستويات الوطنية، المحلية والعالمية وعبر وكالات وفواعل مختلفة تشمل الجهات المانحة،منظمات الأمم المتحدة –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– منظمات المجتمع المدني مثل:المركز المالي لمواجهة تغير المناخ(Mali-Folkecenter). أو المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مثل الاتحاد الدولي لحماية البيئة(IUCN)،وسائل الإعلام وبعض الجهات الفاعلة في الهياكل اللامركزية، مثل رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية،المسؤولين الحكوميين،مشاريع التنمية.

المستوى	الفواعل	الأدوار
المستوى الوطني/الإقليمي،العالمي	وكالات التنسيق،مجتمع المانحين،الأمم المتحدة ووكالاتها،مشاريع التنمية،معاهد البحوث،منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى،وسائل الإعلام	التنسيق،التمويل، ربط مسارات تغير المناخ العالمية بالمسارات الوطنية،توفير المعلومات
	الهياكل اللامركزية، وكالات	التخطيط، التنفيذ،وتوفير

[1] من الضروري الإشارة إلى أهمية تبني أسلوب الإدارة اللامركزية في كلا البلدين، والذي شكل طفرة نوعية في معالجة الثغرات التنظيمية،وفي تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وإدماجها في برامج التنمية المحلية والوطنية كشريك أساسي جنبا إلى جنب مع الدولة.

[2] Tobi Petrocelli, Samantha Newport, op.cit.,p.549.

المستوى دون الوطني	الخدمات التقنية ، الإحصاء / المنظمات الحكومية للتخطيط والإحصاء،مشاريع التنمية، منظمات المجتمع المدني	المعلومات
المستوى المحلي	الرعاة،الرعاة الزراعيون المزارعين/ومستخدمي منتجات الغابات غير الخشبية،ممثلي المنظمات المحلية	الاستجابة للمناخ والضغوط الأخرى، التخطيط والتكيف الفعال

جدول رقم-35-مستويات وفواعل الحوكمة التكيفية في مالي وبوركينافاسو[1]

وتولت وزارة البيئة في مالي وبوركينافاسو مهمة توجيه التمويل التنسيق بينها في القضايا التالية :

- الاستثمار في التكيف المحلي سيقلل من ضعف الفئات الأكثر فقرا.
- يعد التكيف مع المشاكل البيئية في البلدان النامية من القضايا الأكثر إلحاحا.
- اقتصار الاستفادة من تمويل التكيف الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على هياكل ومؤسسات الحوكمة القائمة على أرض الواقع.
- تعتمد سياسات التخفيف المرتكزة على الغابات على حلول تقنية تعمل على التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة كأولوية .
- يعتبر التغيير المؤسسي والتشبيك بين السياسات شرطا مسبقا لنجاح عمليات الحوكمة التكيفية مع ضرورة إجراء تقييمات لقياس مستويات التأثير.
- اكتشاف شبكات جديدة للمعلومات وتحسين مستوى الإدراك و التعلم بين مختلف الفئات الاجتماعية حول إدارة الغابات المستدامة.
- بناء مؤسسات جديدة وتكثيف الاتصال بين الفواعل غير المتجانسة المشاركة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي
- تفكيك التدفقات الهرمية مقابل تعزيز العلاقات اللامركزية[2].

[1] Tomas M. Koontz, Divya Gupta, op.cit.
[2] Thea Hilhorst , op.cit.,p.9

ولمعالجة إضفاء الصفة الرسمية على حيازة الأراضي وتحويلها إلى القطاع الخاص، اضطلعت منظمات غير حكومية في مالي بتدريب النساء على العمل كمساعدات قانونيات يتمثل دورهن في إطلاع النساء على حقوقهن وأدوارهن في الحوكمة التكيفية،وقدرتهن على تشكيل رابطات مجتمعية لمالكي الأراضي الزراعية والغابات،ودعم المزرارعين والرعاة في الاحتكام لدى القضاء للمطالبة بحقوقهم،أو الحوار مع الحكومة مباشرة.

وفي هذا السياق تعمل منظمة " Sahel ECO " غير الحكومية على تدريب النساء والرجال على العمل كمساعدين قانونيين لإجراء جلسات إعلامية في مجتمعاتهم تتناول مواضيع مثل:منع النزاعات وتسويتها، حيازة الأراضي،تحديد أدوار ومسؤوليات رئيس القرية ،ونشر التعليم المدني العام .كما عملت هذه المنظمة على نشر معلومات عن التشريعات الزراعية الناشئة وغيرها من المواضيع[1].

[1] Kandji, Serigne Tacko

يعد تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية ضمن نسق النظام الدولي والسياسة الدولية نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي،فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية،كما أن التحديات الجديدة التي تعمقت مع تسارع وتيرة العولمة فرضت على هذه الأخيرة تبني منظور تشاركي في تفاعلاتها مع الفواعل الأخرى عبر سلسلة من التحالفات،والأجندات التي تم فهمها بعيدا عن المجال التقليدي لمركزية الدولة. فقد أصبحت الآن مهمة الكشف عن أهمية الفواعل غير الدولاتية وإبراز المزايا النسبية التي تتمتع بها وتضمينها في تفاعلات العلاقات الدولية مسألة جوهرية،يكرسها الواقع الدولي.

وبالنظر إلى تعقد التحديات التي تهدد الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي وتنامي مظاهر الانكشاف الأمني أصبح إشراك الفواعل غير الدولاتية عبر ترتيبات الحوكمة من الأسفل في متخلف القضايا والقطاعات ضرورة ملحة جنبا إلى جنب الدولة باعتبارها الضامن الرئيسي للأمن،وذلك رغم محدودية قدراتها. بصورة تحتم تعزيز متطلبات تمكين هذه الفواعل وتكريس المنطق التشاركي في التفاعلات المؤسساتية والاستجابات العملية للمعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي.

خاتمة

تمثل المسعى الأساسي لهذه الدراسة في فحص إشكالية ما إذا كان خلق منطق تساندي تشاركي في تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية سيساهم في توفير ضمانات أكثر لصيانة الأمن الإنساني خاصة إذا ما تم إسقاط هذه الإشكالية على منطقة الساحل الإفريقي بما تتضمنه من خصوصيات أمنية وتحديات مزمنة لقدرات دولها،وذلك على ضوء انسداد/فشل مبادرات التدخل الدولية والإقليمية في المنطقة ومحاولة تحديد الآليات ومستويات التفاعل التي من شأنها التأكيد على الإشراك المزدوج للدولة والفواعل غير الدولاتية.

وقد تم في هذه الدراسة الجمع بين جدلية دور الدولة كمسؤول أساسي عن صيانة أمن مواطنيها والتركيز على المزايا النسبية لإشراك الفواعل غير الدولاتية كنتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي،.فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية،كما أن التحديات والتهديدات الجديدة ضمن نسق النظام الدولي والسياسة الدولية التي تعمقت مع تسارع وتيرة العولمة فرضت ضرورة تبني منظور تشاركي في تفاعلاتها مع الفواعل الأخرى عبر سلسلة من التحالفات،والأجندات التي تم فهمها بعيدا عن المجال التقليدي لمركزية الدولة. وقد تم ذلك عبر إعادة النظر في المداخل والمقاربات النظرية التقليدية السائدة وتجديدها عبر إحياء العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية وتضمينها قيما جديدة تستجيب لمتطلبات تحقيق أمن إنساني مستدام.

بحيث تم تمحيص فرضيات الدراسة في سياق تجريبي يشمل واقع الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على طبيعة وظائفها من جهة،ووضع تيبولوجيا لأكثر الفواعل غير الدولاتية تأثيرا في ظل هذه الظروف من جهة أخرى. وقد تم تأكيد صحة الفرضيات التي ركزت على أهمية مقاربة الإشراك من أسفل في التمكين لدور الفواعل غير الدولاتية ليس كمجرد طموح لكنه ضرورة تزداد إلحاحا كلما زاد تعقد الظروف البيئية،وكلما تراجعت قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية وهو ما تجسد من خلال دراسة الحالة المعتمدة في الدراسة.

فضلا عما سبق تم فحص المزايا النسبية التي ينطوي عليها إقحام وكسر حاجز العلاقات المتآكلة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية من خلال ربط نجاح آليات الإشراك المزدوج بينها وبين الدولة انطلاقا من تحولات الواقع الأمني وظروف منطقة الساحل من حيث التحديات الاقتصادية والمشاكل البيئية،الصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي.مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضافر جهود جميع الفواعل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي موجه بوضع سياسات هدفها القضاء على مظاهر التهميش والفقر ومحفزات العنف التي تميز دول الساحل.

وقد حاولت الدراسة فتح المجال أمام إمكانية الحديث عن حوكمة هجينة في ظل الدولة الهشة وذلك عبر ثلاثة نقاشات أساسية:

1-تنطلق إمكانية الحديث عن الحوكمة الهجينة في حالات الدولة المحدودة وفقدان سيطرتها على القوة من التصور الإيجابي لهذا الواقع كفرصة لإعادة تقييم جاهزية الدولة وتفاعلها وتحسين قدرتها على أداء وظائفها.

2-التمكين لدور الفواعل غير الدولاتية وإشراكها في معالجة جذور الأزمات الإنسانية في منطقة الساحل يحتاج إلى حوار جاد بين مختلف اللاعبين بهدف اكتشاف المزايا النسبية والأدوار الإيجابية لكل منها والعمل على تنسيق جهودها وتوحيدها على المستوى المحلي،الإقليمي والدولي لخلق مناخ من الأمن والاستقرار الدائمين.

3- تنامي مؤشرات فشل الدولة في منطقة الساحل فتح مزيدا من النقاشات حول تآكل الهيراركية التقليدية وضرورة إعادة النظر في جدوى العقد الاجتماعي المتمركز حول الدولة،وهو ما يؤكد قابلية تطبيق فكرة جيمس روزنو حول وجود عالمين للسياسة العالمية،عالم الدول وعالم الفواعل غير الدولاتية تتفاوت فيه قدرة تلك الفواعل مما يزيد من الحاجة إلى تفعيل منطق تعاوني تشاركي بينها.

وتتمحور الاستنتاجات الأساسية التي يمكن تسجيلها في خاتمة هذه الدراسة حول التغييرات المفاهيمية الجديدة التي حملتها نهاية الحرب الباردة،حيث أصبح فيها الفرد وحدة تحليل ومرجعية أساسية للأمن والتفاعلات الدولية وقد ساهم ذلك في إعادة التفكير في مفاهيم مركزية أخرى ذات الصلة به كالسيادة المصلحة والحدود.فأضحت السيادة سيادة مسؤولية،والمصلحة هي بضمان أمن الإنسان وسلامته،والحدود بخلق تجانس قيمي عالمي قائم على أساس المواطنة العالمية،التي تتجاوز الحدود والاعتبارات بين التخلف والتقدم.وعلى الرغم من هلامية الحدود الدلالية لهذه المفاهيم يمكن فهمها إذا ما تم ربطها بأهداف صيانة الأمن الإنساني في سياق معالجة جذور ومصادر الانكشاف الأمني الذي يصعب معه ضبط التهديدات ذات الأولوية،وذلك في ظل حلقة مغلقة تتداخل فيها العوامل المسببة والتداعيات الناجمة عنها.

كما شكل فهم الدولة الفاشلة من منظور الأمن الإنساني إطارا تحليليا شاملا يجمع بين أهمية الفرد كوحدة مرجعية للأمن وبين ضرورة إعادة التفكير في اعتبار الدولة الضامن الأساسي للأمن.ففي حالة الفشل المزمن للدولة في القيام بوظائفها الأساسية تتحول إلى مهدد أساسي للأمن.

وفي هذا السياق تترافق أهمية إشراك الفواعل غير الدولاتية في صيانة الأمن الإنساني في اعتماد آليات وأهداف واقعية عملية تؤكد التوجه العالمي نحو التركيز على ضمان أمن الإنسان من الخوف ومن الحاجة،والضغط باتجاه تشكيل منظومة من القيم والمعايير الضابطة والعمل على تفعيل قواعد السلوك،والتأكيد على أهمية العمل الوقائي للتقليل من نسبة التعرض للخطر والحوكمة التكيفية في حال فشل الترتيبات الوقائية مع الحديث عن الحوكمة الهجينة أو المتعددة المراكز باعتبارها من المفاهيم الأساسية التي تضفي حزمة تشاركية بين الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية في ظل تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وإفرازات العولمة بأبعادها المختلفة.

خاصة إذا ما تم النظر إلى تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى منطقة إنتاج وعبور الكثير من الأخطار والتهديدات حيث أكدت منظمة الأمم المتحدة أن اتساع المنطقة وقلة سكانها حولها إلى قاعدة خلفية وملاذ آمن للإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح والهجرة السرية نحو شمال إفريقيا وأوروبا.فهناك إذن ضرورة ملحة لتبني مقاربة شاملة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تحديات الحكم وسيادة القانون،والتي تكون مترافقة في نفس الوقت مع مقاربة تنموية فالأوضاع في المنطقة معرضة للتأزم أكثر مستقبلا.

غير أن نفاذية الحدود وسهولة اختراقها في منطقة الساحل والبعد عبر الوطني للتهديدات الأمنية فيها لا يمكن أن يلغي دور الدولة ومسؤوليتها باعتبارها الضامن الرئيسي للأمن إنما يجب العمل على تعزيز قدراتها وإعادة بناء هياكلها ومؤسساتها الوطنية وتأهيلها في المنطقة حتى تتمكن من تجاوز حالة العجز والفشل وامتلاك القدرة على ممارسة وظائفها الأمنية،الاقتصادية والاجتماعية .

وفي نفس الوقت تبرز أهمية التركيز على تضمين التنظيمات التقليدية في المفهوم الغربي للفواعل غير الدولاتية بصفة عامة من أجل تجاوز المعيقات القائمة على الثقة في هذه الفواعل كشريك محوري خاصة وأن المنظمات غير الحكومية الناشطة في الدول المعتمدة في الدراسة أصبحت تدافع بشكل غير مباشر عن امتيازات عرقية متراكمة في ترتيبات التعامل مع خصوصيات منطقة الساحل وضرورة توسيعها لتشمل مختلف القوى المجتمعية ذات القدرة على التعبئة الاجتماعية وهنا كثيرا ما يتماهى التمييز بين المجالين العام والخاص بسبب طبيعة العلاقات القرابية والعرقية.

وبالمقابل يسمح إشراك الفواعل غير الدولاتية في إعادة إنتاج السياسات المحلية اعتمادا على مقاربة من الأسفل وآليات بناء الثقة داخل الدولة بفتح مجال أكبر لتمكين دورها خاصة مع انسداد مبادرات التدخل الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى يرتبط تصنيف منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمن إقليمي منتج للأزمات له خصوصيته الأمنية بإشكاليات الدولة الهشة ما بعد فترة الاستعمار وافتقاد مكونات السيادة الوظيفية.بحيث يتم النظر إلى مشاكل الأمن والتنمية في هذه المنطقة على ضوء حلقة مفرغة تكرسها هشاشة الدولة وفشلها فالأمن والتنمية متلازمان لا يمكن فصلهما وأن مساعدة دول المنطقة على بناء اقتصادياتها ومحاربة الفقر والأخطار البيئية الصحية فيها جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن.

وهو ما يحتم ضرورة التنسيق بين المواقف والاستراتيجيات التي تسعى إلى حل الأزمات في منطقة الساحل،خاصة وأن تعدد الفواعل والاستراتيجيات التي تسعى إلى حل الأزمات في هذه المنطقة وصيانة أمن مواطنيها يمكن أن تضيف تحديات جديدة لطبيعة التهديدات العابرة للحدود والمتعددة الأبعاد.

وأخيرا فيما يتعلق بموضع هذه الدراسة ضمن خريطة الأدبيات ذات الصلة فقد كانت تهدف بالأساس إلى وضع آليات صيانة الأمن الإنساني ضمن مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مستويين أساسيين: فهم خصائص/مظاهر الدولة في منطقة الساحل وانعكاساتها على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة،وتقييم ممكنات تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية على مختلف المستويات لإعادة إحياء العلاقات المتآكلة بين هذه الأخيرة وبين الدولة .

وهنا يجب أن نسجل ونحن بصدد الحديث عن الدور الذي يلعبه تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل وانعكاسه على واقع الأمن الإنساني بالمنطقة تضارب الرؤى حول واقع الدولة الفاشلة وتداعياتها من منظور الأمن الإنساني بين معارض لدوام واستمرارية دورها في ظل وظائفها المحدودة وبين مقر بأهمية توظيف منطق عمل تشاركي متعدد الفواعل والمستويات من أجل تحقيق أمن إنساني متساند وهو ما يفتح زوايا وإشكاليات عديدة للبحث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

1-1-الكتب:

-أبو عمرة، رنا ،"**أمريكا والدولة الفاشلة**"،(القاهرة،دار ميريت،2014).

-أحمد ،محمد عبد الحميد ،**'دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة'**،(القاهرة،المكتب العرب للمعارف،ط1،2017).

-إسماعيل صبري مقلد،**'الإستراتيجية والسياسة الدولية'**،(بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ،ط2 1985).

-إلياس أبو جودة،"**الأمن البشري وسيادة الدول** "،(بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للنشر، ط2008،1)

-ايفان، غراهام ،نوينهام،جيفري، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،" **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**" (بنغوين للنشر،الطبعة الثانية، مارس2000).

-الخيري،دلال غسان ،**'النظريات السياسية'**،(عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2013).

-الشلال،خالد إبراهيم ،"**سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**"،(تدمك،الدار العالمية للنشر والتوزيع،2013).

-الفهداوي،فهمي خليفة ،"**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل'**،(عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2001).

-برايار، فليب، جليلي،محمد رضا ،ترجمة: حنان فوزي حمدان ،"**العلاقات الدولية**"،(بيروت،دار الهلال للنشر،2009).

-بن عنتر،عبد النور ،"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر ،أوروبا والحلف الأطلسي**"، (الجزائر المكتبة العصرية للنشر، 2005).

-بيك،أولريش ،ترجمة:علا عادل وآخرون،"**مجتمع المخاطر العالمي:بحثا عن الأمان المفقود**"، (القاهرة المركز القومي للترجمة،2013).

-بيلس، جون ، سميث،ستيف ،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،"**عولمة السياسة العالمية**"،(دبي،مركز الخليج للأبحاث،2004).

-تشومسكي،نعوم،ترجمة:سامي الكعكي،"**الدول الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**"، (بيروت،دار الكتاب العربي ،2007) .

-حسن يوسف، يوسف ،**'الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي'**،(مصر،المركز القومي للإصدارات القانونية،2010).

-حسين،عدنان السيد ،"**العرب في دائرة النزاعات الدولية**"،(بيروت،مطبعة سيكو، ط1،2001).

-خادياجالا، جيلبرت ،"**شرق إفريقيا:الأمن وإرث الهشاشة**"،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1،2009)

-دورتي،جيمس، بالستغراف، روبرت ، ترجمة :وليد عبد الحي،"**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" (لبنان، كاظمة للنشر،ط1، 1985).

-سامي،ريحانا ،" **العالم في مطلع القرن 21** "،(بيروت: دار العلم للملايين،1999).

-طشطوش،هايل عبد المولى ،"**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**" (عمان:دار الحامد للنشر،ط1،2012).

-عبد الرحمان،حمدي،"**المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا:رؤية من الشمال الإفريقي**"،(القاهرة،مركز البحوث العربية والإفريقية،2004).

-عبد الكريم،مصلوح:"**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**"،(الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004).

-عبد الوهاب،حفيان،**'عوامل ومنطق الأمن في الساحل:بين الواقع والمستقبل'**،في بهلول نسيم:***حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء*** (عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016).

-عمر، مجدي ،"**التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**"،(عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط،1995).

-عودة،جهاد ،"**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**"،(القاهرة:دار الهدى،2003).

-عودة،جهاد ،**'علم الإدارة الدولية:البناء التحتي للعلاقات الدولية'**،(القاهرة،المكتب العربي للمعارف 2013).

-عودة،جهاد ،"**مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة** "،(القاهرة،المكتب العربي للمعارف،2014).
-فرحان، شيماء معروف،"**إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية**"،(بغداد، بيت الحكمة،ط1، 2013).
-فلوريني، آن ، ترجمة: تانيا بشارة،"**القوة الثالثة:المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية** "،(لبنان،دار الساقي للنشر،ط1، 2005).

-فوكوياما،فرانسيس،ترجمة:مجاب الإمام،"**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**"،(المملكة العربية السعودية،منشورات العبيكان،2007).

-كيت،مارغريت ، بكنك، كاترين،ترجمة: لينا حمدان البلاونة،" **نشطاء بلا حدود :شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**"، (لبنان، دار البشير ،2005).

-لاندو، أليس ،ترجمة:قاسم المقداد،"**السياسة الدولية:النظرية والتطبيق**"،(دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب،2008).
- مارتن،غريفيثس ، أوكالاهان، تيري ، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"،(دبي: مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى،2002).

-محمد الأمين،خديجة عرفة ،"**الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** "،(الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى،2009).

-مهدي،محمد عاشور،'**التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**'،(الأردن،المركز العلمي للدراسات السياسية 2002).

1-2-المجلات:

-أبو فرحة، السيد علي ،**الدولة الهشة في إفريقيا:في ضوء علم الاجتماع السياسي**،قراءات إفريقية (عدد27،مارس2016).
-الحربي،سليمان عبد الله،"**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد19، صيف 2008).

-السنوسي،نجم الدين محمد عبد الله ،'**دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن الإفريقي**'،قراءات إفريقية،(العدد 28،2016).

-المجذوب،أسامة ،"**المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة الدولية**"،السياسة الدولية،(العدد109،جويلية 1992).

-النويني،الحافظ،"**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**"،مجلة المستقبل العربي.

-بخوش،مصطفى ،"**مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة'**،مجلة المفكر،(العدد الثالث،2004).

-بروسي،رضوان،"**من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد:رؤية نقدية**"،المجلة العربية للعلوم السياسية.

-بن سعيد،مراد ،**'من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية:التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية'**،مجلة المستقبل العربي.

-بومدين،عربي،**'أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:دراسة في الأسباب وتحديات البناء'**،قراءات إفريقية،(العدد 2016،28).

-حسن،حمدي عبد الرحمان ،**'سياسات التنافس الدولي في إفريقيا'**،قراءات افريقية ،(العدد الثاني،سبتمبر 2005).

-حموم،فريدة ،بن يحيى،محمد الصديق،"**تأثير العولمة في قيم التنمية الإنسانية المستدامة'**،مجلة المفكر،(العدد السابع،2012).

-زقاغ ،عادل ، منصوري،سفيان،"**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو-سياسية'**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،(العدد 23،مارس2016).

-ظريف،شاكر ،"**أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى:دراسة في الأسباب والانعكاسات'**،المجلة العربية للعلوم السياسية (العددان42،41 شتاء ربيع،2014).

-عبد الرحيم،خلاف محمد ، سمرة،بوسطيلة ،"**إصلاح القطاع الأمني-دراسة في التجربة الجزائرية-**"،المجلة الجزائرية للأمن -والتنمية (العدد8،جانفي2016).

-عبد الله،أحمد ،**'السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية'**،السياسة الدولية،(العدد132،جانفي 2001).

-علاق،جميلة ،"**إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء**"،مجلة العلوم الاجتماعية (عدد 19، 2014)

-علي،خالد حنفي،"**الشركات العالمية،لعبة الصراع والموارد في إفريقيا،السياسة الدولية**"،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،(عدد 169،جويلية2007).

-علي،خالد حنفي،"**ما بعد الدولة متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول**"،مجلة السياسة الدولية ،تم تصفح الموقع يوم(2015/05/15).

http:// http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3053.aspx

-مجدان،محمد ،"**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:المظاهر،الأسباب والانعكاسات**"،مجلة دراسات إستراتيجية (العدد الثالث والعشرون،جوان2016).

-محمد الطنطاوي،عطية محمود ،"**أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي'**،مجلة الدراسات الإفريقية،(العدد36 ،2014).

-مفتاح،ميلاد،"**السياسة الخارجية الأوروبية تجاه ليبيا**"،شؤون الأوسط،(العدد151،ربيع-صيف2015).

-موريس،توريللي،**'هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى التدخل الإنساني**"،المجلة الدولية للصليب الأحمر (العدد25،ماي1992).

-ونوعي،مصطفى،"**جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي'**،مجلة الدراسات الإفريقية ،(العدد 38،جويلية2015).

1-3-أطروحات الدكتوراه:

-عطية،إدريس ،**مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر3، 2014.

1-4-الملتقيات والأيام الدراسية:

-برقوق،محمد:**الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية** .ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي،جامعة بسكرة،الجزائر 2008.

-حمشي،محمد:**أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل:نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا**.ورقة مقدمة ليوم دراسي حول"دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل"،جامعة تيزي وزو،فيفري 2014.

-زاهر،احمد فاروق ،**الجريمة المنظمة:ماهيتها خصائصها أركانها**،دراسة مقدمة في إطار ندوة علمية بعنوان:العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،المنصورة،2007.

-شلبي،محمد ،**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة،عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2003.

1-5- مواقع الأنترنيت:

-الفقيه،أحمد ،**'دور الفواعل ما تحت الدولة في بناء السلم الإفريقي وعدمه:قراءة في العلاقات التقاربية والتباعدية الثقافية'**

https://platform.almanhal.com/Files/2/94647

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تقرير التنمية البشرية لعام 2000:الأهداف الإنمائية للألفية.**

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009:تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.**

-بومدين،عربي ،**أزمة الدولة في الساحل الإفريقي**،تم تصفح الموقع يوم 2017/11/12

https://platform.almanhal.com/Files/2/73170

-حور،عبد العالي ،"**التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**"،مجلة شؤون عربية،تم تصفح الموقع يوم 2016/04/18

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf

-عبد الشافي،عصام ،**معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**،تم تصفح الموقع يوم2016/05/01

http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/582442

-عرفة،خديجة.**تحولات مفهوم الأمن ...الإنسان أولا:**تم تصفح الموقع يوم: 3 أكتوبر2012

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

-فالاسيك،كريستين ،**إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي** ،تم تصفح الموقع يوم: 3 مارس2016

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Gender%2520Tool%25201%2520Ar.pdf

-فيشر ،ترجمة:يوسف حجازي "**المجتمع المدني ومعالجة النزاعات :التجاذبات والإمكانيات والتحديات**" (مركز بحوث برغهوف للإدراة البناءة للنزاعات ،2009)،تم تصفح الموقع يوم 2011/03/23.
http://www.berghofhandbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf

-لاخر ،ولفرام ،"**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**"،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(سبتمبر 2012)

https://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf

-هانلون،كويراين ،**إصلاح القطاع الأمني**،معهد السلام الأمريكي،(مارس 2016)، تم تصفح الموقع يوم: 3 جوان 2017

https://www.usip.org/sites/default/files/sr304_Arabic.pdf

2-المراجع باللغة الأجنبية:

2-1المراجع باللغة الانجليزية:

2-1-1 Books and Books chapters :

- Avant, Deborah D., Finnemore, Martha,'Who Governs The Globe?'(UK,Cambridge University Press,2010).

-Ball, Colin, Dunn, Leith, "Non-Governmental Organisations: Guidelines For Good Policy and Practice**"** (London: The Commonwealth Foundation,1995).

-Barbara A, Misztal ,"The Challenges of Vulnerability In Search of Strategies for a Less Vulnerable Social Life"(UK: Palgrave Macmillan, 2011).

-Baylis ,John, smith, Steve,' the globalization of world politics, an introduction to international relations' (New York, Oxford university of press, second edition, 2004).
-Bjørn, Møller, "National, Societal and Human Security: General Discussion with a Case Study from the Balkans", in UNESCO (Ed.): **First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions. What Agenda for Human Security in the Twenty-first Century** (Paris: UNESCO,2001).

-Buzan ,Barry,'People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations'(Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press,1983).

-Buzan, Barry , Hansen, Lene.' The Evolution Of International Security Studies'.(UK. Cambridge University Press.2009).

-Buzan ,Barry, Waever, Ole, "Regions and powers :the structure of international security",(New York: Cambridge University Press,2003).

-Callaghy, Thomas M., Kassimir ,Ronald (eds.),'Intervention and Transnationalism in Africa:Global–Local Networks of Power'(UK, Cambridge University Press,2001).

-Dinar,Ariel, Albiac, José (eds.),'Game Theory and Policymaking in Natural Resources and the Environment" (London,Routledge,2008) .

-Ebrahim, Alnoor," NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning"(New York:Cambridge University Press, 2003).

-Edward O ,Laumann Urban Pappi, Franz, Networks of Collective Action*:* A Perspective on Community Influence Systems,(New York: Academic Press,1976).

-Egnell, Robert, Haldén ,Peter,' New Agendas in Statebuilding: Hybridity, Contingency and History'(New York,Routledge,2013).

-Frissen ,Paul ," The virtual state: Post-modernisation,Information and Public Administration", in Brian D. Loader and Thomas.Day (eds.) **The Governance Of Cyber Space,Politics,Technology and Global Restructuring**(London: Routledge,1997).

-Gurtov ,Mel,' Global Politics in the Human Interest', (Colorado, Lynne Rienner Publishers,1999).

-Hough ,Peter .'Understanding Global Security'(London: Routledge.2004).

-Krasner, S. D, 'Power politics, institutions and transnational relations', in T. Risse-kappen(ed) **Bringing transnational Relations back In; Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions,** (UK: Cambridge University Press. 1995).

-Miles,Kahler,Networked Politics: Agency, Power, and Governance.(Ithaca, NY: Cornell University Press. 2009).

-Mine ,Yoichi ," Downside Risks and Human Security", in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) **Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights (**New York: Palgrave Macmillan,2007).

-Mouritzen, Hans, 'Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy',in Iver B.Neumann and Ole Wæver (eds.) **The Future of International Relations Masters in the Making?** (London: Routledge,1997).

-Nef,Jorge' Human Security an Mutual Vulnerability', (Canada, International Research Development Centre, 1999).

-Reinigke ,Wolfgang H. , Deng, Francis." **C**ritical choices : the United Nations, networks, and the future of global governance**"** (Canada: Better World Fund, United Nations Foundation, 2OOO).

-Risse ,Thomas,'Transnational Actors and World Politics',in Carlsnases Walter and Thomas Risse(eds.) **Handbook of International Relations**(London:Sage publications,2002).
-Roberts ,David," Global Governance and Biopolitics: Regulating Human Security"(New York: Zed Books, 2010).

Rosenau, J.N. ,'Governance, Order, and Change in World Politics', in J.N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds) **Governance without Government: Order and Change inWorld Politics**,. (Cambridge: Cambridge University Press,1996) .

-Rosenau, James N,' The Study of World Politics '(London,Routledge,2006).

-Rosenau, James N. , Czempiel, Ernst-Otto (eds.), Governance without Government: Order and Change in World Politics(Cambridge: Cambridge University Press, First Edition 1992) .

-Sané, Pierre, Goucha ,Moufida (eds.),' Human Security Approaches and Challenges'(France, UNESCO publications on human security ,2008).

- Schoebaum,Thomas J,' International Relations –The Path Not Taken Using International Law to Promote World Peace and Security '(New York ,Cambridge University Press,2006) .

-Sellers, Jefferey M., '**State-Society Relations Beyond the Weberian State,Handbook of Governance**' (London: Sage Publications, 2010).

Soroos ,Marvin S.," Approaches to Enhancing Human Security", in Richard A . Matthew, Jon Barnett (eds.) ,**Global Environmental Change and Human Security :An Introduction** (Cambridge: MIT Press,2010).

-Stiles ,Kendall, **'Grassroots Empowerment; States, Non-State Actors and Global Policy Formulation'**, in Richard Higgott *et al* (eds.), **Non-State Actors and Authority in the Global System** (London: Routledge, 2000).

-Suhr, Michael, 'O.Keohane,Robert: a contemporary classic',in Iver B.Neumann and Ole Wæver (eds.) **The Future of International Relations Masters in the Making?** (London: Routledge,1997).
--Tajbakhsh ,Shahrbanou , Chenoy, Anuradha M..'Human Security:Concepts and Implications' (1st ed UK :Routledge,2007).

-Thomas ,Caroline,' Global Governance, Development and Human Security'(London: Pluto Press Von Tigerstrom, 2000).
-United Nations Development Programme Human Development Report (New York: Oxford

University Press, 1994).

2-1-2 Review Articles:

-Ababu ,Kifie, Alagaw,State-building and non-state conflicts in Africa ,**Strategic Review for Southern Africa**, Vol 37, No 1.

-Anthony, Pella ,John, World society, international society and the colonization of Africa,**Cambridge Review of International Affairs**, Vol. 28, No. 2,(2015).

- Avant ,Deborah, NGOs, Corporations and Security Transformation in Africa,**International Relations,** Vol.21,No.143, *(*2007) .

-Bah ,Abu Bakarr,Civil Non-State Actors in Peacekeeping and Peacebuilding in West Africa, **Journal of International Peacekeeping,**vol.17 (2013).

-Baumann ,Rainer , Stengel, Frank A.,' Foreign policy analysis, globalisation and non-state actors: statecentric after all?**',Journal of International Relations and Development**, advance online publication, August 30, 2013; doi:10.1057/jird.2013.12.

- Blazacq T,'The Three faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context', **European Journal of International Relations**, vol. 11, no. 2,(2005).

-Börzel ,Tanja A. and Risse, Thomas, Governance without a state: Can it work?, **Regulation & Governance**, Research Center "Governance in Areas of Limited Statehood", vol.4,(May 2010).

-Brown ,William,A Question of Agency: Africa in international politics,**Third World Quarterly**, Vol. 33, No. 10,(2012).

-Bryer ,David , Magrath ,John**,**'New Dimensions of Global Advocacy' **,Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**,vol.28, no.4 (1999).

-Burton, Hafner, Emilie, Miles, Kahler,Network Analysis for International Relations**. International Organization**,63 (3), (2009).

-Buzan, Barry, Waever ,Ole ," Security: A New Framework for Analysis**", Boulden CO,Lynne Reinner**, (1998).

-Conger ,Jay A, Kanungo, Rabindra N, **'**The Empowerment Process: Integrating Theory and Practice**',Academy of Management Review**, McGill University, Vol. 13, No. 3,1988.

-Curley ,Melissa,Human security's future in regional cooperation and governance?,**Australian Journal of International Affairs**, Vol. 66, No. 5,(November 2012) .

-Dahan ,Nicolas, Doh, Jonathan,'The role of multinational corporations in transnational institution building:A policy network perspective**'** ,**Human Relations 59(11)** 2006.

-Duit, Andreas , Galaz, Victor,'Governance and Complexity—Emerging Issues for Governance Theory', **International Journal of Policy, Administration, and Institutions**,Vol. 21, No. 3,(July 2008) .

-Edwards,Michael ,**'**International Development NGOs: Agents of Foreign Aid or Vehicles for International Cooperation**?', Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly,** vol.28,no.4,(1999).

- Finnemore, M, Sikkink K,'International norm dynamics and political change', **International Organization**, Vol. 52, No.4, (1998) .

-Foreman ,Karen,'Evolving Global Structures and the Challenges Facing International Relief and Development Organizations', **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**,vol.28, no.4 (1999).

-Gehring ,Thomas , Oberthür ,Sebastian,' The Causal Mechanisms of Interaction between International Institutions', **European Journal of International Relations** 15(1)2009.

-Glenn, John, Imperial governance, sovereignty and the management of chronic instability in Africa ,**Third World Quarterly**, Vol. 35, No. 8, (2014).

-Hameiri ,Shahar, The Politics and Governance of Non-Traditional Security, **International Studies Quarterly** ,57,(2013).

-Ikpe ,Eka ,Challenging the discourse on fragile states, **Conflict, Security & Development**, Volume 7, Issue 1,2007.

-Jakobi ,Anja P.,'Non-state Actors and Global Crime Governance:Explaining the Variance of Public-private Interaction',**The British Journal of Politics and International Relations** ,Vol. 18, no. 1 ,(2016).

-John ,Glenn, Imperial governance, sovereignty and the management of chronic instability in Africa, **Third World Quarterly**, Vol. 35, No. 8, (2014).

-Kragelund ,Peter,The Revival of Non-Traditional State Actors'Interests in Africa: Does it Matter for Policy Autonomy?, **Development Policy Review**, vol. 30, no. 6, (2012).

-Krasner,Stephen D., Risse ,Thomas ,'External Actors, State-Building, and Service Provision in Areas of Limited Statehood: Introduction' , **Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions** Vol. 27, No. 4,(October 2014).

-Lacher, Wolfman,**Actually Existing Security:The Political Economy Of The Saharan Threat**,**Security Dialogue**,2008.

-Lambach, Daniel, Johais ,Eva,Conceptualising state collapse: an institutionalist approach,**Third World Quarterly**, Vol. 36, No. 7,(2015).

-Larémont ,Ricardo ,René," Al Qaeda in the Islamic Maghreb:Terrorism and Counterterrorism in the Sahel" **African Security**, 4:242–268, (2011).

-Liotta, P. H., Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security, **Security Dialogue** vol. 33, no. 4, (December 2002).

-Liotta ,P. H., Owen, Taylor,Why Human Security**, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations**.

-Mahmud ,Hasan, 'Human Security or National Security:the Problems and Prospects of the Norm of Human Security',**Journal of Politics and Law,** , Vol. 1, No. 4(December, 2008).

-McDonald ,M,'Securitization and the Construction of Security', **European Journal of International Relations**, vol. 14, no. 4,(2008).

-Meagher ,Kate, The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa,**Development and Change,** 43(5).

-Morgan, Earl Conteh,"Peace Building and Human Security: A Constructivist Perspective" ,**International Journal of Peace Studies,** Volume 10, Number 1(Spring/Summer 2005).

-Nasiritousi, Naghmeh , Hjerpe ,Mattias,'The roles of non-state actors in climate change governance: understanding agency through governance profiles', **Springerlink,**(17 January 2014).

-Newman ,Edward, A Human Security Peace-Building Agenda ,**Third World Quarterly**, Vol. 32, No. 10, (2011).

-Newman ,Edward,'Critical human security studies',in **Review of International Studies** ,2010.

-Nielson ,Daniel L. , Tierney ,Michael J.,'Delegation to International Organizations :Agency Theory and World Bank Environmental Reform',**International Organization Foundation**, Vol. 57, No. 2 (Spring, 2003).
-Petrocelli ,Tobi, Newport ,Samantha,Climate Change and Peacebuilding in the Sahel,**Peace Review: A Journal of Social Justice**, vol.25.

-Richard ,Price,: 'Transnational Civil Society and Advocacy in World Politics.', **World Politics** Vol.55,(2003) .

-Robert I, Rotberg,'The new nature of nation-state failure**',Washington Quarterly,**vol.25,no.3,(2002).

-Roff ,Sherri, Nongovernmental Organizations : The Strengths Perspective at Work, **International Social Work**,vol.47, (2004).

-Rosalind J ,Boyd, ,Building resilience to face recurring environmental crisis in African Sahel , **Nature Climate Change**,Vol. 3, (July 2013).
-Sanyal ,Paromita, **'**Capacity Building Through Partnership: Intermediary Nongovernmental Organizations as Local and Global Actors', **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**, vol. 35, no. 1, (March 2006).

-Shepard, Forman, Segaar ,Derk.New Coalitions for Global Governance: The Changing Dynamics of Multilateralism,**Global Governance** ,12 (2),(2006).

-Solomon ,Yodit, Ballif, Spanvill ,Bonnie,The dynamics of community and NGO partnership:primary health care experiences in rural Mali**,Promotion & Education** 15: 32(2008).

-Sour ,Lotfi, The Strategy of Securitization in African Sahel: Regional Arrangements and Transnational Security Challenges **International Journal of Political Science** (IJPS) ,Volume 1, Issue 2, (2015).

-Spears, Ian S, 'Human security and the state in Africa',**African Security Review, Institute for Security Studies**,vol 16,no.2

-Stacie , Goddard, Brokering Change: Networks and Entrepreneurs in International Politics,**International Theory** 1 (2): (2009).

-Whitehouse ,Bruce, Strazzari, Francesco, Introduction: Rethinking Challenges to State Sovereignty in Mali and Northwest Africa, **African Security**, 8,(2015).

-Wilkinson C,'The Copenhagen School on Tour in Kygystan: Is securitization theory useable outside Europe', **Security Dialogue**, vol. 38, no. 1. (2007).

2-1-3 Dissertations:

Ezeokafor, Edwin, **The securitization processes and West African security: Regime-led neo-patrimonial threats**? Ph.D. Thesis University of Dundee,(January 2015).

George, Nikolai ,"**Functionings and Failures: Challenges to Human Security as a Local Capability"**,Master's Thesis in Peace and Conflict Transformation ,Faculty of Humanities, Social Sciences and Education, University of Tromsø ,(Spring 2013).

Wil Paley ,Abram," **Non-state actors in international politics .A theoretical framework**", A Thesis Submitted to the office of Graduate Studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of "Master Of Arts",(December 2008).

2-1-4 Working Papers :

-Acharya ,Arbinda , Acharya ,Amitav **Human Security in Asia:Conceptual Ambiguities and Common Understandings**, Paper presented at the International Conference Beyond the Washington Consensus -Governance and the Public Domain in Contrasting Economies:The Cases of India and Canada ,February 12-14, (2001), (accessed 15/04/2011).

http://isidev.nic.in/pdf/AmitavA.PDF

-Alcaro ,Riccardo , Pirozzi ,Nicoletta,**Transatlantic Security from the Sahel to the Horn of Africa**,IAI Research Papers,(2014).

-Alkire ,Sabina, **A Conceptual Framework for Human Security**,Working paper ,Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE, Queen Elizabeth House, University of Oxford,(2003).

-Anheie,Salamon r**,'Social Origins of Civil Society: Explaining the Nonprofit Sector Cross-Nationally'**,Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project,1996.

-Annelies Z, Kamran., "**Human Security Networks in the Indian Ocean Tsunami**" ,Working Paper (2009)

http://opensiuc.lib.siu.edu/pn_wp/22

-Bas ,Arts, **Non-state actors in global governance: Three faces of power** ,Working Paper Preprints aus der Max-Planck-Projektgruppe Recht der Gemeinschaftsgüter, No. 2003/4.

-Bernstein ,Steven, **Can Non-State Global Governance be Legitimate? A Theoretical Framework** , Amsterdam Conference on the Human Dimensions of Global Environmental Change, (May 2007).

-Boege, Volker, Brown, Anne (eds.) ,"**On Hybrid Political Orders and Emerging States:State Formation in the Context of Fragility**',Berghof Research Center for Constructive Conflict Management - forthcoming in Berghof Handbook Dialogue No. 8, October (2008).

-Börzel, Tanja A., What's So Special About Policy Networks? - An Exploration of the Concept and Its Usefulness in Studying European Governance,**European Integration online Papers (EIoP**) Vol. 1, (1997)

http://eiop.or.at/eiop/texte/1997-016a.htm

-Börzel ,Tanja A., Risse ,Thomas ,**Dysfunctional Institutions, Social Trust, and Governance in Areas of Limited Statehood**, SFB-Governance Working Paper Series, No. 67,(July 2015). (accessed 14/11/2017).

http://www.sfb-governance.de/publikationen/sfb-700-working_papers/wp67/SFB-Governance-Working-Paper-67.pdf

-Bryden ,Alan, **Security sector reform in Africa** ,Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces.

-Carpenter, Charli, Duygulu, Sirin, **Explaining the Advocacy Agenda: Insights From the Human Security Network,**the International Studies Association, Annual Conference, Montreal, Canada, (March 2011).

- Castells, Manuel,' The New Public Sphere: Global Civil Society, Communication Networks, and Global Governance '**The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science,** (Feb 13, 2008 616: 78).

-Clément, Caty, ″**The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia**", Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005).

Cooper R," **The breaking of nations: order and chaos in the Twenty-first century**" ,Atlantic Books, (2004) (accessed 28/10/2016).

http://commonweb.unifr.ch/artsdean/pub/gestens/f/as/files/4760/33518_115421.pdf

Central Intelligence Agency. The World Factbook, "Age Structure". https://www.cia.gov/library/ publications/the-world-factbook/fields/2010.html#ml.

-David ,Carment, Albrecht, Schambel, '**Conflict prevention: path to peace or grand illusion**?,The United Nations University,Tokyo.
-Gayer, Checchi F,.M, " **Public, Health in Crisis-Affected Populations: A Practical Guide for Decision- Makers",** Paper no. 61, Overseas Development Institute, HumanitarianPractice Network, (December2007).

Geeraerts,Gustaaf' **Analyzing Non-State Actors in World Politics'**, **Pole Papers Series,ISSN 1370-4508,**vol.1,No.4,October,1995.

-Gerd,Oberleitner,' **Human Security and Human Rights'** ,European Training and Research Center for Human Rights and Democracy ,Human Rights and Security – The Two Towers Centre for the Study of Human Rights Discussion group, issue no. 8 June 2002,(accessed1/4/2011)

http//: www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security_and_human_rights.pdf

-Jonathan, Otto, "**NGOs in the Sahel**",Occasional Paper Series on Non-Governmental Organizations,(1991).

http://scholarworks.umass.edu/cie_ngo/1
-Huermans, Jos, **'private professionals for peace, in people building peace**', the European center for conflict prevention publication, 1999.
-Liese ,Andrea, **UN Specialized Agencies and their relations with non-state actors. Explaining inter- and intra-organizational variation,**Paper for presentation at the Annual Conference of the International Studies Association(2008).

http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5500.pdf

-Luttrell ,Cecilia , Quiroz, Sitna (eds.) ,'**Understanding and operationalising empowerment'**,Working Paper 308,Overseas Development Institute, London SE7 1JD,(November 2009).

-Meagher, Kate, **The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa**, Published by Blackwell Publishing, International Institute of Social Studies,2012.

-Menier, Marc, Luntumbue, Michel,**' Systèmes de conflits et enjeux sécuritaires en Afrique de l'ouest'**, **G**orée Institute - Edition **2013**.

-Michael ,Sarah, The Role of NGOs in Human Security, (Working Paper #12, November 2002),(The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University) ,(accessed 9/11/2010).

http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs_human_security.pdf

-Mohamed, Mahmoud, Mahamed, Salah,. "Threats to Peace and Security in the Sahel: Responding to the Crisis in Mali." New York, United Nations, International Peace Institute (December. 2012).

-Noortmann ,Math, **Understanding Non-State Entities in the Contemporary World Order Transcending the international, mainstreaming the transnational, or bringing the participants back in?,**Working paper presented at Non-State Actor Research Seminar, Leuven, Belgiu, Institute for International Law of Peace and Armed Conflict ,March 26-28,(2009) , (accessed 15/04/2011).

https://ghum.kuleuven.be/ggs/projects/non_state_actors/publications/noortmann.pdf

-Patrick, Stewart**, 'Weak States and Global Threats:Assessing Evidence of Spillovers'**, The Center for Global Development**,** Working Paper Number 73,(January 2006)..

http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf

-Raleigh, Clionadh, Anten, Louise, **Strengthening Governance in Post-Conflict Fragile States,**Issues paper, Netherlands Institute of International Relations,(June 2009).

-Raleigh ,Clionadh, Dowd ,Caitriona,**Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space'**,(accessed 12/12/2017).https://stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.bs/print/

-Risse ,Thomas, Lehmkuhl ,Ursula, "**Governance in Areas of Limited Statehood – New Modes of Governance**?" Research Program of the Research Center (SFB) 700,Working Paper Series, No. 1, , Berlin, (December 2006) .

-Ruggie ,John, Gerard, **The UN and Global Governance: An Unfinished Journey**. Indiana University Press(2010)

-Schmelzle ,Cord,**Evaluating Governance. Effectiveness and Legitimacy in Areas of Limited Statehood,** SFB-Governance Working Paper Series,No. 26 ,(November 2011), (accessed 12/10/2017).

http://www.sfb-governance.de/publikationen/sfb-700-working_papers/wp26/SFB-Governance-Working-Paper-26.pdf

-Scott Burris, Peter Drahos, **Nodal Governance**, Temple Law School Working Papers, (accessed 15/10/2017).

http://www.temple.edu/lawschool/phrhcs/salzburg/nodal_governance_article.pdf

-Serigne, Tacko ,Kandji, , Louis ,Verchot, '**Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation.Strategies in the Agricultural Sector'** ,World Agroforestry Center (ICRAF) and UNEP. 2006.

-Smits ,Rosan, Wright ,Deborah, "**Engagement with Non-State Actors in Fragile States: Narrowing Definitions Broadening Scope"**,Conflict Research Unit, The Clingendael Institute, Netherlands Institute of International Relations,(December 2012).

-Stubbs, Paul,' **International Non-State Actors and Social Development Policy',** (accessed 28/02/2014).

-Thomas G, Weiss,D.(eds.) **The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and Limitations,** a One Earth Future Discussion Paper ,(2013) , (accessed 1/12/2015).

http://acuns.org/wp-content/uploads/2013/11/gg-weiss.pdf

-Zartman, William,**Collapsed states:The disintegration and restoration of legitimate authority,** Boulder CO:Lynne Rienner Publishers.

2-1-5 Web Articles :

-Abrahamsen ,Rita, Williams ,Michael,**On Private Security Companies, Global Security Assemblages, and Africa**, (accessed 12/5/2017).

https://www.files.ethz.ch/isn/155100/Theory%20Talk39_Abrahamsen&Williams.pdf

-Arts,Bas,' **Non-state actors in global environmental governance:New arrangements beyond the state'** (accessed12/11/2015).

http://library.wur.nl/WebQuery/wurpubs/fulltext/20348

-Börzel,Tanja A. '**Private Actors on the Rise? The Role of Non-State Actors in Compliance with International Institutions**, Preprints aus der Max-Planck-Projektgruppe,(July 2000).

- Brühl ,Tanja, Rittberge, Volker,**'From International to Global Governance:Actors,Collective decision-making,and the United Nations in the world of the twenty first century'** ,(accessed 28/02/2012).

http://archive.unu.edu/unupress/sample-chapters/GlobalGov.pdf

-Coate, Roger A, **'Civil Society As A Force For Peace'** , May, 2000.(accessed12/11/2011)

http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf

-Economic Commission for Africa , **Report on Conflict in the Sahel region and the developmental consequences,**Addis Ababa, Ethiopia,2017.

https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/23474/b11580410.pdf?sequence=3

-Hahn ,Kristina , Holzscheiter, Anna," **The Ambivalence Of Advocacy: International NGOs and their discursive power of attributing identities**",(accessed 15/07/2011)

http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper_HahnHolzscheiter.pdf

-International Human Development Indicators,"The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World"(United Nations Development Programme, 2014).

-Karkoszka ,Andrzej,**The Concept of Security Sector Reform**

https://www.un.org/ruleoflaw/files/Karkoszka.pdf

-Koontz, Tomas M, Gupta ,Divya, **a Adaptive institutions in social-ecological systems governance: A synthesis framework**, Elsevier Ltd.

http://www.colby.edu/environmentalstudies/wp-content/uploads/sites/45/2015/02/Koontz-et-al-online-2015.pdf

-Leboeuf ,Aline , Broughton ,Emma," **Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects"**,IFRI,Bruxelles,(2008),(accessed 28/10/2011).
http://www.ifri.org/downloads/securitization health environment.pdf
-Migdal ,Joel , Kohli,Atul**'State Power and Social Forces Domination and Transformation in Third World**', (accessed12/01/2016).
http://media.library.ku.edu.tr/reserve/resspring12/cshs506_DBarlas/week3.pdf

-Meagher, Kate, De Herdt ,Tom, **"Hybrid Governance in Africa: Buzzword or Paradigm Shift?",** (accessed 15/03/2016).

http://africanarguments.org/2014/04/25/hybrid-governance-in-africa-buzzword-or-paradigm-shift-by-kristof-titeca-kate-meagher-and-tom-de-herdt/

-Meagher ,Kate, Titeca ,Kristof,**Unravelling public authority paths of hybrid governance in Africa**, Research Brief(March 2014), (accessed 15/03/2016).

https://www.wur.nl/upload_mm/2/e/2/f776d1df-43fe-4398-95a9-20in%20Africa.pdf

-Owen, Taylor, "**Challenges and Opportunities for Defining and Measuring Human Security**," Disarmament Forum 3 (June 2004), (accessed 22/10/2016)

http://www.taylorowen.com/Articles/2004_Disarmament_Forum.pdf
-Pettit ,Jethro,**' Empowerment and Participation :bridging the gap between understanding and practice'**,

Research Fellow Institute of Development Studies,(September 2012).

http://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2012/JethroPettit.pdf

-Rojas, Aravena, Francisco,'**La sécurité humaine :un nouveau concept de sécurité au XXIe siècle'** (accessed10/11/2015)

https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/UNIDIR_pdf-art1442.pdf

-Risse ,Thomas ,**'Global Governance and Communicative Action**', Prepared for David Held and Mathias Koenig-Archibugi (eds.), Global Governance and Public Accountability, Special Issue of Government and Opposition,(accessed12/11/2015) http://userpage.fu-berlin.de/~atasp/texte/031007_risse_governance_arguing%20GO.pdf

-Szuhai, Ilona, '**Rethinking the concept of failed state'**, accessed (3/01/2017).

http://www.slu.cz/fvp/cz/web-cep/archiv-casopisu/2015-vol-3-no-2/150302_szuhai

-Thies,Cameron G. '**Role Theory and Foreign Policy'**,(May 2009) , (accessed12/01/2016)

http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/role.pdf

-The Fund For Peace, **Fragile States Index 2017,** Annual Report

http://fundforpeace.org/fsi/2017/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report

-The UN Refugee Agency,West Africa2015 UNHCR Sub regional operations profile. http://www.unhcr.org/pages/49e45acb6.html.

-USAID. U.S. Agency for International Development: From Humanitarian and Post-conflict Assistance to Health System Strengthening in Fragile States: Clarifying the Transition and the Role of NGOs(November 2008) (accessed 15/04/2017).

https://www.hfgproject.org/wp-content/uploads/2015/02/From-Humanitarian-and-Post-Conflict-Assistance-to-Health-System-Strengthening-in-Fragile-States.pdf

-Vannoni, Matia,' **Failed States and Failed Theories:the (Re)Securization of Underdevelopment'**,

(accessed 9/11/2017). https://www.sisp.it/files/papers/2011/matia-vannoni-1064.pdf

2-2 المراجع باللغة الفرنسية:

2-2-1 Les livres :

Châtaigner ,Jean-Marc, Magro ,Hervé**,'Etats et sociétés fragiles. Entre conflits, reconstruction et développement**'(Paris, Karthala, 2007).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس الأشكال،الجداول،الخرائط	
1-قائمة الأشكال:	
شكل رقم-1-مستويات نفوذ الفواعل غير الدولاتية في صنع السياسات	ص29
شكل رقم-2-:مفهوم الفاعل والنسق الاجتماعي للدور.	ص30
شكل رقم-3-:تصنيف الفواعل غير الدولاتية	ص35
شكل رقم- 4-: منظمات الأمن الإنساني ذات الارتباط التشعبي	ص37
شكل رقم-5-:تداخل نشاطات المنظمات غير الحكومية	ص42
شكل:رقم-6-مكونات الآليات السببية النموذجية للتفاعل المؤسساتي بنن الدولة والفواعل غير الدولاتية..	ص57
شكل رقم-7-:أنماط الحوكمة العالمية	ص64
شكل رقم-8-:التمكين عبر تكيف الدولة وتعديل السياسات	ص78
شكل رقم-9-: البنية المزدوجة للهشاشة	ص112
شكل رقم -10- تنامي نسبة الشباب (النسبة المئوية من السكان دون سن 35 لسنة2014)	ص140
شكل رقم-11-: كرونولوجيا الحوادث الإرهابية في المغرب ومنطقة الساحل	ص149
شكل رقم-12-:ميكانيزمات وعمليات الحوكمة الهجينة	ص227
الشكل رقم-13- منحنى المعادلات الوظيفية بين مدى وظائف الدولة(الضعف/القوة) والتحفيز على التعاون	ص228
شكل رقم-14-: مدى وظائف الدولة	ص230
شكل رقم-15-:الحوكمة مع /دون الدولة:إشراك الفواعل غير الدولاتية	ص234

شكل رقم-16-:المتطلبات الرئيسة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة	ص238
شكل رقم-17-:دور المعلومات في التنسيق	ص250
شكل رقم-18-:العلاقات بين الفواعل ضمن الشبكة	ص257
شكل رقم-19-:إصلاح القطاع الأمني تنوع مستويات الحوكمة	ص260
شكل رقم -20-: إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني غير الحكومية:الفواعل والعلاقات	ص270
الشكل رقم-21-: خريطة عمليات الانتقال من أجل استدامة وتطوير النظام الصحي	ص276
الشكل رقم-22-: النمذجة الحسابية في تقييم مخاطر تغير المناخ	ص281
الشكل رقم-23-: الروابط السببية بين تغير المناخ،الإجهاد البيئي،الاحتياجات البشرية والعواقب الاجتماعية	ص283
الشكل رقم-24-التغير المناخي والحوكمة التكيفية	ص286
2-قائمة الجداول:	
جدول رقم 1: النموذج الواقعي،المكونات،طبيعة العلاقات الدولية	ص18
جدول رقم -2-:عدد ومعدل المنظمات الدولية غير الحكومية،والمنظمات الدولية التي تم تأسيسها خلال الفترة من 1900-2009	ص27
جدول رقم-3-مصفوفة تصنيف الفواعل غير الدولاتية	ص33
جدول رقم-4-:أنماط المنظمات غير الحكومية المنخرطة في قضايا الأمن الإنساني	ص38
جدول رقم-5-: مستويات التحليل والتفاعل المؤسساتي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية	ص55
جدول رقم:-6- آليات التفاعل المؤسساتي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية	ص60
جدول رقم-7-: المضامين المختلفة للحوكمة	ص62
جدول رقم-8-:التمكين على ضوء تعدد أنواع القوة	ص75
جدول رقم-9-: مضامين تمكين الفواعل غير الدولاتية في ظل الأنماط الجديدة للحوكمة	ص80

جدول رقم-10-: الأمن التقليدي مقابل الأمن الإنساني	ص89
جدول رقم-11-:متغيرات الأمن الإنساني	ص93
جدول رقم -12-:بعض الفهوم والتصورات حول الأمن الإنساني	ص96
جدول رقم-13-: اختلاف قيم نظريات العلاقات الدولية	ص101
جدول رقم:-14- عناصر النظام العالمي	ص104
جدول رقم-15-:الأمن الإنساني بين التهديدات/الهشاشات والمخاطر	ص108
جدول رقم-16-: مستويات الأمن ومصادر التهديد	ص124
جدول رقم-17-:الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية	ص130
جدول رقم-18-: عدد المهاجرين في بعض دول الساحل	ص150
جدول رقم-19-: المتوسط السنوي والانحراف المعياري وتغير كمية الأمطار لكل عقد(ملم) في بعض محطات الإقليم(2013-2014)	ص153
جدول رقم-20-:عدد السكان ونسبة الزراعيين منهم ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي(عام 2006)	ص154
جدول رقم-21-أنماط الدول الفاشلة	ص162
جدول رقم-22-:التمييز بين نماذج الدول عبر مفهومي الأزمة والفشل	ص163
جدول رقم:-23-مؤشرات فشل الدولة	ص ص 174،176
جدول رقم-24-:معايير قياس الدولة الفاشلة	ص180
جدول رقم-25-:ترتيبات مؤشر التنمية الإنسانية لدول الساحل والصحراء الكبرى(1980-2003).	ص191
جدول رقم-26-:أنماط مركبات الأمن في الساحل الإفريقي	ص ص210،212
جدول رقم-27-:مستويات عملية الأمننة في الساحل الإفريقي	ص220

جدول رقم-28-مقارنة بين ترتيبات الحوكمة عبر الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية	ص233
الجدول رقم- 29-:علاقة نوع القضية بآليات عمل الفواعل غير الدولاتية	ص249
جدول رقم-30-:مقارنة بين مقاربة مركزية الدولة وإشراك الفواعل غير الدولاتية	ص262
جدول رقم:-31-أهداف إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني عبر الدولة والفواعل غير الدولاتية	ص264
جدول رقم-32-: أسئلة مفتاحية حول الفواعل غير الدولاتية التي سيتم تضمينها أو استبعادها في إصلاح القطاع الأمني	ص ص268،267
جدول رقم-33-:حوكمة الجريمة العالمية عبر الدولة والفواعل غير الدولاتية	ص272
جدول رقم-34-الأمراض الأكثر انتشار في الساحل الإفريقي	ص ص275،274
جدول رقم-35-مستويات وفواعل الحوكمة التكيفية في مالي وبوركينافاسو	ص291
3-قائمة الخرائط:	
خريطة رقم-1-:موقع إقليم الساحل والدول المشتركة بكل أو جزء من مساحتها في الإقليم	ص133
خريطة رقم-2- مواطن انتشار التجارة الدولية للمخدرات	ص143
خريطة رقم-3-:المنظمات الإرهابية في الساحل والمغرب العربي	ص147
خريطة رقم-4-:انتشار تنظيم القاعدة في الساحل	ص148
خريطة رقم-5-:الموقع الجغرافي لدولة بوركينافاسو	ص184
خريطة رقم -6-الموقع الجغرافي لدولة النيجر	ص186
خريطة رقم-7- الموقع الجغرافي لدولة مالي	ص189
خريطة رقم-8-: مركب الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي/غرب إفريقيا:مركب ناشئ	ص205

خريطة رقم-9-:المناطق الرئيسية في كل من مالي والنيجر.....	ص288
فهرس المحتويات	
شكر وتقدير	
إهداء	
المقدمة	12-1
الفصل الأول : الاعتبارات النظرية والمفاهيمة لدراسة التحول في فواعل العلاقات الدولية	82 - 14
المبحث الأول : الفواعل غير الدولاتية:ظاهرة قديمة جديدة في منطقة الساحل الإفريقي	44 - 15
المطلب الأول : الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية: مقاربات نظرية متضاربة	16
المطلب الثاني : تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية في ظل ترتيبات الحوكمة العالمية	24
المطلب الثالث : تعدد الفواعل في السياسة العالمية :محاولة في التصنيف	30
المطلب الرابع: تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية المنخرطة في ساحل الأزمات الإنسانية	36
المبحث الثاني: الأسس التصورية لفهم العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية	65-45
المطلب الأول: ما بعد نظام واستفاليا ومدلولات التحول في أنظمة الحوكمة الدولية	46
المطلب الثاني: المسارات السببية الكامنة في تفاعلات الدولة-الفواعل غير الدولاتية	52
المطلب الثالث : الحوكمة العالمية: مقاربة مفاهيمية جديدة لتعدد الفواعل	61
المبحث الثالث: متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية	81-66
المطلب الأول : تمكين الفواعل غير الدولاتية:الدلالات المفاهيمية	67
المطلب الثاني: متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية من منظور ممارسة القوة	74
المطلب الثالث: التمكين عبر تفعيل النسق التشاركي وآليات التشبيك	77

خلاصة الفصل الأول:	82
الفصل الثاني: الأمن الإنساني في منطقة الساحل:تغير في أنماط ومصادر التهديدات	84-156
المبحث الأول : تطور مفهوم الأمن في ظل تحولات السياسة الدولية	85-116
المطلب الأول: الأمن الإنساني:مقاربة معرفية	86
المطلب الثاني : الأمن الإنساني كأجندة عالمية:تجاوز الاعتبارات بين التقدم والتخلف	97
المطلب الثالث: المنهجية القياسية للأمن الإنساني:تحديد عتبة التهديد	106
المبحث الثاني: الدولة والأمن الإنساني:تحديد أولويات جديدة	117-131
المطلب الأول: مسؤولية الدولة تجاه الأمن الإنساني	118
المطلب الثاني: ضمان أمن الدولة مقابل أولوية الأمن الإنساني	123
المطلب الثالث: أولوية الأمن الإنساني وأهمية التنمية	128
المبحث الثالث: مصادر انعدام الأمن في الساحل على ضوء مقاربة الأمن الإنساني	132-155
المطلب الأول: دراسة جغرافية للساحل الإفريقي:الأساس الهش	133
المطلب الثاني : التهديدات الأمنية الإستراتيجية في الساحل:مشكلات الانفلات الأمني	139
المطلب الثالث: توليفة المشكلات البيئية وآثارها على الأمن البيئي والصحي في الساحل الإفريقي	152
خلاصة الفصل الثاني:	156
الفصل الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإنساني:الحلقة المفرغة	158-221
المبحث الأول: هشاشة/فشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي	159-192
المطلب الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية	160
المطلب الثاني: مؤشرات فشل الدولة :متى يمكن القول عن الدولة أنها فاشلة؟	172

المطلب الثالث: موقع دول الساحل في نتائج المقاييس التصنيفية للدول الفاشلة	182
المبحث الثاني: فهم سياقات الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في الساحل الإفريقي	193-201
المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:اللا عدالة التاريخية	194
المطلب الثاني: أزمة الهوية في منطقة الساحل ومطالبات الأقليات الاثنية	198
المبحث الثالث: استكشاف العلاقة بين ضعف الدولة في منطقة الساحل والتداعيات العابرة للحدود	202-220
المطلب الأول: منطقة الساحل كمركب أمني منتج للأزمات؟	203
المطلب الثاني:ديناميكيات الأمننة في الساحل كمركب أمن إقليمي	214
خلاصة الفصل الثالث	221
الفصل الرابع:نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لصيانة الأمن الإنساني في الساحل:الآليات والتحديات	223-293
المبحث الأول: إعادة هندسة قدرات الدولة الضعيفة:الحوكمة بدون حكومة في الساحل الإفريقي	224-243
المطلب الأول: نحو حوكمة هجينة لبناء الدولة الفاشلة	225
المطلب الثاني:أنماط الحوكمة في مواجهة ترابط التهديدات وتحديات الدولة الهشة	231
المطلب الثالث:الشروط المسبقة التي تحدد ترتيبات الحوكمة الهجينة في الساحل الإفريقي	237
المبحث الثاني:طبيعة الفواعل المنخرطة وآليات الاستجابة لتحديات الأمن الإنساني في الساحل	244-257
المطلب الأول: تصميم آليات صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعدد الفواعل وحدة الأهداف	245
المطلب الثاني: تعزيز آليات التشبيك لتحقيق أمن متساند في الساحل الإفريقي	253
المبحث الثالث:صيانة الأمن الإنساني في الساحل:تعزيز المنطق التشاركي في إنتاج السياسات المحلية	258-292

المطلب الأول:دعم الأنشطة الحيوية من أجل أمن متساند:إصلاح القطاع الأمني	259
المطلب الثاني:دعم قدرات الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية	273
المطلب الثالث:دعم برامج التنمية المستدامة وإعادة التأهيل البيئي في الساحل.	280
خلاصة الفصل الرابع	293
خاتمة	298-295
قائمة المراجع	318-300
فهرس المحتويات	327-320

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز المنطق التشاركي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني،وذلك بالتركيز على ضرورة توسيع مفهوم الأمن بعيدا عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي،وإلقاء الضوء على جدلية أمن الدولة والأمن الإنساني في ظل تعرض الفرد لانتهاكات خطيرة تمس أمنه وحقوقه الأساسية حتى داخل حدود دولته،والبحث عن أحسن الطرق والآليات لدعم قدرات الدولة في حالة عجزها وهشاشة أدائها مثل حالة الهشاشة الأمنية في دول منطقة الساحل الإفريقي.والتي تمكن المجتمع الدولي من الوصول إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين في سياق أشمل.وباعتبار الأمن الإنساني مقاربة شاملة تستدعي استجابات تعاونية متعددة الفواعل فإن ذلك يدفعنا للتركيز على منظور الحوكمة العالمية لمحاولة فهم أساس قوة الفواعل غير الدولاتية والظروف التي تعزز الاعتماد عليها،وذلك عبر تطوير استراتيجيات التشبيك في شكل محصلة تفاعل ايجابي بينها وبين الدولة.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة الإبقاء على الدولة ودعم دورها في حماية الأمن الإنساني في سياق شبكة مؤسساتية تساندية تدرج كل من الأفراد والفواعل غير الدولاتية وكذا الدول.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of strengthening the participatory logic between the state and non-state actors in confronting human security threats, focusing on the need to expand the concept of security beyond the state's priority in protecting its territorial borders and maintaining its national sovereignty from any external threat. And shed light on the dialectic of state and human security Under individual's exposure to serious violations affecting his security and fundamental rights even within the borders of his state, discussing the best ways and mechanisms to support the capabilities of the state in the case of incompetence and fragile performance such as the case of security vulnerability in the African Sahel countries, Which enable the international community to achieve security and international peace in a more comprehensive context . As a comprehensive approach human security requires multiple actors and cooperative responses, this leads us to focus on the perspective of global governance to understand the basis of the strength of non-state actors and the conditions underpinning reliance on them by developing networking strategies in the form of positive interaction between them and the state.

The study concludes by maintaining the support of the state and its role in the protection of human security in the context of an institutional network of collaborators included both individuals and non state actors, as well as states.